

الموسوعة الزهنية في المنكرات

الجزء الثاني
المرفعات امام محاكم الجنايات
معلقا عن الدفوع بأحدث أحكام محكمة النقض
حتى عام ٢٠٠٢

تأليف

سمير عفيفي
المحامى

السيد عفيفي
المحامى

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

٠١٢/٢٣٨٧٦١١ - ٧٩٥٩٢٠٠

٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ٠١٠/٦٠٣٠٦٥٣

الموسوعة الذهبية في المذكرات

الجزء الثاني

المرافعات أمام محاكم الجنايات

معلقاً على الدفع بأحدث أحكام محكمة النقض حتى عام ٢٠٠٢

تأليف

سمير عفيفي

السيد عفيفي

المحامى

المحامى

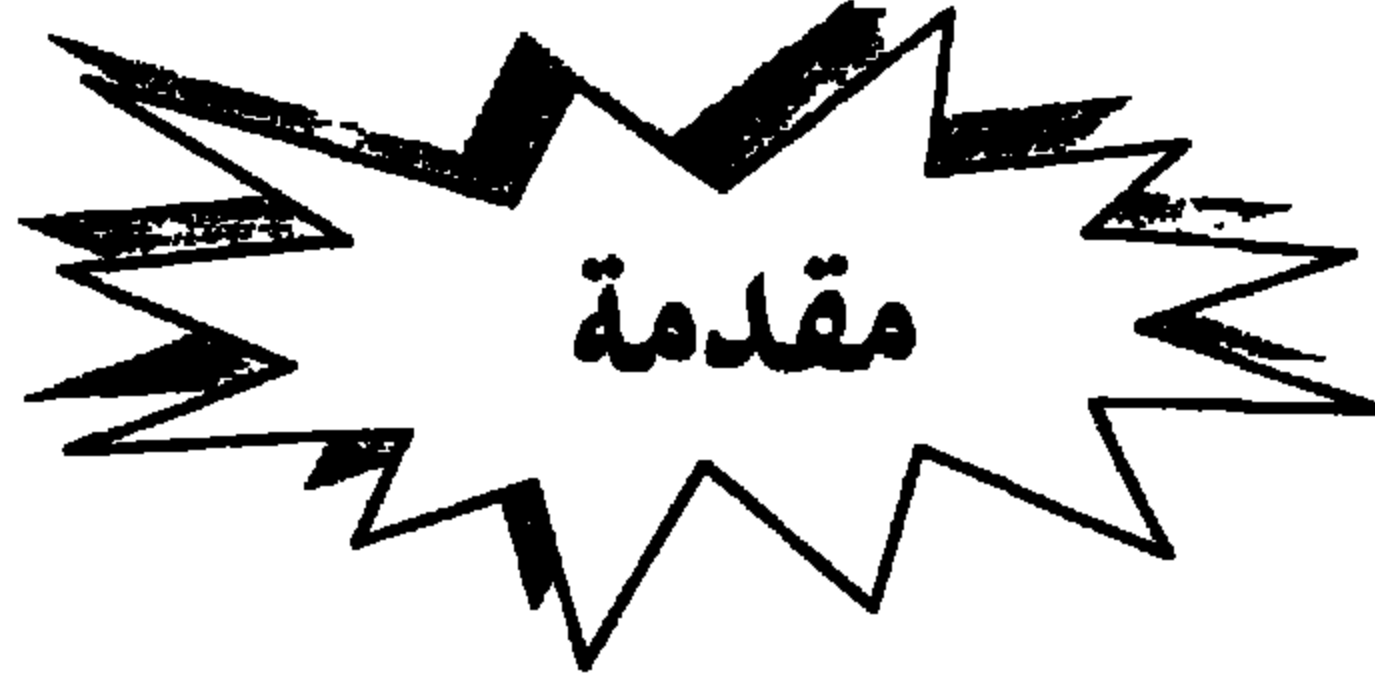
الطبعة الأولى

٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان بجوار وزارة الداخلية

ت : ٧٩٥٩٢٠٠ - موبايل : ٠١٢٢٣٨٧٦١١ - ١٢٤٩٠٠٣٣٧



يسرنا أن نقدم الى السادة الزملاء رجال القانون الجزء الثانى من الموسوعة الذهبية فى المذكرات ، وقد خصصناه للمرافعات أمام محاكم الجنايات وقد تناولنا فى هذا الجزء العديد من المرافعات الهامة والدفع المؤثرة فى جرائم القتل العمد وجرائم الرشوة وجرائم التزوير فى الأوراق الرسمية وجرائم اختلاس المال العام وجرائم احراز السلاح بدون ترخيص وجرائم الخطف وجرائم هتك العرض وجميع جرائم المخدرات بصورها المختلفة الى جانب قضايا عملية أخرى . وتحقيقا للفائدة المرجوة من هذا الكتاب ، قمنا بوضع مقدمة وخاتمة لكل مرافعة ، إستعنا فيها بمقدمات وخواتيم لكبار المحامين والمستشارين وأشرنا إليهم فى هامش مستقل فى عجز هذا الكتاب .

وكان طبيعيا أن نولى أحكام محكمة النقض ماهى جديرة به من احترام ، فعلقنا عليها بأحدث أحكام محكمة النقض حتى عام ٢٠٠٢ . ونرجو بذلك أن نكون قد قدمنا بهذا الجزء من الموسوعة إضافة جديدة تشرى المترافعين أمام محاكم الجنايات ، وأكثر أملنا فى وجهه الكريم أن يسر لمن يبتغون الحق لوجه الحق وحده .

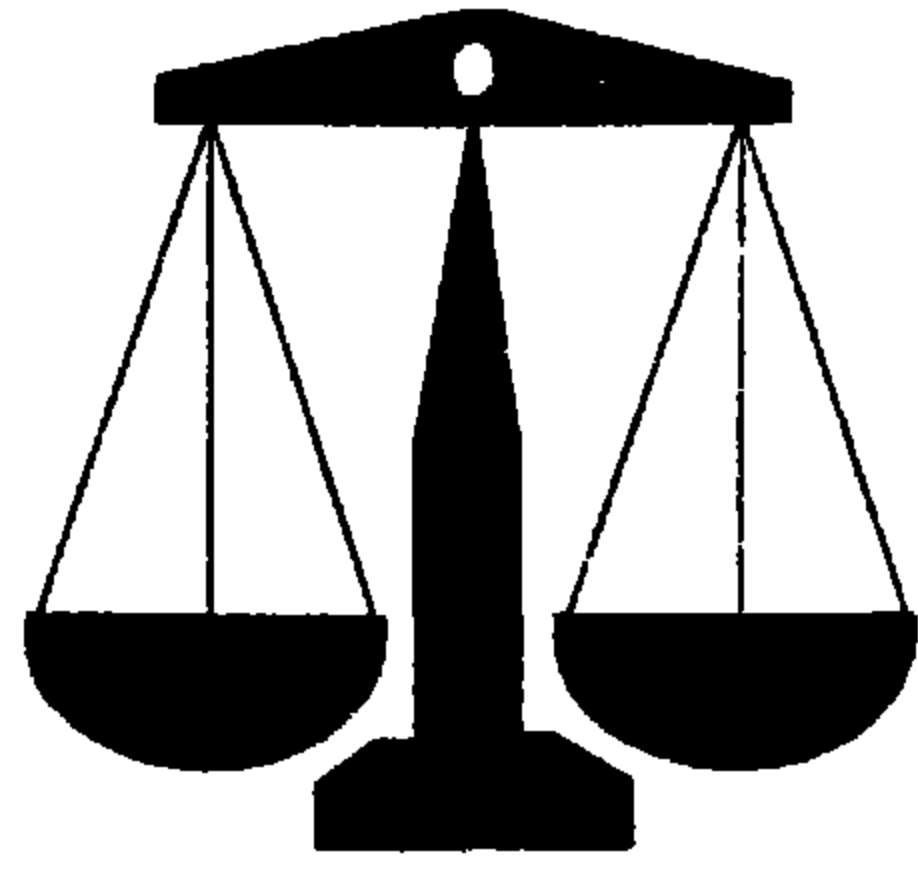
" ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير "

القاهرة

ت/٦٥٠٧٨٧٤ / ٦٥٠٧٠٢٦ / ٢٥٥٣٧٨٦

محمول / ٠١٠٥٢٢١٩٨٩ / ٠١٠٥٢٥٥١٢٩

المؤلفان



مرافعة

فى جريمة قتل عمد

مع سبق الإصرار

والترصد

محكمة جنايات بنها

الدائرة (----)

مرافعة

عن السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم-- لسنة ١٩٩٩ المقيمة برقم -- لسنة ١٩٩٩ كلى

-- والمحدد لنظرها جلسة يوم -- - الموافق // ٢٠٠٠

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه ١- قتل ---- عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وعقد العزم على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ، وترصد في المكان الذى أيقن سلفاً بمروره فيه وما أن ظفر به حتى أطلق صوبه عياراً نارياً من السلاح الذى كان يحمله قاصداً من ذلك قتله ، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي

أودت بحياة ٢- أحرز سلاحاً نارياً مششخن بغير ترخيص ٣- أحرز بغير ترخيص ذخائر (طلقه واحدة) مما تستخدم فى السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بجيازتها أو إحرازها . وطلبت إحالته الى محكمة الجنائيات لمعاقبته عملاً بالمواد ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠ من قانون العقوبات ١، ٢٦، ١، ٣٠، ١، ٥، ١ من قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم (١) الملحق .

وإدعت زوجة المجنى عليه وبصفتها وصية على أولادها القصرمدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسين ألف جنيه على سبيل التعويض النهائى .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدى الرئيس ..

حضرات السادة المستشارين الأجلاء ..

يسعدنى ويشرفنى ويرفع من قدرى، أن أقف اليوم أمام خيرة قضاة مصر وصفوة مستشارى العائلة القضائية ، حيث نقف أمامكم فى هذه القاعة فى صمت وخشوع وإحترام وكأننا أمام مسجد ولو لم نسمع أذان المؤذنين ، أو كأننا أمام هيكل أو معبد ولو لم نسمع أنغام المرتلين، وداخل تلك القاعة التى هى معمل النفس الإنسانية وبركان الطبيعة

البشرية نستطلع إلى حضراتكم لكي تقضوا براءة المتهم من التهمة المسندة إليه حيث أن هذه القضية المصطنعة لا تجد سنداً تقوم عليه ، ولو أن محررها وصانعها أنصت إلى صوت الفطرة في داخله لما حرر هذه القضية ضد شخص برئ ولما أدخل المتهم فيها على الإطلاق . والحقيقة فإنني بعد أن إستغرقت في قراءة أوراق تلك القضية وبعد أن إنتهيت من قراءتها تماماً شعرت بدوار في رأسي كاد أن يشل تفكيري، وتساءلت وصرخت من أعماقي :

• • ألهذا الحد يمكن أن يصل ظلم الانسان لأخيه الانسان ؟

• • ألهذا الحد يمكن أن يصل حق الانسان لأخيه الانسان ؟

• • ألهذا الحد يمكن أن يصل كره الانسان لأخيه الانسان ؟

ولا يخفى على عدالتكم وكما تعلمنا في محرابكم هذا المقدس أن لكل دعوى شقين لعل الشق الأول هو الواقع أما الشق الثاني فهو القانون .

" أما عن الواقع يا حضرات المستشارين "

فإنه مما لا شك فيه أن جريمة القتل هي جريمة بشعة • •

ومما لا شك فيه أيضا أن جريمة القتل لا يقبلها العقل ولا المنطق ولا القانون • •

ومما لا شك فيه أيضا أن جريمة القتل تجرمها كافة الشرائع السماوية والقوانين الوضعية .

ومما لا شك فيه أيضا أن جريمة القتل تعد أخطر الجرائم التي عرفتها البشرية على مر العصور والأيام . .

ولكن الأخطر من جريمة القتل فعلاً هو قيام جهات التحقيق بمحاولة تلفيق تلك القضية .

والأفزع من جريمة القتل ذاتها هي محاولة تصوير تلك القضية بصورة ممسوخة . .

والأفزع من جريمة القتل أيضا هو محاولة إسناد الإتهام الى إنسان بسيط لا صلة له بالواقعة من أساسها بإسنادها الى إنسان برئ وإدخاله فيها بصورة هزلية وغير طبيعية . .

ولقد جئنا إلى هنا لنجد الإجابة على السؤال الهام وهو :
هل هذا المتهم مدان أم برئ ؟؟

ولن نصل إلى إجابة شافية إلا بمعرفة حقيقة واقعة الدعوى (١)

* ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفوعه ودفاعه على الوجه التالي :

أولاً : الدفع بإستحالة تصوير الواقعة على نحو ما جاء بأقوال الشهود .

ذلك أن شاهدي الواقعة لم يلتزما الصدق في أقوالهما وإنما إصطنعا الشهادة وإدعيا على خلاف الحقيقة مشاهدة المتهم حال ارتكابها على نحو مخالف للحقيقة ، حيث أن الحادث لم يقع بالتصوير ولا بالكيفية التي شهدا بها هذان الشاهدان ، وأن له صورة أخرى لم يشهد بها الشاهدان المذكوران ، وإن هناك تعارضاً وتناقضاً بين التصوير الذي قالوا به لكيفية إطلاق النار على المجنى عليه ، من أن المتهم كان خلف المجنى عليه وأطلق النار عليه من الخلف ، الأمر الذي من شأنه أن إصابة المجنى عليه المذكور التي أدت إلى وفاته لا بد وأن تكون قد حصلت من الخلف ، وبين ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن " إصابة المجنى عليه إصابة نارية حيوية حديثة نشأت بسبب عيار ناري واحد خرطوش مقاس ١٢م ، أصابه بمقدم جدار البطن في اتجاه أساسي من الأمام للخلف وأطلق عليه من مسافة في حدود أكثر من المتر وأقل من ثلاثة أمتار ، وأن وفاة المذكور نشأت لما أحدثته إصابته النارية بالبطن من تهتك بالأحشاء البطنية وما صاحب ذلك من نزيف داخلي وخارجي ، وغير جائز حدوث تلك الإصابة وفق التصوير الوارد بمذكرة النيابة . "

وعلى ذلك فالحادث لم يقع على النحو الذي رواه شاهدا الإثبات ، فالثابت من تقرير الصفة التشريحية أن إصابة المجنى عليه حدثت في الوضع الطبيعي من الأمام للخلف ، وعلى ذلك لا يجوز حدوثها في الوضع الطبيعي وفقاً لرواية الشهود من الخلف إلى الأمام إلا إذا استدرا المجنى عليه

إلى الخلف ساعة إطلاق النار عليه وهو ما لم يرد مطلقاً في أقوال الشاهدين ، فلم يشهد شاهدا الإثبات اللذان إدعيا الرؤية والمشاهدة للحدث ساعة حصوله وصورا كيفية حدوثه وكيفية إصابة المجنى عليه التي أدت إلى وفاته ، أن المتهم أطلق النار عليه من الأمام ، بل شهدا بأنهما كانوا خلف المجنى عليه ساعة إطلاق النار عليه من الخلف وإحداث إصابة التي أدت الى وفاته ، وأنه لم يلتفت مطلقاً ولم يتغير عن هذا الوضع فلم يعط واجهته للمتهم مطلقاً ولم يلتفت إليه ساعة الإطلاق ، وخلت أقوالهما تماماً في جميع مراحلها وتفصيلها من هذا الالتفات أو التحرك في اتجاه المتهم ساعة الإطلاق . فلما كان ذلك كذلك وكانت إصابة المجنى عليه إتخذت مساراً في جسده من الأمام للخلف ، وكان لا يجوز حصولها وفق رواية شاهدي الإثبات اللذين شهدا بأن المتهم كان خلف المجنى عليه وقت إطلاق النار عليه وإحداث إصابته ، الأمر الذي يضحى معه تصوير الشاهدين مناقضاً لما جاء بتقرير الصفة التشريحية بما يستعصى على الموائمة والتوفيق ، ويضحى إدعائهما بمشاهدة الحادث ومعاصرة أحداثه على النحو الوارد بأقوالهما أمر غير صحيح .

ثانياً : الدفع بوجود التعارض الواضح والتضارب البين بين الدليل القولى والدليل الفنى .

١- ذلك أن الثابت من تقرير الصفة التشريحية المرفق بالأوراق أنه لا يتفق مع ما جاء بأقوال شاهدى الإثبات، والتي ورد بها أن إصابة المجنى عليه حدثت من مسافة لا تقل عن عشرة أمتار ، وهو أمر لا يتفق مع جاء بوصف تلك الاصابات بتقرير الصفة التشريحية ، والذي جاء مؤكداً وجازماً أن إصابة المجنى عليه حدثت من مسافة لا تزيد عن ثلاثة أمتار .

٢- لقد خلت أقوال الشهود مما يفيد التعدى على المجنى عليه بعضاً أو آلة راضة ، فى حين أن تقرير الصفة التشريحية قد أثبت وجود كدمات رضية به وهو ما يؤكد تناقض الدليل القولى مع الدليل الفنى .

٣- بإرسال الطلقة الفارغة إلى مصلحة الطب الشرعى لفحصها ميكروسكوبياً لبيان ما إذا كانت أطلقت من السلاح المدعى ضبطه مع المتهم من عدمه ، باشر كبير الأطباء الشرعيين مهمته وقدم تقريره الذى جاء فيه مؤكداً وجازماً أن الطلقة الفارغة أطلقت من سلاح نارى غير مششخن وأنها لم تطلق من السلاح المضبوط مع المتهم . ومؤدى ذلك أن سلاحاً آخر استعمل فى إطلاق النار على المجنى عليه ، وذلك على خلاف

ما جاء بأقوال شاهدا الإثبات ، إذ جاء بأقوالهما أن الجاني كان يحمل سلاحاً مششخناً (بندقية آلية) وقت ارتكاب الحادث .

٤- أن المجنى عليه لم يُقتل في المكان الذي حدداه الشاهدان بدلالة عدم وجود آثار دماء في المكان الذي حدداه رغم كثرة ما نرف من المجنى عليه وهو ما يهدر شهادتهما .

٥- أن جادث مقتل المجنى عليه لم يقع في الزمان المحدد بأقوال شاهدي الإثبات في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم / / ١٩٩٩ وإنما وقع في زمان سابق على ذلك الوقت ، ومن مجهول وفي ظروف مجهولة ، والدليل على ذلك ما ورد بتقرير الصفة التشريحية بأن الجثة وجدت في دور التيبس الرمي التام والرسوب الدموي بلون باهت . وهذه المظاهر لا تظهر على الجثث إلا بعد مضي أكثر من يوم على الوفاة خاصة وأن الحادث وقع في فصل الشتاء ، بالإضافة إلى حفظ الجثة بالثلاجة المعدة لذلك بالمستشفى ، وهو ما يؤدي إلى تأخر ظهور تلك المظاهر عليها .

ولما كان تقرير الصفة التشريحية قد خلص إلى أن الوفاة قد مضي عليها عند التشريح مدة يومين ، فإنه يكون من المؤكد أن الحادث وقع في ساعة سابقة على الوقت الوارد بأقوال الشاهدين ، وأن الشاهدين لم يتوافر لهما وجود على مسرح الجريمة ساعة وقوعها زماناً ومكاناً ، وإنما شهدا بالنقل والسماع ، الأمر الذي يضحى معه تصوير الشاهدين مناقضاً لما جاء بتقرير الصفة التشريحية بما يستعصى على المواثمة والتوفيق ويضحى إدعائهما

بمشاهدة الحادث ومعاصرة أحداثه على النحو الوارد بأقوالهما أمر غير صحيح .

ثالثاً : الدفع بتلفيق الإتهام وإنتفاء صلة المتهم بالسلح المضبوط .

ذلك أن الثابت بالأوراق أن المتهم قد تم القبض عليه بعد حدوث الواقعة بعد أكثر من ثلاث ساعات ، وأقتيد الى نقطة الشرطة مقبوضاً عليه ولم يكن معه ثمة أسلحة نارية ، وهذا ماأكده كبير الأطباء الشرعيين الذى قدم تقريره ،والذى جاء فيه مؤكداً وجازماً أن الطلقة الفارغة أطلقت من بندقية ليست هى البندقية المدعى ضبطها مع المتهم ، وأن السلح المضبوط لم يثبت أن عليه بصمة واحدة للمتهم ، وعلى ذلك يضحى ما إدعاه رئيس المباحث بضبط المتهم وهو يحرز سلحه - بعد وقوع الحادث بثلاث ساعات - أمر غير مقبول ، ويضحى الدفع بتلفيق الإتهام قائماً على سند صحيح ويصادف الواقع والقانون .

رابعاً : الدفع بإنتفاء ظرف سبق الإصرار .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض ، أن سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجانى قد لا يكون له فى الخارج أثر

محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضى توافره (نقض سنة ٢٨ ص ١٠٢٣) .

وإذا كان مناط سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد أعمال فكر وروية ، فهو يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتروى والتفكير المطمئن فيما هو مقدم عليه .

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بأن " مناط سبق الإصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد أعمال فكر وروية فإذا كان الحكم فى تحدّثه عن توافر هذا الظرف قد خلا من الإستدلال على هذا ، بل على العكس من ذلك ورد به من العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع فى قتل المجنى عليه كانت ثورة الغضب لازالت تملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادئ المطمئن ، فإنه يكون قد أخطأ فى إعتبار هذا الظرف قائماً (طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/٤/٩ ص ٧٢٤) وقد زادت محكمة النقض هذا المبدأ إفصاحاً حينما قضت بأن ، من المقرر أن سبق الإصرار هو ظرف مشدد عام فى جرائم القتل والجرح والضرب ، يتحقق بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن ثورة الإنفعال مما يقتضى الهدوء والروية قبل إرتكابها ، لا أن يكون وليد الدفعة الأولى من نفس جاشت بالإضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح إفتراض قيامه . (نقض سنة ٢٨ ص ٣٢٧) .

وإذ كان الوارد على لسان شاهدي الإثبات على فرض صحته - أن الإعتداء حدث بسبب الخلاف على فتح مطل بمثل المتهم ، وأنه في ذات يوم الحادث ووقت الظهيرة تشاجر المتهم والمجنى عليه ، فلما قام المجنى عليه في ذات اليوم بتقديم شكوى إلى نقطة الشرطة إبتغاء إعادة الحال الى ما كان عليه ، فإذا بالمتهم في نفس اليوم وبعده هذه الشكوى يقوم بقتل المجنى عليه ، فإن ذلك ما ينتفى معه القول بأن المتهم كان هادئ البال وأنه إقترب جريئة بعد روية وتقدير وتفكير هادئ مطمئن ، بل على العكس يقطع بأن المتهم - بفرض صحة إرتكاب الواقعة وهو ما لانسلم به - كان لا يزال بعد طلب إستدعاء النقطة له في ثورة إنفعال وغضب ينتفى معهما ظرف سبق الإصرار .

سیدی الرئيس . .

حضرات المستشارين . .

الآن وقد فرغت من واجبي فأطلعكم على القضية على قدر إمكانياتي المتواضعة أجد لزماً عليّ أن أتذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته إلى أبي موسى الأشعري قاضي الكوفة قال عمر بن الخطاب موجهاً حديثه الى القضاة :

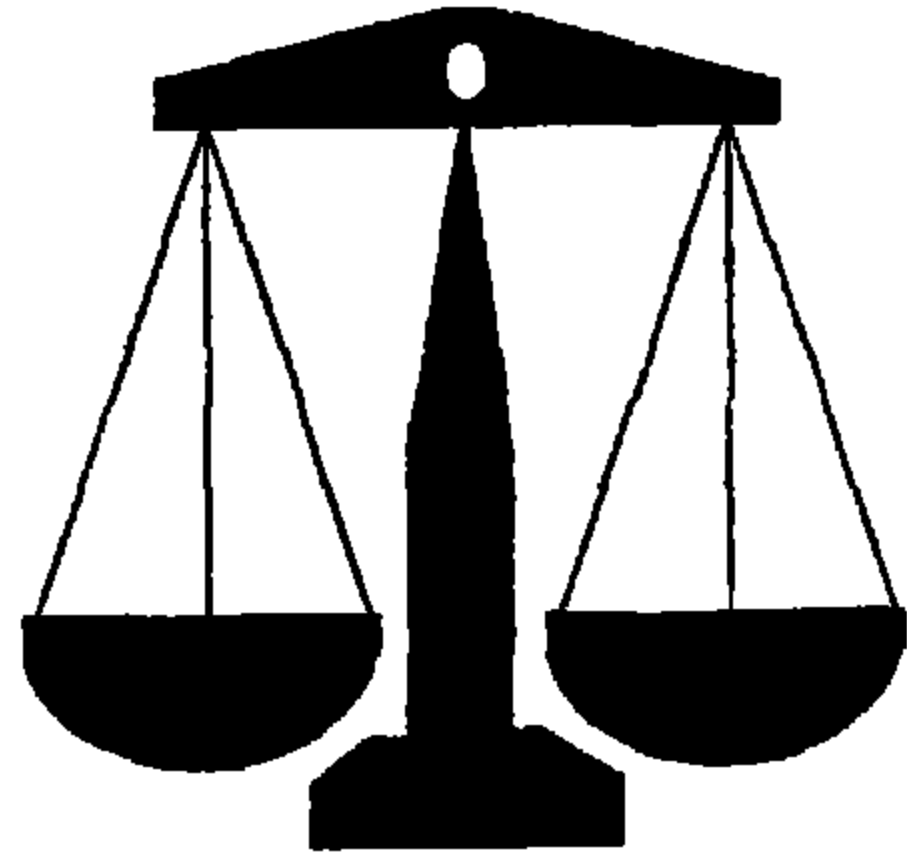
" إذا جلستم للحكم بين الناس فتبينوا وثبتوا ، فإن أصابكم أدنى شك ولو بمثقال شعرة فكفوا عن الحد ، والله ولي من لاوولى له "

سیدی الرئيس . . حضرات السادة المستشارين . .

إن المتهم يتحسس في قلوبكم الرحمة ، وإني لأريد بالرحمة أن تتجاوزوا
للمتهم عن شيء مما يستحقه عدلاً ، لأني لا أقول أن الرحمة فوق العدل
، بل أقول إن الرحمة هي أقصى وأسمى مرتبة من مراتب العدل فإذا
طلبتها فإنما أطلب العدل في أرقى معانية (٢) ، فأنتم أطباء النفس ، كما
أنكم قضاة العدل فإقضوا قضاءكم والله معكم ، إنه نعم الهادي ونعم
النصير .

السيد عفيفي

المحامى



أحكام محكمة النقض

فى

جرائم القتل العمد

الفصل الاول

الركن المادى

مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب تضامناً بينهم فى المسئولية الجنائية .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن مجرد توافق المتهمين على القتل لا يرتب فى صحيح القانون تضامناً بينهم فى المسئولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الفعل الذى إرتكبه .

(طعن رقم ٧٩١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١٢/١٢)

تضامن المتهمين فى المسئولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب مالم يثبت إتفاقهم على إرتكاب الجريمة .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تضامن المتهمين فى المسئولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب فى صحيح القانون مالم يثبت إتفاقهما معاً على إرتكاب هذه الجريمة .

(طعن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ س ٧ ص ٧٧)

تقدير توفر الشروط المقررة فى المادة ٣٢ عقوبات موضوعى - تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على الوجه الصحيح إذا كانت وقائع الدعوى توجب تطبيق هذه المادة - ثبوت إحراز

**المتهم السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل - قيام الارتباط بين
الجريمتين .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تقدير توفر الشروط المقررة في
المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة
الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة
توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من
الأخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه
الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح
بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما
يقتضى اعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .
(طعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س ٩ ص ٥٩)

الفصل الثانى

الركن المعنوى

توفر القصد الجنائى من المسائل الموضوعية التى يقدرها قاضى الموضوع.

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن مسألة توافر القصد الجنائى من المسائل التى يقدرها قاضى الموضوع بحسب ما يراه من ظروف الدعوى .
(طعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٣٢/٣/٢٨)

جواز إنتفاء نية القتل لدى الجانى ولو إستعمل آلة قاتلة بطبيعتها أصابت من الجنى عليه مقتلاً .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يصح فى العقل أن تكون نية القتل عند الجانى منتفية ولو كان قد إستعمل فى إحداث الجرح بالجنى عليه قصداً ، آلة قاتلة بطبيعتها (مسدساً) وكان المقذوف قد أصاب من جسمه مقتلاً من مسافة قريبة ، إذ النية أمر داخلى يضمه الجانى ويطويه فى نفسه ويستظهره القاضى عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه وتقصى ظروف الدعوى وملابساتها وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوعى بحث متروك أمره اليه دون معقب ، متى كانت الوقائع والظروف التى بينها وأسس رأيه عليها من شأنها أن تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى رتبها عليها .

(طعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٥/١٠)

إستعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة مقتل من المجنى عليه -
عدم كفايته بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام
هذه النية بنفس الجاني - أمثلة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إستعمال سلاح قاتل بطبيعته
وإصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف
الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني .

(طعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٥٦/١٠/١٦ س ٧ ص ١٠٤٢)

جرائم القتل العمد والشروع فيه - أركانها .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه تتميز جرائم القتل العمد
والشروع فيه قانوناً بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح ، وهذه
تختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم
العمدية . ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم
عناية خاصة بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي
تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ماقاله الحكم من إستعمال الطاعن
الأول سلاحاً نارياً قاتلاً بطبيعته وإطلاقه عياراً نارياً أصاب المجنى عليه
الأول في فخذه لا يصح أن يستنتج منه قصد القتل إلا إذا أثبت أن
الطاعن صوب العيار إلى المجنى عليه متعمداً إصابته في موضع يعد مقتلاً من
جسمه وهو ما لم يدلل عليه الحكم ، كما لا يكفي في إستظهار هذه

النية أقوال المجنى عليه أو الشهود ولا ما أورده الحكم من مواصلة الإعتداء على المجنى عليه بمؤخرة البندقية ، ما دام لم يقم لدى المحكمة ما يكشف عن عدم وجود ذخيرة لدى الطاعن وقتذاك . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة للطاعنين الاول والثاني وبالنسبة للطاعن الثالث الذى لم يقدم أسبابا لطعنه وذلك لحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٨٤٣ لسنة ٣٩ ق-جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ ص ٢٠ ص ١١٠٢)

تقدير توافر نية القتل - موضوعي - حد ذلك ؟ مثال لتسبب سائغ على عدم توافر نية القتل - حق محكمة الموضوع في إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - إنتهاؤها في أسباب سائغة إلى أن المتهم لم يكن ينوى من الإعتداء إزهاق روح المجنى عليهم وإنما كان يقصد التخلص من جريمة إحراز المخدر - ومعاقبته عن جنحة الضرب عملاً بالمادة ١/٢٤١ - عقوبات - مجادلتها في ذلك لا تقبل .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن من المقرر أن البحث في توافر نية القتل لدى الجاني أو عدم توافرها هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام

موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتنافى عقلاً مع ما إنتهى اليه .
فمضى كان ما أورده الحكم المطعون فيه سائغ في العقل والمنطق ويكفى
لحمل قضائه فيما إنتهى اليه من عدم توفر قصد القتل في حق المطعون
ضده وعن تعديل التهمة الاولى المسندة للمطعون ضده من جناية الشروع
في القتل المقترنة إلى جنحة الضرب المنطبقة على المادة ١/٢٤١ من قانون
العقوبات ، وكانت المحكمة قد إستخلصت في إستدلال سائغ أن المطعون
ضده لم يكن ينوى ازهاق روح أحد من المجنى عليهم بل قصد إلى مجرد
الإعتداء عليهم إلتماساً للخلاص من قبضتهم فإنها تكون قد فصلت في
مسائل موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها ولا محل لما تسوقه
النيابة الطاعنة من شواهد على توافر قصد القتل ما دامت المحكمة لم تقتنع
من ظروف الدعوى بتوافره ، ولا لما تقول به أيضاً من أن المطعون ضده
أفصح عن قصده في الإعتداء من أنه سيقتلهم جميعاً، إذ أن المحكمة غير
مقيدة بالأخذ بتلك الأقوال أو بمدلولها الظاهر بل لها أن تركز في سبيل
تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق
المتصلة بها إلى ما تستخلصه من مجموع العناصر المعروضة عليها . ومن ثم
فإن النعى على الحكم بفساد الإستدلال في شأن عدم توافر نية القتل إنما
يكون من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته
أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق- جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ص ٣٩٩)

تميز جريمة القتل العمد بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح - وجوب إعتناق الحكم بالإدانة بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة عليه - مثال لتسبب معيب في التدليل على نية القتل .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه تتميز جرائم القتل العمد والشروع فيه قانوناً - بنية خاصة هي إنتواء القتل وإزهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية ومن الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالإدانة في تلك الجرائم عناية خاصة بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما قاله الحكم من إستعمال الطاعن سلاحاً قاتلاً بطبيعته، وقوله تارة أنه أطلق عيارين في إتجاه عائلة المجنى عليه ، وتارة أخرى أنه صوب سلاحه في مستوى المجنى عليه ، هذا القول لا يصح أن يستنتج منه قصد القتل إلا اذا أثبت الحكم أن الطاعن صوب العيار الى المجنى عليه متعمداً إصابته في موضع يعد مقتلاً من جسمه وهو ما لم يدل عليه الحكم ، إذ قد يكون إطلاق النار بقصد التعدى فقط أو لمجرد إرهاب المجنى عليه وفريقه وهو احتمال لا يهدره إنخفاض مستوى التصويب أو وجود الخصومة لأفهما لا يؤديان حتماً وبطريق اللزوم الى أن

الطاعن إنتوى إزهاق روح المجنى عليه ، ومن ثم يكون الحكم معيباً
بالقصور .

(طعن رقم ٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ص ٣٨٨)

الفصل الثالث

الظروف المشددة

وجوب تثبيت محكمة الموضوع من أن الجاني في جريمة القتل
بالسم كان في عمله منتوياً القضاء على حياة المجنى عليه .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن جريمة القتل بالتسميم هي
كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من
أن الجاني كان في عمله منتوياً القضاء على حياة المجنى عليه فإذا سكت
الحكم عن إبراز هذه النية كان مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٢٠ سنة ٦ ق - جلسة ١٩٣٦/١/٢٠)

لزوم إستقلال الجريمة المقترنة أو المرتبطة عن جناية القتل وتميزها
عنها .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من
المادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي تقضى بعقوبة الإعدام أن تكون
الجريمة المقترنة أو المرتبطة مستقلة عن جناية القتل ومتميزة عنها .
وإذن فهي لا تنطبق على من يطلق عياراً واحداً بقصد القتل فيصيب به
شخصين ، اذ أن ما وقع من الجاني هو فعل واحد كون جريمتين ،

والقانون يوجب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الاولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الأشد .

(طعن رقم ٩٥٢ سنة ٧ ق - جلسة ١٩٣٧/٤/٥)

وجوب تثبيت محكمة الموضوع من أن الجاني في جريمة القتل بالسم كان في عمله منتوياً القضاء على حياة المجنى عليه .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الظاهر مما ورد الحكم أنه اعتمد في إدانة المتهمين بجناية القتل بالسم على ما أفضى به المجنى عليه قبل وفاته إلى زوجه وإلى معاون البوليس من أنهما كانا ينتظرانه مع أخيهما الذي أدين أيضاً في هذه الجريمة امام مترلهم ، وأنهما كانا يتصنعان معه الأكل من الحلوى التي قدمها أخوهما إليه ، دون أن يبين أن وجود المتهمين عند مترلهما وقت الحادث ، إنما كان في إنتظار حضور المجنى عليه لقتله ، ودون أن يذكر شيئاً عما قيل من أن المتهم أفضى به الى معاون البوليس ، بل كان الذي ذكره في معرض بيان الأدلة هو أن معاون البوليس أثبت في محضره أن المجنى عليه قرر أمامه أنه عقب جلوسه مع المتهمين أمام مترلهم دخل فلان (منهم) وأحضر قطعة من الحلوى وأكلوا منها جميعاً . فهذا الحكم يكون مشوباً بالقصور وبالتناقض واجباً نقضه .

(طعن رقم ٦٨١ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٣/٢٥)

ثبوت أن نية القتل لم تقم بنفس المتهم إلا عند إقدامه على ارتكاب الفعل - عدم توافر سبق الإصرار - مثال .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان ما حدث من قتل المتهم لـلمجنى عليه إنما كان إعتداء وقع منه لوقته بعد غضبة عرضت له عندما ظن أن هذا المجنى عليه حين هم لملاقاته كان يبغي مساعدة خصمه فهو - أى المتهم - وإن تعمد القتل إلا أن هذه النية لم تقم بنفسه إلا عندما أقدم على ارتكاب فعله مما لا يتوافر به سبق الإصرار .

(طعن رقم ٨٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٩ س ٨ ص ٨٣٨)

الفصل الرابع الظروف المخففة

عدم إعتبار الغضب عذراً مخففاً في جريمة القتل إلا في حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا .
في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القانون المصرى لا يعتبر الغضب عذراً مخففاً إلا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فقتلها هي ومن يزنى بها .

(طعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/١٠/٢٥)

الفصل الخامس تسيب الأحكام

الفرع الأول بالنسبة للركن المادى

قصور الحكم إذا دان عدة متهمين بالقتل العمد دون ثبوت قيام
إتفاق سابق بينهم متى إنتهى إلى إستبعاد ظرف سبق الإصرار
وحصول الإصابة من عيار واحد .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد أثبت أن
إصابة المجنى عليه هى من عيار نارى واحد ، وإستبعد ظرف سبق الإصرار
، ومع ذلك أدان عدة متهمين بالقتل العمد دون أن يقول بوجود إتفاق
سابق بينهم على القتل فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض .

(طعن رقم ١٥٥٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٨/١٢/٦)

عدم بيان صلة الوفاة بالإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية
والإكتفاء بذكر أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه -
قصور .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم الصادر بأدانة المتهم عن جريمة القتل العمد لم يبين كيف إنتهى إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هى التى سببت وفاة المجنى عليه ، فإنه يكون قاصراً متعيناً نقضه ، ولا يقدح فى ذلك ما أورده الحكم فى ختامه من أن الإصابات النارية أودت بحياة المجنى عليه ، ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير الطبى ، صلة الوفاة بالإصابات التى أشار إليها من واقع الدليل الفنى - وهو الكشف الطبى - مما يجعل بيانه هذا قاصراً قصوراً لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة إستخلاص الحكم لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التى أخذه بها .

(طعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٢ س ١١ ص ٨١٥)

إدانة الطاعنة بالقتل - تأسيساً على مجرد مشاهدة المجنى عليها معها قبل وفاتها - عدم كفايته - ولو توافر فى حقها القصد الجنائى .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إستخلاصها سائغاً وأن يكون الدليل الذى تعول عليه مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج فى غير تعسف فى الإستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات

الحكم المطعون فيه أنه قد إستدل في إدانة الطاعنة بأقوال شهود الإثبات التي إقتصرت على مجرد رؤيتهم الطفلة المجنى عليها وهي على قيد الحياة مع جدتها الطاعنة في مركز الشرطة قبيل إعلان الأخيرة عن موتها، وعلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن وفاة المجنى عليها بسبب اسفكسيا كتم النفس . ولما كانت أقوال الشهود كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤيتهم الطاعنة ترتكب الفعل المادى لجريمة القتل المسندة اليها وكان الحكم لم يورد أية شواهد أو قرائن تؤدي بطريق اللزوم إلى ثبوت مقارفة الطاعنة لواقعة كتم نفس المجنى عليها التي أودت بحياتها - ولم يبين كيف إنتهى الى هذه النتيجة حين دان المتهمه بجريمة القتل العمد ، ولا يغنى عن ذلك ما أورده نية القتل وظرف سبق الإصرار في حقها طالما أنه لم يقيم الدليل على ثبوت إقترافها الفعل المادى المكون لهذه الجريمة . لما كان ما تقدم ، فإن تدليل الحكم يكون غير سائغ وقاصراً عن حمل قضائه.

(طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/٣/١١ س ٣٠ ص ٣٦٦)

الفرع الثاني - بالنسبة للركن المعنوى

وجوب تحدث الحكم عن توافر نية القتل لدى المتهم استقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه فى جناية القتل العمد يجب أن تستظهر المحكمة فى حكمها أن الجانى إنتوى إزهاق روح المجنى عليه ، وأن تدلل على ذلك بالأدلة المؤدية إلى توافر هذه النية . وذلك لأن الأفعال التى تقع من الجانى فى جرائم القتل العمد والضرب المفضى إلى الموت والقتل الخطأ تتحد فى مظهرها الخارجى ، وإنما الذى يميز جريمة من هذه الجرائم عن الأخرى هى النية التى عقدها مقارف الجريمة عند إرتكاب الفعل المكون لها . فمتى كانت الجريمة المعروضه على المحكمة جريمة قتل عمد وجب على المحكمة أن تتحقق من توافر هذا العمد وأن تدلل عليه التدليل الكافى ، حتى لا يكون هناك محل للشك فى أن الموت هو نتيجة جريمة ضرب أفضى الى الموت أو إصابة خطأ ، وحتى يتيسر لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

(طعن رقم ٩٣ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٣٨/١٢/١٩)

وجوب تحدث الحكم عن توافر نية القتل لدى المتهم إستقلاً ،
وإستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كانت جناية العمد تتميز في القانون عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو إنتواء الجاني . وهو يرتكب الفعل الجنائي ، ازهاق روح المجنى عليه ، ولما كان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وكان أيضاً بطبيعته أمراً داخلياً يطنه الجاني ويضمّره في نفسه فلايستطاع تعرفه إلا بمظاهر خارجية من شأنها أن تكشف عن قصد الجاني وتظهره ، لذلك كان من الواجب أن يعنى الحكم القاضي بإدانة متهم في هذه الجناية عناية خاصة بإستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره ، فإذا أغفل ذلك كان قاصراً قصوراً يعيبه عيباً موجباً لنقضه .

(طعن رقم ٢١١٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٩ / ١ / ٢)

أمثلة لقصور الحكم في إستظهار نية القتل :-

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا دلت المحكمة على توافر نية القتل العمدى لدى المتهم من إستعماله آلة قاتلة (هي آلة نارية) وتصويبها نحو المجنى عليه الى مقتل من جسمه ، ثم ذكرت في الوقت نفسه أن الجريمة لم تتم لسبب خارج عن إرادة المتهم هو إنفراج ساقى المجنى

عليه صدفة عند إطلاق العيار عليه ، مما جعل المقدوف يصيب جلبابه فقط دون جسمه ، ولم تسبين الموضع الذى إعتبرته مقتلاً ، فإنها تكون قد إستنتجت نية القتل من واقعة غير مبينة ، إذ من الممكن أن يكون المتهم قد أطلق العيار نحو ساقى المجنى عليه . ومع عدم بيان المحكمة فى هذه الحالة علة إعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلاً تكون محكمة النقض عاجزة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم تطبيقاً سليماً ، وهذا يقتضى نقضه .

(طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٣٧/٦/٧)

وفى هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأنه إذا إعتمدت المحكمة فى إثبات نية القتل لدى المتهم على أنه إستعمال آلة قاتلة بطبيعتها ، وهى بندقية أطلقها عمداً فأصاب المجنى عليها فى مقتل - فى رأسها فإنه يكون قد جاء قاصراً فى بيان الأسباب التى إستند إليها فى إثبات توافر نية القتل لديه ، وذلك لأن إطلاق مقدوف من سلاح نارى لا يكفى وحده فى إثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن قصد ، وأصابة انسان فى مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل إلا إذا كان مطلق العيار قد وجهه إلى من أصيب به وصوبه إلى جسمه فى الموضع الذى يعد مقتلاً ، وخصوصاً اذا كان الثابت بالحكم أن العيار كان

موجهاً الى شخص آخر غير من أصيب به ، كما لو أطلق المتهم عياراً نارياً بقصد قتل زوجته فأخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها .
(طعن رقم ٣٨١ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٤٤/٤/١٠)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم في بيانه واقعة الدعوى قد أثبت أن الحادث وقع في وضوح النهار، وأن المسافة بين المتهم وبين من أصابها العيار الذي أطلقه لم تكن بعيدة، وأن إصابتها كانت في الساعد وأن العيارات التي أطلقها وهو بمكان الحادث كانت متعددة، وأن تلك العيارات كلها ما عدا ذلك الذي سبب الإصابة كانت في الهواء وأن هذا المتهم كان بجانبه زميل له يحمل سلاحاً لم يستعمله، وأن غريمه الذي حمّله على ارتكاب فعلته بضربه إياه وتعنّته معه لم تصله أية إصابة، وأن ساعد المجنى عليها كان مرفوعاً الى أعلى وقت أن صادف المقذوف، ومع ما أثبتته من كل ذلك قد إنتهى إلى القول بقيام نية قتل المجنى عليها لدى المتهم على أساس أنه كان في إستطاعته لو لم يكن منتوياً القتل أن يطلق بندقيته الى أعلى للتخويف، فهذا فساد لا يصح أساساً للحقيقة القانونية التي أقامها الحكم عليه لأنه يؤدي إلى نقيضها .

(طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٤٥/١١/٥)

في هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأنه إذا كان المتهم في جريمة الشروع في القتل ، قد تمسك بأنه لم يكن يقصد بإطلاقه العيارات النارية التي أطلقها قتلا ، بل كان قصده فقط فض المشاجرة التي كانت قائمة بإرهاب المتشاجرين ، وأن المجنى عليه الذي لم تكن له علاقة بالمتشاجرين كان واقفاً على جزء مرتفع من الأرض فأصيب وحده عفواً دون قصد ولا تعمداً بمقذوف إحدى تلك الأعيرة التي أطلقت في الهواء ، ثم أدانته المحكمة في هذه الجريمة مستدلة على ثبوت نية القتل لديه بقولها أنه أطلق على المجنى عليه عياراً أصابه في مقتل دون أن تورد فيما أوردته ، أى دليل على أنه صوب سلاحه إلى شخص المجنى عليه قصداً وأطلق المقذوف عليه بالذات ، بل كل ما قالته في ذلك هو أنه أطلق المقذوف نحو فريق من المتشاجرين ، مما لا ينفي قول المتهم ولا يثبت له عدم تعيين النحوية المذكورة أو تحديد مداها بالنسبة إلى ذوات أشخاص أفراد الفريق المشار إليه ، وذلك مع أن المجنى عليه وحده هو الذي أصيب في الحادث من تلك المقذوفات رغم تعدد العيارات ووفرة عدد أفراد الفريق الذي أطلقت نحوه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(طعن رقم ٤٠٣ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن نية القتل لم تقل إلا أنها " ثابتة من إستعمال المتهم مسدساً

صالحاً للإستعمال ، وهو آلة قاتلة بطبيعتها ومحشو بمقدوف نارى، ثم تصويب المسدس على هذه الصورة إلى المجنى عليه وإطلاقه على عضده الأيسر وهو جزء واقع فى منطقة خطيرة من جسم الإنسان يترتب عليه قتل المجنى عليه ، فذلك لا يكفى فى إثبات هذه النية . إذ إستعمال آلة قاتلة لا يكفى وحده لأن يتخذ دليلاً على نية القتل ، إذ يجوز أن يكون القصد منه مجرد الإيذاء ، وإطلاق المسدس على عضد المجنى عليه لا ينهض دليلاً على وجود هذه النية . لأن العضد ليس بمقتل .

(طعن رقم ٦٩٧ لسنة ١٦ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٤٦)

وفى هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن جريمة القتل العمد تتطلب نية خاصة لدى المتهم بها . وهذه النية يجب بمقتضى القانون أن يثبت قيامها حقيقة وفعلاً . ولا يصح فى أية حال افتراضها ، فإذا كانت المحكمة قد إستدلت على توافر نية القتل لدى المتهم بظروف الحادث وإستعماله آلة قاتلة ، وطعنه بها المجنى عليه فى مقتل معرضة عن حالة السكر التى تمسك الدفاع عنه بقيامها عنده ، بمقولة أنه تعاطى الخمر بإختياره فيكون مسئولاً قانوناً عن فعله ، فإن حكمها يكون معيباً .

(طعن رقم ٢٤٦ لسنة ١٧ ق - جلسة ٢٣/١١/١٩٤٦)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأنه إذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد إثبات نية القتل قبل المتهمين ، هو أنهما كانا مدفوعين بعامل الانتقام لما وقع من الإعتداء على أخيهما ، فهذا القول المرسل بغير دليل يستند إليه لا يكفي ، ويكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه .

(طعن رقم ٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/٥/٢)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم إذ تعرض للتدليل على ثبوت نية القتل لدى المتهمين قد إكتفى بقوله أنها " ثابتة ثبوتاً قاطعاً من الإصابات المتعددة القاتلة التي لحقت الجنى عليه ، فقد بلغت في مجموعها خمساً وأحدثت تهشماً في الجمجمة وتهتكاً في المخ ونشأت عنها الوفاة في الحال " - فإنه يكون قاصراً ، لأن هذا الذي قاله لا يؤدي بذاته إلى ثبوت قصد القتل .

(طعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨)

إستناد الحكم في توافر نية القتل إلى إصابة الجنى عليه في مقتل من آلة نارية - ثبوت إصابة الجنى عليه في راحة يده - قصور .
في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم قد إستند في بيان نية القتل إلى إستعمال المتهمين آلات نارية من شأنها إحداث القتل بذاتها وتصويبها نحو الجنى عليهما وإطلاقها عليهما ، فأصابتهما في مواضع

قاتلة هي رأس أولهما وبطن الثاني ، وكان الثابت من الحكم أن العيار الذى أطلقه المتهم الأول أصاب الجنى عليه الأول فى راحة يده اليسرى ، وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .
(طعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ ص ٤١١)

عدم بيان الحكم قصد الإشتراك لدى الشريك فى جريمة القتل العمد وتوافر نية القتل لديه - قصور .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم قد إستند فى إدانة المتهم بالإشتراك فى جريمة القتل العمد، إلى إتفاقه مع الفاعل على إقتراف الجريمة ومساعدته على إرتكابها بمصاحبه له إلى مسرح الجريمة، لشد أزره وبقصد تحقيق وقوعها ، ثم هربه معه عقب إرتكاب الحادث ، فإنه يكون معيباً ، ذلك أن ما قاله لا يؤدى وحده إلى ثبوت قصد الإشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .

(طعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠ س ٨ ص ٩٨٣)

نية القتل - مثال عدم توافرها .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان ما أورده الحكم يفيد أن المحكمة قد إستندت - ضمن ما إستندت إليه - فى إثبات القصد الخاص لجريمة الشروع فى القتل إلى إصابة الجنى عليه ، فى حين أن الثابت من

الحكم أن الطاعن أطلق العيار على المجنى عليه فأصابه في فخذه الأيمن ونفذ منه إلى فخذه الأيسر، وهى أجزاء من الجسم ليست من المقاتل ، كما جاء بالتقرير الطبي - حسبما حصله الحكم - خلواً من إثبات أن إصابات المجنى عليه في مقتل . ولما كان إطلاق العيار النارى صوب المجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجاني إنتوى إزهاق روحه ، وكانت الإصابة في مقتل لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل إلا إذا ثبت أن الجاني صوب العيار إلى المجنى عليه متعمداً إصابته في الموضع الذى يعد مقتلاً من جسمه وهو ما لم يدل على ذلك ، فإنه يكون معيباً بالقصور في البيان .

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق-جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ س١٥ ص ٨٤٠)

نية القتل - مثال لتسبب معيب على توافرها .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه تتميز جناية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص ، هو أن يقصد الجاني من إرتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه ، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم ، وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويضمرة في نفسه ، ويتعين على القاضى أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً وإستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه . ولما كان ما أورده الحكم بيانا لنية القتل العمد لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعن الأول، من أنه

كان يحمل سلاحاً نارياً معمرًا بالرصاص ،وقد أطلق منه طلقات أصابت إحداها المجنى عليه، دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس الطاعن الأول . وكان لا يغنى عن ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن الأول ،أطلق المذوف النارى الذى أصاب المجنى عليه " بقصد قتله على أثر كشف واقعة السرقة وإلتماساً للخلاص منها دون ضبط الجناة " . وهذا الذى ذهب اليه الحكم فى هذا الخصوص لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم أن الجانى إنتوى إزهاق روح المجنى عليه ،وهو القصد الخاص المطلوب إستظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية على توافره ، وهو ما لم يدلل عليه الحكم إذ قد يكون إطلاق النار بقصد التعدى فقط أو شل حركة المجنى عليه أو مجرد إرهابه ، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٤ س ٢١ ص ٦٦٤)

فخذ المرء - ليس من الأجزاء القاتلة - إطلاق عيار نارى صوب المجنى عليه من مسافة قريبة - لا يفيد حتما قصد إزهاق روحه .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار النارى أثناء الشجار - فى فخذ الأيسر ، وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، وكان إطلاق العيار النارى

صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة ، لا يفيد حتما أن الجاني إنتوى إزهاق
روحه ، وهو ما لم يدلل عليه الحكم ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه
(طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ قـ جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ س ٢١ ص ١٠٠٩)

الفرع الثالث - بالنسبة إلى العقوبة

شروط إستحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تستوجب المادة ٣/٢٣٤ من قانون العقوبات لإستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها ، أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو إرتكابها بالفعل . ومن ثم يتعين على محكمة الموضوع في حالة إرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن جريمة القتل ارتكبت بقصد السرقة مشوباً بالخطأ في الإسناد ومخالفاً للثابت في الأوراق ، إذ إستند إلى أقوال لم يقلها الشاهد والى إعتراف لم يصدر من الطاعن ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة

(طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ص ٩٢٥)

شروط إستحقاق العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣/٢٣٤ عقوبات .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تستوجب المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات لإستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها ،أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها وهي التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، فيجب لإنطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذى بينه القانون ، أما اذا إنتفت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة ، مما يتعين معه على المحكمة فى حالة القضاء بإرتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجانى من القتل، وأن تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجرمة قتل المجنى عليها بقصد سرقة حليها دون أن يعنى بإيراد الأدلة على قيام رابطة السببية بين القتل والسرقة ، وذلك بأن ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات الثلاثة الأول يفيد أن القتل إنما كان إنتقاما من المجنى عليها لرفضها الزواج من الطاعن ، وما أورده الحكم من مؤدى أقوال الشاهد الرابع وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليها وسرقة حليها الا أنه لا يفيد أن جرمة القتل قد أرتكبت بقصد السرقة ، كما أن ما حصله الحكم من مؤدى اعتراف الطاعن ليس من شأنه أن يؤدى إلى قيام الإرتباط السببى بين القتل والسرقة .وغاية ما قد تنم عنه عبارات الإعتراف هو أن القتل كان بقصد إسترداد إيصال الدين وقائمة

المنقولات - المحررين من الطاعن كشرط لإتمام الزواج الذى رفضته المجنى عليها - مما لا تقوم به جريمة السرقة بإعتبار أن هذين السندين مملوكان للطاعن ، والسرقة لا تقع إلا على مال منقول مملوك للغير . ومن ثم فإن أدلة الدعوى التى ساقها الحكم تكون قاصرة عن إستظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيب الحكم بما يطله .

(طعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ ص ١٩، ٥٨٩، ٥٩٠)

الفرع الرابع - بالنسبة إلى حقوق الدفاع

عدم الرد على دفاع المتهم الذى لو صح لترتب عليه تغير وجه
الرأى فى الدعوى .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان المتهم قد تمسك فى
دفاعه بأن قتل المجنى عليه حصل فى مكان غير الذى وجدت به الجثة
بدليل أن وكيل النيابة المحقق لم يثبت فى محضر معاينته أنه وجد أثرًا للدماء
تحت الجثة ، مما يكذب شهادة شاهدة الرؤية الوحيدة التى إدعت أنها رأت
المتهمين يعتدون على القتل فى المكان الذى وجدت به جثته ، وكان كل
ما قالته المحكمة فى تفنيد هذا الدفاع أنه لم يقم دليل على صحته وأن
وكيل النيابة المعائن قرر أنه وجد الجثة ملوثة بالدماء الغزيرة ، وأن عدم
إثباته فى المحضر وجود دماء تحت الجثة لا يدل على عدم وجود الدماء
وأنه لو قامت عنده شبهة فى ذلك لأثبتها فى محضره فهذا الذى قالته لا
يصلح ردًا على هذا الدفاع الذى لو صح فقد يترتب عليه تغير وجه الرأى
الذى إنتهت اليه المحكمة ويكون هذا الحكم معيباً متعيناً نقضه .

(طعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢١ق - جلسة ١٩٥١/١٢/٤)

وجوب لفت نظر الدفاع عند تعديل المحكمة الوصف من جناية شروع في قتل إلى جناية ضرب نشأ عنه عاهة مستديمة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن التغير الذي تجريه المحكمة في الوصف من جناية شروع في قتل إلى جناية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنايات - عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية إستبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة ، مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .

(طعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/١/١٠ س ٧ ص ١٩)
(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٨ س ٨ ص ٢٦٧)

تمسك المتهم بعدم التعويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد إعتباره في حكم الضرير - دفاع هام - عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة إطرأحه رداً سائفاً - قصور .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا تمسك الدفاع عن المتهمين بالقتل ، بعدم التعويل على شهادة الشاهد قولا منه بأنه ضعيف الإبصار إلى حد إعتباره في حكم الضرير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية المتهمين . وإذن فإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله إنه " لا سند له في الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ، ولا قال المتهمون في جميع أدوار التحقيق شيئاً بهذا الخصوص ، فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصح رداً على ما دفع به المتهمون ، إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى نفي دفاعهما ، وكان من المتعين على المحكمة إما تحقيق هذا الدفاع بإختيار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره إن كان لذلك وجه ، أو أن تطرحه إستناداً إلى أدلة سائغة مقنعة تبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل وفي الوقت ذاته إعتمدت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالإدانة فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مستوجبا للنقض .

(طعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ص ١٢٩)

الفرع الخامس - بالنسبة إلى بيانات التسبيب

وجوب بيان المحكمة في حكمها واقعة الدعوى بياناً كافياً .
في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يجب بيان الواقعة في الحكم بياناً كافياً تتمكن به محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى والا كان هذا الحكم معيباً لقصوره . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان المتهمين على أساس توافر ظرف سبق الإصرار قبلهم في جناية القتل العمد اعتماداً على ما بينهم وبين المجنى عليه من ضغائن ، وكان الثابت به أن المجنى عليه هو الذى بدأ بضرب الطاعنين بالعصا ، وأنهم لم يضربوه الا بعد أن إعتدى هو عليهم ، ولم يذكر الحكم السبب الذى دعا المجنى عليه إلى أن يتندر الطاعنين بالضرب لمعرفة إن كان ذلك للدفاع عن نفسه لأنهم حضروا مصرين على ضربه ، أو أنه كان لأى سبب فجائى آخر وأن الطاعنين إنما ضربوه لمقابلة الإعتداء بالمثل ، فإن اكتفاء الحكم في مقام التدليل على سبق الإصرار ، بثبوت الضغينة بين الطرفين وسكوته عن إستظهار تلك العوامل ، وعدم تعرضه لواقعة ضرب المجنى عليه للطاعنين ، تلك الواقعة التى أعقبها وقوع الضرب منهم عليه - ذلك قصور يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٣٨/١٠/٢٤)

الفرع السادس التناقض

على المحكمة رفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى فى أسبابها ، وإلا كان حكمها معيباً بما يستوجب نقضه - مثال فى قتل عمد. فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان يبين مما أثبتته الحكم عند تحصيله للواقعة ، ما يفيد أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارين بقصد قتله فأزهق روحه على خلاف ما أثبتته التقرير الطبى الشرعى ، من أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، فإن ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يشكل تناقضاً بين الدليل الفنى والدليل القولى ، وكان الحكم لم يعن برفع هذا التناقض بما يدل على أن المحكمة لم تفتن إليه ولو أنها فطنت إليه لجاز أن يتغير وجه الرأى . فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٤/٣/٢ س ص ١٧٣)

تعويل الحكم فى قضائه بالإدانة على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبى الشرعى ، فى بيان السلاح المستعمل رغم ما بينهما من تناقض أثاره الدفاع فى مرافعته - سكوت الحكم عن الرد على

هذا التناقض بين الدليلين القولى والفنى بما يزيل التعارض يعيبه
بما يستوجب النقض والإحالة .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد عول فى
قضائه بالإدانة - من بين ما عول عليه - على أقوال المجنى عليها الثانية
وعلى التقرير الطبى الشرعى ،على الرغم مما بينهما من تناقض واضح فى
بيان السلاح الذى إستعمله الطاعن الثانى فى إصابة المجنى عليها المذكورة ،
وما إذا كان بندقية روسية الصنع حسب شهادتها أو المدفع الرشاش
المضبوط حسبما جاء بالتقرير الطبى الشرعى ،وأنه بالرغم من أن الدفاع
قد أثار أمر هذا التناقض فى مرافعته - كما يبين من محضر جلسة المحاكمة
- إلا أن الحكم سكت عن التعرض له . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره
من أمر هذا التناقض بين الدليلين القولى والفنى يعد جوهرى ،مما كان
يستعين معه على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يفيد أنها عندما قضت فى
الدعوى كانت على بينة منه وأن ترد عليه بما يزيل هذا التعارض، أما
وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ س ٢٣ ص ٧٩٦)

مثال لتسبب معيب فى رفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى
فى جريمة قتل عمد .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه ، أنه عول في رفع التناقض بين الدليل القولى والدليل الفنى على أساس إنحناء جسم المجنى عليه وقت فراره وحين اطلاق العيار النارى عليه وهو مالايتلاءم مع ما جاء بالتقرير من أن اتجاه المقدوف كان بميل كبير من أسفل الى أعلى ، مع ما أورده الحكم - خطأ - من أقوال الشاهدة إبنة المجنى عليه من أن والدها أصيب بالعيار النارى بعد أن إنكفاً على الأرض مما مؤداه أن يكون إتجاه المقدوف من أعلى الى أسفل ، كما لايتلاءم مع الثابت فعلا من أقوال هذه الشاهدة بالتحقيقات من أن العيار أطلق على والدها أثناء عدوه وهو مالايتأتى معه أن يكون إتجاه المقدوف من أسفل إلى أعلى حسبما جاء بالتقرير . ومن ثم فإن التناقض بين الدليلين يبقى قائما ولم يرفع ، ويكون الحكم قد رد على الدفاع في هذا الصدد بما لا يصلح رداً عليه مما يعيبه بالقصور والفساد في الإستدلال ، فضلاً عن مخالفة الثابت بالأوراق من أقوال الشاهدة المذكورة .

(طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٣/٦/١٧ س ٢٤ ص ٧٥٨)

الفرع السابع - الفساد فى الإستدلال

فساد الإستدلال - مثال .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية لم يمكن معرفة سببها بملاسه لا يؤدى الى القول بأن هذه الدماء هى من دماء المجنى عليه ضرورة بلا شك حتى يصح الإستدلال عليه بهذا السبب ، فإن القول بعجز المتهم عن نفى الدليل المستفاد من ذلك لا يكون له محل إلا إذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التى وجدت على ملاسه هى من دماء القتل نفسه. وإذن فإذا كانت المحكمة قد عولت فى تصديق شهادة الشاهد على وجود دماء آدمية بثوب المتهم ولم يثبت فى حكمها أن هذا الدم هو من دم القتل ، فإن حكمها يكون معيباً واجباً نقضه .

(طعن رقم ٨٧٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/١١/٨)

الفرع الثامن - الخطأ فى الاسناد

الخطأ فى الإسناد - مثال

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بصدد تكذيب أقوال المجنى عليه وشهوده، من أنه هو وحده الضارب بما ورد بمعاينة الطبيب الشرعى للغرفة التى كان بها القتيل، من وجود آثار لنوعين مختلفين من البنادق ، ولم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع بمقولة أن ما إستخرجه الطبيب الشرعى من مقذوفات من حائط الغرفة يدل على أنه من بندقية رامنجتون . وكان الثابت من معاينة هذا الطبيب أن آثار المقذوف هى لنوعين من البنادق ، فان المحكمة تكون قد أخطأت بما يجعل حكمها مستوجب النقض . ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا الطاعن يستوجب نقضه بالنسبة الى الطاعنين الآخرين ، إذ أن ما قد تجر إليه إعادة المحاكمة بالنسبة إلى هذا المتهم أو تنتهى اليه يقتضى - تحقيقاً لحسن سير العدالة - أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين بسبب الارتباط الوثيق بين الوقائع

(طعن رقم ٥٧٨ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/٥/٩)

الخطأ فى الإسناد - مثال .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم حين تعرض لشهادة شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى ، قد قال أنها قد تأيدت في جميع تفاصيلها بالتقرير الطبي الشرعي والصفة التشريحية ، فقد وجدت بجسم القتيل خمس إصابات وقد جزم الشاهد بأن الأعيرة التي أطلقت عليه هي خمسة مما مفاده إعتقاد المحكمة بأن تقرير الطبيب الشرعي قد أيد هذا الذي جزم به الشاهد ، وكان الذي يبين من تقرير الطبيب الشرعي أن إصابتين إثنين من الإصابات الخمس التي وجدت بجسم المجنى عليه قد حدثتا من عيار نارى واحد ، وأن الإصابات الثلاث الأخرى قد حدثت من ثلاثة أعيرة ، أى أن العيارات النارية التي أصابت المجنى عليه كانت أربعة فقط لا خمسة - فإن إستناد المحكمة في حكمها إلى مطابقة قول الشاهد لما قرره الطبيب الشرعي في تقريره عن عدد الأعيرة ، يكون إستناداً إلى ما لا أصل له في الأوراق ويكون الحكم متعين النقض .

(طعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨)

حكم لمحكمة النقض

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

جريمة القتل العمد تتميز قانوناً بنية خاصة هي إنتواء إزهاق الروح. يجب على الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة أن يستظهر هذه النية ويبين توافرها بأدلة سائغة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من (١) ----- " طاعن " (٢) --

----- (٣) . ----- " طاعن " في قضية

الجناية رقم ١٢٢٦٩ لسنة ١٩٩٦ قسم أول شبرا الخيمة (المقيمة

بالجدول الكلى برقم ٦٣٩ لسنة ١٩٩٦) . بأنهم في يوم ١٥ من نوفمبر

سنة ١٩٩٥ بدائرة قسم أول شبرا - محافظة القليوبية :- أولا :-

المتهمون جميعاً :- قتلوا ----- عمداً ، بأن تسلل الأول والثاني إلى

سيارته حال نومه فيها حاملين سلاحين أبيضين (ساطور ومطواه قرن

غزال) بينما وقف الثالث بالقرب منهما لمراقبة الطريق حاملاً سلاحاً

نارياً (فرد خرطوش) وعاجله الأول بضربه بالساطور قاصدين من ذلك

قتله ، فأحدثوا به الإصابات والأعراض الموصوفة بتقرير الصفة

التشريحية والتي أودت بحياته . وقد إقترنت هذه الجناية بجناية أخرى

وهى أنهم فى ذات الزمان والمكان سالفى الذكر شرعوا فى سرقة المبلغ
النقدى المبين قدراً بالأوراق والمملوك للمجنى عليه سالف الذكر وكان
ذلك ليلاً، حال كونهم حاملين للأسلحة النارية والبيضاء سالفه الذكر
وقد اوقف وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو فرارهم
خشية الضبط . ثانياً :- المتهم الأول :- أحرز بغير ترخيص سلاحاً أبيضاً
(ساطور) . ثالثاً :- المتهم الأول :- أحرز بغير ترخيص سلاحاً أبيضاً
(مطواه قرن غزال) . رابعاً :- المتهم الثالث (١) أحرز بغير ترخيص
سلاحاً نارياً غير مششخن (فرد خرطوش) (٢) أحرز ذخيرة عدد طلقة
واحدة مما تستعمل على السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون
مرخصاً له فى حيازته أو إحرازه (٣) أطلق عياراً نارياً داخل المدينة .
وأحالتهم إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين
بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً فى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٦ عملاً
بالمواد ٤٥، ٤٦، ٣، ٣١٤، ٣٧٧، ١/٦ من قانون العقوبات والمواد ١/
١، ٦، ٢٥ مكرر/١، ٢٦، ١/٥٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل والبندين ١١، ١٠ من الجدولين رقمى ٢٠١ الملحقين مع أعمال
نص المادتين ٣٢، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهمين بالأشغال الشاقة
لمدة خمسة عشر عاماً لكل منهم . فطعن المحكوم عليه الأول -----
فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٦، كما طعن

المحكوم عليه الثالث ----- في ٢٣ من الشهر ذاته . وقدمت
مذكرة بأسباب الطعن من المحكوم عليه الثالث في ٥ من ديسمبر سنة
١٩٩٦ موقعا عليها من الأستاذ / ----- المحامي .
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث أن المحكوم عليه ----- وإن قرر بالطعن فى الحكم فى
الميعاد ، الا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول
طعنه شكلاً

ومن حيث أن الطعن المقدم من المحكوم عليه ----- إستوفى
الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث أن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجرائم
القتل العمد المقترن بجناية الشروع فى السرقة وإحراز سلاح نارى وذخائر
بدون ترخيص وإطلاق عيار نارى داخل المدينة - قد شابه قصور فى
التسبيب ، ذلك بأن لم يدل على توافر نية القتل فى حق الطاعن مما
يعيب الحكم ويستوجب نقضه . ومن حيث أنه لما كانت جريمة القتل
العمد تتميز قانوناً بنية خاصة هى إنتواء إزهاق الروح ، وهى تختلف عن
القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية . فانه

يجب على الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة أن يستظهر هذه النية ويبين توافرها بأدلة سائغة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر نية القتل في حق الطاعن في قوله " وحيث أنه عن نية القتل فالمحكمة تستبينها من ظروف الواقعة وهي السرقة ليلاً بالطريق العام مع حمل المتهمين لأسلحة نارية وبيضاء ، وأن إستعمال المتهم الأول الساطور في ضرب المجنى عليه ما يؤكد توافر قصد ازهاق الروح ، ذلك لأن الساطور سلاح قاتل بطبيعته وأن إستعماله كان من المجنى عليه في مقتل منه وهو الرأس ، ومن ثم يكون المتهمون الثلاثة مسئولين عن هذا القصد " وكان ما أورده الحكم - فيما تقدم - على توافر نية القتل في حق الطاعن ، من إستعمال أحد الجناة سلاحاً من شأنه إحداث القتل وإصابة المجنى عليه في مقتل لا يفيد سوى تعمد الفعل المادى ، وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ، ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل على القصد الخاص وتكشف عنه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين -----و----- وبغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٦٢٢٦ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/٩)

حكم لمحكمة النقض

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩٩

الإعتراف الذى يعول عليه كدليل إثبات فى الدعوى يجب أن يكون إختياريا صادراً عن إرادة حرة، فلا يصح التعويل على الإعتراف - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجناية رقم ٨٩٢٤ لسنة ١٩٩٣ محرم بك (المقيمة بالجدول الكلى برقم ٥٩٨ لسنة ١٩٩٣) بوصف أنه فى يوم ١١ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ بدائرة قسم محرم بك - محافظة الإسكندرية - قتل ----- عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية وعقد العزم المصمم على قتلها وتوجه إلى مسكنها وإنهال على رأسها ضرباً بقطعة خشبية، وأوثق يديها وقدميها ثم فاهها بمندبل وخنقها بقطعة من القماش قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفه التشريحية والتي أودت بحياتها وقد إرتكبت هذه الجناية بقصد إرتكاب جنحة أخرى هى أنه فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان سرق المبلغ النقدى المبين قدراً بالتحقيقات والمملوك للمجنى

عليها سالفه الذكر وكان ذلك من مسكنها ، الأمر المنطبق عليه نص المادة ٣١٧ أولاً من قانون العقوبات . وأحالته الى محكمة جنايات الإسكندرية لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٦ عملاً بالمادة ١٢٣ ، ٣ من قانون العقوبات وبعد إستبعاد ظرف سبق الإصرار بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة لما هو منسوب إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٦ وأودعت أسباب الطعن في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٧ موقعا عليها من الأستاذ / ----- المحامى .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة سرقة قد شابه قصور فى التسبيب ، ذلك بأن من بين ما قام عليه دفاع الطاعن أن الإعتراف المنسوب إليه كان وليد إكراه وقع عليه وإستدل على ذلك بما أثبتته الطبيب الشرعى فى تقريره من وجود إصابات به تعاصر تاريخ ضبطه ، إلا أن الحكم المطعون فيه عول فى إدانته

على هذا الإقرار وأطرح دفاعه إستناداً إلى أنه قول مرسل لا يوجد ما يسانده فى الأوراق وهو ما لا يصلح رداً على هذا الدفاع الجوهري مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي أقام عليها قضاءه ومن بينها إقرار الطاعن ، عرض للدفع بطلان هذا الإقرار وأطرحه بقوله " وحيث أنه بالنسبة للدفع بطلان إقرار المتهم بتحقيقات النيابة العامة لكونه وليد إكراه . فقد جاء هذا الدفع قولاً مرسلًا لا يوجد ما يسانده فى الأوراق ، والمحكمة تطمئن إلى صدق إقرار المتهم الصادر منه لسلطة التحقيق المختصة بعد تيقنه من صفة وكيل النيابة المحقق الذي أثبت بمحضره إحاطته علماً بشخصه والتهمة المسندة إليه وعقوبتها . وقد قص على وكيل النيابة المحقق تفاصيل علاقته بشقيقته المجنى عليها ودوافعه على ارتكاب الحادث وكيفية تنفيذه للجريمة وإدلائه بهذا الإقرار بإرادة حرة مطابقة للحقيقة والواقع . كل ذلك يقطع فى جزم ويقين بصدق إقراره . ولا ينال من صحة هذا الإقرار وصدوره عن إرادة حرة واعية وجود بعض الإصابات بالمتهم من جراء مقاومة المجنى عليها له أثناء تنفيذ جريمة ، وأخرى لا حقه لها خلت الأوراق مما يفيد سبب حدوثها ومحدثها ولم يقرر المتهم بشمة أقوال تتعلق بهذه الإصابات بالتحقيقات . ولو كان قرر للمحقق سبب هذه الإصابات وشخص محدثها ما كان قد توانى عن إثباتها بالتحقيق سيما وقد حدث

أقواله بالتحقيقات أوجه كثيرة للدفاع عن نفسه ،منها ما تعلق بصحة إجراءات ضبطه وأخرى تتعلق بموضوع الإتهام ،فما كان أيسر عليه أن يدلى بسبب تلك الإصابات وتحديد شخص محدثها إن كان لها علاقة بإعترافه . كما أن المحكمة تستخلص صدور إقرار المتهم مجرداً من ثمة تأثير لا كراه إقراره من تسلسلها وترابطها ،وقد أيدته الماديات التي لا تحابي ولا تحافى ... " لما كان ذلك وكان من المقرر أن الإقرار الذى يعول عليه كدليل إثبات فى الدعوى يجب أن يكون إختيارياً صادراً عن إرادة حرة ، فلا يصح التعويل على الإقرار - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره ولما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الإقرار أن تبحث الصلة بينه وبين الإصابات المقول بمحصولها لإكراه الطاعن عليه ونفى قيامها فى إستدلال سائغ ، وإذ كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه كان يوجد بالطاعن إصابات أشار التقرير الطبى الشرعى إلى أنها لاحقة للواقعة، وقد أطرحت المحكمة دفاع الطاعن بىطلان إقراره بتحقيقات النيابة إستناداً إلى مجرد القول بأنه لم يدل بسبب هذه الإصابات أمام النيابة العامة دون أن تعرض للصلة بين هذا الإقرار ، وما وجد بالطاعن من إصابات فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور المبطل له . ولا يعصمه من البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى إذ أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الأخر، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا

سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل
الباطل فى رأى الذى إنتهت اليه، أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من
نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم فإنه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه
الطعن .

(طعن رقم ٦٧٥٤ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/١١)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٨ / ٤ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

الإعتراف الذى يعول عليه يتحتم أن يكون إختياريا وهو لايعتبر كذلك ولو كان صادقا إذا صدر تحت وطأة الإكراه أو التهديد به كائناً ما كان قدره .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاسين فى قضية الجناية رقم ١٨٤٤٨ لسنة ١٩٩٩ عين شمس (المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٩١٦ لسنة ١٩٩٩) بأنهما فى غضون الفترة ٩ من فبراير سنة ١٩٩٩ إلى ١٦ من فبراير بدائرة قسمى مصر الجديدة وعين شمس محافظة القاهرة أولاً : إشتراكا فى إتفاق جنائى الغرض منه إرتكاب جناية السرقة بالإكراه إذ اتحدت إرادتهما على سرقة أموال البنك الأهلى فرع جسر السويس بطريق الإكراه وذلك على النحو المبين بالتحقيقات :- قتلا ----- عمداً بأن توجهها إلى حيث مقر عمله لتنفيذ جرمهما موضوع الإتهام الأول وإذ تصدى لهما المجنى عليه حتى إشتبك معه المتهم الأول وأطلق صوبه ثلاثة أعيرة نارية من سلاحه فى حين كان الثانى يرقب الطريق ويشد من أزره قاصدين من

ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد إقترنت تلك الجناية بجنايتين أخريين هما : - ١- أنهما في ذات الزمان والمكان سالفى البيان شرعا في سرقة أموال البنك الأهلى فرع جسر السويس وكان ذلك بطريق الإكراه بأن إقتحمه الأول مشهراً لسلاحاً نارياً مهدداً العاملين بالبنك بينما كان الثانى يرقب الطريق ويشد من أزره وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو تصدى فرد الأمن بالبنك لهما وفرارهما خشية ضبطهما ٢- المتهم الأول فى ذات الزمان والمكان سالفى البيان شرع فى قتل المتهم الثانى / ----- عمداً بأن أطلق صوبه عياراً نارياً من سلاحه قاصداً من ذلك قتله ظنا أنه أحد أفراد الأمن بالبنك فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وقد خاب أقر أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركته بالعلاج . ثالثاً . حاز وأحرز بغير ترخيص سلاحين ناريين مششخين (مسدساً ' ماركة سميت اندويون) عيار ٣٨مم وبندقية آليه سريعة الطلقات(عيار ٦٢ و ٧ x ٣٩ وسبعة وأربعون طلقة عيار ٣٨ مم مما تستخدم على الأسلحة النارية موضوع الإتهام الثانى دون أن يكون مرخصا لهما بحيازتهما أو إحرازهما المتهم الأول أيضاً : ١- سرق السيارة رقم ٢٧٦٥٧ أجرة القاهرة قيادة المجنى عليه ----- وكان ذلك ليلاً بالطريق حال كونه حاملاً لسلاح نارى ظاهر بندقية ماركة (كوبراى) وبطريق الإكراه الواقع عليه بأن جذبة من ملابسه وأشهر فى مواجهته سلاحه النارى فبث

الرعب فى نفسه وشل بذلك مقاومته وتمكن بهذه الوسيلة من الإكراه من إتمام السرقة ٢- أتلّف عمداً المنقولات المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والمملوكة للبنك الأهلى فرع جسر السويس والى جاوزت قيمتها الخمسون جنيهاً وذلك على النحو المبين بالأوراق ٣- ----- أطلق أعيرة نارية داخل المدن . سادساً : المتهم الثانى : اشترك بطريق الاتفاق والمتهم الأول فى سرقة السيارة رقم ٢٧٦٥٧ أجرة القاهرة بأن إتفقا معا على سرقة سيارة لإستخدامها فى التوجه للبنك الأهلى فرع جسر السويس لإتمام جريمتهم موضوع الإتهام الثانى وذلك على النحو المبين بالتحقيقات وأحالتهم للمحكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف بأمر الإحالة .

وإدعى ----- والد المجنى عليه ----- بصفته ولى طبيعى وشرعى على نبلى المجنى عليه القاصرين --- ومدناً قبل المتهمان بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكور قضت حضورياً فى ٧ من ديسمبر سنة ٢٠٠٠ عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ / ١ ، ٤ ، ٢٣٦ / ١ ، ٢٤١ / ١ ، ٢ ، ٣١٤ / ١ ، ٣١٥ / ثالثاً ، ٣١٦ مكرر ثالثاً / ٣١٧ / ٥ ، ٣٢١ ، ٣٦١ / ١ ، ٢ ، ٣٧٧ / ٦ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ / ١ ، ٢٦ ، ١ ، ٢ / ١ ، ٣ ، ٥ ، ٣٠ / ١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند أ من القسم الأول والبند ب من القسم الثانى من الجدول رقم ٣ الملحق مع أعمال

المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهمان أولاً : بمعاقة ---
بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً عما أسند إليه وبمعاقة ----
بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليه وبمصادرة السلاحين
الناريين والذخائر المضبوطين وفي الدعوى المدنية بإلزامهما بأن يؤديا
للمدعى بالحقوق المدنية عن نفسه وبصفته مبلغ خمسمائة وواحد جنيه
على سبيل التعويض المؤقت . ثانياً : براءة ----- من التهمة الأخيرة
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض في ١٣ من ديسمبر
سنة ٢٠٠٠ وقدمت مذكرتان بأسباب الطعن في ٣ من فبراير سنة
٢٠٠١ الأولى للمحكوم عليهما موقعاً عليها من الأستاذ / إبراهيم على
صالح المحامى والثانية للمحكوم عليه الأول موقعاً عليها من الأستاذ/
عبدالمجيد منصور عامر المحامى وقدمت ثلاثة مذكرات أيضاً بأسباب
الطعن للمحكوم عليه الثانى فى ٣١ من يناير سنة ٢٠٠١ ، ٣ ، ٤ من
، فبراير سنة ٢٠٠١ موقعاً على الأولى من الأستاذ / عبدالمجيد عبدالله قمر
المحامى وعلى الثانية والثالثة من الأستاذ/ عبدالمجيد منصور عامر المحامى .
وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون.

وحيث إن مما ينعاها الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الإتفاق الجنائي والضرب المفضى إلى الموت والسرقة بالإكراه والشروع فيها وإحراز سلاح نارى (مسدس) وذخيرته بدون ترخيص والإتلاف وإطلاق أعيرة نارية داخل المدينة قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال ، ذلك بأنه عول فى قضائه على الإعتراف المعزى إليه رغم بطلانه لصيدوره وليد إكراه وقع عليه وأطرح دفاعه فى هذا الشأن بما لا يصلح لإطراحه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات رد على دفاع الطاعن الأول فى شأن المنازعة فى صحة إعترافه لأنه جاء وليد إكراه بقوله " وحيث إنه عن الدفع المبدى من المتهم الأول ببطلان إعترافه بتحقيقات النيابة العامة بمقوله أنه كان وليد إكراه مادى ومعنوى فمردود عليه بما هو مقرر من أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك المحكمة كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها فى الإثبات ولها أن تأخذ به متى إطمأنت إلى صحته ومطابقتها للحقيقة والواقع وصدوره عن إرادة حرة واختيار واع دون ثمة تهديد أو إكراه فإنها تلتفت عما أثاره الدفاع من أن إعتراف المتهم المذكور كان وليد إكراه مادى وأدى ذلك أنه فضلاً عن أن المتهم المذكور لم يبين مظاهر الإكراه المادى والأدبى المدعى به فإن إعترافه جاء مفصلاً مشتملاً على وقائع لا يمكن أن تكون وليدة إملاء الشرطة بعد أن

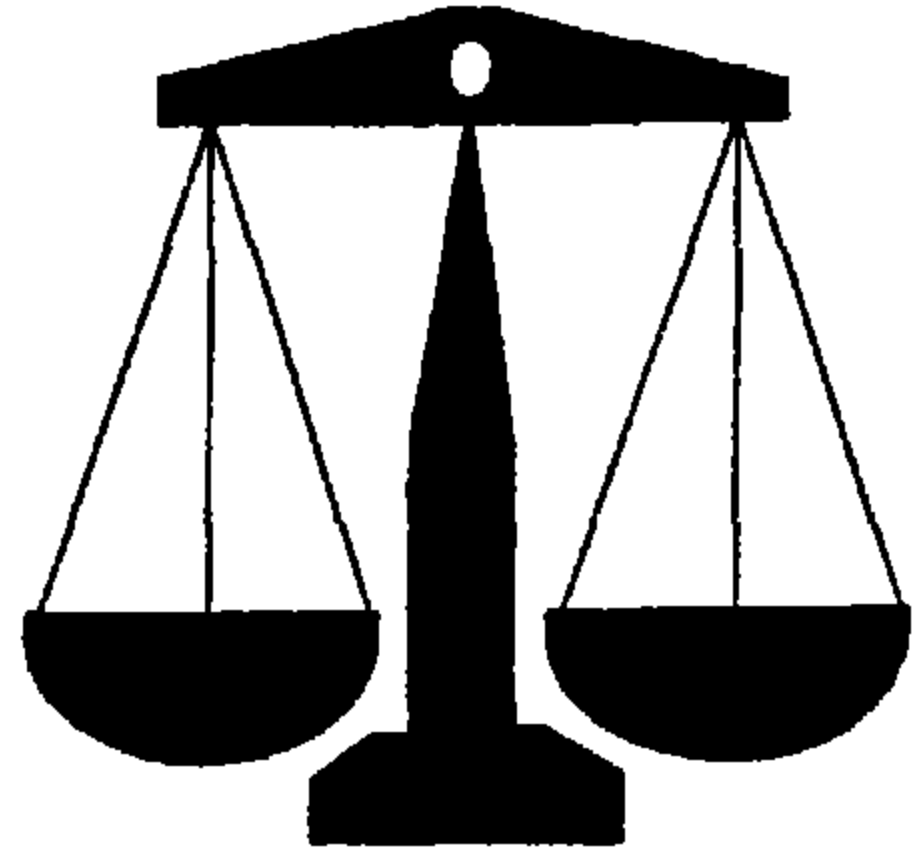
بين وكيل النيابة المحقق للمتهم إبتداء أن النيابة العامة هي التي تباشر التحقيق معه ، كما واجهة بما نسب إليه فأصر على إعترافه ، كما أنه لم يثبت وجود إصابات به تنبئ عن وقوع تعد عليه ولم يذكر أثناء إستجوابه أن ثمة إعتداء وقع عليه الأمر الذى يقطع بصدور هذا الإعتراف عن إرادة حرة وإختيار واع مما تطمئن معه المحكمة إلى صحة ذلك الإعتراف وسلامته ومطابقته للحقيقة والواقع "لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفع ببطلان الإعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه وكان من المقرر كذلك عملاً بمفهوم المادة ٤٢ من الدستور والفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن الإعتراف الذى يعول عليه يتحتم أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً إذا صدر تحت وطأه الإكراه أو التهديد به كائناً ما كان قدره ، وكان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الإعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بحصوله وأن تنفى قيام هذا الإكراه فى إستدلال سائغ وإذ كان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإستناده إلى الدليل المستمد من إعتراف الطاعن الأول بتحقيق النيابة العامة ليس من شأنه أن يؤدى إلى إهدار ما دفع به الطاعن من بطلان هذا الإعتراف لصدوره وليد إكراه لما يمثله من مصادرة لدفاع الطاعن الأول قبل أن ينحسم أمره لأنه لم يبحث الصلة بين إعتراف

الطاعن والإصابة الموجودة به والتحقق مما أثاره بمحاضر جلسات تحديد
حسبه وما قدمه من تظلمات بجلسات المحاكمة من وقوع إكراه عليه
وإحتجاز والدته وأخته بمعرفة الشرطة وأثر ذلك على ما أدلى به من أقوال
. وذلك حسبما كشفت عنه المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً
لوجه الطعن كما أنه لا يصح في منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على
الدفع ببطلان الإعتراف الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان
وليد إكراه باطمئنانه إلى هذا الإعتراف لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم
ذكر من نسب إليه عليه مادام أنه ينازع في صحة ذلك الإعتراف أمام
تلك الجهة ، كما أن سكوت الطاعن عن الإفشاء بواقعة الإكراه في أية
مرحلة من مراحل التحقيق كما ذهب الحكم ليس من شأنه أن ينفي
حتماً وقوع الإكراه في أية صورة من صور مادية كانت أو أدبية . كما
أن إستعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا
يصح البتة أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هي وقته المناسب
الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات
التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية
للحقيقة وهداية للصواب لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
إستند في قضائه بالإدانة ضمن ما إستند إليه من أدلة إلى إعتراف الطاعن
الأول فإنه يكون فضلاً عن فساده في الإستدلال معيباً بالقصور في
التسبيب بما يبطله ، ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة

أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة أو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ماتقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعن الأول وللطاعن الثانى لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه طعن الأول أو أوجه طعن الثانى .

(طعن رقم ٥٢٢٩ لسنة ٧١ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٨)

" لم ينشر بعد "



مرافعة

فى

جناية رشوة

موظف عام

(عن موظف عام)

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (٠٠٠)

مرافعة

بدفاع السيد/..... متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم ٠٠ لسنة ١٩٩٩ المقيمة برقم ٠٠ لسنة ١٩٩٩ كلى

٠٠ والمحدد لنظرها جلسة يوم ٠٠ الموافق // ٢٠٠٠

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه - بصفته موظفاً عمومياً ، مأمور
ضرائب بمأمورية ضرائب ٠٠٠ طلب وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال
وظيفته بأن طلب مبلغ ٠٠٠ جنيه على سبيل الرشوة مقابل تعيين المبلغ
بالمأمورية التى يعمل بها . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عملاً
بالمواد ١٠٧، ١٠٤، ١٠٣ مكرراً .

٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته الشاهد ٠٠٠٠ بمحضر الواقعة بأن المبلغ
توجه إلى مأمورية ضرائب ٠٠٠ التى يعمل بها المتهم ، وأن الأخير إتفق
معه على تعيينه بالمأمورية لقاء تقاضيه منه مبلغ ١٠٠٠ جنيه فتظاهر

بالموافقة ، وإتفق معه على لقاء آخر بسكن المتهم ، فأبلغ الأمر للضابط الذى طلب منه مساقرة المتهم ، وأعد المبلغ المطلوب ، ثم قام بإثبات أرقام المبلغ بمحضره ، وإستصدر إذنًا من النيابة العامة لإجراء تسجيل الحديث ، وأعد كمينًا منه وأفراد القوة المرافقة له ، كما أعد إجراءات تسجيل الحديث بين المبلغ والمتهم ، وفى الموعد المحدد حضر المبلغ إلى مسكن المتهم وتم اللقاء بينه وبين المتهم ، وإثر خروجه من مسكن المتهم قام ضابط الواقعة والقوة المرافقة له بمداهمة المنزل والقبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه ، الذى عثر بداخله على المبلغ الثابت أرقامه بمحضره .

٣-بتاريخ / / ١٩٩٩ الساعة ٠٠ إفتحت النيابة العامة محضرها حبث إستهلته بإستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .

٤-بتاريخ / / ١٩٩٩ سئل المقدم ٠٠٠٠ حيث أورى ما سبق أنه قرره بمحضر الضبط .

٥-بتاريخ / / ١٩٩٩ صدر أمر الإحالة ضد المتهم وأرفقت النيابة العامة قائمة بأدلة المضبوطات .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا إفتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين "

سيدى الرئيس ٠٠

حضرات السادة المستشارين الأجلاء ٠٠

لا يفوتنى وأنا فى مستهل دفاعى أن لكم فى عنقى دينا ، وهو أن تكون مرافعتى فى صميم موضوع الدعوى، وفى أسلوب يتفق مع هيئة مجلس القضاء ووقاره. وإنى أستسمحكم عذراً فى دقائق يقتضيها الدفاع فى هذه القضية .

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على الوجه التالى :

أولاً: الدفع ببطلان تفتيش مسكن المتهم لحصوله بغير إذن من النيابة العامة .

تنص المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " لايجوز لرجال السلطة الدخول فى أى محل مسكون إلا فى الأحوال المبينة فى القانون، أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل أو فى حالة الحريق أو الغرق أو ماشابه ذلك " .

كما تنص المادة ٤٤ من الدستور على أن " للمساكن حرمة فلايجوز دخولها أو تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقاً لأحكام القانون " . ومفاد هذا النص الدستورى أنه يستلزم فى جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائى المسبب، وذلك صوناً لحرمة المسكن التى تنبثق من الحرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذى يأوى إليه وهو موضع سره وسكينة ، ولذلك حرص الدستور على تأكيد

حظر إنتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائي مسبب ،دون أن يستثنى في ذلك حالة التلبس التي لا تجيز - وفقاً لنص المادة ٤٤ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد .

(طعن رقم ٢٥٨٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/٢٠)

ولما كان ذلك وكانت الأوراق لا يبين منها أن تفتيش مسكن المتهم كان بناء على إذن تفتيش مسبب ، لذلك يتعين إهدار الدليل المستمد من تفتيش مسكن المتهم -لأن التفتيش كان إجراء باطل - ومن ثم لا يصح الإستناد عليه كدليل في الدعوى .

ثانياً : الدفع بطلان الدليل المستمد من

التسجيلات لإجرائها بواسطة محرر المحضر

مستصدر الإذن .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض، أنه لايجوز لمأمور الضبط القضائي الذي لجأ إلى النيابة العامة أو إلى القاضي الجزئي بمحضر تحريات يطلب بمقتضاه مراقبة محادثات أو تسجيل أحاديث ، أن يتولى هو بنفسه هذا الإجراء عند صدور الأمر به إذ أن مهمته تنتهى عند إقتراح الإجراء .

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمة النقض بأن " من المقرر في قضاء النقض أنه إذا كان مستصدر الإذن هو ذات محرر محضر التحريات هو نفسه الذى تولى تسجيل أحاديث المتهم بنفسه فإن ما قام به يكون قد إعتراه البطلان ، لأنه كان عليه أن ينأى بنفسه عن هذا الإجراء إذ أن مهمته تنتهى عند إقتراح الإجراء .

(نقض ١٩٦٢/٢/١٢ ، ١٩٧٤/٢/١١) .

وحيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن المقدم / --- قد حرر محضر تحريات في / / ١٩٩٩ طلب بموجبه صدور الإذن بإجراء تسجيل بين المبلغ والمتهم ، وقد صدر له بالفعل الإذن بمضمون ما طلبه وإذا كان الثابت على لسان محرر المحضر بتحقيقات النيابة العامة أنه إستمع إلى الأحاديث وسجلها ودون مضمونها بالتحقيقات ، فإن ما قام به يكون قد شابه البطلان لأنه كان مفروضاً عليه أن ينأى بنفسه عن هذا الإجراء بإعتبار أن مهمته إنتهت عند إقتراح الإجراء . لما كان ذلك كذلك يضحى الدفع ببطلان الدليل المستمد من التسجيلات قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

ثالثاً : الدفع بإنتفاء أركان جريمة الرشوة .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أنه لا يكتمل الفعل المادى المكون للجريمة إلا بدخول الغرض من الرشوة - أى العمل أو الامتناع - فى الإختصاص القانونى لوظيفة الجانى .

فبغير إختصاص الموظف بالعمل أو الإمتناع الذى تقاضى عنه الفائدة لا يكون ثمة محل يرد عليه الإلتجار بالوظيفة ويفقد الفعل من ثم أحد عناصره الجوهرية التى لا يقوم بدونها . ومقتضى ذلك أن خروج العمل الذى تقاضى عنه الموظف العطية من دائرة الإختصاص القانونى لوظيفته يخرج الفعل الذى قارفه من دائرة التجريم والعقاب بنصوص الرشوة بالتالى ، والحال أنه يتجرد من معنى الإلتجار بالوظيفة ، الذى لا يتحقق بغير المبادلة بين العطاء وبين العمل الوظيفى ، أى بين العطاء وبين العمل الذى يدخل فى الإختصاص القانونى للوظيفة ، وينتفى الإختصاص إذا لم يكن الغرض من الرشوة داخلياً - نوعياً أو مكانياً - فى الإختصاص القانونى لوظيفة الجانى ولم يزعم أو يعتقد خطأ أنه يدخل فيه (شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الجرائم المضرة بالمصلحة العامة - الدكتور نبيل مدحت سالم - طبعة ١٩٨٣ ص ٦٨ ، ٧٦)

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا فى هذا المعنى بأنه " إذا كان الموظف غير مختص بإجراء عمل من الأعمال ، سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلاً فى وظيفته أم بسبب أنه هو بمقتضى نظام تعيينه

، ليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشر فيها ، فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه للقيام به أو للإمتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة " .

(نقض ٥ فبراير سنة ١٩٤٥ ، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في خمسة وعشرين عاماً ، الجزء الثاني ، رقم ١٨ ، صفحة ٧١٢) .

كما قضت أيضاً بأنه " مع التسليم بأنه لا يشترط لإعتبار الموظف مختصاً بالعمل أن يكون إختصاصه شاملاً للعمل كله ، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب ، إلا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كلياً أو جزئياً في الإختصاص القانوني للوظيفة ، إما لأن القوانين أو اللوائح تحول للموظف سلطة مباشرته ، وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفاً صحيحاً . أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة ، فلا جريمة . "

(نقض ٦ مارس سنة ١٩٦١ ، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض ، الجزء الرابع ، رقم ١ صفحة ٦٩٠)

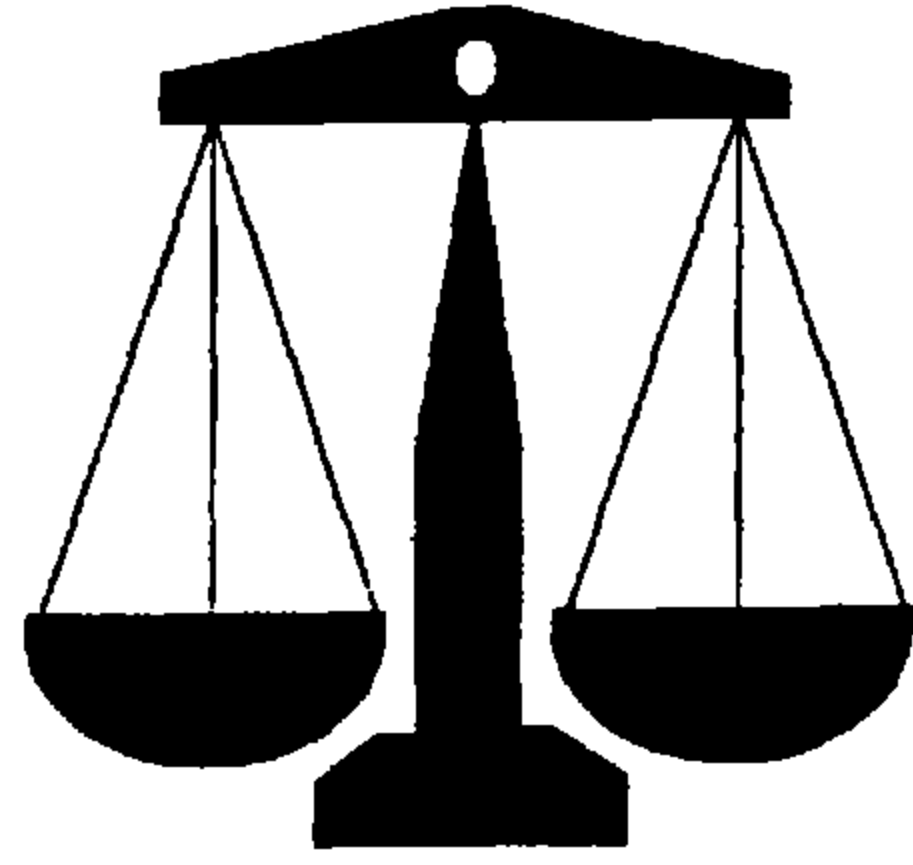
وقد زاد محكمتنا العليا هذا المبدأ إفصاحاً حينما قضت بأنه " من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات ، أنه لا جريمة في الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الإمتناع عنه لا يدخل في إختصاص الموظف ولم يزعم هذا الأخير أنه من إختصاصه " .

(الطعن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٨٩)
ومتى كان ما تقدم وترتيباً عليه ، ولما كان الثابت بالأوراق أن العمل المراد القيام به - وهو تعيين الراشى بمأمورية الضرائب التي يعمل بها المتهم - لا يدخل في إختصاص المتهم ، ولم يزعم أو يعتقد خطأ أنه يدخل في إختصاصه ، وكان مقتضى خروج العمل الذي تقاضى عنه المتهم الرشوة من الإختصاص القانوني لوظيفته ، خروج الفعل الذي قارفه من دائرة التجريم والعقاب بنصوص الرشوة لتجرد الفعل من معنى الإبتجار بالوظيفة ، الأمر الذي يضحى معه طلب الحكم ببراءة المتهم قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

سیدی رئیس . . حضرات الساده المستشارین . .
"إنی أطرح بین أیدیکم شرف هذا الرجل وحریتہ وديعة مقدسة
أودعکموها . " (٣) وفقکم الله وأید مسعاکم وألهمکم الحكم الصواب
. وشکراً لحضراتکم لحسن الإستماع .

السید عفیفی

المحامی



مرافعة
فى جنایة إرشاء
موظف عام
(عن الراضی)

محكمة جنايات بنى سويف

الدائرة (٠٠٠)

مرافعة

عن السيد / متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم ٠٠ لسنة ١٩٩٨ المقيمة برقم ٠٠ لسنة ١٩٩٨ كلى

٠٠ والمحدد لنظرها جلسة يوم ٠٠ الموافق / / ١٩٩٨

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم الثانى بأنه قدم رشوة لموظف عمومى لأداء عمل من أعمال وظيفته، بأن قدم للمتهم الأول بصفته ----- مبلغ --- جنية على سبيل الرشوة مقابل تسهيل إجراءات تراخيص الاستيراد المبينة بالتحقيقات وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عملاً بالمواد ١٠٧، ١٠٤، ١٠٣ مكرراً من قانون العقوبات .

٢- بتاريخ / / ١٩٩٨ الساعة ٠٠٠. افتتحت النيابة العامة محضرها ، حيث إستهلته بإستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .

٣- بتاريخ / / ١٩٩٨ سُئل الرائد --- حيث أوري ما سبق أن
قرره بمحضر الضبط .

٤- بتاريخ / / ١٩٩٨ صدر أمر الإحالة ضد المتهم وأرفقت النيابة
العامة قائمة بأدلة الثبوت .

الدفاع

سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين الأجلاء .

فی رحابکم نسینا أننا فی محكمة جنایات ، وأحسننا من البداية أننا فی
محكمة عدل بكل ما يتسع له العدل من معنى . فقد تجلت آيات
حرصکم على تحقيق العدل من الجلسة الأولى للمحاكمة . وتوالت بعد
ذلك شواهد حرصکم على تحقيق العدل ، وكانت آية ذلك الكبرى
سعة صدورکم غير المسبوقة والتي حدث بکم إلى إجابة المتهم ودفاعه
إلى جميع طلباته . ثم كان فضلكم الذى سيبقى على مدى الأيام حديثاً
مجدداً ، وهو أنکم طورتم أساليب المحاكمة الجنائية فخرجتم بها عن
إطارها التقليدى الذى ألفناه ، إلى إطار جديد صارت فيه إلى الندوة
العلمية أقرب ، فكانت هذه المناقشات بل المساجلات الرائعة بين هيئة
المحكمة الموقرة وبين الدفاع والمتهم ، والتي ستبقى عنواناً للثقة بالنفس

التي يزينها التواضع، والتي عكست من ثناياها سيطرة المحكمة الكاملة على واقع الدعوى وقانونها

وكان طبيعياً بعد هذا كله ، أن يشعر المتهم بالأمن والطمأنينة في ساحتك ، وأن يجد نفسه مدفوعاً بالإفصاح أمامكم عما طواه من قبل عن سواكم. (٤)

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على الوجه التالي .

الدفع بالإعفاء من العقاب تطبيقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات .

١- في إطار سياسته للإعفاء من العقاب قرر المشرع بالمادة ١٠٧ مكرراً وجوهاً للإعفاء من العقاب .

فيعفى الراشئ من العقاب " إذا أخبر السلطات بالجريمة أو إترف بها " (المادة ١٠٧ مكرراً) ، وذلك تشجيعاً على كشف الرشوة والتعريف بالموظف الذي قارفها وتيسير إثباتها عليه .

ويجب لإعفاء الراشئ من العقوبة، أن يكون الإخبار أو الإتراف حاصلًا بقصد إظهار الحقيقة ، وأن يكون مطابقاً للواقع ، وكاشفاً لظروفه . فإنه ينتج أثره في الإعفاء من العقوبة طالما قرر به الراشئ في أى وقت قبل صدور حكم في الموضوع .

(نقض ٢٩ أبريل سنة ١٩١١ ، المجموعة الرسمية س١٢ ، رقم ٩٢)
ويجوز الإدلاء بالإعتراف لدى المحكمة - وقد جاء حكم القانون فيه
مطلقاً ، خالياً من قيود الزمان أو المكان - فلا يجوز أن يضع له القاضي
قيوداً يقيّمها بنفسه من أساسها ، وكل ماله هو أن يتحقق من حصول
مدلول لفظ الإعتراف ، وهو إقرار الشخص بوقائع الجريمة وظروفها إقراراً
في غير موارد أو تضليل . "

(نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، مجموعة القواعد القانونية ، الجزء الثاني
، رقم ١٤١)

٢- لاغربة من الناحية الإنسانية في أن يتوجه المتهم ابتداءً إلى إقصاء نفسه
عن إرشاء المتهم ، ذلك أن النفس البشرية مفعورة على مداراة عوراتها
والمحافظة على كبريائها ، فلو تصورت نفسى - وأنا رجل قانون -
أضبط وأنا أجالس راقصة في كباريه ، فقد أتوجه بدافع لا شعورى وبغير
تدبر مئى - ومع علمى اليقيني بعدم ارتكابى أية جريمة - إلى إنكار
تواجدى فى هذه الأماكن ، وذلك دفاعاً عن كبريائى الزائفة وصوناً
لنفسى من تقولات الناس وتخرصاتهم ، ولكن بعد أن يمضى رد الفعل
المفاجئ إلى غايته ويخاطب العقل هواجس النفس يتبين الشخص سخف
ما توجه إليه من إنكار أو من تغليف للحقائق فيختار الإفصاح الكامل
عن الحقائق .

٣- وهذا ما حدث بالضبط للمتهم عندما فوجئ بإتهامه بإرشاء المتهم الأول ، فتوجه إلى الإنكار أولاً ثم اعترف بالحقيقة كاملة . فالباب أمامه مازال مفتوحاً للإعتراف بالحقيقة كاملة دون أن ينال من قيمة إعترافه سبق إنكاره . فقد إستقر قضاؤكم على أن باب الإعتراف يظل مفتوحاً أمام الراشى والوسيط حتى قفل باب المرافعة في الدعوى ، بل ذهب القضاء إلى أنه إذا حجزت الدعوى للحكم ثم رأت المحكمة إعادتها إلى المرافعة لسبب ما ، كان للراشى أو الوسيط أن يعترف أمام المحكمة بعد إنكاره الذى إستطال حتى قفل باب المرافعة في الدعوى ، وكان للمحكمة أن تعفى هذا الراشى أو الوسيط من العقوبة متى إطمأنت إلى صدق إعترافه المتأخر . فالإعتراف يحمى صاحبه من العقوبة كما تحمى القوقعة الكائن البحرى الذى يعيش بداخلها .

فإذا كان هذا هو حكم القانون الذى يأبى محاسبة الراشى أو الوسيط المعترف على إنكاره ، وضح حق المتهم فى الإعفاء من العقوبة ما دام قد أفصح عن الحقائق كاملة ، وبقي مصراً عليها إلى الآن ، فتلك هى النفس الطيبة المؤمنة إذا زلت على غير مقتضى طبيعتها الخيرة ووجهت بالحنة التى تحاسب فيها عن هذه الزلة ، فإنها تفرع إلى بارئها تناجيه مقرة بالذنب ملتزمة العفو فى محاولة مخلصنة لتطهير النفس من الأدران التى علفت بها .
ويكفى تدليلاً على صدق المتهم أنه أورد كثيراً من الحقائق التى بقى مصراً عليها إلى النهاية والتى تفيد بذاتها تقاضى المتهم الأول للرشوة .

إزاء هذه الخدمات التي أداها المتهم للعدالة بما أدلى به من أقوال وبما أرشد عن مستندات ، يستحق الإعفاء من العقاب ، إذ أن القانون عندما هياً للراشى أو الوسيط المعترف فرصة الإعفاء من العقاب ، كان فى ذلك جاداً لاهزلاً ومبتغياً تشجيع الراشى أو الوسيط على الاعتراف بالحقيقة حتى يمكن الضرب على أيدى الموظفين المنحرفين .

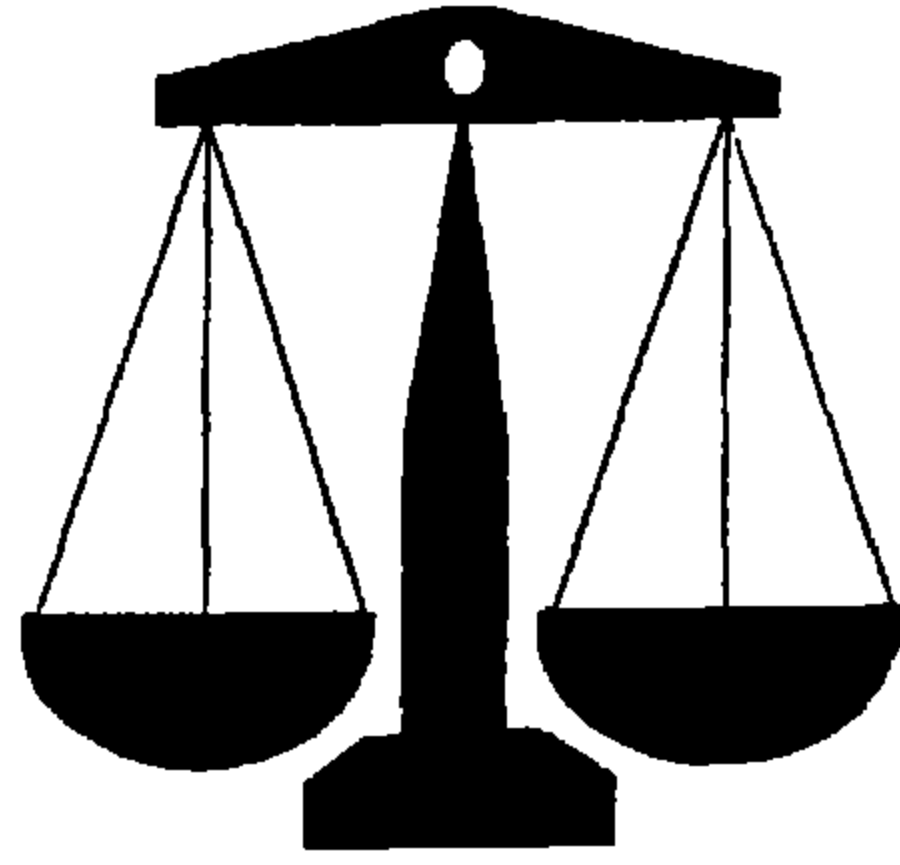
فلما كان ذلك جميعه يضحى طلب الحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

سيدى الرئيس . . حضرات المستشارين . .

" أرجو فى النهاية ألا أكون قد أطلت أو أثقلت على حضراتكم، ولكنه شرف الحديث إلى قضاة مصر وواجب المهنة المقدس . . كما أرجو أن تغفروا لى ذلك الصوت الذى تحدثت به إليكم فإنه لم يكن صوتى . . ولكنه صوت المتهم يريد أن يصل إلى قلوبكم الكبيرة لكى تقضوا له بالبراءة . (٥) . وفقكم الله وأيد مسعاكم وألهمكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم لحسن الإستماع .

السيد عفيفى

المحامى



أحكام محكمة النقض فى جناية الرشوة

أولاً : أركان الجريمة

وعد شخص بإعطاء موظف كل ما يملك نظير قيامه بعمل له لا يفيد أن هناك شروعاً في إعطاء رشوة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا وعد شخص موظفاً بإعطائه كل ما يملك في نظير قيامه بعمل له فإن هذا القول لا يفيد أن هناك شروعاً منه جدياً في إعطاء رشوة إذ هو لم يعرض فيه شيئاً معيناً على الموظف بل عرضه هو أشبه بالهزل منه بالجد .

(جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥ طعن رقم ١١٦٨ لسنة ٢٠٢٠ ق)

عدم تمام جريمة الرشوة إلا بإيجاب وقبول حقيقيين .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن جريمة الرشوة لا تتم قانوناً إلا بإيجاب من الراشي وقبول من جانب المرشئ إيجاباً وقبولاً حقيقيين فإذا كان الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشي متلبساً بجريمته فإن القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منعدياً في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الراشي لم يصادف قبولاً من الموظف فهو شروع في رشوة منطبق على المادة ٩٦ ع (قلم) .

(جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤ طعن رقم ١٤٣١ لسنة ٢٠٢٠ ق)

ثبوت أن العمل المراد القيام به أو الامتناع عنه لا يدخل في اختصاص الموظف ولم يزعم الأخير أنه من اختصاصه - لا جريمة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات أنه لا جريمة في الأمر إذا كان العمل المراد القيام به أو الإمتناع عنه لا يدخل في اختصاصه .

(الطعن رقم ٦٨٢ سنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٦/١ س ١٠ ص ٥٨٩)

رشوة - يشترط للتجريم أن يكون العمل دخلاً كلياً أو جزئياً في الإختصاص القانوني للوظيفة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه مع التسليم بأنه لا يشترط لإعتبار الموظف مختصاً بالعمل أن يكون إختصاصه شاملاً للعمل كله، بل يكفي أن يكون له فيه نصيب ، إلا أنه يشترط في هذا العمل أن يدخل كلياً أو جزئياً في الإختصاص القانوني للوظيفة ، إما لأن القوانين أو اللوائح تخول الموظف سلطة مباشرته وإما لأنه من أعمال الخدمة العامة التي يكلف بها من رؤسائه تكليفاً صحيحاً . أما حيث لا يكون للموظف أن يقوم بالعمل أو بنصيب منه في الحدود السابقة فلا جريمة .

(الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٩٦١/٣/٦ س ١٢ ص ٢٩٧)

رشوة - أركان الشروع في الرشوة لا تختلف عن أركان الجريمة التامة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا صحة لما تضمنه الطعن من أنه لا يشترط للعقاب إختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة في حالة الشروع في الرشوة ، لأن الشروع هو بدء في تنفيذ الجريمة بإرتكابها المعرفة بها في القانون ، وما دام الإختصاص أو الزعم به شرطاً في الجريمة التامة، فالأمر لا يختلف في حالة الشروع . وهذا المعنى مستفاد من إحالة المادة ١٠٩ مكرراً من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ على المادة ١٠٣ منه بما تضمنته من شرط الإختصاص .

(الطعن رقم ٢٤١٥ لسنة ٣٠ ق. جلسة ١٩٦١/٣/٦ س ١٢ ص ٢٩٧)

رشوة - الوساطة في الرشوة ؟

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا تقوم للجريمة المستحدثة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً قائمة إلا اذا كان عرض أو قبول الوساطة في جريمة من جرائم الرشوة التي إنتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها باب الرشوة ، طالما أن مدلول النص بالإحالة بالضرورة في بيان المقصود من الرشوة، أن يكون الموظف العائد أو من في حكمة أو

المستخدم في المشروعات العامة أو الخاصة ، مختصاً بالعمل الذي وقع الإرتشاء مقابل تحقيقه أو الإمتناع عنه ، إختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً أو مبنياً على إعتقاد خاطئ منه . فإنه يجب أن يتحقق هذا الشرط ابتداءً وبالصورة المتقدمة في جانب الموظف المنوط به العمل الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في شأنه - ومن ثم فإن الجريمة المذكورة لا تقوم من جانب العارض - أو القابل للوساطة إلا اذا كان ثمة عمل يدخل أصلاً في إختصاص الموظف العام الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في رشوته - إختصاصاً حقيقياً أو مزعوماً أو مبنياً على إعتقاد خاطئ منه بالذات وبالقدر المنصوص عليه في المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات - وذلك بصرف النظر عما يزعمه أو يعتقده الوسيط في هذا الخصوص. إذ لا أثر لزعمه أو إعتقاده الشخصي على عناصر جريمة الرشوة .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/٦/٢٦ ص ١٨ ص ٨٦٩)

ثانياً : إثبات الجريمة

رشوة - قصد جنائي - إثبات .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن توافر عنصر إختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله ، وتوافر نية الإرشاء لدى الراشئ ، هو من الأمور التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغاً مستنداً إلى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣١ ق. جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ص ٩٨٠)

إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه ركن في جريمة عرض الرشوة وجوب إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إختصاص الموظف بالعمل الذي طلب إليه أدائه ، أيا كان نصيبه فيه ، ركن في جريمة عرض الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات . ومن ثم فإنه يتعين إثباته بما ينحسم به أمره وخاصة عند المنازعة فيه .

(الطعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٣٧ ق. جلسة ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ص ١٢٠)

ثالثاً : العقاب على الجريمة

جريمة المادة ١٠٩ عقوبات - إختلافها في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كانت تأخذ حكمها من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط دون غرامة - علة ذلك : الغرامة في مواد الرشوة هي مقابل الإتجار في الوظيفة وفساد ذمة الموظف .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ليس فيها معنى الإتجار بالوظيفة وتختلف في عناصرها عن جريمة الرشوة وإن كان المشرع قد أعطاهما حكم الرشوة إلا أن مراده أن يكون ذلك من حيث العقوبة المقيدة للحرية فقط ، وليس في عقوبة الغرامة التي راعى أو إفساد ذمة الموظف. ويؤكد هذا النظر أن المادة ١٠٣ نصت على أن الغرامة لا تزيد على ما أعطى أو وعد به وهنا لا وعد ولا عطية .

(الطعن رقم ١٤١ سنة ٢٨ ق. جلسة ١٢/٥/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٩٣)

رشوة - وسيط - عقوبة - مصادرة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يستوجب نص المادة ١١٠ من قانون العقوبات لصحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئاً دفع ممن يصدق عليه وصف الراشى أو الوسيط .

(الطعن رقم ١١٤٦ لسنة ٣٧ ق. جلسة ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ص ٩٥٠)

الشروط اللازم توافرها لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرر ثانيا من قانون العقوبات .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان المشرع قد تغيا من الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرر ثانياً المطبقة في الدعوى تجريم الأفعال التي لا تتجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حد الإشتراك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤتمها نص آخر ، وذلك للقضاء على سماسة الرشوة ودعاتها ، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله " كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ، فإنه لا قيام لهذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في جريمة من جرائم الرشوة التي إنتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بالرشوة ، وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أى جريمة منها إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من هذا القانون . لما كان ذلك ، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على إعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أدائه أو الإمتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ويلزم

فوق ذلك أن تكون إرادة الجاني على هذا الأساس قد إلتجتهت فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو أراد الشارع من التأثيم فى هذه الجريمة مجرد الزعم ، لعمد إلى الإفصاح عن ذلك فى صراحة ، على غرار سنته فى المادة ١٠٤ مكرراً من تأثيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع فى التفسير ، لأنه فى مجال التأثيم محذور ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع المبدى من الطاعنين والمؤسس على أن قصدهما لم ينصرف البتة إلى الإتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه من شأنه، لو صح أن يؤدى إلى إنتفاء القصد الجنائى للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقسط هذا الدفاع الجوهرى حقه فى البحث فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٩ الطعن ١٧٧٠ لسنة ٥٣ ق)

حكم لمحكمة النقض
جلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٧

كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان كاف لمؤدى الأدلة التى إستخلصت منها المحكمة الإدانة فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتضت بها المحكمة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين فى قضية الجناية رقم ١٨٠٣ لسنة ١٩٩٥ قصر النيل (المقيمة بالجدول الكلى برقم ٤٥ لسنة ١٩٩٥) بأنهم فى خلال الفترة من ٢٦ من ابريل سنة ١٩٩٤ وحتى ١٩ من يوليو سنة ١٩٩٤ بدائرة قسم قصر النيل - محافظة القاهرة أولاً : المتهمان الأول والثانى :- بصفتهم موظفين عموميين الأول رئيس قطاع الإستيراد والثانى مدير إدارة السكر بشركة --- للتصدير والإستيراد إحدى شركات قطاع الأعمال العام " أ- أخذا من المتهم الثالث رشوة للإخلال بواجبات وظيفتهما بأن أخذ منه الأول عشرة آلاف جنيه والثانى خمسة عشر ألف جنيه وذلك على سبيل الرشوة مقابل موافقتهم على بيع

وتسليم ١٧٠٠ طن سكر بالمخالفة للقواعد المعمول بها على النحو المبين بالتحقيقات (ب) حصلاً للمتهم الثالث على ربح ومنفعة بدون حق ،من عمل من أعمال وظيفتهما بأن مكناه من شراء وإستلام كمية السكر سالفه البيان البالغ قيمتها ٢٠٨٥٠٠٠ جنيه (مليونين وخمسة وثمانين ألف جنيه) مستخدمين من ----- لهذا التعامل، تحايلاً منهما على القواعد المعمول بها في هذا الشأن، على النحو المبين بالتحقيقات . ثانياً المتهم الثالث :- (أ) قدم للمتهمين الأول والثاني رشوة للإخلال والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة المبينة بالوصف أولاً / ب. بأن إتفق معهما على إرتكابها وساعدهما في ذلك بطلبه شراء كميات السكر رغم علمه بعدم إستيفائه شروط شرائها، وتسلمها بالفعل فوقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثاً : المتهمون جميعاً (أ) زوروا في محررات لإحدى الشركات المساهمة هي طلبة شراء كميات السكر وأمرى تسليمهما المبينة بالتحقيقات ،وكان ذلك يجعلهم وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة مع علمهم بتزويرها، بأن إستعانوا بمطبوعات لشركة ----- للتجارة والأجهزة العلمية أثبت المتهم الثاني بها رغبة شركة ----- في الموافقة على بيع كميات السكر محلها بالمخالفة للحقيقة وذيلها المتهم الثالث بتوقيعه عن شركة ----- وأشر عليهما المتهمان الأول والثاني بالموافقة، وأصدر الأول أمرى تسليم كميات السكر محلها إلى شركة

--- للسكر وشركة - --- وضمنها تسليم كميات السكر إلى شركة --- للتجارة والأجهزة العلمية بالمغايرة للواقع (ب) إستعملوا المحررات المزورة المذكورة فيما زورت من أجله مع علمهم بتزويرها بأن قدموها إلى المختصين بشركة ---- للتصدير والإستيراد و--- للسكر والصناعات التكاملية محتجين بصحة ماورد فيها ،فمكنوا بموجبها المتهم الثالث من إستلام كميات السكر على النحو المين بالتحقيقات . وأحالتهن إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٣١ من مايو سنة ١٩٩٥ عملاً بالمواد ٤٠/ثانياً وثالثاً ، ١/٤١ ، ١٠٣ ، ١٠٧ مكرراً ، ١١١ / ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٥ ، ٦/ب ، ١١٩/هـ — مكرراً ، ٢١٣ ، ٢١٥ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧ ، ٣٢/٢ من ذات القانون بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه ألفى جنيه وعزل المتهمين الأول والثاني من وظيفتهما وإلزامهم جميعاً بالتضامن برد مبلغ خمسمائة جنيه وغرامة مساوية لهذا المبلغ .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض في ٥ من يونية سنة ١٩٩٥ وقدمت أربع مذكرات بأسباب الطعن، الأولى والثانية من المحكوم عليه الأول في ٨ من يولية سنة ١٩٩٥ و ٣٠ من يوليو موقعاً عليها من الأستاذين /----- والأستاذ /----- المحامين والثالثة عن المحكوم

عليه الثاني في ٢٢ من يوليو سنة ١٩٩٥ موقعاً عليها من الدكتور / ---
المحامى والرابعة عن المحكوم عليه الثالث في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٩٥
موقعا عليها من الأستاذ / ----- المحامى .
وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

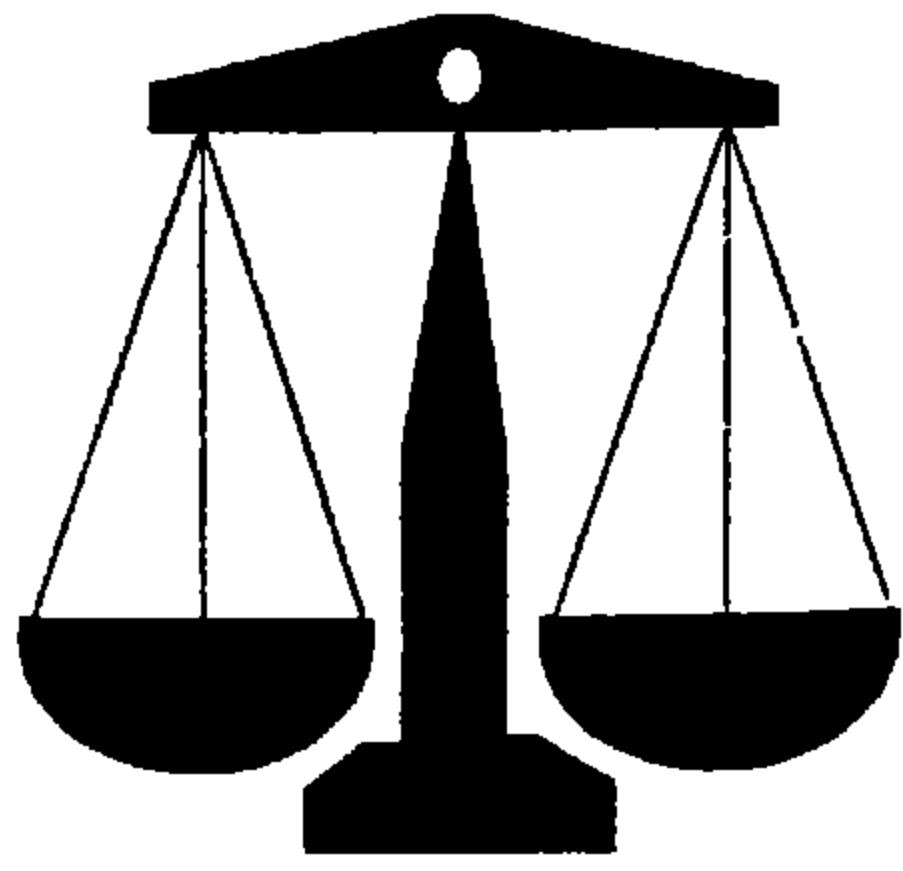
بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرفعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث أن الطعن قد إستوفى الشكل المقرر له فى القانون
ومن حيث أنه مما ينعاها الطاعن ----- على الحكم المطعون فيه
أنه إذ دانه بجرائم الرشوة وتسهيل التهرب والتزوير فى محررين عرفيين
وإستعمالهما قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك أنه عول فى الإدانة على
مكاتبات شركة ----- للتصدير والاستيراد دون أن يبين مضمونها
ويفصح عن وجه إتخاذها دليلاً مؤيداً لصحة الواقعة مما يعيب الحكم بما
يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة
الدعوى عرض أدلة الثبوت ومن بينها مكاتبات شركة ----- للتصدير
والإستيراد إلا أنه لم يبين مضمونها ، لما كان ذلك وكان من المقرر وفق
المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن كل حكم بالإدانة يجب أن
يشتمل فيما يشتمل عليه على بيان كاف لمؤدى الأدلة التى إستخلصت

منها المحكمة الإدانة فلا تكفى مجرد الإشارة إليها، بل ينبغي سرد مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتنعت بها المحكمة ومبلغ إتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى مكاتبات شركة -- للتصدير والإستيراد التى عول عليها فى الإدانة فإنه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه ودون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن، وذلك بالنسبة للطاعن وباقى المحكوم عليهم لإتصال وجه الطعن الذى بنى عليه النقض وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ١٥٥١٨ لسنة ٦٥ ق- جلسة ١٩٩٧/١١/٤)



مرافعة
فى جناية تزوير
رخصة قيادة وتقليد
أختام شعار
الجمهورية

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (---)

مرافعة

عن السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم --- لسنة ١٩٩٩ المقيمة برقم --- لسنة ١٩٩٩

كلى --- والمحددها لنظرها جلسة يوم --- الموافق / / ٢٠٠٠

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ١
- إرتكب تزويراً في محرر رسمي هو رخصة تسيير السيارة رقم ---
ملاكى - - - المنسوب صدورها زوراً لوحدة مرور --- وكان ذلك
بطريق الإصطناع ، بأن ذيلها بتوقيعات نسبها زوراً للمختصين بتلك
الجهة وبصم عليها ببصمات أختام مقلدة على غرار الأختام الصحيحة
لتلك الجهة .

٢- قلد أختاماً لإحدى الجهات الخاص بوحدة المرور الأخيرة " وإستعمله بأن بصم به على المحرر موضوع التهمة مع علمه بتقليده. وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عملاً بالمواد ٢١١، ٢١٢، ٢١٣ من قانون العقوبات .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب إشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي :

سيدي الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين الأجلاء . .

"بسم الحق الذي يعيش في ضمائركم وترفعون شعاره فوق أكتافكم .
بسم العدل الذي أقسمتم بيمين الولاء له فنطقت شفاهكم وخطت به
أقلامكم .

بسم كل هذا وذاك يشرفني ويرفع من قدرى أن أقف اليوم في ساحة
عدلكم وبين أيدي حضراتكم لأترافع ونحن بصدد قضية اليوم" (١)
ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفوعه ودفاعه على الوجه
التالى: -

أولاً: الدفع ببطلان القبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه لحصوله قبل صدور الإذن به من سلطة التحقيق .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقضاءً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن القبض إجراء من إجراءات التحقيق لا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام به إلا في الأحوال التي نص عليها القانون بناء على إذن النيابة العامة أو عن قيام حالة من أحوال التلبس على النحو الوارد في المادتين ٣٤، ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

ولما كان ما تقدم وكان المتهم قد قرر منذ الوهلة الأولى في التحقيقات - ولم يكن برفقته محام - أنه تم القبض عليه وتفتيشه بتاريخ ١٩٩٩/١٢/١ الساعة ١١ مساءً ، وقرر المتهم ذلك تلقائياً وبالفطرة وهو لا يعلم شيئاً عن إذن النيابة أو أن موعد صدوره كان يوم ١٩٩٩/١٢/٢ الساعة ٣ مساءً حتى تثور في حقه شبهة أنه أراد المخالفة بين المواقيت ، وقد خلت الأوراق من دليل على أنه من ذوى السوابق . ولما كان محرر المحضر أثبت بمحضر الضبط أنه تم القبض عليه الساعة ٣ مساءً وبين التوقيتين فرق لا يستساع إن يختلط على مثل المتهم تقديره .

ولما كان الثابت من مطالعة دفتر الأحوال - الذى طالعه المحكمة وطالعه الدفاع - أن النقيب --- أثبت بالبند رقم ٧ صـ ٢٤٠ من دفتر الأحوال أنه عاد الى القسم الساعة ١١ صباحاً يوم ١٢/٢/١٩٩٩ بعد القبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله ، وأن ما أثبتته الضابط يمينه فى دفتر الأحوال هو شهادة مكتوبة تناقض ما أثبتته فى محضر التحرى من أنه حرره الساعة ٢ بعد الظهر فى نفس يوم ١٢/٢/١٩٩٩ الذى تحرر عليه إذن النيابة الساعة ٣ مساءً فى ذات التاريخ .

الأمر الذى يقطع بتمام القبض والتفتيش قبل الحصول على الإذن . ولما كان ما سلف تبيانه وكانت إجراءات الضبط التى إنطوت عليها الأوراق قد تمت والمتهم تحت سيطرة محرر المحضر من قبل إستصدار إذن النيابة العامة ، ولما كان ذلك وكانت الجريمة لم تكن فى حالة من حالات التلبس ، وكان إذن النيابة العامة قد صدر لاحقاً على واقعة الضبط ، فمن ثم يضحى ضبط المتهم وتفتيشه ومسكنه باطلين ويبطل تبعاً لذلك كل ما ترتب عليها مباشرة من إجراءات ، بما فيها شهادة من قام بالإجراء ، وينسحب كذلك إلى الدليل المقول بأنه مستمد من ذلك الضبط والتفتيش الباطلين ، أخذاً بقاعدة كل مابنى على الباطل فهو باطل .

ثانياً : الدفع بطلان إستجواب المتهم بمحضر

جمع الإستدلالات .

لمأمور الضبط القضائي - طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية - أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه - دون أن يستجوبه - وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك إقراره بالتهمة، ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى ، تحقق النيابة العامة مآثره وجوب تحقيقه منه . أما الإستجواب - فنظراً إلى دقته إشرط القانون أن تباشره جهة قضائية محايدة تختص بتحقيق الدعوى، وهي قضاء التحقيق . فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يستجوب المتهم ، وكل ماله هو سؤال المشتبه في أمره - والذي قد يصبح متهماً - ويفترض في هذا السؤال ألا ينطوي على أى مناقشة تفصيلية عن الجريمة أو مواجهة بالأدلة المتوافرة ضده .

(نقض ٢١ يونية سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س ١٧ رقم ١٦٢ ص ٨٦٢)
وقد حظر القانون أيضاً إنتداب مأمور الضبط القضائي لإستجواب المتهم حرصاً على أن تتم مباشرة هذا الإجراء دائماً بواسطة سلطة التحقيق .
والإستجواب المحظور قانوناً على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته تفصيلاً كيما يفندها إن كان منكراً للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الإقرار .

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بأن الإستجواب يتحقق بتوجيه التهمة ومناقشة المتهم تفصيلاً عنها ومواجهته بالأدلة القائمة ضده
(نقض ٢١ يونية سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س ١٧ رقم ١٦٢ ص ٨٦٢)

فلما كان ذلك وكان من المقرر أن المواجهة كإستجواب هي من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي مباشرتها .

(نقض ١٥ من يناير سنة ١٩٩٧ - الطعن رقم ٨٥٤٤ لسنة ٦٤٤ ق)

ولما كان البين من الأوراق أن الضابط --- أثبت في محضر الضبط المؤرخ // ١٩٩٩ ما أسفرت عنه التحريات ، وبعد أن تلقى مأمور الضبط القضائي أقوال المتهم ، إسترسل في مناقشته وواجهه بما أسفرت عنه التحريات والضبط ، ثم عاد مأمور الضبط وناقش المتهم تفصيلاً في محضره وخلص إلى توجيه الإتهام إليه بمخالفة المادة ٢١٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك وكان ما صدر عن مأمور الضبط القضائي - على النحو سالف البيان - من مواجهة المتهم بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيلاً فيها وتوجيه الإتهام إليه ، إنما هو الإستجواب المحظور قانوناً على غير سلطة التحقيق ، الأمر الذي يطل معه ذلك الإجراء ، ويمتد البطلان إلى كافة الآثار المترتبة عليه بما فيه الإقرار المقول بصدوره للضابط في أعقاب الإستجواب الذي شابه البطلان ، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣٦ إجراءات جنائية، والتي تبطل كافة الأدلة المنبثقة عن الإجراءات التي يصحبها البطلان والمتصلة به إتصلاً وثيقاً لا انفصام فيه .

(نقض ١٩٧٣/٤/٩ - س ٢٤ - ١٠٥ - ٥٠٦)

(نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ - س ٢٤ - ١١٦ - ٥٦٨)

سیدی رئیس . .

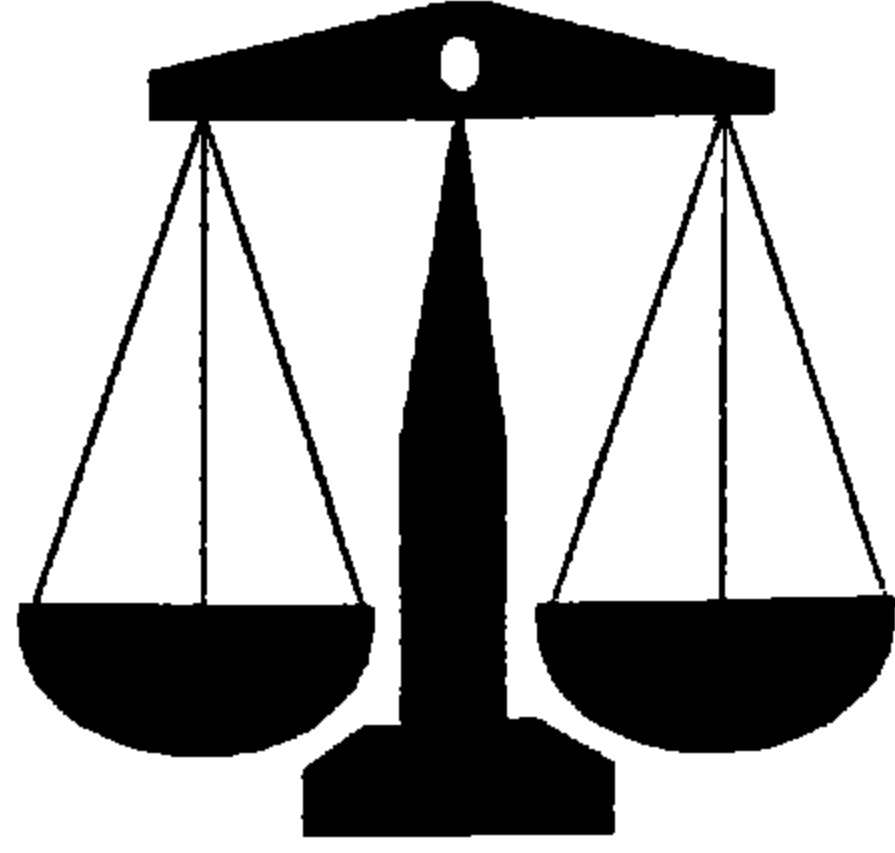
حضرات السادة المستشارين . .

" أنتم المثل لما يجب أن يكون عليه العالم علماً ودراية وسمواً وإجلالاً . .
إن القضاء في كل أمة هو أعز مقدساتها وهو الحصن الحصين الذي
يحمي كل مواطن فيها حاكماً أو محكوماً من كل حيف يراد به في يومه
وغده ومستقبله .

ومن ثم فأنتم مأمّن الخائفين وملأذ المظلومين وحصن الحريات (٧)
وفقكم الله وأيد مسعاكم وألهمكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم
لحسن الإستماع .

السيد عفيفي

المحامى



مرافعة

فى جناية تزوير

إعلان صحيفة دعوى

(عن محام)

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (----)

مرافعة

عن السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم --- لسنة ١٩٩٨ المقيمة برقم --- لسنة ١٩٩٨

كلية --- والمحدد لنظرها جلسة يوم --- الموافق / / ١٩٩٨

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه في يوم / / ١٩٩٨ بدائرة قسم -- وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية إشتراك بطريق الإتفاق والمساعدة مع موظف حسن النية هو --- محضر محكمة --- الجزئية في إرتكاب تزوير في محرر رسمي، وهو إعلان صحيفة دعوى فسخ عقد إيجار في الدعوى رقم --- لسنة --- إيجارات كلية -- ، حال تحريره من الموظف المختص بوظيفته يجعلهما واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة، بوضع إمضاءات مزورة ، بأن إتفقا مع آخر على إنتحال شخصية المعلن إليه --- وساعده بأن وقع بإسم المجنى عليه سالف الذكر فتمت الجريمة

بناء على الإتفاق والمساعدة . وطلبت إحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته
عملاً بالمواد ٤٠/٢١٣، ٤١، ٣ من قانون العقوبات .

الدفاع

سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين الأجلاء . . .

لايفوتنى وأنا فى مستهل دفاعى أن لكم فى عنقى ديناً، وهو أن تكون
مرافعتى فى صميم موضوع الدعوى ، وفى أسلوب يتفق مع هيئة مجلس
القضاء ووقاره ، وإني أستسمحكم عذراً فى دقائق يقتضيها الدفاع فى
هذه القضية .

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفوعه ودفاعه على الوجه
التالى .

أولاً :- الدفع ببطلان أمر الإحالة الصادر من

المحامى العام لمخالفته لتعليمات النيابة العامة ،

تطبيقاً لنص المادتين ٥٨٩ ، ٥٩٥ من

تعليمات النيابة .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض ، أن النيابة العامة كسلطة تحقيق إنما تستمد إختصاصاتها من القانون مباشرة وأن أعضائها يستمدون إختصاصاتهم من القانون مباشرة ، وأن مخالفة تعليمات النائب العام في هذا الصدد لا يترتب عليه بطلان ، نظراً لأن الإختصاص في ذلك الصدد مصدره القانون وليس نيابة أعضاء النيابة عن النائب العام .

أما إختصاص أعضاء النيابة في خصوص سلطة الإتهام فمصدرها نيابة أعضاء النيابة عن سيادة النائب العام لصفته الممثل الوحيد للمجتمع ، وإن من عاداه من أعضاء النيابة هم نواب عن سيادته ووكلاء عنه طبقاً لمبدأ أصالة النائب العام ونيابة من عاداه من أعضاء النيابة ، وبذلك فإن إختصاصات أعضاء النيابة مستمدة من وصفهم وكلاء عن أصيل هو سيادة النائب العام ممثل المجتمع الوحيد ، وإن أى مخالفة من أعضاء النيابة لتعليمات النائب العام بصدد سلطة الإتهام تبطل هذا التصرف طبقاً لقاعدة أصالة النائب العام ونيابة من عاداه .

(دكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٨ ص ٦٩ وما بعدها بند ٦٨ ، وكذلك على ذكى العرابي جزء ١ ص ٦٨ ، ٦٩ ، دكتور محمود مصطفى ص ٦٦ - الإجراءات الجنائية ، وكذلك حكم محكمة النقض الصادر بجلسة ١٩٤٢/٧/٢٢ مجموعة القواعد القانونية - الجزء الخامس رقم ٤٣٢ ص ٦٨١ .)

ولما كان ما سلف تبيانہ ، وكان النائب العام في المادتين ٥٨٩ ، ٥٩٥ ، قرر ضرورة عرض الأوراق في التحقيقات التي تجريها النيابة في الجرائم المتهم فيها المحامون على السيد المستشار المحامي العام لمحكمة الاستئناف ، وأن سيادة الأخير إذا رأى أن هناك جريمة ، يقوم بعرض الأوراق على مكتب سيادة النائب العام ، وذلك قبل التصرف في الدعوى بالإحالة ، وعلى هدى ماسلف ، ومتى كان ماتقدم وكان السيد المحامي العام لنيابة --- قد خالف تلك التعليمات ، وذلك بعدم عرض الأوراق قبل التصرف ، على سيادة المحامي العام بمحكمة الاستئناف وعدم عرضها على سيادة النائب العام رغم كون المتهم محام وإرتكب الواقعة - وهو مالا نسلم به - بصفته محام ، الأمر الذي يبطل معه هذا التصرف ويبطل معه أمر الإحالة إلى محكمة الجنايات .

ثانياً : - الدفع بانتفاء الدليل على أن المتهم

هو الذي قام بنفسه أو بواسطة غيره بالتزوير .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض ، أن مجرد ضبط الورقة المزورة أو التمسك بها أو وجود مصلحة للمتهم في التزوير ، لا يكفي بمجرده في ثبوت إسهامه في تزويرها كفاعل أو شريك ، ما لم تقم أدلة على أنه هو الذي أجرى التزوير بنفسه أو بواسطة غيره ، مادام أنه ينكر ارتكاب ذلك (الطعن ٢٥١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢١/٢/٢٠٠١)

١٩٩٩) كما قضت محكمتنا العليا أيضا بأن " مجرد ثبوت التزوير دون إيراد الدليل على أن الطاعن هو الذى قام به بنفسه أو بواسطة غيره قصور "

(الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٨ س ٢٢ ص ٦٣٦)
ولما كانت الأوراق قد خلت من دليل يقينى واحد يقطع بصحة نسبة التزوير إلى المتهم ، وخلصت من أى دليل يربط المتهم بفعل التزوير ، وخلصت أيضا من أية شواهد أو قرائن تؤدى بطريق اللزوم العقلى إلى مقارفة المتهم للتزوير ، وخلا تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من نسبة الأمر إليه ، الأمر الذى يضحى معه طلب الحكم ببراءة المتهم قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

سيدى الرئيس . .

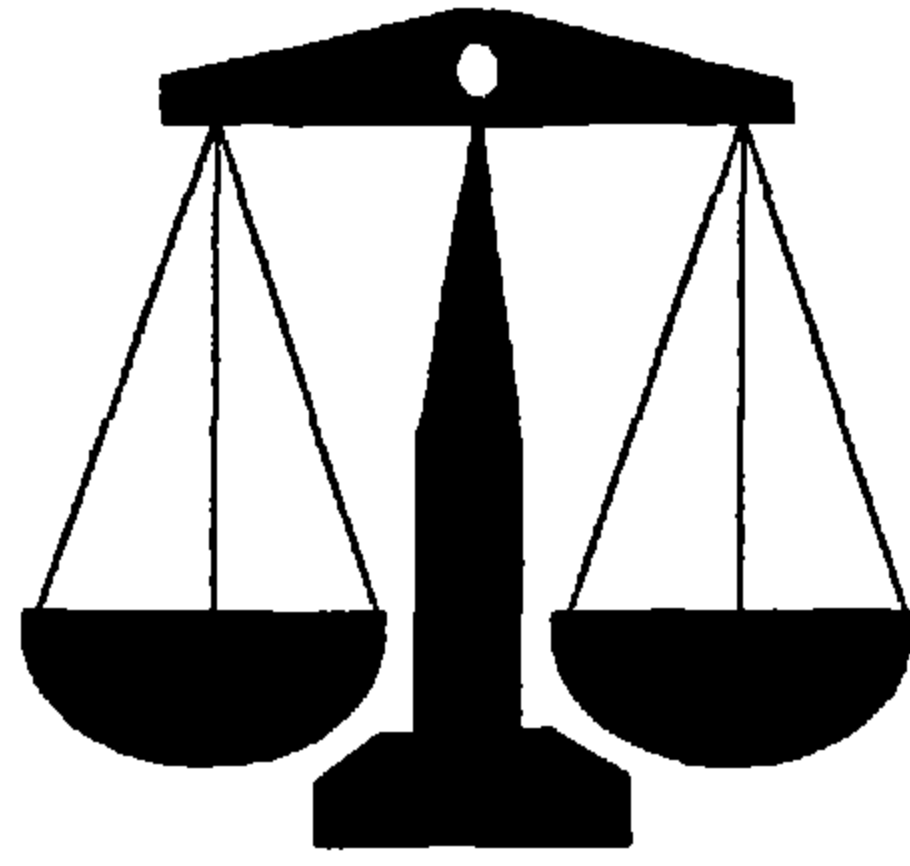
حضرات السادة المستشارين . .

لم يبق إلا أن أشكركم على ما أفسحتم لى من صدوركم وإن كنتم فوق كل شكر وثناء . .

سدد الله خطاكم على طريق الحق والعدل .

السيد عفيفى

المحامى



مرافعة

فى

جناية تزوير

فى وثيقة زواج

محكمة جنايات الإسماعيلية

الدائرة (---)

مرافعة

بدفاع السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم --- لسنة ١٩٩٧ المقيمة برقم --- لسنة ١٩٩٧

كلية --- والمحدد لنظرها جلسة يوم --- الموافق / / ١٩٩٧

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه في يوم / / ١٩٩٧ بدائرة قسم --- محافظة --- إشتراك وأخرى وموظف عمومي حسن النية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو وثيقة زواجه من المتهم الثانية --- حال تحريرها من الموظف المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أقر أمامه كذباً بخلو المتهم الأولى من الموانع الشرعية من حيث أنها في عصمة زوج آخر مع علمه بذلك، فحرر المأذون عقد الزواج على هذا الأساس وتمت الجريمة بناء على هذه

المساعدة . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عملاً بالمواد ٤٠ /
٣،٤١،٢١٣ من قانون العقوبات .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين "

سيدي الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين الأجلاء . .

لا يفوتني وأنا في مستهل دفاعي أن لكم في عنقي دينا ، وهو أن تكون
مرافعتي في صميم موضوع الدعوى ، وفي أسلوب يتفق مع هيئة مجلس
القضاء ووقاره وإني أستسمحكم عذراً في دقائق يقتضيها الدفاع في
هذه القضية .

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفوعه ودفاعه على الوجه
التالي .

الدفع بانتفاء القصد الجنائي في جريمة التزوير .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن
جرائم التزوير في المحررات جرائم عمدية ، ومن ثم يتخذ ركنها المعنوي
صورة القصد الجنائي ، وهذا القصد خاص ، يفترض أولاً : توافر القصد
العام الذي يقوم بعلم المتهم بأركان الجريمة وإتجاه إرادته إلى الفعل المكون

لها ونتيجته ، ويفترض ثانياً نية يقوم بها القصد الخاص في التزوير .
ويتطلب القصد العام في التزوير في المقام الأول علماً محيطاً بتوافر جميع
أركان التزوير ، فيجب أن يعلم المتهم أنه يغير الحقيقة ، وأن فعله ينصب
على محرر ، وأنه يرتكب احدى الطرق التي حددها القانون ، وأنه يترتب
عليه ضرر حال وإحتمالى . (نقض أول مايو سنة ١٩٣٣ مجموعة القواعد
القانونية ج ٣ رقم ١٢٢ ص ١٧٤ ، ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٣ ج ٣ رقم
١٤٩ ص ١٩٨)

فيجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ، أن يكون المتهم - وهو
عالم بحقيقة الواقعة المزورة - قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة ،
فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل ، فإن مجرد إهماله
في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا في حكم لها شبيه بحالة دعوانا
بأنه " من المقرر أنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون
المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة
المزورة بنية إستعمالها فيما زورت من أجله والإحتجاج بها على إعتبار أنها
صحيحة . فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل ، فإنه مجرد
إهماله في تحريها - مهما كانت درجته - لا يتحقق به هذا الركن "

(نقض ١٩٨٢/٦/١ - الطعن ١٩٠٨ لسنة ٥٢ ق المدونة الذهبية -

للأستاذ/ عبد المنعم حسنى المحامى)

كما قضت محكمة النقض بأنه، لما كان يلزم في التزوير توفر علم المتهم بأنه يغير الحقيقة ، وكانت الحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالظنون والفروض ، بل يجب أن تكون قائمة على يقين فعلي ، فإن الحكم الذي يقام على القول بأن المتهم كان من واجبه أن يعرف الحقيقة أو أنه كان في وسعه أن يعرفها فيعتبر بذلك عالماً بها وإن كان لم يعلمها بالفعل ، يكون معيباً واجباً نقضه .

(طعن رقم ٣٤٥ سنة ١٩٩٠ ق - جلسة ١٩٤٩/١/٢٨)

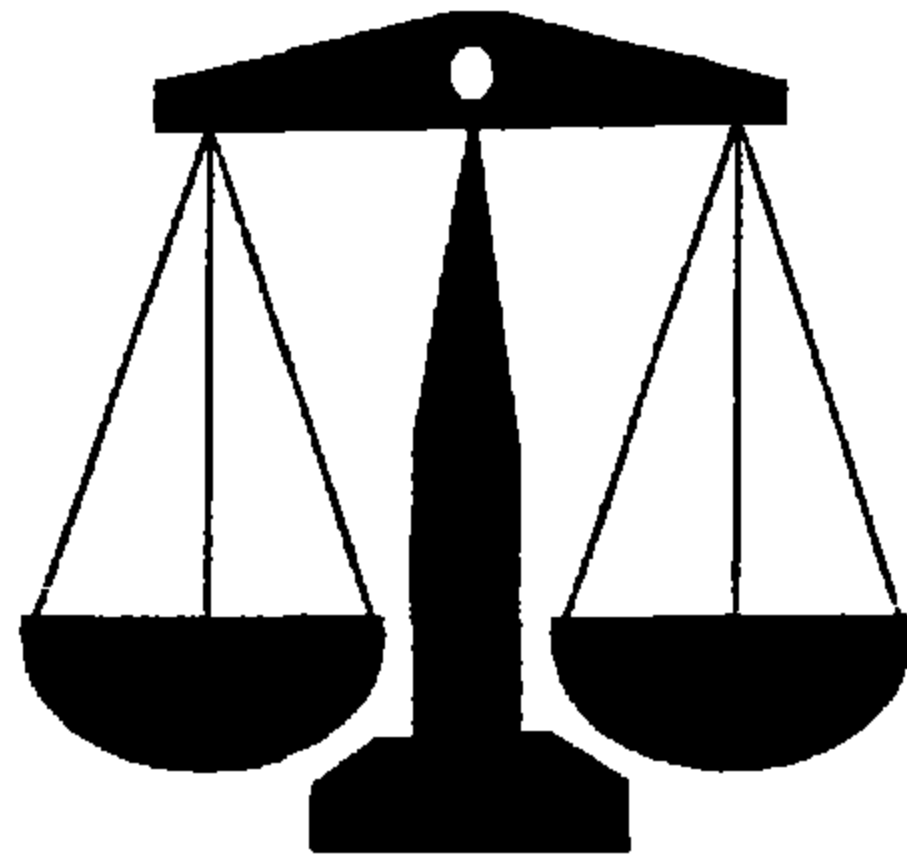
وعلى هدى ماسلف ومتى كان ماتقدم ، وكان المتهم يجهل واقعة زواج المتهمة الأولى من آخر وأنها مازالت في عصمته، وأنه حين قرر بسلامة نية أمام المأذون عدم وجود مانع من موانع الزواج ، كان في الواقع يجهل وجود . الأمر الذي ينتفي معه القصد الجنائي في جريمة التزوير ، ويضحي بالحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه قائماً على أساس سليم . ريت . صحیح القانون .

سيد الرئيس . . حضرات السادة المستشارين . .

أما إرشاد من الغي . . فإننا نرفع أصواتنا ونطالبكم وبقلب
نظم لمتهم من الإتهام المسند إليه .

السيد عفيفي

المحامى



أحكام محكمة النقض

فى

جناية التزوير فى

الأوراق الرسمية

الفصل الأول

أركان جريمة التزوير

الفرع الأول تغيير الحقيقة في محرر

صورة واقعة لا تتحقق فيها جريمة التزوير .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا تتحقق جريمة التزوير في المحرر الرسمي (دفتر خزانة المجلس البلدى) ، لمجرد قيام المتهم ب لصق ورقة عرفية مزورة (الإيصال المنسوب صدوره من بنك مصر) على الصفحة المقابلة للورقة الرسمية المدون بها إيراد اليوم في دفتر الخزينة للإيهام بأن هذا الإيراد قد تم إيداعه في أحد البنوك .

(طعن رقم ٥٠٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٧ س ٨ ص ٧٤٧)

البيان المتعلق بمحل إقامة المعلن اليه هو من قبيل الإقرار الفردى - مغايرة هذا البيان للحقيقة - لآعقاب متى كان هذا البيان لا يعدو أن يكون خبراً يحتمل الصدق والكذب أو كان من ضروب الدفاع .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه ليس كل تغيير للحقيقة في محرر يعتبر تزويراً ، فهو إذا ما تعلق ببيان صادر من طرف واحد ومن غير

موظف مختص مما يمكن أن يأخذ حكم الإقرارات الفردية فإنه لاعتقاب إذا ما كان هذا البيان لا يعدو أن يكون خبراً يحتمل الصدق أو الكذب ، أو كان من ضروب الدفاع التي يلجأ إليها الخصوم مما يكون عرضة للفحص بحيث يتوقف مصيره على نتيجته - والبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه هو مما تصدق عليه هذه الأوصاف .

(طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٤٦٢)

ما أثبتته المأذون - نقلاً عن الزوج - من عدم دخوله بزوجه من قبيل الإقرارات الفردية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن ما أثبتته المأذون في إشهاد الطلاق - على لسان الزوج - من أنه لم يدخل بزوجه ولم يختل بها إنما هو من قبيل الإقرارات الفردية التي تصدر من طرف واحد ولا تصلح بذاتها لأن تكون أساساً للمطالبة بحق ما .

(طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢)

إشهاد الطلاق معد لإثبات وقوع الطلاق بالحالة التي وقع بها - البيان الخاص بإثبات حالة الزوجة من حيث الدخول بها من عدمه - عدم لزومه في إشهاد الطلاق .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إشهاد الطلاق معد أصلاً لإثبات وقوع الطلاق بالحالة التي وقع بها كما أثبتته المطلق وبنفس الألفاظ التي صدرت منه . ولم يكن معداً لإثبات حالة الزوجة من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم في الإشهاد لأن الطلاق يصح شرعاً بدونه ، فهو إدعاء مستقل خاضع للتمحيص والتثبيت وليس حتى إن ذكر في الإشهاد - حجة على الزوجة ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي لها أن تطالب بها أمام القضاء .

(طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢)

البيان الخاص بإثبات حالة الزوجة من حيث الدخول بها من عدمه - عدم لزومه في إشهاد الطلاق .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لم توجب لائحة المأذونين - التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٠ منه - بالفصل الثالث منها بشأن بيان واجبات المأذونين الخاصة بإشهادات الطلاق ، ولا في الفصل الأول - بشأن الواجبات العامة للمأذونين - إثبات شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الخلوة .

(طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢)

مناطق توافر جريمة التزوير، وقوع تغيير الحقيقة على جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا يكفي للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد المحرر لإثباته .
(طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ س ١٠ ص ٥١٢)

جريمة التزوير في المحررات - أركانها .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن التزوير أيا كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع ممن أسند إليه ، في محرر أعد لإثباته . بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون بشرط أن يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ، أما إذا إنتفى الإسناد الكاذب في المحرر ، لم يصح القول بوقوع التزوير .

(طعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ص ١١٣٣)

الإختصاص الفعلي للموظف ركن في جريمة التزوير في المحرر الرسمي .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الإختصاص الفعلى للموظف
ركن في جناية التزوير في المحرر الرسمي .

(طعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٣٩ ق . جلسة ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ص ١٢٨٨)

إثبات إقامة التابع مع متبوعه - في الإعلان الذي تسلمه التابع
نيابة عنه - نافلة - لا يترتب على ورودها في الإعلان أو
إغفالها - صحته أو بطلانه .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أنه لا يكفي للعقاب
أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة في المحرر ، بل يجب أن يكون
الكذب قد وقع في جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التي من أجلها أعد
المحرر لإثباته ، وكان القرار المطعون فيه قد إلتم هذا النظر إذ إعتبر أن
العبارة الواردة بالإعلان المدعى تزويره بشأن إقامة المطعون ضده الأول -
التابع - مع الطاعن بفرض عدم صحتها ليست بياناً جوهرياً في خصوص
هذا الإعلان ، بل هي من نافلة القول لا يترتب على ورودها أو إغفالها
صحته أو بطلانه ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون ، يكون غير
سدید .

(الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٤/١٢/٨ س ٢٥ ص ٨٣٠)

تزوير - إستخلاص تاريخ وقوعه - أمر موضوعي .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن إستخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضي الموضوع وحده ، وهو غير ملزم في ذلك بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة .

(الطعن رقم ١٣١٩ لسنة ٤٦ ق. جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ ص ٢٨ ص ٤٦٧)

التزوير في الأوراق الرسمية - كيف تتحقق .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم تتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه، لأن هذا التفسير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهورية وينبئ على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعد تزويراً سواء أكان الاسم المتحل لشخص حقيقي معلوم أم كان إسماً خيالياً لا وجود له في الحقيقة والواقع ، ما دام المحرر صالحاً لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه ، وليس من هذا القبيل تغيير اسم متهم في محضر تحقيق ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة المتهم ، ثم أن هذا التغير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

(الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٤٩ ق. جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٤ ص ٣٠ ص ٩٧٤)

الفرع الثاني

الضرر

إنعدام الضرر إذا كان التزوير في المحرر ظاهراً بحيث لا يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد وكان فوق هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه لإنعدام الضرر في هذه الحالة . فاذا إتهم شخص بتزوير في عقد بيع بإضافة عبارة إليه وكانت العبارة المزیدة ظاهراً تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى في الواقع، إذ لم يكن في الإمكان أن تزيد في قيمة العقد شيئاً من حيث جعله صالحاً لإثبات الواقعة المزورة، فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والعديم الجدوى من جهة أخرى لا عقاب عليه .

(طعن رقم ١٨٦١ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣/١/١٢)

الفرع الثالث القصد الجنائي

القصد الجنائي في جريمة التزوير - متى يتحقق .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القصد الجنائي في جريمة التزوير ينحصر مبدئياً في أمرين . الأول علم الجاني بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التي تتكون منها ، أى ادراكه أنه يغير الحقيقة في محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً وأن من شأن هذا التغير للحقيقة - لو أن المحرر استعمل - أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي حال أو محتمل الوقوع يلحق بالأفراد أو بالصالح العام ، والثاني إقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله .

(طعن رقم ١٨٦٥ سنة ٣ ق جلسة ١٦/٦/١٩٣٣)

وجوب بيان الحكم بالإدانة في جريمة التزوير توفر القصد الجنائي لدى المتهم .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا أدانت المحكمة شخصاً في تزوير ما دون بوثيقة زواج خاصاً بخلو الزوجة من الحمل وغيره من الموانع الشرعية، فلا بد لها من أن تبين في حكمها بياناً صريحاً وجه إقتناعها بتوفر القصد الجنائي في فعلته هذه . ذلك بأن الحمل أمر متعلق بذات الزوجة ومن الجائز أن يجهله الزوج وقت تحرير الوثيقة . فعدم إشتمال الحكم على

الدليل المثبت لتوفر هذا العلم لدى الزوج عيب جوهري يوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ١٣٨٠ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/٦/٤)

مجرد الإهمال في تحرى الحقيقة مهما كانت درجته لا يتحقق به القصد الجنائي .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة للإحتجاج بها على إعتبار أنها صحيحة فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريه ، مهما كانت درجته ، لا يتحقق به هذا الركن . وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن شيخ البلد الذى وقع على الشهادة المحررة عن تاريخ وفاة ليس هو شيخ حصّة المتوفى ولا قريباً له . وأنه وقع على الشهادة المذكورة لثقتة بشيخ الحصّة وأخيه الموقعين عليها قبله ، فلا تصح إدانته في جريمة التزوير على أساس مجرد القول بأنه لم يعن بتعرف تاريخ الوفاة والتحري عن حقيقته، مع ما كان لديه من الوسائل التى توصله الى ذلك وأن هذا منه إهمال متعمد يجعل التزوير داخلاً في قصده الاحتمالى .

(طعن رقم ٩٥٠ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣)

تسبب حكم الإدانة بجريمة التزوير - بيان توفر القصد الجنائي لدى المتهم .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان يلزم في التزوير توفر علم المتهم بأنه يغير الحقيقة . وكانت الحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالظنون والفروض، بل يجب أن تكون قائمة على يقين فعلى، فإن الحكم الذي يقام على القول بأن المتهم كان من واجبه أن يعرف الحقيقة أو أنه كان في وسعه أن يعرفها، فيعتبر بذلك عالماً بها وإن كان لم يعلمها ، يكون معيباً واجبا نقضه .

(طعن رقم ٣٤٥ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٤٩/٢/٢٨)

ماهية القصور في بيان توفر القصد الجنائي في أحكام الإدانة في جريمة التزوير .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يستحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . وذلك مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر . وإذن فإذا كان الحكم قد أسس إدانة الطاعن في الإشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية

إمرأة وهو لا يعلم بحقيقة هذه الشخصية . فإنه يكون قاصراً ومبنياً على خطأ في تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٦٠ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٠/٤/٨)

القصد الجنائي في التزوير - إنتفاؤه إذا كانت علة تقرير الزوج بأنه مسيحي هي سابقة إقراره بإرتداده إلى الدين المسيحي وتقدمه بطلب الإرتداد السابق على عقد الزواج بيومين .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن ما إنتهى إليه الأمر الصادر من غرفة الاتهام من تأييد قرار النيابة العامة بحفظ أوراق الشكوى المقدمة من الزوجة ضد الزوج لإرتكابه تزويراً في عقد زواجها المحرر بمعرفة القس بتقريره أنه مسيحي بينما هو مسلم لخلو المحرر من تغيير الحقيقة في البيانات المتصلة بخلو الزوج من الموانع الشرعية التي خلا المحرر من الإشارة إليها يعد سديداً . كما أن المستفاد من مدونات الأمر المطعون فيه أن القصد الجنائي لم يكن متوافراً لدى الزوج وقت إبرام عقد الزواج إذ إعتنق الأمر المذكور الأسانيد التي تقدمت بها النيابة العامة تبريراً لتصرفها . ومنها أن الزوج حينما قرر أنه مسيحي وقت الزواج فقد كان ذلك لإرتداده إلى الدين المسيحي فعلاً لسابقة إقراره وتقدمه بطلب الإرتداد السابق على عقد الزواج بيومين . ولا يعيب الأمر بعد أن إستوفى دليله بما أورده من إعتبارات قانونية صحيحة أن يتزيد فيخطئ في ذكر بعض

تقريرات قانونية لم يكن لها شأن فيه كقوله أنه " لا ضرورة للشكليات لإعتناق دين معين إذ أن الدين صلة بين المرء وربه . . . كما أن عقد الزواج لم يشرع لإثبات ملة طرفيه " - طالما أن ما أورده الأمر من إعتبارات سليمة يكفى لحمل النتيجة التي انتهى اليها .

(الطعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ ص ٩٠٤)

ما يعدم القصد الجنائي - الجهل بالواقع المختلط بالجهل بقاعدة مقررة في غير قانون العقوبات - إعتبار الجهل في جملته جهلاً بالواقع ينتفى به القصد الجنائي - مثال في الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية في شأن موانع الزواج .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية أمام المأذون - وهو يثبت لهما - عدم وجود مانع من موانعه ، كانا في الواقع يجهلان وجوده وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها - قد إطمأنت إلى هذا الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع . وأن جهلهما في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية . وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد، مما يجب قانوناً -

في المسائل الجنائية - إعتباره في جملته جهلاً بالواقع ، وكان الحكم قد إعتبر الظروف والملابسات التي أحاطت بها دليلاً قاطعاً على صحة ما إعتقده من أنهما كانا يباشران عملاً مشروعاً - للأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الإعتقاد - مما ينتفى معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٥٩/١١/٣ س ١٠ ص ٨٤٤)

تزوير - قصد جنائي - محضر حجز .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير الحقيقة في محرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبنية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة . وإذ كان القرار المطعون فيه قد نفى عن المطعون ضده تعمد تغيير الحقيقة في البيان الذي أثبتته في صحيفة إفتتاح الدعوى المدنية وفي محضر الحجز ، وإستظهر أن ثمة مبررات سالفة دعتة إلى الإعتقاد بصحة ذلك البيان ، فقد إنتفى القصد الجنائي في جريمة التزوير كما هو معرف به في القانون وإمتنع القول بإشتراك المطعون ضده مع المحضر في تزوير الإعلان أو إستعمال محرر مزور ، وهو يكفي وحده لحمل النتيجة التي إنتهى إليها القرار المطعون فيه

(الطعن رقم ١٤٧٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ص ٥٦٩)

إهمال المتهم في تحرى الحقيقة مهما كانت درجته - لا يتحقق به
القصد الجنائي في جريمة التزوير .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في
جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد
تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية إستعمالها فيما زورت من أجله
والإحتجاج بها على إعتبار أنها صحيحة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير
الحقيقة غير ثابت بالفعل ، فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته
لا يتحقق به هذا الركن .

(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ص ٢٨٠)

القصد الجنائي في جريمة التزوير - شرط توافره - مجرد توقيع
المتهم كشاهد على توكيل مزور لا يقطع بعلمه بحقيقة شخصية
المتهمة صاحبة هذا التوكيل - إهماله تحرى الحقيقة قبل التوقيع
مهما بلغت درجته - لا يتحقق به ركن العلم .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في
جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد
تغيير الحقيقة في الورقة المزورة . وإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم

يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . ولما كان الحكم قد خلا مما يبرر إقتناعه بأن الطاعن إتفق مع المتهمة الأصلية على التزوير وبالتالي على ما يدل على علمه بتزوير المحرر ، ذلك بأن ما أورده لا يؤدي إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهمة صاحبة التوكيل ولا هو كاف للرد إلى علم الطاعن في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين صادق على شخصيتها إذ أن مجرد توقيعه على التوكيل لا يقطع بعلمه بالحقيقة . وإهماله تحريها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعن رقم ١١٨٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢/٢٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ١١١٥)

عدم تحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير - إلا بتعمد تغيير الحقيقة مع العلم بذلك - إدانة الطاعن بالإشتراك في التزوير - من مجرد شهادته على شخصية منتحلة - دون أن يبين علمه بحقيقة هذه الشخصية - قصور .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر ، بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . وذلك مقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة ، وأن يقصد تغييرها في المحرر ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون

فيه قد أسس إدانة الطاعن بالإشتراك في التزوير على مجرد تقدمه للشهادة على شخصية مجهول دون أن يبين أنه عالم بحقيقة هذه الشخصية ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٧٦)

توافر القصد الجنائي في التزوير - رهن بحصوله عن علم - الإهمال في تحرى الحقيقة مهما كانت درجته لا يتوافر به هذا القصد - مثال .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن رد على دفاع الطاعن الذى قام على أنه كان حسن النية حين وقع على وثيقة الزواج المزورة إلى قيام القصد الجنائي في حقه بما حصله أن المأذون حرر العقد في مدينة إمبابة بعد إستدعائه من بلدته نوبة مركز بلبس وأن الطاعن شقيق لأحد المتهمين وان التحقيقات قد إنتهت إلى عدم إقامة الورثة بالقاهرة . لما كان ذلك ، وكان مأورده الحكم فيما تقدم لا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير ، أذ يجب لتوافر هذا القصد في تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة. فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما يبرر إقتناعه بأن

الطاعن إتفق مع المتهمين الأصليين على التزوير وبالتالي على علمه بتزوير المحرر، ذلك بأن ما أورده لا يؤدي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها ولا كاف للرد على دفاعه في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين وقع كلشاهد على عقد الزواج المزور ، إذ ليس في إستقدام مأذون غير مختص أو وجود قرابة مع متهم آخر أو عدم إقامة الورثة بالقاهرة ما يدل دلالة قاطعة على قيام علم الطاعن بحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها. وإهماله في تحريها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١ س ٢٩ ص ٦٥١)

لا تتحقق جريمة إستعمال الورقة المزورة إلا بثبوت علم من إستعملها بأنها مزورة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير الحقيقة في الورقة المزورة بنية إستعمالها فيما زورت من أجله والإحتجاج بها على إعتبار أنها صحيحة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته

لا يتحقق به هذا الركن ، وإنه لئن كان الإشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يجب على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر إعتقاداً سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، وكان من المقرر أيضا أنه لا تقوم جريمة إستعمال الورقة المزورة إلا بشبوت علم من إستعملها بأنها مزورة ، ولا يكفي مجرد تمسكه بها أمام الجهة التي قدمت إليها مادام لم يثبت أنه هو الذي قام بتزويرها أو شارك في هذا الفعل .

(نقض ١٩٨٢/٦/١ الطعن ١٩٠٨ لسنة ٥٢ ق)

الفرع الرابع

تسبب الأحكام بالنسبة لأركان التزوير

فساد الإستدلال .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت أسباب الحكم لا تؤدي إلى النتيجة التي خلضت إليها المحكمة في حكمها، فهي أسباب مشوبة بالقصور والحكم المبني عليها باطل واجب نقضة، فإذا دلت المحكمة على وقوع التزوير باختلاف بصمات الختم الموقع به على الأوراق المطعون فيها بالتزوير مع بصمة ختم المجنى عليه المعترف به، ولم تتعرض للكلام في صحة نسبة فعل التزوير إلى المتهمين، فإن التدليل بهذا الاختلاف لا يؤدي وحده إلى الحكم بإدانة المتهمين بل الواجب على المحكمة أن تتحرى ما إذا كانت هذه المغايرة بين البصمات سببها أن المتهمين هم الذين إقترفوا التزوير لغرض من الأغراض أرادوا تحقيقه بإرتكاب التزوير أم هم أجانب عنه لا يدرون عنه شيئاً .

(الطعن رقم ٣٦٣ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٤/١/٢٢)

فساد الإستدلال .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تسليم محامى المتهم بدليل من أدلة الدعوى لا يصح أن يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بها المتهم رغم إنكاره له . وإذن فمتى كانت المحكمة حين دانت المتهم في جريمة تزوير ورقة أميرية قد إستندت فيما إستندت إليه في الاقتناع بثبوت التهمة قبل المتهم إلى إقرار محاميه في دفاعه عنه بأن الصورة الملصقة بتذكرة تحقيق إثبات الشخصية المزورة هي للمتهم وهو الأمر الذى ظل المتهم منكرا له أثناء التحقيق والمحاكمة فإن الحكم يكون مشوباً بفساد الإستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٣٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٥١)

حكم نهائى - بطلان الورقة المزورة - إنقضاء الدعوى الجنائية - محمة مدنية - دفاع - الإخلال بحق الدفاع - ما يوفره - حكم - تسببه - تسبب معيب .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائى القاضى برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام فى تحديد بدء إنقضاء الدعوى الجنائية كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التى إنقضت بين الحكم النهائى وبدء تلك المحاكمة ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، هذا

بالإضافة إلى قصوره في إستظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه في هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير دون العناية ببحث الموضوع من وجهة الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المرورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ، مادام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذى قارف التزوير أو إشترك في إرتكابه ، فضلا عما إنطوى عليه الحكم من إخلال بحق الطاعن في الدفاع بإلتفاته عن تحقيق ما أضره في صدد تحويل المحرر اليه من الغير وهو دفاع له إهميته لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية . فإن هذا العوار الذى أصاب الحكم يكفي لنقضه .

(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ و جلسة ١٩٦٣/٦/١٠ س ١٤ ص ٥٠١)

تزوير - حكم - تسبيب - إثبات إطلاع المحكمة - على الأوراق محل التزوير .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى تزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم ، لأن تلك الأوراق هي أدلة الجريمة التى ينبغى عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(الطعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ س ١٦ ص ١٩٤)

قضاء المحكمة المدنية برد وبطلان محرر لتزويره رفع دعوى
التزوير إلى المحكمة الجنائية تأسيس حكمها على سرد وقائع
الدعوى المدنية قصور يستوجب النقض .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أنه إذا قضت المحكمة
المدنية ومثلها محكمة الأحوال الشخصية برد وبطلان محرر لتزويره ثم
رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم هي
ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي
إكتفت بسرد وقائع دعوى الأحوال الشخصية وبنت حكمها على ذلك
بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة كما هو الشأن في الدعوى
المطروحة فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب . لما كان ذلك ،
فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور مما يعيبه بما يوجب
نقضه .

(نقض ١٩٨٣/٥/١٠ الطعن ٦٢٦ لسنة ٥٣ ق)

الفصل الثانى

التزوير فى الأوراق الرسمية

الفرع الأول - ماهية الورقة الرسمية

متى يعد المحرر رسمياً .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا يعد المحرر رسمياً إلا إذا حرره موظف عمومى مختص بمقتضى وظيفته بتحريره وإعطائه الصيغة الرسمية . ويعطى حكم المحرر الرسمى فى باب التزوير المحرر الذى يصطنع على صورة المحررات العرفية أو الرسمية وينسب زوراً إلى الموظف العمومى المختص بتحرير أشباهه ولو أنه لم يصدر فى الحقيقة عن الموظف المذكور أما إذا كان الموظف المنسوب اليه المحرر المزور غير مختص بتحرير أمثاله فلا يمكن إعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية إلا إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم إختصاص من نسب اليه تفوت ملاحظته على كثير من الناس . ففى هذه الصورة يجب العقاب على التزوير الحاصل فيه بإعتباره محرراً رسمياً لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال . وإذن فالتزوير الذى يقع فى إشارة تليفونية منسوب صدورها إلى رئيس مصلحة ما تتضمن سؤال موظف عن سبب تخلفه عن الإشتراك فى الإنتخاب لا يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية وإنما هو تزوير فى ورقة عرفية

(طعن رقم ١١٩٧ سنة ٢ ق . جلسة ١٩٣٢/٤/٢٥)

متى يعد المحرر رسمياً .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن رسمية الورقة تتحقق متى كان محررها موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها .

(طعن رقم ١١٨٩ سنة ٢١ ق . جلسة ١٧/١٢/١٩٥١)

مناط رسمية المحرر - صدوره من موظف رسمي مكلف بتحريره ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن مناط رسمية المحرر أن يكون صادراً من موظف بيان جوهرى متعلق بها .

(طعن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٨ ق . جلسة ٢٤/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٤٥)

المحرر الرسمي - تعريفه - الرجوع في ذلك إلى نص م ٢١١ و ٢١٣ ع - مناط رسميته - تحريره من موظف عمومى مختص بمقتضى وظيفته بتحريره - مثال في ترخيص إستيراد موقع عليه من بنك ولم يتدخل في تحريره موظف عمومى .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لم يذكر قانون العقوبات تعريفاً للورقة الرسمية ولا الموظف العمومي إلا انه يشترط صراحة لرسمية المحرر في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ أن يكون محرر الورقة الرسمية موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها أو بالتدخل في هذا التحرير - فإذا كان يبين من الإطلاع على ترخيص الاستيراد المدعى بتزويره أنه محرر على نموذج خاص بنك الجمهورية عن ترخيص بإستيراد بضائع من الخارج وموقع عليه تحت عنوان " بنك الجمهورية - المركز الرئيسى " بامضاءين وعليه ثلاثة أختام بختم بنك القاهرة وليس فيه مايفيد رسميته أو تدخل موظف عمومى في تحريره أو إعتما د ، فيكون الترخيص موضوع الإتهام ورقة عرفية يجرى على تغيير الحقيقة فيها حكم المادة ٢١٥ من قانون العقوبات (طعن رقم ١١٨٩ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٠/٢/١٦ س ١١ ص ١٦٨)

الفرع الثاني

صور مختلفة من الأوراق الرسمية

صحيفة الدعوى بعد إعلانها .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تغيير الحقيقة بالزيادة في عدد الأشياء المطلوب إسترادها في عريضة دعوى إسترداد بعد تقدير الرسم عليها وبعد التأشير بذلك على هامش العريضة من الموظف المختص ودفع هذا الرسم فعلا هو تزوير في ورقة رسمية لا عرفية . ذلك بأن عريضة الدعوى إذا كانت ملكاً لصاحبها إلى حين إعلانها وله أن يمحو ويثبت فيها في هذه الفترة ما يشاء فإن إيراد هذه الحقيقة إنما يكون في معرض الكلام على العلاقة بين المعلن والمعلن إليه لأن الورقة قبل الإعلان لم تتعلق بها حق ما للمعلن إليه فهي من هذه الوجهة ملك لصاحبها يغير فيها ما يشاء ولا وجه للمعلن إليه في الاعتراض لأن لا شأن له إلا فيما يحصل من التغيير في ورقة تكون صورتها سلمت له من قبل وأصبحت رسمية بعد إعلانها أما إذا كان قد تعلق بتلك الورقة ولو قبل إعلانها حق لغير المعلن إليه كالحق الذي يثبت للحكومة فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الأشياء المطلوب إسترادها فلا شك في أن كل عبث بالعريضة بزيادة الأشياء الواردة بها عن أصلها وجعل التقدير الذي سبق التأشير به كأنه منسحب على هذه الزيادة . مثل هذا العبث بالبيان الوارد في صلب

العريضة يكون بذاته عبثا بالتأشير الرسمى المؤشر به من الموظف المختص على هامش العريضة ويكون بغير شك تزويرا فى محرر رسمى .

(طعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٤ ق . جلسة ١٩٣٤/٦/٤)

صحيفة الدعوى بعد إعلانها .

فى هذا الشأن قضيت محكمة النقض بأن التوقيع بإمضاء مزور على عريضة دعوى قبل إعلانها هو من قبيل التزوير فى الأوراق العرفية . لكن هذا التزوير العرفى ينقلب تزويرا رسميا بعد قيام المحضر بإعلان العريضة، لأن العبرة هى بما تؤول إليه هذه العريضة وقد إكتسبت صفة المحررات الرسمية بفعل مرتكب التزوير وسعيه لدى قلم المحضرين لإعلانها وحصول ذلك الإعلان فعلا بناء على طلبه . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم هو الذى قدم العريضة المزورة لإعلانها وهو الذى إستردها بعد إعلانها فهو إذن الذى سعى لإعطائها الصفة الرسمية وهو الذى أراد أن يتم الإعلان بناء على طلب ذلك الشخص الوهمى الذى زور إمضاءه وأن يجرى على لسانه كذبا كل ماورد فى العريضة ويكون ما أتاه تزويرا فى ورقة رسمية معاقبا عليه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ ع " قلم " .

(طعن رقم ٣١ لسنة ٥ ق . جلسة ١٩٣٤/١٢/٣١)

الصور الشمسية لعقود البيع المسجلة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن التغير في بعض أرقام الرسوم الموجودة بهامش صورة شمسية لعقد بيع مسجل يعتبر تزويراً في ورقة رسمية.

(طعن رقم ١٣٦٧ لسنة ٥ ق . جلسة ١٩٣٥/٦/١٠)

محضر الجلسة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بطريق إنتحال شخصية الغير تتحقق متى تقدم شخص أمام المحكمة بصفة شاهد وتسمى بإسم شخص آخر وأدلى بشهادته في محضر الجلسة بالإسم المتحل . ولايغير من ذلك عدم وجود ما يمنع قانوناً من أن يؤدي هذا الشخص شهادته بإسمه الحقيقي ، لأن القاضي الذي يسمع الشهادة يجب أن يكون ملماً بعلاقة الشاهد بالخصوم . وقد قضت لائحة المحاكم الشرعية بأن يسأل كل شاهد عن إسمه ولقبه وصنعتة ووظيفته ومحلّه ونسبة وجهة إتصاله بالخصوم بالقرابة أو الاستخدام أو غيرهما ، وأن تكتب الشهادة وما يتعلق بها بالتفصيل في محضر الجلسة . وما ذلك إلا لكي يقف القاضي على علاقة الشاهد بالمشهود له أو عليه حتى يتسنى له أن يزن الشهادة ويقدرها قدرها . فإذا تسمى الأخ بإسم الغير ليخفى عن القاضي في دعوى شرعية علاقته بأخته المشهود لها بتحقيق التزوير، لما في ذلك من إدخال الغش على القاضي عند تقديره للقوة التدليلية للشهادة .

(طعن رقم ١٨٢١ لسنة ٨ ق . جلسة ١٩٣٨/٦/٢٠)

عقود الزواج فيما خلا البيان الخاص بالسن .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن عقد الزواج الذي يحصل على يد المأذون حتى ولو كان فيه تغيير للسن عن حقيقتها أو كانت فيه السن على حقيقتها ولكنها أقل من المقرر، هو عقد رسمي صحيح على الرغم من أن المأذون لم يكن مصرحاً له بتجريده ، إذ الواقع أن الغرض من العقد إنما هو وجود دليل كتابي خاص بالزوجية يحرره موظف حكومي مختص ويكون له أثر ثابت يرجع إليه في أوراق الحكومة حتى لا يدعى الناس الزوجية بعضهم على بعض . وهذا الدليل يستفاد يقيناً حتى من مثل هذا العقد ، وإذن تكون مخالفة المأذون للنص المنصوص عليه بالمادة ٣٦٤ من اللائحة القديمة وبالمادة ٣٦٧ من اللائحة الجديدة سواء كان متعمداً لها أم كان مخدوعاً فيها هي مخالفة لاتمس جوهر عقد الزواج من جهة موضوعه ولا تمسسه من جهة الإحتجاج برسميته على وجود الزوجية . وكل من قد يخشى منها هو أن يكون مظهرها مضللاً للمحكمة فتقبل الدعوى والزوجان أو أحدهما غير بالغ السن . على أن هذا التخوف وهمي غالباً فإن الإلتجاء للوثيقة الرسمية لا يكون الا عند إنكار الزوجية ، وفي هذه الحالة يجتهد كل خصم في عرقلة مسعى خصمه ، فمن تقم الوثيقة حجة عليه لا يتردد في الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم بلوغه هو أو خصمه السن وقت الدعوى وفي إقامة الدليل على عدم صحة السن الواردة بتلك

الوثيقة . وعلى ذلك تكون مسألة إثبات السن على غير حقيقتها في وثيقة الزواج هي مسألة ضئيلة الأثر . فالغش الذى يقع من الزوجين وذويهما فيها لا يمكن أن يكون الشارع أراد العقاب عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، وإن كان عقاب فالمأذون وحده هو العامل الحكومى المكلف بتحرى السن ، هو الذى يعاقب لإخلاله بوظيفته متى تعمد إثبات السن على غير حقيقتها ، أما غيره من ذوى الشأن فلا يعاقبون إلا إذا ثبت أنهم تواطؤوا معه على هذا الإخلال ، وفي هذه الصورة لا يمكن عقاب أحد منهم مهما خدعوا المأذون حتى ولو أتوا له بشهادة طبية مزورة، لأن المأذون هو المكلف بالتحرى فعليه أن لا يعتمد فى تحريره على مثل هذه الشهادة التى لا تفيد أن الذى كشف عليه الطبيب وقدر سنه هو بنفسه العاقد الذى يحضر هو أو ذووه لديه لتحرير العقد ، بل عليه أن يحضر بنفسه الكشف على الشخص الذى يريد الزواج حتى يكون متيقناً أنه هو الذى يحزر له العقد فإذا تقدم له شخص غير العاقد متسمىاً بإسم هذا العاقد فحضر الكشف الطبى عليه وحرر له العقد كان هناك تزوير صريح بإنتحال شخصية الغير فى عقد رسمى .

(طعن رقم ٩٨٠ لسنة ٩ ق . جلسة ١٩٣٩/٢/١٥)

عقود البيع بعد مراجعتها من المساحة وإعتمادها .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن التغير الذي يحصل في ورقة عقد البيع بعد مراجعته من المساحة وإعتمادها له هو تزوير في ورقة رسمية إذ أن الإعتقاد من هذه الجهة الرسمية يعتبر منصباً على جميع ماتضمنه العقد من البيانات التي من شأن الموظف المختص مراجعتها وإقرارها . فالتغير في إحدى هذه البيانات تنسحب عليه المراجعة ، فمجره يعتبر أنه غير في إشارة المراجعة نفسها . ولا يهم بعد ذلك أن يكون ذلك التغير قد حصل بإتفاق طرفي العقد .

(طعن رقم ١٥٨ لسنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤١/١٢/٢٢)

دفاتر الصراف .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه مما أعدت دفاتر الصراف لإثباته تاريخ تحصيل المبالغ من الممولين وهذا مقتضاه أن كل تغير للحقيقة في هذه التواريخ يعاقب عليه .

(طعن رقم ٣ لسنة ١٣ ق . جلسة ١٩٤٢/١٢/٧)

دفتر المواليد .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تغير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمي والدي الطفل أو أحدهما يعد في القانون تزويراً في ورقة رسمية

لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في إثبات نسب الطفل .

(طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٢ ق . جلسة ١٩٥٣/٦/٨)

دفتر الإشتراك الكيلو مترى الخاص بقطارات مصلحة السكة الحديد .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم على الطاعن هي أنه ارتكب تزويراً في دفتر إشتراك كيلو مترى يخول السفر بقطارات مصلحة السكك الحديدية ويحرره موظفون بتلك المصلحة مختصون بمقتضى وظائفهم بتحريره ، فإن ما انتهى إليه الحكم من أن هذا التزوير وقع في محرر رسمى مما يعد جناية معاقباً عليها طبقاً للمادة ٢١١ من قانون العقوبات ، هو التكييف القانونى الصحيح للواقعة ، أما ما يقوله الطاعن من أن تزوير دفتر الإشتراك الكيلو مترى يعتبر جنحة منطبقة على المادة ٢١٧ من قانون العقوبات ، فهو مردود بأن هذا الدفتر ليس من قبيل المحررات التي وردت في هذه المادة إستثناء من الأصل ، فلا يصح التوسع فيها أو القياس عليها بإدخال محررات لا يتناولها هذا النص .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٢٣ ق . جلسة ١٩٥٣/٦/٢٩)

شهادة تحقيق الشخصية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الأصل أن كل تغيير للحقيقة في محرر رسمي ينتج عنه حتماً حصول الضرر أو احتمال حصوله ، إذ أنه يترتب عليه على الأقل العبث بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور ويقلل من ثقة الناس بها . وينبني على ذلك أن تسمى شخص بغير اسمه في محرر رسمي يعتبر تزويراً ، سواء أكان الاسم المتحل لشخص حقيقي معلوم أم كان إسماً خيالياً لا وجود لصاحبه في الحقيقة والواقع ، مادام المحرر صالحاً لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه . فالتسمية بإسم متحل في شهادة تحقيق الشخصية (الأورنيك رقم ٥٦ داخلية) هو تزوير في ورقة رسمية . وليس هذا من قبيل تغيير إسم المتهم في محضر تحقيق جنائي الذي قالوا أنه لا عقاب عليه مادام لم يترتب عليه إضرار بالغير ، فإن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة إسم المتهم ، ثم أن هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح .

(طعن رقم ٩٤٠ لسنة ١٦ ق . جلسة ١٣/٥/١٩٤٦)

إذن البريد

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان صاحب الحق في إذن البريد - مرسله أو المرسل إليه - قد أثبت فيه إسم المكتب الذي يجب أن

يصرف منه ، فإن محو هذا الاسم ووضع إسم مكتب آخر يكون تزويراً
في محرر رسمي .

(طعن رقم ١٨٥٠ لسنة ١٧ ق . جلسة ١٩٤٧/١١/٢٤)

محضر التصديق على الإمضاء .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا تقدم شخص إلى كاتب
التصديقات ووقع بختم كان معه على عقد بيع بإعتبار أنه البائع وأن الختم
ختمه، وتم التصديق على العقد رسمياً على أساس أن البائع نفسه هو الذي
حضر وبصم بختمه فهذه الواقعة تعد تزويراً في أوراق رسمية تتوافر فيها
جميع العناصر القانونية للجريمة بما في ذلك القصد الجنائي كما هو معرف
به في القانون .

(طعن رقم ١٥٧٣ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٨/١٠/١١)

بطاقات التموين .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن بطاقات التموين بوصف كونها
أوراقاً تحمل بيانات يوقع عليها موظفون مختصون في حدود وظائفهم تعتبر
أوراقاً رسمية ، فتغيير الحقيقة فيها وتقليد إمضاءات الموظفين المختصين
بتوقيعها يعد جنابة تزوير .

(طعن رقم ٢٣٧١ لسنة ١٨ ق . جلسة ١٩٤٩/١/١٠)

رخصة القيادة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن المادة ١٧ من لائحة السيارات المعدلة بالقرار الصادر في سبتمبر سنة ١٩٣٠ تنص على أنه لا يجوز لأحد أن يقود سيارة ما لم يكن حائزاً لرخصة . كما تنص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على أنه لا يجوز لأحد أن يقود سيارة معدة للأجرة أو لنقل البضائع أو لأي إستعمال صناعي أو زراعي أو تجاري آخر إلا بتصريح خاص يرفق بالرخصة المنصوص عليها في المادة ١٧ ، وأن هذا التصريح الخاص لا يعطى إلا إذا كان الطالب بالغاً من العمر ٢١ سنة كاملة وأثبت لإدارة السيارات كفاءة فنية وعملية خاصة . وهذا وذاك مفاده أن التغير الذي يحصل في رخصة قيادة سيارة بمحو كلمة أجره بعد عبارة " رخصة سواق عمومي " ومحو نفس الكلمة بعد كلمة " سائق " في خانة صناعة المتهم ، وذلك حتى لا تكون الرخصة مقصورة على قيادة سيارات ركوب التاكسي ، هذا يكون تزوير حاصلاً في البيانات التي أعدت هذه الورقة لإثباتها معاقبا عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٣٦٩ لسنة ٢١ ق . جلسة ١٩٥١/٥/٢٩)

تذكرة السفر بقطارات السكك الحديدية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن قانون العقوبات إذ بدأ في باب التزوير بالأوراق الرسمية وعد التزوير فيها جنائية قرر لها عقوبة الأشغال الشاقة والسجن (المواد ٢١١-٢١٤) ثم بالتزوير في الأوراق العرفية وعده جنحة جعل عقوبتها الحبس مع الشغل (المادة ٢١٥) . وإذ نص بعد هذا في المواد ٢١٦ وما يليها على التزوير في حالات معينة وحدد له ، لإعتبارات قدرها الشارع ، عقوبة مخففة ، من ذلك ما جاء بالمادة ٢١٧ من أن " كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو إستعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً " إذ أفصح في المادة ٢١٤ عن أنه لا تسرى أحكام المواد ٢١١-٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦-٢٢٢ وعلى أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة " فقد دل على أن الحالات التي أوردها في المواد ٢١٦ وما يليها إنما هي إستثناء من الأصل لا يصح التوسع فيه أو القياس عليه كما دل في ذات الوقت ، في غير ما لبس ولا غموض ، على أن حكم المادة ٢١٧ المذكورة لا يسرى إلا على أوراق المرور وجوازات السفر أى الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقاً من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان الى آخر بغض النظر عن الأسماء التي إصطلح على تسمية هذه الأوراق بها ، ولا يتناول الأوراق التي تعطيها مصلحة السكك الحديدية

بالترخيص باستخدام قطاراتها في الأسفار بأجر أو بغير أجر وذلك أيضا بغض النظر عن الأسماء التي تطلق عليها . وإذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم زور تذكرة سفر بقطارات السكك الحديدية بطريقة تغيير التاريخ الموضوع عليها ، فإن عقابه على ذلك لا يصح أن يكون بمقتضى المادة ٢١٧ ع بل يجب أن يكون بمقتضى المادتين ٢١١ و ٢١٢ على أساس أنه يكون جناية تزوير في أوراق رسمية ولا يدخل في الإستثناء سالف الذكر .

(طعن رقم ٦٥٣ لسنة ١٥ ق . جلسة ١٩٤٥/٣/١٢)

ورقة الفيش التي يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها - هي ورقة رسمية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمد من القوانين واللوائح فحسب ، بل يستمد كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، ومن ظروف إنشائه ، أو بالنظر إلى طبيعة البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها . ومن ثم فإن ورقة الفيش التي يندب أحد عساكر البوليس لأخذ البصمات عليها هي ورقة رسمية .

(طعن رقم ١١٣٦ لسنة ٢٦ ق . جلسة ١٩٥٦/١٢/١٨ ص ٧ (١٢٧٩)

(طعن رقم ٤٤٩ لسنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/٦/١١ ص ٨ (٦٥١)

(طعن رقم ٤٨٥ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٥٩/٥/٢٠ س ١٠ ص ٤٤٦)

تغيير تاريخ وفاة المورث في الإعلام الشرعى - تزوير فى ورقة رسمية .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث فى الاعلام الشرعى هو لاشك من البيانات الجوهرية التى لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أعد المحرر فى الأصل لإثباتهما ، ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه يعتبر تزويراً فى محرر رسمى .

(طعن رقم ٧٩٤ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٣٦)

إختصاص كاتب الجلسة بتحرير محاضر الجلسات - التزوير الحاصل منه فى محضر الجلسة معاقب عليه كتزوير فى محرر رسمى .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن كاتب الجلسة مختص بمقتضى المادة " ٧١ " من قانون نظام القضاء بتحرير محاضر الجلسات ، فىكون التزوير الحاصل منه فى محضر الجلسة معاقباً عليه بإعتباره تزويراً فى محرر رسمى .

(طعن رقم ١١٤٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١١/١١ س ٩ ص ٩٠٢)

حوالة البريد - التزوير الحاصل في بيانات تحويلها للغير - هو تزوير في محرر عر في - علة ذلك - لا تلزم تعليمات مصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا تلزم تعليمات مصلحة البريد موظفيها بتحرير عبارة التحويل أو توثيقها، إذ نصت المادة " ٥٧ " من تلك التعليمات " الجزء الثاني " على أنه يمكن نقل ملكية الحوالات بواسطة تحويلها من المرسل إليه للغير وفي هذه الحالة ليس لمستخدم الصرف أن يتأكد من صحة توقيع المحيل " المرسل إليه الحوالة ، وإن كان عليه أن يتحقق فقط من أن التوقيع هو بإسم المرسل إليه وأنه ليس فيه أى أثر ظاهر للتزوير. وإذا كانت تعليمات مصلحة البريد صريحة في أن الموظف غير مسئول عن صحة التوقيع إلا إذا كان الإسم الموقع به على عبارة التحويل يغير إسم المرسل إليه أو كان ظاهر التزوير ، وغير خاف أن ذلك لدرء مسئولية مصلحة البريد المدنية ، فإن التزوير الذى يقع في هذا البيان إنما تزوير في محرر عر في وقع بعيداً عن الموظف ودون تدخل منه ، ولا يؤثر على ذلك كونه مسطوراً مع المحرر الرسمى في ورقة واحدة .
(طعن رقم ١١١٥ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ص ١٠١١)

الصور العامة لتزوير المحررات - صحيفة الدعوى - متى
تكسب الصفة الرسمية ؟ عند إتخاذ إجراءات الإعلان .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان محصل ما وقع هو أن
المتهمة عندما أنشأت عريضة دعواها وضعت للمعلن إليه عنوانا لا يقيم به
، ثم قدمت العريضة للإعلان فلما إنتقل المحضر لمباشرة الإعلان أثبت على
لسان شيخ الحارة أنه " لا سكن للمطلوب إعلانه وعلى الطالبة الإرشاد ،
وإذ دل ما أثبتته المحضر على عدم صحة البيان الخاص بمحل إقامة المدعى
عليه ، فقد تكشفت الحقيقة منذ اللحظة التي إكتسبت فيها الورقة الصفة
الرسمية - وهي لا تكتسب في مثلها إلا بإتخاذ إجراءات الإعلان ، أما قبل
ذلك فإن الورقة تظل عرفية في ملك المتهمة ، مما مؤداه أن الصفة الرسمية
عندما إنعطفت على الورقة كانت تحمل معها ما يمحى به أثر البيان
المطعون فيه ، فهي إذن قد إنسحبت في خصوصه على ما هو في حكم
العدم . ولما كان المحضر - طبقا للوصف - هو الفاعل الأصلي للتزوير
الذى نسب إلى المتهمة الإشتراك فيه ، وكان هذا المحضر لم يثبت غير
الحقيقة فقد إمتنع القول بوقوع تزوير منه في البيان الخاص بمحل إقامة
المعلن إليه ، وإمتنع القول تبعاً لذلك بحصول إشتراك في تزوير أو إستعمال
محرر مزور

(طعن رقم ٨٠٦ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٩/٤/٢١ س ١٠ ص ٤٦٢)

**البيان الجوهري بدفاتر قيد المواليد - مثال - بيان إسم المولود
واسم الوالدين المنتسب إليهما حقيقة - تغيير الحقيقة في هذا
البيان يوفر جناية التزوير في محرر رسمي .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن نصوص المواد الأولى والسادسة
والسابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦
المعدل بالقانونين ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص
بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجتمعة أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد
واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود وإسمى الوالدين المنتسب إليهما
حقيقة ، ذلك بأن مجرد إثبات الميلاد دون بيان إسم المولود ووالديه لا
يمكن أن يجزئ في بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تعتريه شبهة
وحتى يكون صالحاً للإستشهاد به في مقام إثبات النسب - فإذا تعدد
المبلغ تغيير الحقيقة في شئ مما هو مطلوب منه وأحرى القيد على خلاف
الحقيقة بناء على ما بلغ به ، فإنه يعد مرتكباً لجناية التزوير في محرر رسمي
(طعن رقم ١٠٨٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٠/٢٦/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٠٦)

تزوير - وثيقة زواج .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن التزوير في
المحررات لا تكتمل أركانها إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع في بيان مما
أعد المحرر لإثباته ، وأن مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو
أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع

العلم بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحل به العقد الجديد مادام الأمر أن يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ، وكان الثابت أن عقد الزواج قد إنعقد في وقت كان قد صدر فيه حكم بطلاق الزوجة وأصبح نهائياً بعدم الطعن فيه ، مما يجعل البيان مطابقاً للواقع في نتيجته ويجعل بالتالي إنعقاد العقد صحيحاً ، ولا يغير من الأمر أن يكون الطاعن قد لجأ بعد ذلك إلى المعارضة في حكم الطلاق لأن العبرة إنما تكون بوقت توثيق العقد .

(طعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٣٢ ق. جلسة ١٩٦٢/٤/٩ س ١٤ ص ٣١٣)

إثبات أن الزوجة بكر على خلاف الحقيقة بعقد الزواج - عدم إنطوائه على جريمة تزوير - علة ذلك : عقد الزواج لم يعد لإثبات هذه الصفة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا يعاقب القانون على البلاغ الكاذب إذا لم يتضمن أمراً مستوجباً لعقوبة فاعله . ولما كان ما أسنده المتهم إلى الطاعنين من أنهم أثبتوا في عقد زواجه بالطاعة الأولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطوى على جريمة تزوير إذ لم يعد عقد الزواج لإثبات هذه الصفة ، كما أن ما أسنده إليهم إن صح على ما ورد بتقرير الطعن من أنهم استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لا ينطوى

على جريمة نصب ، إذ أنه من المقرر شرعاً أن إشتراط بكاراة الزوجة لا يؤثر فى صحة عقد الزواج بل يبقى العقد صحيحاً ويبطل هذا الشرط .
ولما كان الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى أن ما إسندته المتهم إلى الطاعنين لا يستوجب معاقبتهم جنائياً أو تأديبياً ، فضلاً عن إنتفاء سوء القصد، وقضى تبعاً لذلك ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية الناشئة عنها فإنه لا يكون معيباً فى هذا الخصوص .

(طعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٩ س ١٠٥ ص ١٧٦)

البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه فى صحيفة إفتتاح الدعوى

— متى يعد تغييره تزويراً فى ورقة رسمية ؟

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن البيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه وإن كان فى الأصل لا يعدو أن يكون خبراً يحتمل الصدق أو الكذب يصدر من طرف واحد ومن غير موظف مختص ، إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتداخل المحضر — وهو المنوط به عملية الإعلان — بتأييد البيان المغاير للحقيقة عن علم أو بحسن نية بأن يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعلن إليها بالمحل الذى يوجه الإعلان إليه وعلاقتها بمن يصح قانوناً إعلانها مخاطباً معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير فى المحرر الرسمى وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلى ، فإذا إنعدم القصد الجنائى لديه حقت مساءلة الشريك وحده عن فعل الإشتراك

في هذا التزوير في المحرر الرسمي، إذ تكتسب صحيفة إفتتاح الدعوى صفة رسمية بإتخاذ إجراءات الإعلان على يد المحضر المكلف بهذه المامورية .
(طعن رقم ١٨٧١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٩ س ١٧ ص ١١٦٧)

تزوير المحررات الرسمية - دفتر الإشتراك الكيلومتري الصادر من هيئة السكك الحديدية من الأوراق الرسمية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يعتبر دفتر الإشتراك الكيلومتري الذي يخول السفر بقطارات هيئة السكك الحديدية من المحررات الرسمية والتزوير فيه يعد جناية معاقباً عليها طبقاً للمادة ٢١١ من قانون العقوبات
(طعن رقم ٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١٨٢)

التقرير بغير الحقيقة في قضية تحقيق الوفاة والوراثة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن المشرع إذ قضى في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات بعقاب كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال " وإذ قضى في الفقرة الثانية من تلك المادة " بعقاب كل من إستعمل إعلاماً بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ضبط

على الوجه المبين في فقره الاولى من هذه المادة وهو عالم بذلك " قد قصد بالعقاب - على ما يبين من عبارات النص وأعماله التحضيرية - كل شخص سواء كان هو طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ام كان شاهداً في ذلك التحقيق ، على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الإعلام وليس أمام سواها . فلا يمتد التأنيح إلى ما يدلى به الطالب والشاهد في تحقيق إدارى تمهيدى لإعطاء معلومات ، أو إلى ما يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه من قبيل الكذب في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان كل من الطاعنين قد مثل فعلاً أمام قاضى الأحوال الشخصية الذى ضبط الإعلام ، وقرر أمامه أقوالاً غير صحيحة ، وهو يجهل حقيقتها أو يعلم انها غير صحيحة ، أم أن ما كان منهما قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة الإدارة ، فإن الحكم بذلك يكون معيباً متعين النقض .

(طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/١١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦٩٢)

السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ قانون الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية وكل تغيير فيها يعتبر تزويراً فى أوراق رسمية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه جرى قضاء محكمة النقض على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية ، فكل تغيير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وإنتحال شخصية الغير وإستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار ما وقع من المحكوم عليه الأول - وإشتراك فيه الطاعن بطريق التحريض والإتفاق والمساعدة - من وضعه بصمة اصبعه على إستمارة طلب حصول على بطاقة بإسم شخص آخر تزويراً في محرر رسمي ، وإلى أن إتفاق الطاعن مع الموظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات إسمه بالبطاقة خلافا للإسم المدون بإستمارة طلب إستخراجها يعد إشتراكاً مع هذا الموظف في إرتكاب تزوير ورقة رسمية . فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(طعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٢ ص ١٦١)

حكم لمحكمة النقض
جلسة ١١ مارس سنة ١٩٩٩

مناط جواز إثبات الإشتراك بطريق الإستنتاج إستناداً إلى القرائن
أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة الإتفاق على إرتكاب
الجريمة أو المساعدة في ذاتها .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة في قضية الجناية رقم ١٧٥ لسنة ١٩٨٩
القطارين والمقيدة بالجدول الكلى برقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٩ " بأنها في يوم
١٧ من مايو سنة ١٩٨٤ بدائرة قسم القطارين - محافظة الأسكندرية
إشتركت مع متهم سبق الحكم عليه بطريق الإتفاق والمساعدة في إرتكاب
الجريمة وهي تزوير في محركات المصرف العربي الدولي والذي تساهم
الدولة بنصيب في ماله " مستندات صرف مبلغ عشرة آلاف وخمسمائة
وثلاثة وخمسين دولاراً " بأن إتفقت معه على إرتكابها ومساعدته على
ذلك بأن أمدته باخطاري البنك بالمبلغ والبطاقة العائلية الخاصة بزوجها -
----- فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالتهم

إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر
الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٦ من فبراير سنة ١٩٩٠ عملاً
بالمواد ٢١٤، ١٤١، ٣، ٣٤٠ مكرراً من قانون العقوبات مع أعمال المادة
١٧ من ذات القانون بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة
وبمصادرة المحرر المزور وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها .
فطعن الأستاذ / ----- المحامي عن الأستاذ / ----- نيابة
عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ من مارس سنة
١٩٩٠ وأودعت مذكرة بأسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعاً عليها من
المحامي الأخير .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .
ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة
الإشتراك فى تزوير محركات المصرف العربى الدولى قد شابه قصور فى
التسبيب وفساد فى الإستدلال ذلك بأنه لم يدل تدليلاً سائغاً على

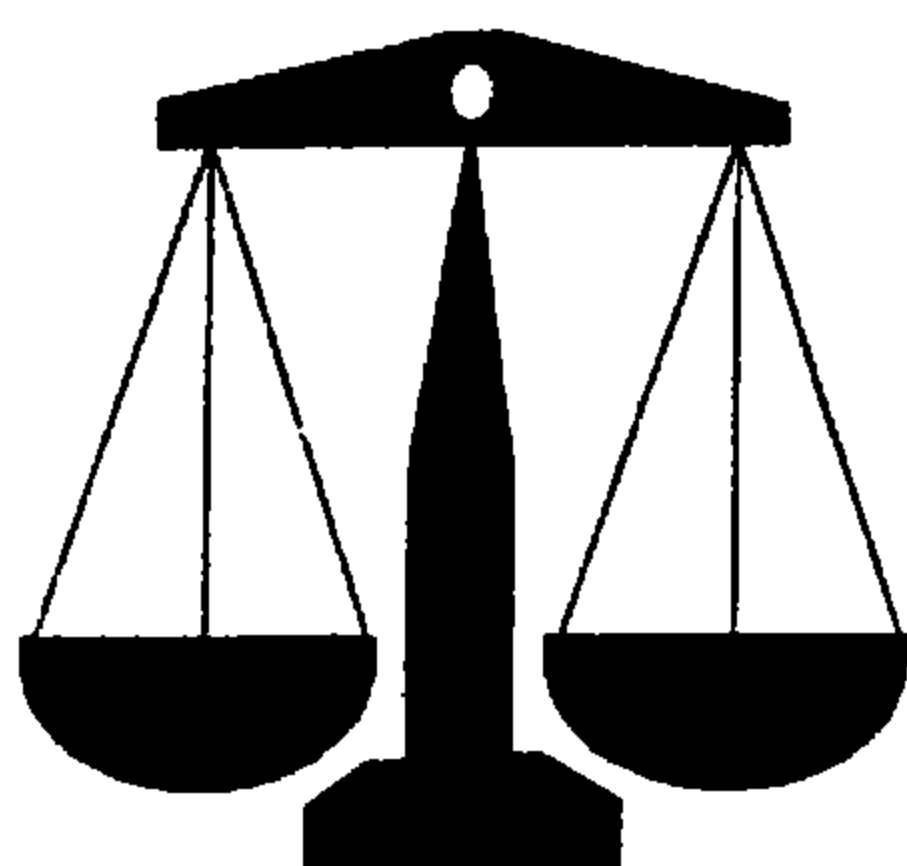
إشتراكها مع المحكوم عليه الآخر في التزوير ولا على علمها بتزوير المحررات ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه - أنه إزاء رغبة الطاعنة والمحكوم عليه الآخر - شقيق زوجها المتوفى - في صرف مبلغ ١٠٥٦٠ دولارا أمريكيا مرتين دون حق من المصرف العربي الدولي ، قامت بمد الأخير بإخطارى البنك الخاصين بذلك المبلغ وببطاقة زوجها العائلية . فتوجه إلى البنك وتسمى أمام موظفيه بإسم شقيقه المتوفى . وقدم لهم بطاقته ووقع على مستندات البنك بإسمه كمستفيد وبما يفيد إستلامه المبلغ موضوع الإخطارين ، ولما عادت الطاعنة إلى البنك بعد سنوات من صرف المبلغ للمطالبة به مرة ثانية بصفتها وارثة زوجها المستفيد والوصية على أولادها منه إكتشف البنك ما سبق أن قارفته والمتهم الآخر من تزوير وإشتراك فيه ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعنة القائم على إنكارها للتهمة وعدم علمها بالتزوير وأطرحه في قوله " وحيث أن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم إذ لا يوجد في الأوراق دليل يسانده ، فضلاً عن إستحالة وقوع جريمة التزوير من المتهم الآخر - ----- إلا بالمساعدة والإتفاق مع المتهمه ----- لأنها كانت تحتفظ بالإخطارين الواردين من البنك والبطاقة العائلية الخاصة بزوها المتوفى وهى الأدوات التى إستعملها المتهم الآخر في التزوير . " لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مناط جواز إثبات

الإشتراك بطريق الاستنتاج إستناداً إلى القرائن ، أن تكون هذه القرائن منصبة على واقعة الإتفاق على إرتكاب الجريمة أو المساعدة في ذاتها ، وأن يكون إستخلاص الحكم للدليل المستمد منها لا يتجافى مع المنطق والعقل . فإذا كانت الأسباب التي إعتد عليها الحكم في إدانته للمتهم والعناصر التي إستخلص منها وجود الإشتراك لا تؤدي الى ما إنتهى إليه - كما هو الحال في الحكم المطعون فيه - وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذي يثبت الدليل المعتبر . ولا تؤسس على الظن والإحتمال من الفروض والإعتبارات المجردة . وكان من المقرر كذلك أنه وإن كان الإشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه . إلا أنه يجب على المحكمة وهي تقرر حصوله أن تستخلص من ظروف الدعوى وملابساتها ما يوفر إعتقاداً سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . وكان الحكم وقد دان الطاعنة بتهمة الإشتراك في التزوير لم يدلل تدليلاً سائغاً على أنها قد إشتراكت مع المتهم الآخر - السابق عليه - بطريق من طرق الإشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ من قانون العقوبات في تزوير محررات البنك إذ أن ما أورده من مجرد تقديم الأخير إخطارى البنك وبطاقة زوج الطاعنة إلى البنك وقيامه بصرف مبلغ الدولارات لا يفيد بذاته الإشتراك مع المحكوم عليه الآخر في إرتكاب التزوير إذ يشترط في ذلك أن تتحد النية على إرتكاب الفعل المتفق عليه . وهو ما لم يدلل الحكم على توافره

. فضلاً عن أنه لم يورد الدليل على علمها بالتزوير ، ذلك بأنه لا يكفي في هذا الصدد أن يكون المحكوم عليه الآخر قد حصل على المستندات التي قدمها إلى البنك والتي كانت لدى الطاعنة بعد أن تزوجها بعد وفاة زوجها، لأنه ليس من شأن ذلك حتماً أن يتوفر به مساهمة الطاعنة في التزوير ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يطله مما يوجب نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٧٧٨ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/١١)



مرافعة

فى

جناية اختلاس

مال عام

محكمة جنايات أمن الدولة العليا بالقاهرة

مرافعة

عن السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم --- لسنة ١٩٩٩ المقيدة برقم --- لسنة ١٩٩٩
كلى جنايات أمن دولة عليا اوالمحدد لنظرها جلسة يوم / / ٢٠٠٠

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بصفته موظفاً عاماً " أمين شونة أقطان بشركة
--- للغزل والنسيج " إختلس بالات الأقطان المبينة بالتحقيقات والبالغ
قيمتها --- جنيها المملوكة للجهة سالفه الذكر والتي وجدت في حيازته
بسبب وظيفته والمسلمة إليه، حال كونه من الأمناء على الودائع ومسلمة
إليه بهذه الصفة . وأحالته إلى محكمة جنايات أمن الدولة لمعاقبته بالمواد
١١٢/١-أ، ١١٨، ١١٨ مكرراً، ١١٩ ب و ١١٩ مكرراً من قانون
العقوبات .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب إشرح لي صدرى ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا
قولي :

سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين الأجلاء . .

بسم الحق الذى يعيش فى ضمائرکم وترفعون شعاره فوق أكتافکم .
بسم العدل الذى أقسمتم بيمين الولاء له فنطقت شفاهکم وخطت به
أقلامکم .

بسم كل هذا وذاك يشرفنى ويرفع من قدرى أن أقف اليوم فى ساحة
عدلكم وبين أيدى حضراتکم لأترافع ونحن بصدد قضية اليوم . " (١)
ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على الوجه
التالى: -

أولاً : الدفع بانتفاء الركن المادى لجريمة الإختلاس .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض، أن
الركن المادى لجريمة الإختلاس ، هو إختلاس المال . " ويتحقق الإختلاس
بتغسير الأمين فى حيازة المال المؤمن عليه من حيازة وقتية إلى حيازة نهائية
على سبيل التملك (شرح قانون العقوبات القسم العام. د/ محمود
مصطفى طبعة ١٩٦٥ ص ٦١) . ولا يجوز إفتراض هذا الركن ، بل لابد

من قيام الدليل عليه ، وعلى ذلك فإن مجرد وجود عجز في حساب الأمين لايقوم دليلاً على حصول الإختلاس ، لإحتمال أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في الحساب . (نقض ١٢ نوفمبر سنة ١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ العدد الثالث ، رقم ٢٦٨ ، صفحة ١١٨٤)

ولاثبت الفعل كذلك بمجرد التأخير عن رد المال في الميعاد المقرر ، أو بالإمتناع عن الرد بعد المطالبة به ، أو بإستحالة الرد كلية ، فقد يكون مرد ذلك جميعاً فعل الغير ، أو الحادث الفجائي أو القوة القاهرة ، كسرقة المال ، أو هلاكه أثر حريق أو غيره . (الأستاذ أحمد أمين والدكتور على راشد شرح قانون العقوبات المصرى القسم الخاص الجزء الأول في الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية - سنة ١٩٤٩ ص ٥٩) .

وحسبنا في ذلك أيضاً ماقضت به محكمة النقض بأن العجز في محتويات المخزن الذى أوتمن عليه المتهم لايعد قرين الإختلاس بما يتضمنه من إضافة المال إلى ذمة المختلس بنية إضاعته على ربه . فإذا إقتصر الحكم فى التدليل على قيام الإختلاس على مجرد ضياع الشئ من المتهم دون أن يقدم لفقده تحليلاً مقبولاً ، وكانت قيمة هذا الشئ داخله فى حساب المبلغ الذى ألزم المتهم برده ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً نقضه . (نقض ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ ، مجموعة أحكام النقض ، السنة ١٩ ، العدد الأول ، رقم ٣٣ ، صفحة ١٩٤)

وعلى هدى ماسلف، ومتى كان ماتقدم ، وكانت لجنة الجرد قد إنتهت إلى أن ثمة عجز في عهدة المتهم ، وكان مجرد وجود العجز بالعهددة المسلمة إلى الموظف لا يكفي للجزم بتوافر واقعة الإختلاس، الأمر الذى يضحى معه الدفع بإنتفاء الركن المادى لجريمة الإختلاس قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

ثانياً : الدفع بإنتفاء القصد الجنائى فى جريمة الإختلاس .

يتحقق القصد فى الإختلاس بإنصراف إرادة الجانى إلى ارتكاب الفعل المادى المكون للجريمة عن علم بذلك . فيجب أن يعلم بأنه يقارف إختلاساً على مال منقول غير مملوك له وجد فى حيازته الناقصة بسبب وظيفته . ومظهر نية التملك لدى الجانى هو تصرفه فى المال الموجود فى حيازته الناقصة تصرف المالك بقصد حرمان صاحبه منه حرماناً أبدياً . وهو ما عبرت عنه محكمة النقض بقولها أن يضيف الجانى مال الغير الى ملكه وأن تتجه نيته إلى إعتباره مملوكاً له بأى فعل يظهره عليه بمظهر المالك . وينبنى على ذلك أن نية التملك تنتفى لدى المتهم إذا إتخذ تصرفه فى المال الموجود بين يديه صورة إنفاقه فى وجوه عامة غير مرخص له فى الإنفاق عليها . (شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الكتاب الأول

الجسرائم المضرة بالمصلحة العامة - دكتور / نبيل مدحت سالم - طبعة ١٩٨٣ - ص ١٦١، ١٦٠).

إذ لا يكفي مجرد الخطأ أو الإهمال ، فالقانون إقتصر في التجريم على العمد فقط ، ولذلك فإذا كان المتهم قد أخطأ فتسبب بذلك في وجود العجز ، أو أهمل في أداء مهام وظيفته فوضح العجز بالعهدنة نتيجة هذا لإهمال ، فإنه لا يمكن معاقبته على هذا الخطأ. أو ذلك الإهمال بعقوبة الأختلاس التي يقرها نص المادة ٣١٢ عقوبات .

ولما كان ماسلف تبيانه وكانت الأوراق قد نخلت من دليل واحد على توافر نيه الإختلاس لدى المتهم ، الأمر الذي يضحى معه الدفع بإنتفاء القصد الجنائي قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

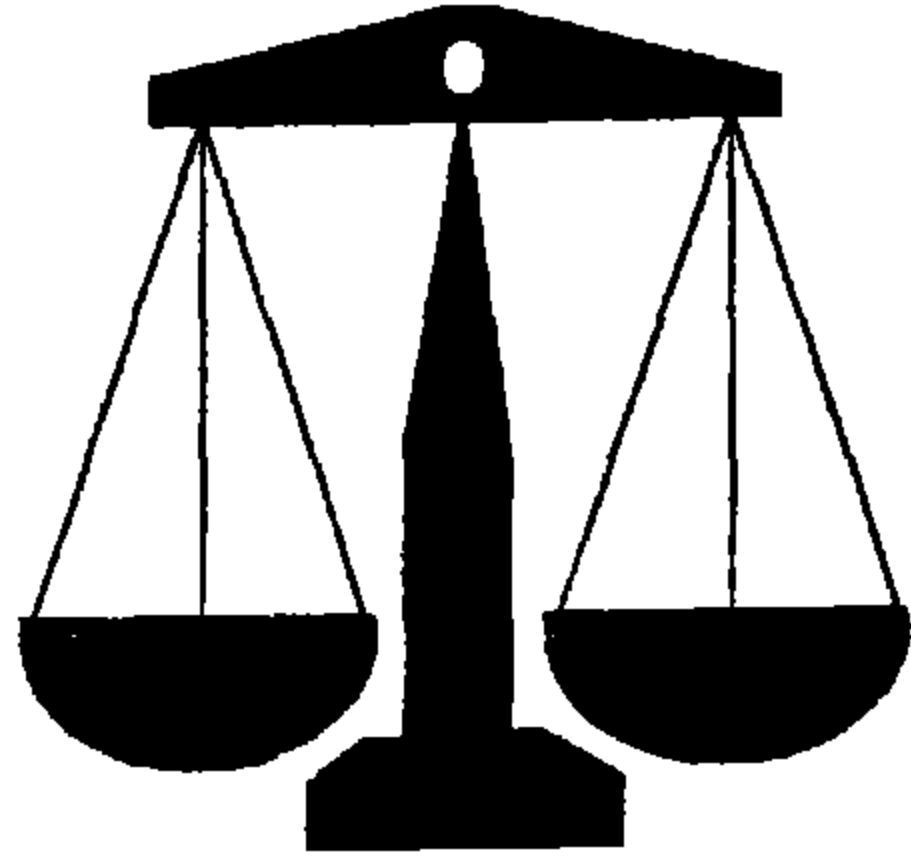
سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين . .

إننى أطرح بين أيديكم شرف هذا الرجل وحرية وديعة مقدسة أودعكموها . وفقكم الله وأيد مسعاكم وألهمكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم لحسن الإستماع .

السيد عفيفى

المحامى



أحكام محكمة النقض

فى

جناية الاختلاس

الفرع الأول الإختلاس

مثال لواقعة لا تتحقق معها جريمة الإختلاس .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم قد أثبت - بما ساقه من أدلة سائغة إطمأنت إليها المحكمة - أن المتهم الأول بما قارفه من أعمال مادية كشفت بجلاء عن أن نية قد إنصرفت فعلاً إلى تحويل حيازته للبتزين الذى كان في عهده من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك ، وتحققت بذلك جناية إختلاس الأموال الأميرية في حقه قبل أن يسهم الطاعن بنشاطه في إحتجاز البتزين المتحصل من هذه الجناية في الوعاء الذى أعده لهذا الغرض ، فإن وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه إشتراك في جريمة الإختلاس يجافى التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يكون في حق الطاعن مساهمة أصلية مستقلة عن جناية الإختلاس التى تمت فعلاً وتحققت بكافة أركانها القانونية قبل أن يتدخل الطاعن بما قام به من نشاط إجرامى يتمثل في الأعمال التنفيذية التى قارفها - والتي لا يصدق عليها وصف المساعدة في الاعمال المجهزة أو المتمة للجريمة ، مما يقصد به مجرد تقديم العون الأصيل للفاعل بأعمال سابقة أو معاصرة لنشاطه ويترتب عليها تحقق النتيجة

الإجرامية المرجوة من ذلك التدخل — وإنما يصدق عليها وصف إخفاء أشياء متحصلة من جناية الإختلاس مع العلم بها .

(طعن رقم ٢٧٧٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢ س ٢٢ ص ٣٢٩)

ماهية القصد الجنائي في الإختلاس .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نيته بإعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على إعتبار أنه مملوك له . وهى معنى مركب من فعل ماضى هو التصرف فى المال ومن عامل معنوى يقترن به وهو نية إضاعة المال على ربه .

(طعن رقم ١٩٦٣ سنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٦/٤/٢٦ س ١٧ ص ٤٩١)

وجود عجز فى الشئ الذى أؤتمن عليه المتهم ، لا ينهض قرين الإختلاس بمعناه القانونى .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن العجز فى محتويات المخزن الذى أؤتمن عليه المتهم لا يعد قرين الإختلاس بما يتضمنه من إضافة المال إلى ذمة المختلس بنية إضاعته على ربه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إقتصر فى التدليل على قيام الإختلاس من مجرد ضياع الشئ من المتهم دون

أن يقدم لفقده تعليلاً مقبولاً ، وكانت قيمة هذا الشئ داخلة في حساب المبلغ الذى ألزم المتهم برده ، فإن الحكم يكون قاصر البيان واجباً نقضه .
(طعن رقم ٢٠٥٠ سنة ٣٧ ق . جلسة ١٢/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٩٥)

**تسليم المال إلى الموظف العام بسبب وظيفته لا بمناسبتها -
شرط لقيام جناية الاختلاس .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ لا تستحق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفى إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إدارى صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح فلا قيام لهذه الجريمة إلا إذا حاز الموظف المال المختلس بمقتضى وظيفته لا بمناسبتها فحسب .

(طعن رقم ١٦٣٣ سنة ٣٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٦١)

مناط العقاب على الاختلاس - وقت تسلم المال .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن المادة ١١٢ من قانون العقوبات إذ عاقبت الموظف العمومى المأمور بالحصول بعقوبة الجناية المغلظة الواردة فيها ، إذا إختلس مالا سلم إليه بمقتضى وظيفته وبصفته هذه ، فقد دلت على أن العبرة في تحقق الجناية هي بالوقت الذى سلم إليه فيه

المال على هذا الأساس ، فإذا كان قد تسلمه أثناء قيامه بالخدمة في جهة معينة ، ثم نقل منها ، ، فإختلس ما كان قد حصل بصفته الوظيفية المذكورة ، كان فعله جناية مغلظة في الحالين بنص المادة المشار إليها ، إلا إذا كانت يد المتهم قد تغيرت بعد ذلك من كونه أميناً عاماً إلى كونه أميناً خاصاً فلا يندرج فعله عندئذ تحت هذا الوصف .

(طعن رقم ١٢٣٨ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢ س ٢٠ ص ١٢١٢)

مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي - لا يكفي بذاته أن يكون دليلاً على حصول الإختلاس .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئ عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

(طعن رقم ١٤٢٩ سنة ٤٢ ق. جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ص ١١٤)

مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس - بسبب وجود حساب معلق - لا تتحقق به أركان جريمة الإختلاس .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن مجرد الإمتناع عن رد المال المختلس لوجود حساب معلق لا يتحقق به جريمة الإختلاس .

ومتى كان سبب الإمتناع عن رد المال المختلس راجعاً إلى وجود حساب
بين الطرفين فعلى المحكمة أن تقوم بفحص هذا الحساب وتصفيته وأن
تستجلى حقيقة كل ما قد يتقدم به المتهم من أدلة أو براهين على عدم
إنشغال ذمته ، وذلك حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة المرفوعة
أمامها بالإدانة أو بالبراءة .

(طعن رقم ١٦٨ سنة ٤٣ ق . جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ص ٦٦١)

الفرع الثاني المال المختلس

إستيلاء على أموال الدولة - متى يعتبر المال قد دخل في ملك الدولة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا يعتبر المال قد دخل في ملك الدولة إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وتسلمه من الغير موظف مختص بتسلمه على مقتضى وظيفته .

(طعن رقم ١٧٧٦ سنة ٣٧ ق جلسة ١٠/٣٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٥٥)

الفرع الثالث - صفة الجاني

تسلم المال المختلس - شرطه - أن يكون من مقتضيات العمل ودخوله في اختصاص المتهم الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح - عدم إستظهار الحكم أن من عمل المتهم وإختصاصه الوظيفي تفتيش نزلاء الحجز بقسم البوليس وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنظمة الموضوعة - يعيب الحكم بالقصور .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا تتحقق الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١١ من قانون العقوبات إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر ، أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح . فإذا كان الحكم أورد في أسبابه أن المتهم منوط به الإشراف على السجن ، والمجنى عليه لم يصدر أمر قانوني بإيداعه سجن القسم حتى يسوغ للمتهم تفتيشه بل أودع الحجز بناء على أمر الضابط المنوب حتى يحضر ضابط المباحث ويفصل في أمره ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كان من عمل المتهم وإختصاصه الوظيفي تفتيش نزلاء الحجز بالقسم وتسلم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقاً للأنظمة الموضوعة لهذا الغرض ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٧٨ سنة ٣٩٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٣/٨ س ١١ ص ٢٢٤)

الفرع الرابع تسبب الأحكام

الحكم برد المبلغ المختلس - يقتضى تحديده .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الحكم برد المبلغ المختلس - على إعتبار أنه عقوبة من العقوبات المقررة قانوناً للجريمة التى دين الطاعن بإرتكابها - يقتضى من الحكم تحديده ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بسكوته عن بيان مقدار المبلغ الذى قضى برده يكون قد جهل احدى العقوبات التى أوقعها مما يقتضى نقضه والإحالة .

(طعن رقم ١٨٩٠ سنة ٣٦ق. جلسة ١٩٦٧/١/٢ س ١٨ ص ٣٥)

عدم إستظهار الحكم أن المال المختلس كان فى عهدة المتهم أو سلم اليه بسبب وظيفته - قصور .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الاشياء المختلسة قد أودعت فى عهدة المتهم أو سلمت اليه بسبب وظيفته ، بل إكتفى فى معرض تحصيله لواقعة الدعوى بذكر أن المتهم يشغل وظيفة مساعد بمبنى قسم السفريات بهيئة البريد المحفوظة به الرسائل المختلسة وأن المتهم إعترف بأنه إختلس الرسائل من قسم الصادر قبل ختم طوابعها ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم لا يتوافر به التدليل

على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم جريمة المادة ١١٢ /
١ عقوبات إلا بتوافره مما يعيب الحكم بالقصور .

(طعن رقم ٤٨٢ سنة ٣٨ ق. جلسة ١٩٦٨/٤/٢٩ س ١٩ ص ٤٩٣)

متى يكون الحكم معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد دان المتهم دون أن يعنى بتحقيق مآثاره من تداخل حسابه الشخصى كعميل للبنك مع عهده كرئيس ومفوض للجمعية ، وهو دفاع جوهرى من شأنه - لو صح - أن يرفع المسؤولية الجنائية أو يغير الرأى فيما يقضى به من رد وغرامة ، بحسب ما يتضح إن كان المبلغ المتبقى كله أو بعضه ديناً ، مما يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته وأن تعرض للمستندات التى قدمها المتهم تأييداً لدفاعه وتقول كلمتها فيها . وإذا كان ما أورده الحكم رداً على دفاع المتهم لا يتوافر به التدليل المشار إليه فيما تقدم ، على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة الذى لا تقوم الجريمة التى دين بها المتهم إلا بتوافره ، فإنه يكون معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٦٠١ سنة ٨٣ ق. جلسة ١٩٦٨/٥/١٤ س ١٩ ص ٥٥٩)

**دفاع الطاعن بأن المضبوطات مستهلكة وليست في عهده -
دفاع جوهرى فى جريمة المادة ١١٢ عقوبات لما يترتب على
ثبوت صحته من أثر على تكييف الواقعة وحقيقة وصفها
القانونى - إغفال تحقيق هذا الدفاع - قصور .**

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم لم يعرض بالرد
على دفاع الطاعن من أن المضبوطات جميعها مستهلكة وغير واردة فى
عهده وأنه ليس أميناً عليها ولا منوطاً به حفظها وهو دفاع جوهرى فى
خصوص واقعة الدعوى لما يترتب على ثبوت صحته من أثر على تكييف
الواقعة وحقيقة وصفها القانونى . وكان ما أورده الحكم من أقوال
المهندس شاهد الإثبات من أنه عاين المضبوطات وأن بعضاً من قطع غيار
السيارات تدخل فى عهدة المتهمين والبعض الآخر مرتجع وأنها والأخشاب
المضبوطة مملوكة للهيئة العامة للسد العالى ولا مثيل لها فى الأسواق . فإنه
بما شابه من تجهيل لا يصلح رداً على هذا الدفاع لأنه غير قاطع فى الدلالة
على أن المهمات المضبوطة بالذات كانت واردة فى عهدة الطاعن وزميله
ودون بيان لماهية ماسمى منها بالمرتجع وأيضاً أسلوب حفظه وعلاقة
الطاعن الوظيفية به مما لا يسوغ به أطراح دفاع الطاعن فى هذا الشأن
بالنظر لما أثاره من أن المضبوطات جميعها مستهلكة وأنها غير واردة فى
عهده وهو ما قصر الحكم فى تمحيصه وتقصيه عن طريق تحقيق يجريه
بلوغاً لغاية الأمر فيه، مما يعيبه بالقصور فى التسبيب الذى يوجب نقضه

والإحالة بالنسبة لهذا الطاعن والطاعن الثانى الذى لم يقدم أسباباً لطعنه لإتصال وجه الطعن به وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثالث الذى دين بجريمة الإشتراك فى الإختلاس نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٥٢ سنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/٣/٥ س ٢٣ ص ٢٨٦)

إستناد الحكم فى إدانة الطاعن الثانى بالإشتراك مع الأول فى الإختلاس - إلى تقرير لجنتى الجرد دون إيراد فحوى ما إستدل به منهما - قصور .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان دفاع الطاعن الثانى قام على أن المهمات المضبوطة بسيارته ملك لآخر ، وكان البين أن تقريرى الجرد لم يرد بهما ما يفيد أن المهمات التى ضبطت بسيارة الطاعن الثانى هى من الأصناف التى كانت فى عهدة الطاعن الاول كما لم يذكر أحد من أعضاء لجنتى الجرد فى التحقيقات شيئاً عن ذلك ، وكان الحكم قد إستند فى إدانة الطاعن الثانى إلى ما تضمنه تقريرى اللجنتين دون إيضاح أو تفصيل لفحوى ما إستدل به منها ، فإنه يكون معيباً بالقصور . ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى

بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى إنتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ١٤٢٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ص ٢٤ (١١٤)

عدم بيان الحكم فى وضوح وتفصيل - الأدوات والمهمات التى دان الطاعن بإختلاسها، إكتفاء منه بالإحالة على أسانيد تقرير لجنى الجرد دون ذكرها وتفصيلاتها - قصور .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم لم يبين بوضوح وتفصيل الأدوات والمهمات المقول بإختلاسها وكانت إحالة الحكم على الأسانيد التى تضمنها تقريرى الجرد دون أن يعنى بذكرها وتفصيلاتها فإن ذلك لا يكفى فى بيان أسباب الحكم الصادر بالإدانة لخلوه مما يكشف عن وجه إعتماده على هذين التقريرين اللذين إستنبطت منهما المحكمة معتقدها فى الدعوى على أساسه مما يصم الحكم بالقصور .

(طعن رقم ١٤٢٩ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٢٩ ص ٢٤ (١١٤)

يجب أن تبنى الأحكام فى المواد الجنائية على الجزم واليقين. مجرد وجود العجز بحسابات الموظف العمومى لا يستلزم معه قيام جريمة الإختلاس .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر ، وكانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً ، والمراد بالتسبيب المعبر تحديد الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل استطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماه أو وضعه في صورة مجمله فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إستيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم ، وكان إستناد الحكم المطعون فيه إلى تقرير لجنة الجرد دون أن يعرض للأسانيد التي أقيم عليها لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لخلوه مما يكشف عن وجه إستشهاد المحكمة بالأدلة التي إستنبط منها معتقده في الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

(نقض ٢٦/٣/١٩٨٤ الطعن ٦٢٧٨ لسنة ٥٣ ق)

جرائم إختلاس أموال أميرية وتزوير أوراق رسمية وإستعمالها مثال لتسبيب قاصر يستوجب النقض .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من حيث أنه مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إختلاس أموال أميرية وتزوير أوراق رسمية وإستعمالها ، فقد شابه القصور في التسبيب، ذلك أنه عول في قضائه بالإدانة على ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن تسعاً فقط من أذونات الوقود المختلس قيمته محرره بخط يد الطاعن ومع ذلك فقد دانه بإختلاس قيمة ما يزيد على ثلاثة عشر ألف إذن لم يتعرض التقرير المشار إليه لها ، ولم يعن الحكم بالرد على ما ورد بتقرير الخبير الإستشارى المقدم من الطاعن من ضرورة فحص جميع الأذون ولما إحتواه من مطاعن عديدة فنية على تقرير القسم الذى عول عليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى ، أورد أدلة الثبوت فيها مستخلصة من أقوال الشهود وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذى حصله بما مضمونه أنه ثبت أن الطاعن هو الكاتب لجميع بيانات أذونات الوقود التسعة دون أن يورد تفاصيل قيمتها أو جملته ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعن وإنتهى إلى إطراح نتيجة التقرير الإستشارى المقدم منه إستناداً إلى " ما إطمأنت اليه المحكمة من توافر أدلة

الثبت قبله ومن أقوال شهود الإثبات ومما ورد بالتقريرين المقدمين من اللجنتين اللتين قامتتا بفحص أعماله عن الفترة زمن الدعوى والتي تطمئن إليها المحكمة كل الإطمئنان بإعتبارها أدلة قاطعة في الدلالة على إرتكابه جناية الإختلاس . . . " لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا . والمراد بالتسبب المعبر، تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماه أو وضعه في صورة مجملة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من إستيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة السنقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على بيان تسع أذونات من بين الأذونات العديدة موضوع الإتهام ولم يوضح قيمة هذه الأذونات التسعة جملة أو تفصيلاً ودان الطاعن بإختلاس قيمتها وقيمة غيرها مما لم يناقش أمر صحته أو تزويره ، ودون أن يبين كيفية إحتساب قيمة كل تلك الأذونات وأساسه فإن ذلك لا يكفى في بيان أسباب الحكم الصادر بالإدانة عنها مما يصمه بالقصور . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد عول بين ما عول عليه في إدانة الطاعن

وإطراح دفاعه وما ورد بالتقرير الاستشارى المقدم منه على ما جاء فى تقريرى لجننى فحص أعماله ، مكتفياً بالإشارة إليهما ، دون بيان لمضمونهما ووجه استدلاله بهما على إطراح هذا الدفاع فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما خاض فيه الطاعن فى أوجه طعنه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وذلك دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن المقدمة منهما (نقض ١٩٨٤/١١/٢٠ الطعن ٣١٤٠ لسنة ٥٤ ق)

حكم لمحكمة النقض
جلسة ١٩٩٨/١٢/١٩

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لا تتحقق إلا إذا كان تسليم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في الإختصاص الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح .

الوقائع

إقمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ٤٨٣١ لسنة ١٩٩٤ قسم ثان المحلة (المقيدة بالجدول الكلى برقم ٩٦٤ لسنة ١٩٩٤) بأنهم في يوم ١٨ من مارس سنة ١٩٩٤ بدائرة قسم ثاني المحلة - محافظة الغربية - بصفتهم موظفين عموميين الأول سائق بشركة النيل العامة للنقل البرى فرع المحلة الكبرى والثاني تبا ع بها والثالث مندوب مصنع أعلاف شربين إختلسوا حمولة السيارة قيادة المتهم الأول ومقدارها ٩٩٥ ك ر ٣١ والبالغ قيمتها ١٥٩٩٧٥٠ خمسة عشر ألف وتسعمائة وسبعة وتسعون جنيها وخمسون قرشا والمملوكة لجهة عمل المتهم الثالث والتي وجدت في

حيازتهم بمقتضى وظيفتهم حال كونهم من الأمناء على الودائع وسلمت إليهم بهذه الصفة وذلك على النحو المبين بالأوراق .
وأحالتهم إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٦ من مايو سنة ١٩٩٦ عملاً بالمواد ١١٢/١، ٢، ١١٨، ١١٨، ١١٨ مكرر، ١١٩ مكرر هـ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة كل من ----- و----- و----- بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمهم مبلغ خمسة عشر ألف وتسعمائة وسبعة وتسعون جنيهاً ونصف وبرد مبلغ تسعة آلاف وخمسمائة وسبعة وتسعون جنيهاً ونصف وبغزل كل منهم من وظيفته .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض في ٨ من يونيو سنة ١٩٩٦ وقدمت ثلاث مذكرات بأسباب الطعن الأولى والثانية عن الطاعن الثالث في ٢٤ من يولية سنة ١٩٩٦ موقعاً عليهما من الأستاذين ----- والمحاميان ، والثالثة عن الطاعنان الأول والثاني في ٢٥ من يولية موقعاً عليها من الأستاذ / ----- المحامي .
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على النحو المبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث أن مما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الإختلاس قد شابه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن ما أورده فى مدوناته لا يكفى فى بيان ما إذا كان المال موضوع الجريمة قد سلم إليه بمقتضى وظيفته ولا يواجه دفاعه فى هذا الشأن ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أنه بتاريخ ١٨/٣/١٩٩٤ قامت السيارة رقم ٦٠٠٣٨/٦٦٢٣ نقل غربية التابعة لشركة النيل للنقل البرى فرع المحلة قيادة الطاعن الأول ----- والتابع ----- " الطاعن الثانى " وبصحبه الطاعن الثالث ----- مندوبى مصنع اعلاف ----- بشحن حمولة ٣١٩٩٥ رطن نخالة خشنة وناعمة ومخلوطة من مطحن ----- بشبين الكوم لتسليمها إلى مصنع علف ----- إلا أنهم لم يقوموا بتسليم تلك الحمولة التى وجدت فى حيازتهم بمقتضى وظيفتهم وتم التصرف فيها لحسابهم الخاص وإختلسوا قيمتها التى تبلغ ٥٠ ر١٥٩٩٧ ج وسلموا بدلا منها حمولة عبارة عن كسر مكرونة ودقيق عوارية ، وذلك حالة كونهم من الأمناء على الودائع وسلمت اليهم البضاعة المختلصة بهذه الصفة . لما كان ذلك وكانت

الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعن الثاني بها لا تتحقق إلا إذا كان تسليم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في إختصاصه الوظيفي إستنادا إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح ، وإذ كان الحكم المطعون فيه رغم تحصيله أن الطاعن الثاني مجرد تباع ، وإيراد دفاعه القائم على إنتفاء مسئوليته ، وليس من مقتضيات عمله التأكد من نوع الحمولة أو الاعتراض عليها قد إكتفى بمطلع القول بوجود البضائع المختلسته بحيازته بسبب الوظيفة دون أن يستظهر كيف أودعت عهده أو سلمت اليه بسبب الوظيفة وسند ذلك من الأوراق فإن ما أورده الحكم بصدد ذلك لا يواجه دفاع الطاعن في هذا الشأن ولا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم الجريمة إلا بتوافره ، مما يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه بالنسبة للطاعن الثاني وباقي المحكوم عليهم لوحده الواقعة وحسن سير العدالة .

(طعن رقم ١٧٥١١ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٨/١٢/١٩)

حكم لمحكمة النقض

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٩٩

القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها. رضاء صريحاً حراً لابس فيه ،حاصلاً منهم قبل الدخول وبعد إلمامهم بظروف التفتيش والغرض منه وبعد وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجرائه ويستوى بعد ذلك أن يكون ثابتاً بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها - عدم إستظهار الحكم الشروط اللازمة لصحة الرضاء بالتفتيش يعيبه بالقصور في التسبيب .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنايه رقم ٤٧٠٨ لسنة ١٩٩٥ الترهة (المقيده بالجدول الكلى برقم ٢٢٣٤ لسنة ١٩٩٥) بأنه فى يوم ٧ من مايو سنة ١٩٩٥ بدائرة قسم الترهة - محافظة القاهرة :- بصفته موظفاً عاماً ومن الأمناء على الودائع - عامل بمخزن المتروكات والترانزيت بميناء القاهرة الجوى - إختلس البضائع المبينه الوصف

بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٢٠٢٥٠ جنيه - - عشرون ألف ومائتان وخمسون جنيها - والخاضعة لإشراف وإدارة جهة عمله سالفه الذكر والمسلمة إليه بسبب وظيفته آنفة البيان على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحاله .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٤ من يناير سنة ١٩٩٧ عملاً بالمواد ١١٢/١، ١١٢/٢، أ/١١٩، ١١٨، ب ١١٩، مكرراً هـ من قانون العقوبات مع تطبيق نص المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبه المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه مبلغ عشرين ألفاً ومائتين وخمسين جنيها وعزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٧ ، وقدمت أسباب الطعن في الأول من مارس سنة ١٩٩٧ موقعاً عليها من الأستاذ / ----- المحامي .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

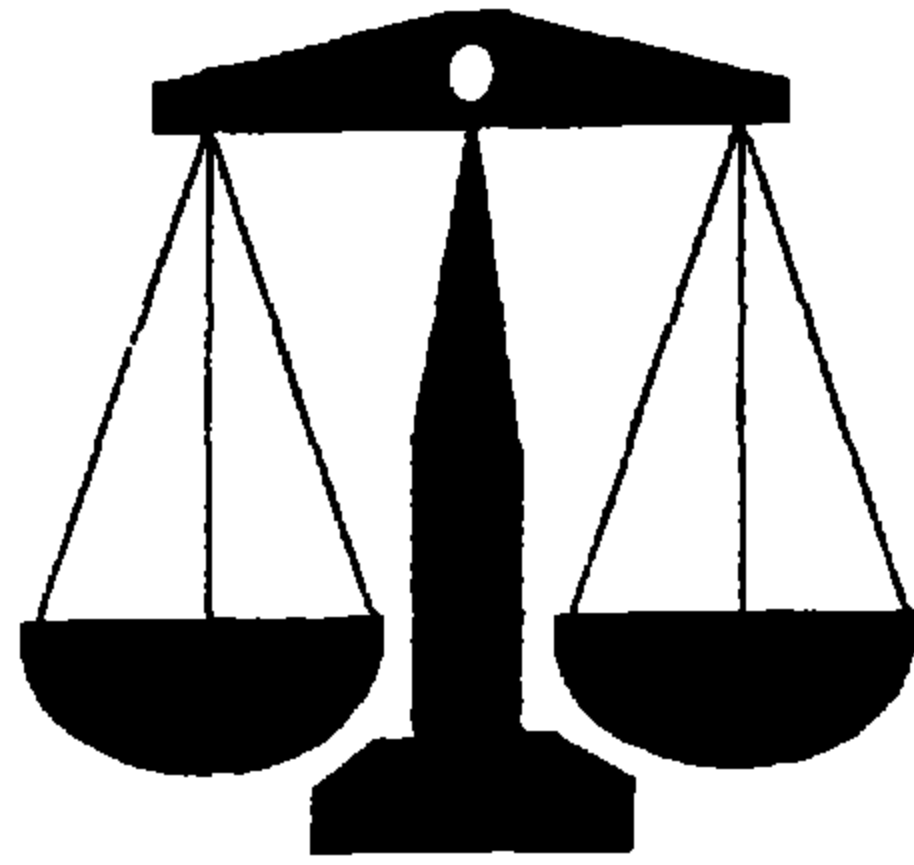
بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداوله قانوناً

من حيث أن الطعن إستوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحتلاس قد شابه قصور في التسبيب . ذلك بأنه أغفل الرد على الدفع ببطلان تفتيش مسكنه لعدم صدور إذن من النيابة العامة به ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه لما كان من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها رضاء صريحاً حراً لا لبس فيه حاصلاً منهم قبل الدخول وبعد إمامهم بظروف التفتيش والغرض منه وبعد وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة إجراءاته ويستوى بعد ذلك أن يكون ثابتاً بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر الجلسة أن الطاعن دفع ببطلان تفتيش مسكنه ، وكان الحكم المطعون فيه ولئن أورد في مدوناته أن تفتيش المسكن تم برضاء الطاعن وخلص إلى إدانته وعول - من بين ماعول - على ما أسفر عنه هذا التفتيش إلا أنه لم يستظهر الشروط اللازمة لصحة الرضاء بالتفتيش مما يعيبه بالقصور في التسبيب الذي يطله ويوجب نقضه والإعادة ، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٤٥٨٦ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٣)



مراقبة

في

جناية إحراز سلاح

بغير ترخيص

محكمة جنايات المنصورة

الدائرة (----)

مرافعة

بدفاع السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم ---- لسنة ---- المقيمة برقم -- لسنة ----

كلية ---- والمحدد لنظرها جلسة يوم ---- الموافق / / ١٩٩٩

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة المتهم ---- بأنه في يوم -- الموافق / / ١٩٩٩ بدائرة مركز ---- أولاً :- أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن " فرد خرطوش صناعة محلية. ثانياً :- أحرز ذخائر عدد ٦ طلقات مما يستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه ، وطلبت إحالته إلى محكمة جنايات المنصورة طوارئ لمحاكمة المتهم عما هو منسوب إليه عملاً بالمواد : ١/٢٦، ١، ٥، ٣٥ / ١٥، ١ / مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ / ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٧٥ / ٢٦، ٨٥ / ١٦٥، ٧٨ / ٨١ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الأول .

٢- تلخص وقائع الدعوى حسبما جاء بالأوراق في أنه أثناء مرور النقيب / ----- معاون مباحث مركز ----- بدائرة المركز وبرفقته الرائد / ----- وقوة من الشرطة السريين لتفقد حالة الأمن ، أبصر المتهم واقفاً بجوار إحدى حدائق البرتقال ، فتوجه إليه للوقوف على شخصيته فما كان منه إلا أن ألقى بلفافة كانت بيده ، فتبعها ببصره حتى إستقرت أرضاً ، وبالتقاطها تبين أنها عبارة عن فرد خرطوش عيار ١٢ صناعة محلية ولفافة من القماش بفضها تبين أن بداخلها عدد ستة طلقات خرطوش سمراء اللون من ذات عيار السلاح ، فقام الرائد / ----- بالتحفظ على المضبوطات ، وقام النقيب / ----- بالعدو خلف المتهم حتى تمكن من ضبطه ، وأنه بمواجهته بما أسفر عنه الضبط قرر بإحرازه للمضبوطات .

٣- بتاريخ / / ١٩٩٩ الساعة --- إفتحت النيابة العامة محضرها ، حيث إستهلته بإستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .

٤- بتاريخ / / ١٩٩٩ سُئل النقيب / ----- حيث أوري ماسبق أن قرره بمحضر الضبط .

٥- بتاريخ / / ١٩٩٩ صدر أمر الإحالة ضد المتهم ، وأرفقت النيابة العامة قائمة بأدلة الثبوت . وقد ذيلت القائمة بالملحوظة الآتية : " ثبت بتقرير المعمل الجنائي أن السلاح المضبوط فرد خرطوش من صناعة محلية بماسورة واحدة غير مششخنة وكامل الأجزاء وصالح للإستعمال . كما

ثبت أن الطلقات الستة المضبوطة عيار ١٢ وصالحة للإستعمال وهى من ذات عيار السلاح المضبوط " .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم *

" ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين "

سيدى الرئيس . . .

حضرات السادة المستشارين الأجلاء . . .

نحن لانقف اليوم أمام عدالتكم لندافع عن هذا المتهم ، بل لندافع أصلاً عن الحق ، ولانقف ضد شخص بعينه ونهاجمه بقدر مانقف ضد الظلم .

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على الوجه

التالى :-

اولاً: الدفاع ببطـلان القبض

والتفتيش لتـمامهما قبل صدور إذن

النيابة العامة .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقضاءً أن القبض إجراء من إجراءات التحقيق ، لا يجوز لمأمور الضبط القضائي القيام به إلا في الأحوال التي نص عليها القانون بناء على إذن النيابة العامة أو عن قيام حالة من أحوال التلبس على النحو الوارد في المادتين ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

*ولما كان ما تقدم ، وكان المتهم قد قرر فور إستجوابه بالتحقيقات - ولم يكن برفقته محام - أنه تم القبض عليه وتفتيشه بتاريخ ١٩٩٩/٩/٣٠ الساعة ١٢ مساءً ، ولم يتم العثور معه على أية ممنوعات ، وقرر المتهم ذلك تلقائياً وللوهلة الأولى وهو لا يعلم شيئاً عن إذن النيابة أو أن موعد صدوره كان يوم ١٩٩٩/١٠/١ الساعة ٣ مساءً ، حتى تثور في حقه شبهة أنه أراد المخالفة بين المواقيت ، وقد خلت الأوراق من دليل على أنه من ذوى السوابق . ولما كان محرر المحضر قد أثبت بمحضر الضبط أنه تم القبض عليه الساعة ٣,٣٠ مساءً يوم ١٩٩٩/١٠/١ ، وبين التوقيتين فرق لا يستساغ أن يختلط على مثل المتهم تقديره .

*ولما كانت واقعة مهاجمة مسكن المتهم الساعة ١٢ مساءً يوم ١٩٩٩/٩/٣٠ كانت في حضور كل من الشاهدين ---و--- وشهد الأول في تحقيق النيابة أنه في يوم ١٩٩٩ / ٩ / ٣٠ توجه في الحادية عشر مساءً إلى مسكن المتهم وإذ يجلس معه فوجئ بقوة من رجال الشرطة قامت بالقبض على المتهم ووضعه في سيارة الشرطة حيث إقتادوه إلى القسم. وشهد الثاني أنه يعمل بواباً للعقار الكائن به مسكن المتهم وأنه شاهد يوم

١٩٩٩/٩/٣٠ الساعة الثانية عشر مساءً قوة من رجال الشرطة قامت بالقبض على المتهم ووضعه في سيارة الشرطة حيث إقتادوه إلى مركز الشرطة .

ولما كان ذلك كذلك فإن ضبط المتهم وتفتيشه قد تم في غيبة من إذن السلطة المختصة وهي النيابة العامة .

*ولما كانت توقيات الإجراءات التي أثبت ضابط الواقعة أنه قام بها حتى تمام الضبط تدعوا الى الرية والشك لما شأها من تلاحق زمني غريب ، حيث أثبت محرر المحضر أنه إستصدر إذن النيابة العامة في تمام الساعة الثالثة مساءً يوم ١٩٩٩/١٠/١ وأن ساعة ضبط الواقعة - على ما قرره محرر المحضر - كانت الساعة ٣,٣٠ مساء نفس اليوم ، ولما كانت المدة بين ساعة الحصول على الإذن وساعة القبض على المتهم لا تتجاوز نصف الساعة ، وهي مدة لا تكفى لإنتقال الضابط من النيابة العامة إلى مركز الشرطة ، حيث مفروض أنه سجل مأموريته في دفتر الأحوال ، ثم أعد القوّة المرافقة له ، ثم إنتقل بها إلى مكان الضبط ، الأمر الذي يقطع بتمام القبض والتفتيش قبل الحصول على الإذن .

*ولما كان القيد الثابت بدفتر أحوال مركز شرطة المنضم بناء على طلب المتهم كشف أن ساعة إنتقال القوة برئاسة النقيب /... لتنفيذ الإذن الصادر من النيابة العامة سابقة على ساعة صدور ذلك الإذن . الأمر الذي يفضح إدعاءات الضابط المذكور ويكشف ما تردت فيه

إجراءاته وأقواله من عوار وكذب ، لأن الثابت بمحضر الضبط والتفتيش والتحريرات أن إذن التفتيش صدر الساعة الثالثة مساء يوم ١٩٩٩/١٠/١ في حين أن ما جاء بدفتر الأحوال يدل على أن إنتقال القوة من مركز الشرطة لضبط المتهم كان الساعة الحادية عشر مساء يوم ١٩٩٩/٩/٣٠ وهى أمور لا يستخلص منها إلا أمر واحد ونتيجة واحدة ، وهى أن الضباط حاول بشتى الطرق ومختلف الوسائل أن يسبغ الشرعية القانونية على الإجراء الباطل الذى قام به بتفتيش مسكن المتهم وضبطه دون إذن من سلطة التحقيق ، ثم عمد بعد ذلك إلى إستصدار الإذن من سلطة التحقيق لإضفاء الشرعية على الإجراء الباطل الذى قام به .

ولما كان ذلك جميعه ، وكانت إجراءات الضبط التى إنطوت عليها الأوراق قد تمت والمتهم تحت سيطرة محرر المحضر من قبل إستصدار إذن النيابة العامة ، ولما كان ذلك ، وكانت الجريمة لم تكن فى حالة من حالات التلبس ، وكان إذن النيابة العامة قد صدر لاحقاً على واقعة الضبط من ثم يضحى القبض على المتهم وتفتيشه باطلين ، ويمتد البطلان إلى كافة الآثار المترتبة عليها بما فيه الإعتراف المقول بصدوره للضابط فى أعقاب القبض الذى شابه البطلان ، كما ينسحب كذلك إلى الدليل المقول بأنه مستمد من ذلك الضبط الباطل ، لأنه يكون حصيلة الإجراء الباطل ، ولم يكن ليوحد لولاه ، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣٦

إجراءات جنائية والتي تبطل كافة الأدلة المنبثقة عن الإجراءات التي يصحبها البطلان والمتصله بها إتصال وثيقا

(نقض ١٩٦١/١١/٢٨ ١٢-١٩٣-٩٣٨)

(نقض ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ٥٠ ٢٥٥)

(نقض ١٩٧٣/٤/٩ س ٢٤-١٠٥ ٥٠٦)

(نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ١١٦ ٥٦٨)

كما يستبعد كذلك شهادة من قام بالإجراء الباطل سالف الذكر بما فيه ذلك تفتيش مسكن المتهم ، وما يقال أنه ترتب عليه من أدلة ، لأنه إنما يشهد بصحة الإجراء المعيب الذي قام به ، ومثله لا يسمع له قول ولا تقبل منه شهادة ، عملاً بقاعدة مقررة هي أن من قام أو شارك في الإجراء الباطل لا تقبل منه الشهادة عليه .

(نقض ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩-٢٣-١٢٤)

(نقض ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ ١٠٦ ١٠٨)

ثانياً : الدفع ببطلان الإقرار لأنه كان وليد

إكراه من قبل رجال الشرطة .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن الإقرار الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهولاً يعتبر كذلك إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه . فإلإقرار يجب أن

يكون صادراً عن إرادة حرة مختارة وليس وليد ضغط أو تهديد ، ذلك أن أى قدر من الإكراه يكفى لإهدار الاعتراف ولو لم يترك أثر بالجسم يدل عليه أو ينبئ به ، لأن التهديد بالإكراه يكفى وحده لبطلان الاعتراف لما شابه من عوار .

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بجلسة ١٣/١١/١٩٨٤ فى الطعن رقم ٦٧٦٩ لسنة ١٩٥٣ بأن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه .

كما قضت أيضاً بأن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول ولا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه .

(نقض ٩/١٠/١٩٨٦ سنة ٣٧ ص ٧٢٨ رقم ١٣٨)

ولما كان ما تقدم وكان الثابت بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق أن بالمتهم عدة كدمات وسحجات بالوجه وبالظهر ، وكان الاعتراف المعزو إليه بمحضر الشرطة قد إنتزع بطريق الإكراه الذى وقع عليه من رجال المباحث ، فلما كان ذلك وكان أى قدر من الإكراه على النحو السالف بيانه يكفى لإهدار الاعتراف ، مما يضحى معه الدفع ببطلان الاعتراف - لما شابه من عوار - قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

ثالثاً : الدفع بعدم معقولية تصوير الواقعة كما

أدلى بها ضابط الواقعة .

إنه لمن غير المستساغ عقلاً أن يقوم المتهم بمجرد رؤيته لضابط الواقعة بالجهر بمأمعه والكشف عن السلاح الذي يخفيه ، عامداً إلى إظهار مستوره بملابسه وإلقاءه أمام الضابط وبين يديه معلناً ومنادياً إلى ضبطه ، وكأنه يقول لضابط الواقعة هاك هو دليل إدانتى فإضبطه ، إذ لو صح ذلك فإنه لا يكون إلا دعوة لرجال الشرطة للقبض عليه وهو ما يتجافى مع طبائع الأشياء وغريزة الحرص والتوقى ، فضلاً عن المجافاة للمنطق والبعد عن التصديق . إذا لو صح ذلك لقام المتهم بالعدو داخل حديقة الموالح وتستر بالأشجار بعيداً عن أعين الضباط دون الحاجة إلى القاء السلاح أمام الضابط وبين يديه معلناً ومنادياً إلى ضبطه .

كما يزيد ظلال الشك وعوامل الرية إنفراد ضابط الواقعة بالشهادة ، فالثابت برواية شاهد الواقعة أنه كان يلزمه النقيب / --- والملازم أول / --- وكذا قوة من رجال الشرطة السريين ، وقد حجب ضابط الواقعة غيره عن الإدلاء بشهادتهم ، ولا يتصور عقلاً أن يكون شاهد الواقعة هو الوحيد بين هؤلاء الذى أبصر الواقعة ، الأمر الذى يترجح معه أن للواقعة تصوير آخر أمسك عنه شاهد الإثبات حتى يسبغ المشروعية على إجراءات القبض والتفتيش .

رابعاً : الدفع بتلفيق الإتهام وإنتفاء صلة المتهم بالسلاح المضبوط .

ذلك أن الثابت بالأوراق أن واقعة مهاجمة مسكن المتهم قد تمت في منتصف ليلة ٣٠ من سبتمبر في حضور كل من ---- و ---- والذين شهدا في تحقيقات النيابة بأنهما فوجئا بقوة من رجال الشرطة قامت بالقبض على المتهم ووضعه في سيارة الشرطة حيث إقتادوه إلى القسم مقبوضاً عليه ولم يكن معه ثمة أسلحة نارية، الأمر الذي يضحى معه الدفع بتلفيق الإتهام قائماً على سند صحيح ويصادف الواقع والقانون .

سیدی رئیس . . . حضرات السادة المستشارين . . .

"الآن بيدكم الأمر ، إن هي إلا كلمة تخرج من أفواهكم لاتسألون عنها إلا أمام ضمائرکم وأمام الله سبحانه وتعالى . . فالتهم يستصرخكم لما أصابه من ظلم ، وأنا على يقين من أنكم ستجيئون صوت الحق وصوت العدل . (٨)

وفقکم الله وأيد مسعاکم وأهمکم الحكم الصواب وشکراً لحضراتکم
لحسن الإستماع .

السید عقیفی

المحامی



أحكام محكمة النقض
فى
جناية إحراز السلاح
بغير ترخيص

الفصل الأول

أركان جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص

الفرع الأول - ركن الحيازة

حيازة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد إتمام إجراءات إستخراج الترخيص في صورته النهائية في صون من التأثيم - مادامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الإدارة .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المحكمة قد رفضت سماع شهادة كاتب الضبط - الذى أشهده المتهم على أنه كان مصرحاً له من الجهة الإدارية المختصة بالحصول على البنادق المضبوطة لتقديمها إليها بعد أن كانت قد وافقت على السير في إجراءات الترخيص - وإنتهت إلى إدانة الطاعن على أساس أن شهادته غير مجدية بقالة أنه لا عبرة بالبواعث على الإحراز ، فإن حكمها على هذا النحو يكون قد بنى على خطأ في فهم دفاع الطاعن الذى يستند إليه أصلاً في تبرير مشروعية حيازته للأسلحة المضبوطة ولا يستند فيه إلى إثبات الباعث عليها - الأمر الذى يسانده فيه مراحل إجراءات تقديم طلب الترخيص وإستخراج الرخصة التى نظمها قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ والقرارات المعدلة تنفيذاً للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة

والذخائر والقوانين المعدلة له وما جاء بكتاب مصلحة الأمن العام الذى كفل تبيان التعليمات فى هذا الشأن والذى تمسك بها الطاعن فى دفاعه وأشار اليها الحكم فى مدوناته ،والى تفيد أن موافقة وزير الداخلية أو من ينيبه فى إصدار الترخيص بحمل السلاح النارى يستوجب بالضرورة التصريح لطالب الترخيص بتقديم السلاح النارى المراد ترخيصه لإثبات أوصافه فى الرخصة تحقيقاً لعينيتها وهو أمر موكول تنظيمه إلى الجهة الإدارية وحدها باعتبارها صاحبة الحق فى منح الترخيص أو منعه طبقاً للتعليمات الادارية الصادرة منها فى هذا الشأن دون خروج على أحكام القانون ، الأمر الذى يترتب عليه لزماً أن تكون حيازة طالب الترخيص للأسلحة المراد ترخيصها بقصد إتمام إجراءات إستخراج الترخيص فى صورته النهائية فى صون من التأثيم مادامت قد جرت بناء على تكليف من جهة الإدارة .

(الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٣٦ ق . جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ س ١٧ ص ١١٥٤)

الفرع الثاني

الترخيص بحمل السلاح

سلاح - إلغاء الترخيص أو سحبه - وجوب إعلان صاحب الترخيص بذلك .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إعلان صاحب الشأن بإلغاء الترخيص أو سحبه - إعمالا للمادة الرابعة في فقرتيها الثانية والثالثة من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - أمر ضروري يبدأ به ميعاد تسليم السلاح إلى مقر البوليس أو التصرف فيه . أما ماذهب إليه الحكم المطعون فيه من عدم أهمية الإخطار ومن وجوب تسليم السلاح في نهاية السنة المرخص بحمله أثناءها ، فهو تقرير لا يتفق مع القانون .

(الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣١ ق . جلسة ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ص ٧٤٠)

الفصل الثاني العقوبة والظروف المشددة

الفرع الأول - المصادرة

ترخيص - خفي - سلاح - مصادرة

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه جرى قضاء محكمة النقض على أن الترخيص لخفي المالك بحمل السلاح لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته للسلاح موضوع الترخيص ، ومن ثم فإن ثبوت ملكية بنك التسليف للسلاح المضبوط مع خفيه وإنقطاع صلة البنك بالجريمة يحولان دون الحكم بمصادره .

(الطعن رقم ١٨١٠ لسنة ٣٧ ق . جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٣٣)

نطاق المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر في شأن المصادرة

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن عقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الأحوال ، ومن ثم فقد كان من المتعين بحسب الأصل توقيفها مع عقوبة الجريمة الأشد ، إلا أنه لما كانت عقوبة المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على

الأسلحة المرخص قانوناً لصاحبها في حملها ، وإذا كان الحكم قد إستظهر أن المستهم ممن يتجرون في الأسلحة وأنه مرخص له بذلك وأن إحرازه للبندقية كان بقصد الإتجار ولم يكن بصفة مجردة أو ثمرة جريمة تحصل منها فإنه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الأشد .

(الطعن رقم ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق. جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٦١٧)

الفرع الثاني الظروف المشددة

الأحكام التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز السلاح .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه حدد القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر - الأحكام التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز السلاح وقد إشتراط في الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات أن تكون حيازتها أو إحرازها بقصد الإتجار فخرج من عدادها الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الإتجار . ولما كان الثابت أن الحكم الصادر ضد المتهم إنما كان لإحرازه مخدراً بقصد التعاطي وهو لا يندرج ضمن الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (حـ) من المادة السابعة من القانون سالف البيان . فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من إعتبار ذلك الحكم ظرفاً مشدداً وتوقيعه على المتهم العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون المذكور ينطوي على خطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وتصحيحه .

(الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ ق . جلسة ١٩٦٥/٥/٣ س ١٦ ص ٤٠٣)

حدد المشرع في القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الأحكام التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز السلاح .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن الأسلحة والذخائر قد حدد الأحكام التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز السلاح ومن بينها سبق الحكم على الجاني بعقوبة مقيدة للحرية في الإبحار في المخدرات ، فتخرج من عدادها الأحكام الصادرة في قضايا المخدرات لغير قصد الإبحار ، وإذا كان التابت من مطالعة الحكم الصادر في الجناية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الحكم إنما دان الطاعن بجريمة إحراز مخدرات بقصد التعاطي ، ومن ثم فهو لا يندرج ضمن الأحكام التي تعد ظرفاً مشدداً لجريمة إحراز الأسلحة النارية ويكون الحكم إذ أوقع على الطاعن العقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ ص ١٩ ، ٦٩٨ ، ٦٩٧)

عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب، ٢٦/ ٣ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، مادام حكم الحبس الصادر على المتهم للسرقة لم يصبح نهائيا .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم الصادر بالحبس ضد المتهم عن جريمة السرقة قد صدر غيابياً وخلت الأوراق من الدليل على أنه أصبح نهائيا فإنه لا يعتد به في توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادتين ٧/ب، ٢٦/٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر. المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ .

(الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٨ ق. جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٢ ص ٤٩)

إلتزام المحكمة الحد الأدنى المقرر لعقوبة جنائية إحراز السلاح الناري مع قيام الظرف المشدد بعد تطبيق المادة ١٧ عقوبات - دلالة ذلك على أن المحكمة وقفت عند حد التخفيف وإحتمال نزولها إلى عقوبة أدنى مما نزلت إليه لولا هذا القيد القانوني - دخول العقوبة المقضى بها في نطاق العقوبة المقررة لجنائية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد لا يبرر القول بأن العقوبة المقضى بها مبررة .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لئن كانت العقوبة المقضى بها وهي السجن ثلاث سنوات داخلة في العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح مجردة من الظرف المشدد ، إلا أنه متى كان الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد إلترمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد ، مما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع التزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد - الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تتزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٨ ق . جلسة ١٩٦٩/٣/٣ س ٢٢ ص ٣٠٨)

الفصل الثالث تسبيب الأحكام

الخطأ فى الاسناد .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى إدانة المتهم بإحراز سلاح دون ترخيص إلى شهادة شاهد الإثبات فقال أنه تعرف بالجلسة على البندقية المضبوطة على أنها هى بنفسها التى كان يحملها المتهم ، وكان يبين من الرجوع الى محضر الجلسة أن المحكمة عرضت البندقية المضبوطة على شاهد الإثبات وسألته هل هذه البندقية هى التى كانت مع المتهم فأجاب أنه لايعرف السلاح ، ولا يعرف أهى التى كانت معه أم غيرها - متى كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد أنطوى على خطأ فى الإسناد يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ٢٧/٤/١٩٥٣ طعن رقم ٢٦٨ سنة ٢٣ ق)

دفع المتهم بأن السلاح المسند إليه إحرازه مرخص له به وتقديمه شهادة بذلك - ادانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه - يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا دفع المتهم بأن البندقية التى اتهم بإحرازها بغير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فأدانته

المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهرياً بحيث لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٢٥ ق . جلسة ١٩٥٦/١/١٢ ص ٧ ص ٤٠)

إغفال الرد على ما تمسك به المتهم بإحراز سلاح نارى من أن سابقة الحكم عليه فى جريمة إعتداء على النفس قد رد إعتباره عنها بقوة القانون - خطأ .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم لم يتعرض إلى ما تمسك به المتهم بإحراز سلاح نارى وذخائره بغير ترخيص من أن السابقة المحكوم بها عليه فى جريمة من جرائم الإعتداء على النفس قد مضت عليها المدة التى جعلها الشارع حدا لرد الإعتبار بقوة القانون وهو دفاع - إن صح - فإن الحكم الصادر ضد المتهم بالحبس لمدة سنة يحى بالنسبة للمستقبل وتزول آثاره الجنائية عملاً بنص المادة ٥٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية التى لم يورد الشارع فى قانون الأسلحة والذخائر إستثناء لها ، فإذا لم يتعرض الحكم لهذا الدفاع فإن إدانة المتهم على إعتبار توافر الظرف المشدد المستمد من وجود سابقة له يكون قضاء صادراً بغير تمحيص سببه .

(الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢٨ ق . جلسة ١٩٥٨/١٠/٢٠ ص ٩ ص ٨١٣)

جريمة إحراز سلاح نارى غير مششخن يدوى بدون ترخيص
بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة
والذخائر - الحكم بإدانة المتهم على هذا الأساس - دون
التحقق من توفر شروط رد الإعتبار بحكم القانون - قصور
يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت الدعوى الجنائية قد
أقيمت على الطاعن لأنه حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن
حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفضى إلى
موت ، وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ب و ١/٢٦-٣ و ٣٠ من
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و
٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به ، وكان الحكم المطعون فيه
قد دان الطاعن بهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات وقضى بمعاقبته
بالسجن لمدة ثلاث سنوات والمصادرة إستناداً إلى أدلة الثبوت فى الدعوى
وإلى صحيفة حالة الطاعن الجنائية والتي تفيد سبق الحكم عليه بعقوبة
جناية فى ١٩/١١/١٩٤٦ - وكان يتبين من الإطلاع على أوراق
الدعوى أنه لم يرفق بها ملف تنفيذ تلك العقوبة أو ما يفيد بدء وإنهاء
تنفيذها وكانت المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ٢١٧ لسنة

١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة إثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، ورتبت المادة ٥٢٢ إجراءات على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافى مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الإعتداد بالسابقة رغم سقوطها مما يوجب التحقق من عدم إنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على الطاعن في السابقة التي إتخذت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستمد من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في جنائية عاهة دون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لم ينقض بعد وعلى الرغم مما يشير إليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال إنقضاء إثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم إذ قضى بالعقوبة على أساس الظرف المشدد قد صدر من غير تمحيص سببه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقضى بها - وهي السجن لمدة ثلاث سنوات -

داخلة في العقوبة المقررة لجناية إحراز سلاح مجردة من الظرف المشدد ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات قد إلتزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع التزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تترل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يعيبه مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٣٢ ق . جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ س ١٣ ص ٨٣٤)

سلاح - عقوبة - حكم - تسببه .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحرازه سلاحين مششخين قد إكتفى في إثبات ذلك بإعترفه بأنهما من طراز " لى إنفليد " وكان تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته - وهى الششخنة - وكان الحكم لم يدل على أن ماسورتى السلاحين لم تفقدا - لأى عارض - تلك الصفة المعتبرة في القانون لإنزال العقوبة التى أوقعها الحكم فإنه يكون مشوباً بالقصور ، ولا يعترض بأن العقوبة المقضى بها هى المقررة لجريمة إحراز الأسلحة غير المششخنة ، ذلك بأن المحكمة بعد أن طبقت المادة ١٧ عقوبات نزلت إلى

الحد الأدنى للعقوبة طبقاً للوصف الذى أخذت به فلا يمكن - والحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهى إليه لو أنها تنبّهت إلى ما ينبغى ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٣ ق . جلسة ٢٢/٤/١٩٦٣ س ٢٢ ص ٣٤٥)

إحراز سلاح نارى بغير ترخيص - عقوبة .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه تنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - على أن تكون العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان مرتكب الجريمة المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة من الأشخاص المذكورين بالفقرات (ب، ج، د، هـ) ومن المادة السابعة التى تتناول الفقرة (جـ) منها من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الإعتداء على النفس أو المال وتتناول الفقرة (و) منها المتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس . وقد أجازت المادة ١٧ من قانون العقوبات عند إستعمال الرأفة أن تستبدل بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة عقوبة الأشغال المؤقتة أو السجن ولا يجوز أن تنقص هذه العقوبة الأخيرة عن ثلاث سنوات تطبيقاً للمادة ١٦ من قانون العقوبات ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاينة المطعون ضده بالسجن لمدة سنة واحدة

بعد أن إنتهى إلى أنه سبق الحكم عليه في جرائم سرقات وشروع فيها وأنه من المشتبه فيهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . غير أنه لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الإعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة إثنى عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار إليه على رد الإعتبار نحو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من إنعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية . ولما كان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصاً يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الإعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم إنقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التى اتخذت أساساً للظرف المشدد المنصوص عليه بالمادة ٢٦/٣ من قانون الأسلحة والذخائر ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد دون أن يبين تواريخ الأحكام السابق صدورها على المطعون ضده في جرائم السرقات والشروع فيها والإشتباه ودون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد إعتبار المطعون ضده

لم ينقض فإنه يكون أيضاً مشوباً بقصور يعيبه مما يتعين معه أن يكون
النقض الاحالة .

(الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٣٤ ق. جلسة ١٩٦٥/٣/١٥ س ١٦ ص ٢٢٣)

**حمل سلاح بدون ترخيص - حيازة الخفير لسلاحه بعد فترة
حراسته .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن مؤدى إشتراط توقيع المالك
والخفير على الطلب لإستصدار الترخيص إلى الأخير طبقاً للمادة الرابعة
من قرار وزير الداخلية الرقيم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٢ يونية سنة
١٩٦٠ نفاذاً للمادة ٣٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن
الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة
١٩٥٨ - أن شخص المالك له إعتباره لدى الجهة الإدارية عند البحث في
إصدار الترخيص ، وقصوره لا يترتب عليه بحال تجريد المالك من ملكيته
للسلاح موضوع الترخيص بل إن سلطانه يظل مبسوطاً عليه بحيث تنعقد
له الحيازة بحكم تلك الملكية ويقتصر إستعمال السلاح على الخفير
المرخص له الذي يحوزه لحساب المالك بوصفه تابعاً له . ومن ثم ينصرف
أثر الترخيص إلى المالك والخفير معاً على أن تقتصر حيازة المالك على كل
مامن شأنه تحقيق الغرض من الترخيص - وهو الحراسة - وأن يقتصر
الإحراز على الخفير المرخص له دون غيره بحمله وإستعماله وحيازته

بطبيعة الحال لهذا الغرض - ولا يغير من ذلك أن المادة الثالثة من القانون المشار إليه قد جرى نصها على أن " الترخيص شخصي فلا يجوز تسليم السلاح موضوع الترخيص إلى الغير قبل الحصول على ترخيص في ذلك طبقاً للمادة الأولى " . ذلك بأن المالك لا يعد في هذا المجال من الغير بالنسبة إلى المرخص له ، ومن ثم فإن حيازة الطاعن السلاح محل الترخيص - لحفظه لديه بعد إنتهاء فترة الحراسة - على ما سلم به الحكم في مدوناته - لا جريمة فيه ، ما لم يرد عليه مانع سواء من نص في القانون أو لقيد في شروط الترخيص ذاته على مقتضى المادة الرابعة من ذلك القانون حيث يقوم عندئذ حق وزير الداخلية أو من ينيبه في سحب الترخيص مؤقتاً أو إلغائه على حسب الأحوال وإلتزام المرخص له تسليم السلاح فوراً إلى مقر الشرطة المختص مع إباحة التصرف له فيه بالشروط والأوضاع المقررة في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر . وبديهي أن هذا التصرف لا مناص من إسباغه على المالك بوصفه صاحب حق في التصرف في ملكه دون أن ينعطف هذا الحق إلى الخفير المرخص له بالسلاح ، الأمر المستمد من طبيعة حق الملكية المتصل بالمالك وحده . ولما كان مناط العقاب طبقاً للمادة الأولى من القانون المشار إليه هو حيازة السلاح أو إحرازه وحمله بغير ترخيص وكان الطاعن مالكاً للسلاح ومرخصاً له بحيازته فإن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إحراز

ذلك السلاح بغير ترخيص على الرغم من توافر المقتضى لهذا الإحراز
يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٣٤ ق. جلسة ١٩٦٥/٢/٢٢ ص ١٦ ص ٢٥١)

**حيازة أو إحراز الأسلحة النارية بصفة مجردة مقصودة لذاتها
معاقب عليها بعقوبة الجناية - حيازة أو إحراز الأسلحة النارية
أو أجزائها بقصد الإتجار أو الإستيراد أو الصنع أو الإصلاح
معاقب عليها بعقوبة الجنحة .**

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يبين من إستقراء أحكام
القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والتعديلات
التي طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من
الحيازة أو الإحراز فقرّر لجرمة حيازة أو إحراز الأسلحة النارية بصفة
مجردة مقصودة لذاتها عقوبة الجناية المنصوص عليها بالمادة ٢٦ منه ، بينما
قرر للحيازة أو الإحراز بقصد الإتجار أو الإستيراد أو الصنع أو الإصلاح
عقوبة الجنحة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه . كما إنه
حين إتجه الى تجريم حيازة أو احراز أجزاء الاسلحة النارية بالمادة ٣٥
مكررا من القانون المذكور المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على
إعتبار أنها في حكم الأسلحة النارية قصر التجريم في الفقرة الثانية من المادة

٢٨ المشار إليها دون حالة الحيازة المجردة المقصودة بذاتها . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعن بإستظهار قصد الطاعن من إحرازه السلاح الناري غير المششخن ودانه على أساس أن إحرازه إياه كان مقصوداً لذاته دون أن يعرض لما حوته الدعوى من عناصر تكشف عن قصده ويدلى برأيه فيها ، فإنه يكون مشوباً بقصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فيه مما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٣٦ ق. جلسة ١٣/١٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٢٤٩)

حالات الإعفاء من الترخيص بحمل السلاح .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن البين من إستقراء نصوص المواد الأولى والخامسة والثامنة والسابعة والعشرين من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والمعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، أن القانون بعد أن حظر حيازة السلاح أو إحرازه أو حمله بغير ترخيص بصفة عامة ، أباحه - على سبيل الإستثناء - لطائفتين من الأشخاص . الطائفة الأولى كميزة أولاهها إياهم بصفاتهم الشخصية ولا ترتبط بوظائفهم ، وهؤلاء نص في المادة الخامسة على إعفائهم من الترخيص ، وأوجب عليهم الإخطار . والطائفة الثانية لم يجر عليهم أحكام القانون

جملة ، بنصه على عدم سريانه عليهم وهم رجال القوة العامة لضرورة السلاح لهم لأداء وظائفهم ، وإنما اجتزأ في الفقرة الثانية من المادة الثامنة بإلزام العمد والمشايخ ومن في حكمهم بواجب الإخطار المبين في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة بشرط ألا يجاوز ما لديهم من السلاح قطعة واحدة من النوع المبين بالجدول رقم ٢ المرافق للقانون . وفي كلتا الحالتين ، بالنسبة لكلتا الطائفتين تتحقق الإباحة المستمدة من الصفة أو المبنية على مباشرة الوظيفة ، كما أن واجب الإخطار طبقاً لهذه الإباحة هو بعينه واحد لا يتغير بما يترتب على مخالفته من تطبيق العقوبة التي ربطها القانون في المادة السابعة والعشرين ، وإذا كانت هذه المادة لم تشر إلا إلى الإخطار المنصوص عليه في المادة الخامسة ، فإن من البدهة أن مخالفة الأمر الواحد يقتضى حكماً واحداً لوروده على محل واحد هو السلاح المعفى من الترخيص به في ذات القانون كما أن المادة الثامنة وقد أحالت إلى المادة الخامسة في شأن واجب الإخطار ، فقد إندجحت فيها بطريق اللزوم بحيث لم تعد بالشارع حاجة في المادة ٢٧ إلى ترديد الإحالة المذكورة ، لهذا ولأن من يلوذ بالإباحة المستمدة من أداء الوظيفة أقوى سنداً ممن يلوذ بالإباحة المبنية على الميزة التي أولاها القانون لصفته ، ولا يعقل أن يكون من ثم أسوأ حظاً منه في مجال التجريم والعقاب . ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن الطاعن شيخ البلد لم يضبط لديه سوى قطعة واحدة من السلاح غير المششخن المشار إليه في الجدول رقم ٢ المرافق للقانون

فإنه لم يكن يلزمه أن يطلب الترخيص به حتى يحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦(١) من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، وإنما كان يجب عليه الإخطار عنه طبقاً للمادة الخامسة ويكون ما وقع منه - في صحيح القانون - جنحة عدم الإخطار المعاقب عليها في المادة ٢٧ سالفه الذكر ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية إحراز السلاح بدون ترخيص يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ص ٩٩٥، ٩٩٤)

تطبيق المحكمة المادة ٣٢ عقوبات على جرائم إحراز سلاح نارى غير مششخن وذخيرة بدون ترخيص وإحداث عاهة مستديمة - وجوب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأولى باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن فى الجرائم الثلاث المسندة اليه وهى جريمة إحداث العاهة المستديمة وجريمى إحرازه السلاح النارى غير المششخن بدون ترخيص المنصوص عليها فى المادتين ٢٦/٣٠، ١ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبات المقررة قانوناً لجريمة إحراز السلاح النارى غير المششخن بدون ترخيص المنصوص عليها فى المادتين ٢٦/١، من قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - وهى

السجن والغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة جنية والمصادرة - أشد من العقوبة المقررة لجناية إحراز الذخيرة ، وكذلك لجناية العاهة المنصوص عليها بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات وهي السجن ثلاث سنين إلى خمس سنين وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبة الجريمة الأشد وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمه خمسة جنيهاً والمصادرة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤١ ق . جلسة ١٩٧١/١٠/١١ س ٢٢ ص ٥٣٠)

وجوب أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق - مثال لسبب معيب في جرمي إصابة خطأ وحمل سلاح نارى داخل المدنية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل في إدانة الطاعن عن تهمتي حمل سلاح نارى في أحد الافراح وإطلاقه داخل المدنية بما جاء بالتقرير الطبى الشرعى من أن مسدسه قد أطلق منه عيار نارى في تاريخ الحادث . وهو مالا يقطع بشئ في شأن تحديد مكان حمل هذا السلاح وإطلاقه ولا

يؤدي بطرق اللزوم إلى ثبوت إرتكاب الطاعن لهاتين الجريمتين ولا يصلح بذاته أساساً يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم فإنه يكون تدليلاً غير سائغ ولا يحمل قضاء الحكم .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٤٤ ق. جلسة ١٩٧٤/٣/٣ ص ٢٥٨)

الفصل الرابع مسائل متنوعة

ثبوت واقعة إحراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن ثبوت واقعة إحراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتماً ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح ما دامت المحكمة قد إقتنعت للأسباب التي بينها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى أن العيار إنطلق في الهواء من الفرد الذي كان يحمله المتهم ولم تكن لديه نية القتال .

(الطعن رقم ٨٣٣ سنة ٢٧ ق . جلسة ١٩٥٧/١٠/٢٨ س ٨ ص ٨٢١)

سبق إرتكاب المتهم بإحراز سلاح جريمة إختلاس محجوزات المعاقب عليها بالمادة ٣/٢٦ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن جريمة إختلاس المحجوزات - وهي جريمة من نوع خاص ليست بطبيعتها سرقة وإنما صارت في حكمها بإرادة الشارع وما أفصح عنه فيكون معنى السرقة فيها حكماً لا يتجاوز دائرة الغرض الذي فرض من أجله ، وترتيباً على ذلك فإنه لا محل لتطبيق

ما نصت عليه المادة ٣٢٣ عقوبات بطريق القياس على الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والخاص بإحراز السلاح .

(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٨/٥/١٢ س٩ ص ٤٨٣)

إحراز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل - قيام الارتباط بين الجريمتين عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة عملاً بنصها فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء التي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح ، فإذا كان الثابت من عبارة الحكم أن المتهم أحرز السلاح بقصد ارتكاب جريمة القتل فإن الارتباط بين الجريمتين يكون قائماً مما يقتضي إعتبارهما جريمة واحدة عملاً بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٨ ق. جلسة ١٩٥٨/٥/٢٧ س٩ ص ٥٩٠)

عدم جواز الإعتداد بالسابقة رغم سقوطها في قانون الأسلحة
والذخائر - المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون ٢٧١ لسنة
١٩٥٥ .

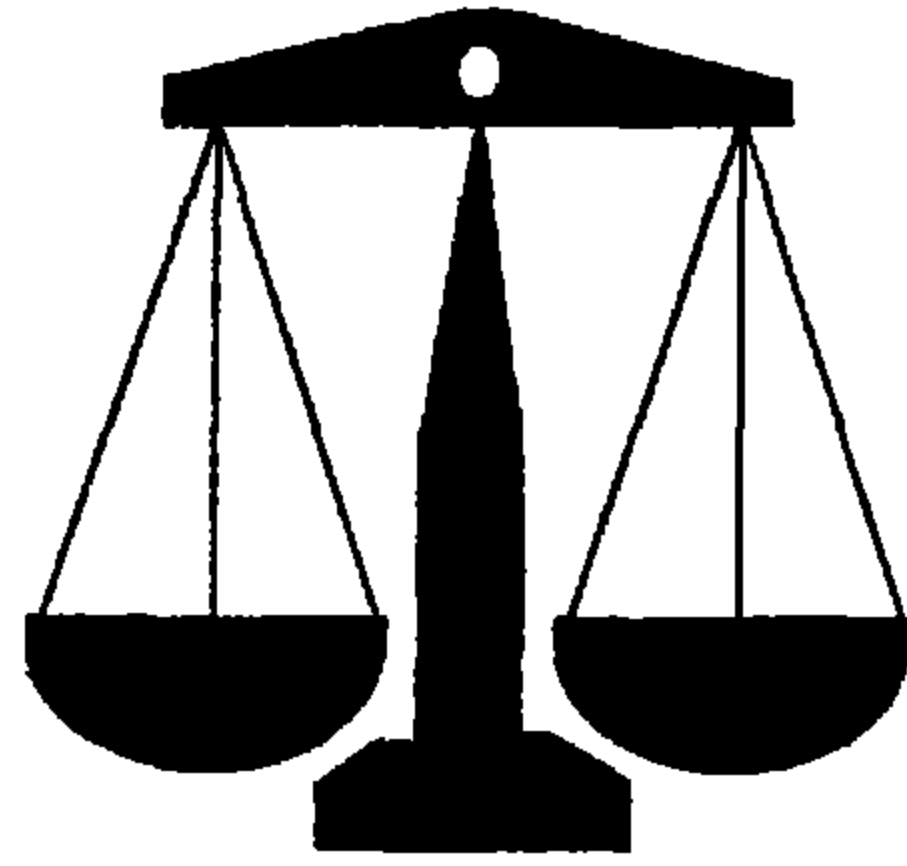
في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٥٥٠ من قانون
الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ أن المدة
المحددة لزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه لاتنقطع إلا بصدور حكم لاحق
- لا بمجرد الإتهام - ولم يورد الشارع في قانون الأسلحة والذخائر نصاً
يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدى إلى الإعتداد بالسابقة رغم سقوطها.
(الطعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٦٠/٤/٥ س ١١ ص ٣٢١)

مؤدى نص المادة ٣٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المضافة بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن أجزاء الأسلحة
النارية التي تعتبر في حكم الأسلحة النارية الكاملة - إنها لا
تنطبق إلا في حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو
الذين يعملون في صنعها أو إصلاحها .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه نصت المادة ٢٨ من القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر على عقاب كل من
يتجر أو يستورد أو صنع أو أصلح بطريق الحيازة أو الإحراز سلاحاً نارياً

من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم (٢) وفي البند الاول من القسم الأول من الجدول رقم (٣) ونصت المادة ٣٥ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن " تعتبر أسلحة نارية في حكم المواد الواردة بالبواب الثاني والمواد ٢٨ و٣٠ و٣٢ و٣٤ و٣٥ من الباب الثالث أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ و٣ ويعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالنسبة للإتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها بنفس العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن عن الأسلحة النارية الكاملة " . ومؤدى نص هذه المادة أنها لاتنطبق إلا في حق المتجرين بالأسلحة النارية أو المستوردين لها أو الذين يعملون في صنعها أو إصلاحها فإذا لم يثبت في حق الحائز لهذه الأسلحة أنه يتجر فيها أو يستوردها أو يعمل في صنعها أو إصلاحها فإنه لا يقع تحت طائلة حكم هذه المادة ولا يمتد إليه العقاب الوارد في المادة ٢٨ من القانون .

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٤ ق . جلسة ١٩٦٤/٤/٢٠ س ١٥ ص ٣٢٤)



مرافعة

فى

جناية هتك عرض

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (---)

مرافعة

عن السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في القضية رقم --- لسنة ١٩٩٩ جنايات --- المقيمة برقم ---

لسنة ١٩٩٩ كلى القاهرة والمحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠٠

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه هتك عرض --- التى لم يبلغ سنها ست عشرة سنة كاملة ، بالتهديد بأن قام بإشهار مطواه فى وجهها ثم عبث بشديها بيده، واحتضنها وحك بسوءته موطن العفة منها . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عملاً بالمادة ٢٦٨ من قانون العقوبات . وإدعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٢٠٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين "

سيدى الرئيس . . حضرات السادة المستشارين الأجلاء ..

لا يفوتنى وأنا فى مستهل دفاعى أن لكم فى عنقى ديناً ، وهو أن تكون
مرافعتى فى صميم موضوع الدعوى وفى أسلوب يتفق مع هيئة مجلس
القضاء ووقاره ، وإنى أستسمحكم عذراً فى دقائق يقتضيها الدفاع فى
هذه القضية .

* ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفوعه ودفاعه على
الوجه التالى :

أولاً : الدفع بانتفاء الدليل المستمد من أقوال
المجنى عليها لكون المجنى عليها وقت أدائها
لشهادتها غير أهل لأدائها .

تنص المادة ٨٢ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية التى أحالت
إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز رد الشاهد
ولو كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلا أن يكون غير قادر على التمييز

بسبب هـرم أو حداثـة أو مرض أو لـأى سبب آخر . مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزاً ، فإن كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الإستدلال .

ولما كان ما سلف تبيانه وكان الثابت بتقرير الطبيب الشرعى أن المجنى عليها تعاني من حالة مرض نفسى عقلى ، وكان من المعروف علمياً أن مثل هذه الأمراض النفسية والعقلية تنتاب المريض فى فترات معينة وتظهر أعراضها عليه وتؤثر على إرادته وأفعاله وتفكيره وتختفى فى أوقات أخرى ويكون المريض بحالة شبه عادية ولا تظهر عليه أعراضها أو مظاهرها . ولما كان الثابت بأقوال المجنى عليها بالتحقيقات أنها وقت وقوع الحادث كانت تعالج لدى مستشفى الدكتور ---- وأنها فى حالة مرضها تشعر بأنها تعرف بعض الناس الذين تراهم ، الأمر الذى يضحى معه الدفع بإنتفاء الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها لكونها وقت أدائها لشهادتها غير أهل لأدائها لعدم قدرتها على التمييز، قائماً على سند سليم ويصادف صحيح الواقع والقانون .

ثانياً : الدفع بالتناقض بين أقوال المجنى عليها والشاهدين .

فالثابت بالأوراق أن هناك إختلاف بين أقوال المجنى عليها والشاهدين بخصوص وقت حدوث الواقعة ، إذ قررت الأولى أنها حدثت الساعة

العاشرة مساءً ، في حين شهد الثاني والثالث بأنها حدثت الساعة السادسة مساءً . وعلى ذلك فشاهدى الواقعة لم يلتزما الصدق في أقوالهما وأنهما إدعيا على خلاف الحقيقة مشاهدة الواقعة حال إرتكابها على نحو مخالف للحقيقة . الأمر الذى يضحى معه تصوير الشاهدين للواقعة مناقضاً لما جاء بأقوال المجنى عليها بما يستعصى على الموائمة والتوفيق ويضحى إدعائهما بمشاهدة الواقعة ومعاصرة أحداثها على النحو الوارد بأقوالهما غير صحيح .

ثالثاً : الدفع بانتفاء الركن المادى لجريمة هتك العرض .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن الركن المادى فى جريمة هتك العرض يتحقق بقيام الجاني بالكشف عن عورة المجنى عليه أو ملامستها ، فلا يتحقق هذا الركن إلا بوقوع فعل مخل بالحياء للمجنى عليه يستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده . وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بأن " جريمة هتك العرض تتوافر بكل فعل مخل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها ويخدش عاطفة الحياء عندها من هذه الناحية دون أن يشترط لتوافرها قانوناً أن يترك الفعل أثراً بجسم المجنى عليها . (الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠) .

وعلى هدى ماسلف ومتى كان ماتقدم ، وكان الثابت بتقرير الطبيب الشرعى أن المجنى عليها تعاني من حالة مرض نفسى عقلى ينتابها فى فترات معينة ، وكان الثابت بالأوراق أنها وقت وقوع الحادث المزعوم كانت تعالج لدى مستشفى الدكتور / ---- وأن ما نسبته للمتهم ما هو إلا محض خيال لمریضة عقليا صور لها خيالها المريض وقوع هذا الحادث ، الأمر الذى يضحى معه الدفع بإنتفاء الركن المادى لجريمة هتك العرض قائماً على سند سليم ويصادف صحيح الواقع والقانون .

سیدى الرئيس . . حضرات السادة المستشارين . .

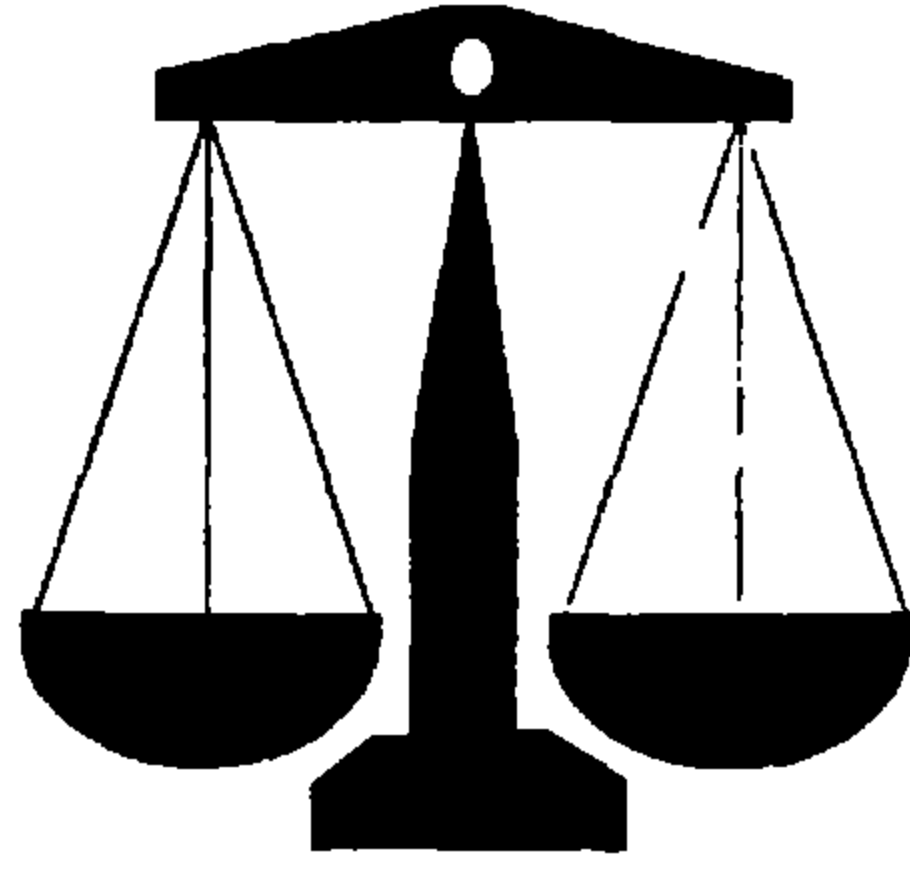
إن مجرد التهمة مظنة للخطأ والغلط . . وحيث أن العقاب كما يوقع للإصلاح قد يؤدي إلى الإفساد . . وفى حالتنا احتمال الفساد والضياع وهدر المستقبل هو الأكيد .

ولايسع الدفاع إلا أن يتذكر قول عمر بن الخطاب فى رسالته إلى أبى موسى الأشعرى قاضى الكوفة . " إذا جلستم للحكم بين الناس فتبينوا . . وتثبتوا فإن أصابكم أدنى شك ولو بمشقال شعرة فكفوا عن الحد ، والله ولى من لاولى له "

وفقكم الله وأيد مسعاكم وألهمكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم لحسن الإسماع .

السید عفیفى

المحامى



أحكام محكمة النقض

فى

جناية هتك العرض

إدخال المتهم المجنى عليه إلى غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ
وتقبيله على غرة منه في قفاه وعضه في موضع التقبيل لا يتوفر
به الركن المادى .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لا يعتبر هتك عرض إلا المساس
بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفاً فى حكم العورات وكذلك الأفعال
الأخرى التى تصيب جسمه فتخدش حياءه العرضى لمبلغ ما يصاحبها من
فحش . فإذا قاد المجنى عليه شخصان إلى غرفة مقفلة الأبواب والنوافذ
وقبله أحدهما فى وجهه وقبله الثانى على غرة منه فى قفاه وعضه فى موضع
التقبيل فهذا الفعل لا يعتبر هتك عرض ولا شروعاً فيه كما أنه لا يدخل
تحت حكم أية جريمة أخرى من جرائم إفساد الأخلاق .

(الطعن رقم ١٥١٨ سنة ٤ ق . جلسة ١٥/١٠/١٩٣٤)

عدم إستظهار الحكم بالإدانة فى جريمة هتك العرض بالقوة ركن
الإكراه - قصور .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه
حين أدان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة لم يستظهر ركن الإكراه
الواجب توافره لقيام هذه الجريمة وأغفل التحدث عما دفع به الطاعن من

أن الأفعال المنسوبة إليه تمت برضاء المجنى عليها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٥٢١ سنة ٢١ ق - جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤)

هتك عرض - جريمة - أركانها - ركن القوة أو التهديد - متى يتحقق - حكم - تسبيب .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن ركن القوة أو التهديد - الذى يميز جنائية هتك العرض المنصوص عليها فى المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات عن الجنحة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من هذا القانون لا يقتصر على إستعمال القوة المادية فحسب ، بل أنه يتحقق كذلك بكافة صور إنعدام الرضا لدى المجنى عليه ومن بين هذه الصور عاهة العقل التى تعدم الرضاء الصحيح . ولما كان الحكم - رغم تسليمه بأن المجنى عليه مريض بمرض عقلى خلقى - قد خلا من بحث خصائص ذلك المرض وأثره فى إرادة المجنى عليه ، توصلاً للكشف عن توافر رضاه الصحيح - الذى يجب تحققه لإنتفاء ركن القوة أو التهديد الذى إستبعده الحكم - أو عدم توافره . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/٥/٢١ س ٢٩ ص ٥٢٤)

إفترض القانون علم الجاني وقت مقارفته الجريمة بسن المجنى عليه الحقيقية ما لم يكن هناك ظروف إستثنائية وأسباب قهرية ينتفى معها هذا الافتراض .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه ما دامت المحكمة قد إقتنعت من الدليل الفنى أن سن المجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها أقل من ثماني عشرة سنة كاملة فلا يجدى المتهم م قوله بجهله هذه السن الحقيقية لما كانت فيه من ظروف تدل على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون للجريمة . ذلك بأن كل من يقدم على مقارفة فعل من الأفعال الشائنة في ذاتها أو التي تؤثمها قواعد الآداب وحسن الأخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته فإذا هو أخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن في مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة .

(الطعن رقم ١٣٧٨ سنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٥/٣١)

متى يعد الفعل شروعاً في هتك عرض ومتى يعتبر فعلاً فاضحاً -
مثال لتسبيب معيب .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه وإن كان الركن المادى فى جريمة هتك العرض لا يتحقق إلا بوقوع فعل مغل بالحياء العرضى للمجنى عليه يستطيل إلى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية ، إلا أنه متى ارتكب الجاني أفعالاً لا تبلغ درجة الجسامة التى تسوغ عدها من قبيل هتك العرض التام ، فإن ذلك يقتضى تقصى قصد الجاني من إرتكابها، فإذا كان قصده قد إنصرف إلى ما وقع منه فقط فالفعل قد لا يخرج عن دائرة الفعل الفاضح ، أما إذا كانت تلك الأفعال قد إرتكبت بقصد التوغل فى أعمال الفحش فإن ما وقع منه يعد بدءاً فى تنفيذ جريمة هتك العرض وفقاً للقواعد العامة ولو كانت هذه الأفعال فى ذاتها غير منافية للآداب . وإذا كان لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة بل يكفى لإعتباره شارعاً فى إرتكاب جريمة أن يأتى فعلاً سابقاً على تنفيذ الركن المادى لها ومؤدياً إليه حالاً ، وكان الثابت فى الحكم أن المطعون ضده الأول قد إستدرج الغلام المجنى عليه إلى منزل المطعون ضده الثانى وأنهما راوداه عن نفسه فلم يستجب لتحقيق رغبتهما وعندئذ أمسك المطعون ضده الأول بلباسه محاولاً عبثاً إنزاله بعد أن خلع هو (بنطلونه) وأقبل المطعون ضده الثانى الذى كان متوارياً فى حجرة أخرى يرقب ما يحدث وأمسك بالمجنى عليه وقبله فى وجهه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالبحث فى مقصد المطعون ضدهما من إتيان هذه الأفعال وهل كان من

شأنها أن تؤدي بهما حالاً ومباشرة إلى تحقيق قصدهما من العبث بعرض المجنى عليه ، يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيباً بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٤٠ ق-جلسة ٥/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٥١٨)
إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى علمياً تمسك الدفاع بهذا الطلب لمعرفة ما إذا كان الحيوان المنوى من مادة الطاعن أم لا- دفاع جوهري على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنياً وإلا أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الدفاع قد تمسك بطلب إستكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة الطاعن أم لا ، وكانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب للشرعي الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى ، فقد كان متعيناً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعي ، أما وهي لم تفعل وإلتفتت عن تحقيق ما أثاره الطاعن وهو دفاع له أهميته في خصوصية الواقعة المطروحة لما قد يترتب عليه من أثر في إثباتها ، ولم تناقش هذا الطلب أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٤١ ق-جلسة ٤/٤/١٩٧١ س ٢٢ ص ٣٣٣)

حكم لمحكمة النقض

جلسة ١٩٩٩/٣/١٨

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٩٦ ملوى المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢١٤ لسنة ١٩٩٦ " بوصف أنهم في يوم ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٥ بدائرة مركز ملوى - محافظة المنيا - هتكوا عرض ----- بالقوة بأن قام الأول بكم فاهه والثاني بحسر سرواله عنه عنوة فشلوا بذلك مقاومته وتناوبوا عليه بأن قام كل منهم بإيلاج قضيبه في دبره ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات المنيا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٨ من يونيه سنة ١٩٩٦ عملاً بالمادة ١/٢٦٨ من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ من يونيه سنة ١٩٩٦ وأودعت أسباب الطعن من المحكوم عليه ----- موقعاً عليها من الأستاذ / ----- المحامى .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث أن الطاعنين الثانى والثالث والرابع - - - - - و - - - - -
وإن قرروا بالطعن بالنقض فى الميعاد ، إلا أنهم لم يقدموا أسباباً لطعنهم
فيتعين القضاء بعدم قبول الطعن من كل منهم شكلاً .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول - - - - - - - - - -
الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة
هتك العرض بالقوة ، قد شابه قصور فى التسبيب . ذلك بأنه إعتد
فيما إعتد عليه فى قضائه بالإدانة على أقوال الشاهد - - - - -
باعتبارها معززة لباقى أدلة الثبوت غير أنه لم يبين مضمون شهادته مما
يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين
مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى إستند إليها وإن يذكر مؤداه حتى
يتضح وجه إستدلالة به ، لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون
تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم . وكان الحكم
المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن إستند فى إدانته ضمن ما إستند
إليه الى أقوال الشاهد - - - - - دون أن يورد فحوى أقوال هذا الشاهد

إكتفاء بقوله أنها عززت باقى أدلة الثبوت . ولما كان هذا الذى ساقه الحكم قد خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من أقوال الشاهد المذكور مما لا يعرف معه كيف أنها عززت باقى الأدلة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً متعيناً نقضه والإعادة بالنسبة إلى الطاعن وإلى الطاعنين الآخرين الذين لم يقبل طعنهم شكلاً لإتصال وجه الطعن بهم دون حاجة لبحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

(طعن رقم ١٨١٤٢ لسنة ٦٦ ق-جلسة ١٨/٣/١٩٩٩)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١٩ / ٣ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب إعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٩٠٦٣ لسنة ١٩٩٨ فوة (المقيدة بالجدول الكلى برقم ٧٦٨ سنة ١٩٩٨) بأنه في غضون الفترة من ١٩٩٨/١١/٢١ حتى ١٩٩٨/١١/٢٥ بدائرة مركز فوة محافظة كفر الشيخ ١-هتك عرض كل من المجنى عليهن ----- (٢)----- اللاتي لم يبلغن ستة عشر سنة كاملة بالقوة بأن باغت كل منهن وأمسك بثديها على النحو المبين بالتحقيقات ٢-سرق وآخر المبلغ النقدي المبين قيمة بالأوراق والمملوك للمجنى عليه ----- وكان ذلك في الطريق العام وبطريق الإكراه الواقع عليه بأن إستوقفاه عنوة وأشهر في وجهه سلاحاً أبيض وطلب ما بحوزته من مبالغ نقدية فأوقع الرعب في نفسه وشل بذلك مقاومته فسلمه المبلغ على النحو المبين بالتحقيقات ٣-لوح

باستعمال القوة أمام المجنى عليهن سالفات الذكر وكل من ----و----
و----و----و----و----و----و----و----و----و----و----و----
بأن أشهر سلاحاً
أبيض لترويعهم وهددهم ومنعهم بالقوة من التوجه إلى مدارسهم حال
كون المتهم الثاني متواجداً معه على مسرح الجريمة يشد من أزره ٤-
أحرز بغير ترخيص سلاحاً أبيض "سكيناً" .

وأحالته إلى محكمة جنايات كفر الشيخ لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف
الواردين بأمر الإحالة .

وإدعى أولياء المجنى عليهن مدنيا بطلب إلزامه بأن يؤدي لهم خمسمائة
وواحد جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٩ من مارس سنة ١٩٩٩ عملاً
بالمادتين ١/٢٦٨ ، ٣ ، ٣٧٥ / ١ ، ٢ ، ٣ مكرراً عقوبات والمواد ١/١
، ٢٥ مكرر ١/١ ، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل
بالقانونين ٢٩ سنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند رقم ١٠ من
الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل بالمادة السابعة من القانون
٩٧ لسنة ١٩٩٢ ببراءته من تهمة السرقة بالإكراه وبمعاقبته بالأشغال
الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الأولى وبالحبس مع الشغل لمدة
سنتين عن التهمتين الأخيرتين وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين
وبإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٥ من مارس سنة ١٩٩٩ وقدمت أسباب الطعن في ١٥ من إبريل سنة ١٩٩٩ موقعاً عليها من الأستاذ / صلاح إبراهيم القفص المحامى .
وبجلسة اليوم حيث سمعت المرافعة على ما هو بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث ان الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم هتك عرض المجنى عليهن اللاتى لم تبلغن ستة عشر سنة كاملة بالقوة وإستعراض القوة والتلويح بالعنف وإحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون ذلك أنه أحال فى بيان أقوال الشاهد ----- إلى مضمون ما شهدت به المجنى عليها ----- رغم إختلاف الشهادتين كما لم يرد على الدفع بانعدام التحريات بأسباب سائغة ، وأخيراً فقد قضى بعقوبة مستقلة عن التهمة الأولى وعقوبة مستقلة عن التهمتين الثانية والثالثة رغم ما بين الإتهامات الثلاث من إرتباط غير قابل للتجزئه مما كان يتعين معه إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم بعقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه حصل مؤدى شهادة المجنى عليها ----- بقوله: " فقد شهدت ----- بالتحقيقات من أنها والشاهدات من الثانية حتى الرابعة من طالبات المدرسة الثانوية بفوة ومقيمات بقرية فريط وفي يوم ٢٤/١١/١٩٩٨ وأثناء ذهابهن إلى مدرستهن أوقفهن المتهم بالطريق العام وهدهدن بسلاح أبيض بأن أشهره في وجوههن وطلب منهن عدم الذهاب إلى مدرستهن فتملك الخوف منهن وغافلها والشاهدتين الثانية والثالثة وأمسك بشديهن بيده ----- " ومن ثم فان الحكم المطعون فيه لم يورد في تحصيله لمؤدى أقوال الشاهدة الأولى قولاً بأن الشاهدة الرابعة -- كانت ضمن المجنى عليهن اللاتي غافلهن الطاعن وإستطال بيده إلى ثديهن وهو بذلك لم يحل في بيان أقوال شاهدة الإثبات الرابعة إلى مضمون ما شهدت به الشاهدة الأولى في خصوص هذه الواقعة إنما أحال إليها في شأن رؤية الطاعن وهو يقوم بهتك عرض الشاهدات الثلاث الأولى فضلاً عن إقترافه باقى الجرائم المسندة اليه ، وهى وقائع إتفقت فيها أقوال هاتين الشاهدتين وهو ما لا ينازع فيه الطاعن بل يسلم به في أسباب طعنه وإذ كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشاهد إلى أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة مع ما إستند

إليه الحكم منها فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أ طرح الدفع بانعدام التحريات إستنادا الى إطمئنان المحكمة إلى جديتها وكان من المقرر ان للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه وإن كان الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا انه متى كانت وقائع الدعوى على النحو الذي حصله الحكم لا تتفق قانوناً مع إنتهى اليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمة هتك العرض وجريمتي إستعراض القوة وإحراز سلاح أبيض اللاتي دانه عنها رغم ما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها من أن الجرائم الثلاث قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهو ماقننه المشرع بالفقرة الأولى من

المادة ٣٧٥ مكرراً (١) من قانون العقوبات بمضاعفة الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة المقررة لأي جنحة أخرى تقع بناء على ارتكاب جريمة إستعراض القوة و برفع الحد الأقصى لعقوبتي السجن والأشغال الشاقة المؤقتة إلى عشرين سنة لأي جنحة أخرى تقع بناء على ارتكابها لما كان ذلك فانه يتعين الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى جنحة هتك العرض بالقوة بالإضافة إلى عقوبتي الوضع تحت مراقبة الشرطة ومصادرة السلاح باعتبارها من العقوبات التكميلية المتعلقة بالجريمة الأخف لأنها تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس مع الشغل المقضى بهما عن الجريمتين الثانية والثالثة مع رفض الطعن فيما عدا ذلك .

(طعن رقم ١٣٦٥٠ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٢/٣/١٩)

" لم ينشر بعد "



مرافعة

فى

جناية خطف

أنتى وشروع فى هتك

عرض

محكمة جنايات بنها

الدائرة (---)

مرافعة

عن السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم --- لسنة ١٩٩٧ المقيمة برقم لسنة ١٩٩٧

كلية -- والمحدد لنظرها جلسة يوم ---- الموافق / / ١٩٩٧

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم ---- بأنه في يوم --- الموافق / / ١٩٩٧ بدائرة مركز --- أولاً :- خطف ---- التي يبلغ عمرها أكثر من ستة عشر سنة كاملة ، وكان ذلك بطريق التحيل بأن أوهمها بأن والدها مريض بمستشفى --- المركزي وإصطحبها لرؤيته ، إلا أنه أدخلها إلى مكان مهجور وشرع في هتك عرضها . ثانياً : شرع في هتك عرض --- بالتهديد بأن قام بإشهار مديّة في وجهها ، وقد أوقفت أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبساً بها . وأحالته إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبته عملاً بالمواد ٢٦٨ / ١، ٢٩٠،

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين . .

" أنتم من شیوخ القضاة ، خبرتم الدنيا فذقتم حلوها ومرهها ، وفي هذه الساحة المقدسة ساحة القضاء العادل ، سمعتم شکوى المظلومين وسمعتم أنین المحزونین " (٩) . . . إن قضية اليوم شاخصة أمام عدل حضراتکم ، فقد جاءت الأوراق وبها من أدلة البراءة ما يطاول عنان السماء ، ويتحدى كل دليل منها الآخر للنیل من أدلة الإتهام .
ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفوعه ودفاعه على الوجه التالى :-

أولاً : الدفع ببطلان الإعتراف لأنه كان وليد إكراه من قبل رجال الشرطة .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن الإعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً، وهولا يعتبر كذلك إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه . فإلإعتراف يجب أن يكون صادراً عن إرادة حرة مختارة وليس وليد ضغط أو تهديد ، ذلك أن

أى قدر من الإكراه يكفى لإهدار الإقرار ولو لم يترك أثر بالجسم يدل عليه أو ينبئ به ، لأن التهديد بالإكراه يكفى وحده لبطلان الإقرار لما شابه من عوار .

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بجلسة ١٣/١١/١٩٨٤ فى الطعن رقم ٦٧٦٩ لسنة ١٩٥٣ بأن الإقرار الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه .

كما قضت أيضاً بأن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول ولا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه .

(نقض ٩/١٠/١٩٨٦ سنة ٣٧ ص ٧٢٨ رقم ١٣٨)

ولما كان ما تقدم وكان الثابت بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق أن بالمتهم عدة كدمات وسحجات بالوجه وبالظهر ، وكان الإقرار المعزى إليه بمحضر الشرطة قد إنتزع بطريق الإكراه الذى وقع عليه من رجال المباحث ، فلما كان ذلك وكان أى قدر من الإكراه على النحو السالف بيانه يكفى لإهدار الإقرار ، مما يضحى معه الدفع ببطلان الإقرار - لما شابه من عوار - قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

ثانياً : - الدفع بانتفاء ركن التحيل والقصد الجنائي في جريمة الخطف (الدفع بعدم توافر أركان جريمة الخطف) .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن جريمة خطف الأنثى التي تبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه ، تتحقق بإبعاد هذه الأنثى من المكان الذي خطفت منه أياً كان هذا المكان ، بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالجحني عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو بإستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(الطعن رقم ٢٣١٤ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٦)

(الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٣/٢٨)

وعلى هدى ماسلف ومتى كان ماتقدم ، وكان يشترط لتحقيق هذه الجريمة إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالجحني عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو إستعمال أى وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، ولما كانت الجحني عليها قد رافقت المتهم برضاؤها بغير عقد قراها دون أن يستعمل المتهم معها أية طرق إحتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على مرافقته لها ، دون أن يستعمل أى وسائل مادية من شأنها سلب

إرادتها ، الأمر الذى يضحى معه الدفع بإنتفاء أركان جريمة الخطف قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

ثالثاً : الدفع ببطلان أقوال المجنى عليها بتحقيقات النيابة العامة لحصولها تحت إكراه وتهديد ووعد ووعيد .

ذلك أن والد المجنى عليها قام بممارسة كافة أنواع الضغوط المادية والنفسية على المجنى عليها، وقد تمثل الإكراه المادى فى التعدى عليها بالضرب والتعذيب ، ويؤكد ذلك ما هو ثابت بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق أن بالمجنى عليها عدة كدمات وسحجات بالوجه . وقد تمثل الإكراه المعنوى فى تهديدها بالحرمان من دراستها الجامعية ، وهذا ما جعل المجنى عليها تقرر بجلسة المحاكمة بأن تلك الأقوال من نسيج خيالها وأنها تمت بإيماء من والدها ووليدة إكراه منه . الأمر الذى يضحى معه الدفع ببطلان أقوال المجنى عليها بتحقيقات النيابة العامة -لأنها كانت وليدة إكراه من والدها- قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

رابعاً : الدفع بتلفيق الإتهام وإستحالة وقوع الحادث بالصورة التى روتها المجنى عليها .

لما كانت واقعة ضبط المتهم برفقة المجنى عليها وهما في طريقهما إلى المأذون كانت في حضور كل من الشاهدين ---- ، ---- وشهد الأول في تحقيق النيابة بأنه في يوم ١٩٩٧ / / توجه في الحادية عشر صباحاً إلى مقهى --- وإذ يجلس مع الشاهد الثاني فوجئا بالمتهم ورفقته المجنى عليها يطلبهما للشهادة على عقد قرائنهما ، إلا أنهما فوجئا بأحد الأشخاص تبين فيما بعد أنه والد المجنى عليها يصفع المجنى عليها على وجهها. لما كان ذلك وكان لا يتصور عقلاً إقتياد المجنى عليها إلى مكان أهل بالسكان لتنفيذ الجريمة المزعومة تحت تهديد السلاح ، وكانت الأوراق قد خلست من شهود الإثبات ، وكان من المسلم به أنه لا يؤخذ من قول المرء دليلاً لنفسه وجاء بالحديث الشريف " أنه لو يؤخذ الناس بدعواهم لإدعى أناس دماء رجال وأموالهم " الأمر الذي يضحى معه الدفع بتلفيق الإتهام قائماً على سند سليم ويصادف صحيح الواقع والقانون .

سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين . .

" إن عقوبة هذه الجريمة إذا وقعت على مجرم جعلته يشك في وجود الإنسانية ، فإذا وقعت على برئ جعلته يشك في وجود الله " (١٠) .

" الآن بيدكم الأمر إن هي إلا كلمة تخرج من أفواهكم لاتسألون عنها إلا أمام ضمائرکم وأمام الله سبحانه وتعالى . والمتهم يستصرخکم لما

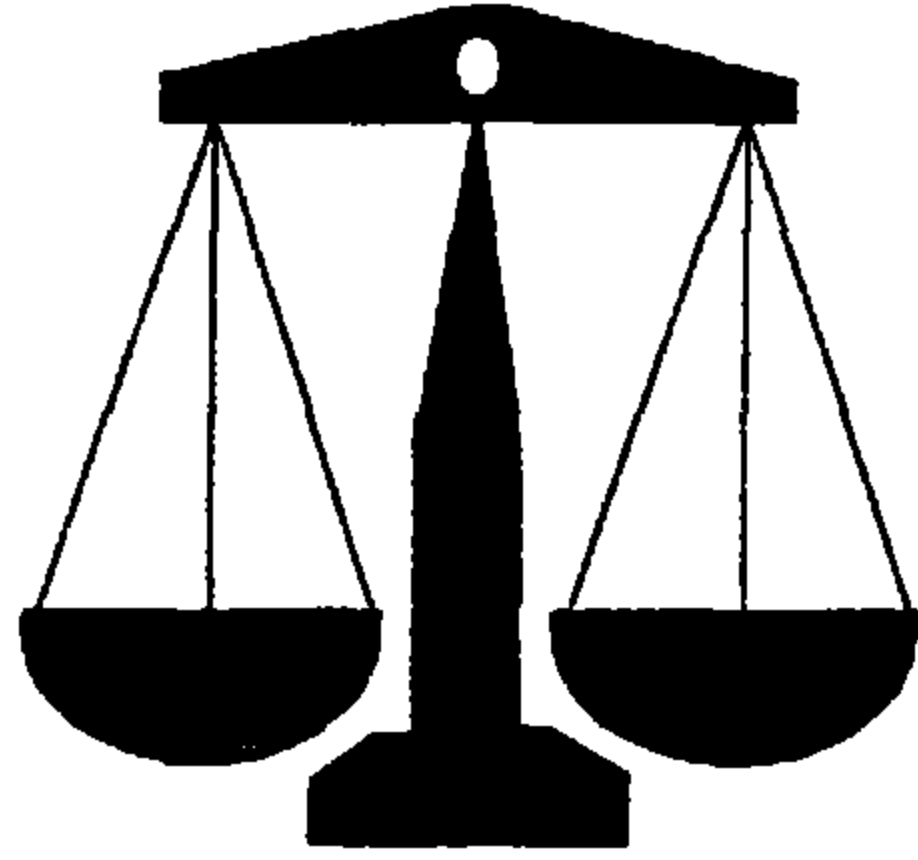
أصابه من ظلم وأنا على يقين بأنكم ستجيئون صوت الحق وصوت
العدل " (٨)

أدعو لكم بالتوفيق في حكمكم . . فهو حكم الله . . وفي عدلكم
. . فهو عدل السماء . (١١)

وفقكم الله وأيد مسعاكم وأهلمكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم
لحسن الإستماع .

السيد عفيفي

المحامى



أحكام محكمة النقض

فى

جناية الخطف

أولاً أركان جريمة الخطف

ماهية التحيل الذى قصده المشرع فى جريمة الخطف .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القانون فى المادة ٢٨٨ ع إذ أغلظ العقاب إذا وقع الخطف بالإكراه أو التحيل فجعله أزيد من ضعف عقاب الجريمة التى لا يتوافر فيها أى من هذين الطرفين ، وإذا سوى بين الطرفين المذكورين فى الأثر من حيث تغليظ العقاب فقد دل بذلك على أن التحيل الذى قصده لا يكفى فيه الكلام الخالى من إستعمال طرق الغش والإيهام بل يجب فيه إصطناع الخدع الذى من شأنه أن يؤثر فى إرادة من وقع عليه . فإذا كان ما إستعمله الخاطف من الوسائل لا يعدو الأقوال المجردة التى لا تبلغ حد التدليس ولا ترتفع إلى صف الطرق الإحتيالية المنصوص عليها فى مادة النصب فإن ما وقع منه لا ينطبق على المادة ٢٨٨ المذكورة بل ينطبق على المادة ٢٨٩ .

(طعن رقم ١١٥٤ سنة ١٢ ق . جلسة ١٩٤٢/٦/١٥)

وفى هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم طلب من أم المجنى عليها أن تسلمه إبنتها لتذهب معه إلى منزل والدها وتتعشى عنده ، فسلمتها إياه فأخفاها فى جهة غير معلومة ، وكان الثابت أن البنت إعتادت أن تذهب مع أمها إلى ذلك المنزل وأنها ذهبت

إليه مرة وحدها ثم عادت ، فإن هذه الواقعة تكون جناية خطف من غير تحيل أو إكراه . إذ أن ما قاله المتهم لأم المجنى عليها لا يعدو أن يكون مجرد قول كاذب خال من إستعمال طرق الغش والإيهام . والقانون اذ غلظ العقاب بالمادة ٢٨٨ ع على الخطف الذى يحصل بالتحيل أو الإكراه وهو المنصوص عليه فى المادة ٢٨٩ ع ، إنما قصد بالتحيل الذى سواه بالإكراه إلى أكثر من الأقوال المجردة التى لا ترتفع إلى حد الغش والتدليس أو إلى صف الطرق الإحتيالية المنصوص عليها فى مادة النصب . خصوصاً وأن كلمة " تحيل " يقابلها فى الترجمة الفرنسية للقانون وفى القانون الفرنسى الذى أخذت عنه المادة ٢٨٨ ع كلمة Fraud أى الغش والتدليس اللذين لا يكفى فيهما القول المجرد عن وسائل الخداع التى من شأنها التأثير فى إرادة من وجهت إليه .

(طعن رقم ٢٠١٤ سنة ١٣ق - جلسة ١٩٤٣/١/٨)

تحقق عنصر الإكراه أو التحيل إذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الخطف يعد متحققاً فيه عنصر الإكراه أو التحيل إذا كان المخطوف لم يبلغ درجة التمييز بسبب حداثة سنه .

(طعن رقم ٣٥٢ سنة ١٥ق - جلسة ١٩٤٥/٤/٢)

العبرة في تقدير سن المجنى عليه في جريمة الخطف هي بالتقويم الهجرى .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القانون لا يعاقب على الخطف الذى لا تحيل فيه ولا إكراه إلا إذا كانت سن المجنى عليه لم تبلغ وقت ارتكاب الجريمة ست عشرة سنة والعبرة في تقدير السن في هذا الخصوص هي بالتقويم الهجرى لكونه أصلح للمتهم . فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المجنى عليها كانت بحساب هذا التقويم قد بلغت تلك السن قبل وقوع الواقعة فلا عقاب .

(طعن رقم ٣١٠ سنة ١٥٠٠ ق . جلسة ١٩٤٥/٤/٢)

خطف الأنثى جريمة ماهيتها .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحويل أو الإكراه المنصوص عليها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أياً كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مواجهة الجاني لها أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .

(طعن رقم ٨٩ لسنة ٤٩٩ ق - جلسة ١٩٧٩/٥/١٠ س ٣٠ ص ٥٣٨)

ثانياً: القصد الجنائي

خلط الحكم بين القصد الجنائي وبين الباعث لا يعيبه ما دام المفهوم من مجموع عبارته أن مراده التدليل على إنتفاء القصد الجنائي .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا قرر قاضي الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى على شخص متهم بختف طفل وأراد في قراره أن ينفي عن المتهم توفر القصد الجنائي لديه فأتى بما يصح أن يستفاد منه أنه خلط بين القصد الجنائي وبين الباعث ولكن كان المفهوم من مجموع عبارة القرار أو مراده إنما هو التدليل على إنتفاء القصد الجنائي وإن كان قد ألم بالباعث الذي دفع الجاني إلى إرتكاب فعلته على سبيل تأكيد هذا الإنتفاء الذي هو كل مرماه ، فلا وجه للإعتراض على هذا القول .

(طعن رقم ٦ سنة ٢٠١٦ ق . جلسة ١٩٣١/١١/١٦)

طلب المتهم فدية من والد المخطوف بدعوى أنه تفاوض بشأنها مع الجناة وقبضه إياها بالفعل تتحقق به أركان جريمة الخطف

ولاتعدل على توافر القصد الجنائي في جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين وآخرين اتفقوا فيما بينهم على خطف طفل وإكراه أهله أن يدفعوا لهم مبلغاً من النقود لقاء إطلاق سراحه ونفاذا لهذا الاتفاق إستدرجه أحدهم إلى منزل الطاعن الأول ثم قام الطاعنان الأول والثاني بإصطحابه إلى زراعة أخفياه فيها ، وفي اليوم السادس توجه الطاعن الثالث إلى والد الطفل المخطوف وأخبره أنه إستدل على مكانه وجاء متطوعاً لإخلاء سبيله بعد ما إتفق مع خاطفيه على الإكتفاء بفدية مقدارها خمسمائة جنيه لقاء ذلك - إذ كانوا قد طلبوا الفاء وسأله عن رأيه فوافق نظراً لثقته فيه وأعطاه الفدية ، وفي المساء عاد الطفل بمفرده إلى منزله . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم قدخلت تماماً من أى دليل تتوافر به الرابطة التي تصل الطاعن الثالث بمرتكبي جريمة الخطف بما يساند قول الحكم بإتفاقه معهم على إرتكاب هذه الجريمة وجريمة الحصول بالتهديد على مبلغ النقود اللتين دانه بهما ، وكانت الأفعال التي باشرها هذا الطاعن على النحو الوارد بالحكم لإطلاق سراح الطفل المخطوف ، من إفهام والده بتفاوضه مع الجناة على مبلغ الفدية وقبضه إياها منه ، إنما هي أفعال لاحقة لجريمة الخطف ويصح في العقل أن تكون منفصلة عنها فلا تتحقق بها مستقلة أركان هذه

الجريمة ، كما أنها لا تصلح بذاتها في الوقت ذاته دليلاً على توافر القصد الجنائي في جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود أو على إرادة الاشتراك فيها، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بقصور يوجب نقضه والإحالة بالنسبة لهذا الطاعن .

(طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٦/١١/٧ س ٢٧ ص ٨٣٩)

خطف الاطفال متى يتحقق القصد الجنائي ؟

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القصد الجنائي في جريمة خطف الأطفال إنما يتحقق بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم بإبعاده عن المكان الذي خطف منه وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التغرير بالمجنى عليه وحمله على موافقة الجاني أو بإستعمال أية وسائل مادية أو أدبية لسلب إرادته ، مهما كان غرض الجاني من ذلك .

(طعن رقم ١١٢١ لسنة ٤٦ ق . جلسة ١٩٧٧/١/٣١ س ٢٨ ص ١٦٩)

ثالثاً : تسبيب الأحكام

إستناد الحكم في إدانة المتهم بجريمة الخطف إلى الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية دون بيان الرابطة التي تصله بناء على الجريمة قصور .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم بإدانة المتهم في جريمة الخطف قد إستند إلى الوساطة في إعادة المجنى عليه وقبض الفدية وهى أفعال لاحقة للجريمة ويصح أن تكون منفصلة عنها ولا تتحقق بها مستقلة أركان الجريمة كما أنها لا تصلح بذاتها دليلاً على الإشتراك فيها ، كما خلا الحكم من بيان الرابطة التي تصل المتهم بناء على الجريمة ، فإنه يكون مشوباً بالقصور .

(طعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٧ ق. جلسة ١٩٥٧/٥/٧ س ٨ ص ٤٧٧)

إستدلال الحكم بأقوال الشاهدة في التحقيقات الابتدائية وبالجلسة على أنها رأت المتهمه تحمل الطفل المجنى عليه عند مغادرتها عنبر المستشفى في حين خلت أقوالها بمحضر الجلسة من تقرير رؤيتها المتهمه تحمل الطفل المجنى عليه يعيبه لإقامة قضائه على مالا أصل له في الأوراق لا يغير من ذلك أخذه

بأقوال للشاهدة في التحقيقات الابتدائية ما دام أنه إستدل على
جديتها بأقوالها بجلسة المحاكمة والتي لا أصل لها في الأوراق .
وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد
عول في إدانة الطاعنة (بجرمة خطف طفل حديث العهد بالولادة) على
ما شهدت به الشاهدة بالتحقيقات وبالجلسة من أنها كانت من نزيلات
المستشفى وفي يوم الحادث سمعت صوت الطاعنة الأولى تردد عبارة (أنا
نازلة) وأنها في فجر ذلك اليوم رأتها تحمل الطفل المجنى عليه وتخرج به من
أحد عنابر المستشفى وتبسط به إلى الطابق الثاني ، وكان الثابت من
الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن تلك الشاهدة قد إقتصرت شهادتها
على القول بأنها سمعت صوت الطاعنة وهي تردد عبارة (أنها نازلة)
وخلت تلك الشهادة من تقرير رؤيتها لها وهي تحمل الطفل المجنى عليه ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ إستخلص مقارفة الطاعنة للجرمة مستدلاً على
ذلك بأقوال الشاهدة بجلسة المحاكمة يكون قد أقام قضاءه مالا أصل له في
الأوراق ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ بأقوال تلك الشاهدة
بالتحقيقات الابتدائية ما دام أنه قد إستدل على جديتها بأقوالها بجلسة
المحاكمة بما لا أصل له في الأوراق .

(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٢ ق . جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ص ١٠١٢)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٧ / ٧ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه إختياراً وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ أبو كبير (والمقيدة بالجدول الكلى برقم ٥٩٥ سنة ١٩٩٧) بأنهم في يوم ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٦ بدائرة أبو كبير محافظة الشرقية : المتهمون جميعاً ١- شرعوا في خطف المجنى عليها ----- بالإكراه بأن إعترضوها بسيارة قيادة الرابع حال سيرها وحاولوا جذبها عنوة إلى داخلها وحال مقاومتها لهم أطلق المتهمان الثاني والمحكوم عليه سابقاً والمتهم الأول بمحضر جلسة اليوم عيارين ناريتين من أسلحة نارية كانت بحوزتهما بقصد إرهابها وشل مقاومتها فأحدثا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه وهو مقاومة المجنى عليها وإستغاثتها

وفرارهم خشية ضبطهم ٢- إشتراكوا في إتفاق جنائي الغرض منه إرتكاب
الجناية أنفة البيان على النحو السالف ذكره بالتحقيقات ٣- المتهم الأول
وآخران سبق محاكمتهما أ- أحرز كل منهما بغير ترخيص سلاحاً نارياً
غير مششخن (فرد خرطوش) ب- أحرز كل منهم ذخائر عدد إثني عشرة طلقة
مما تستعمل في السلاح الناري آنف البيان دون أن يكون مرخصاً لهم
بجيازته أو إحرازه ٤- المتهم الأول وآخر سبق محاكمته أحدثاً عمداً بالجنح
عليها سالفه الذكر الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعي والتي
أعجزتها عن أعمالها الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوماً وكان ذلك
باستخدام أداة (فرد خرطوش) وإحالتهم إلى محكمة جنات الزقازيق
لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة
قضت حضورياً في ٢٥ من مارس سنة ١٩٩٩ عملاً بالمواد ١/٥٤ ، ٤٦ ،
٢/ ، ١،٣/٤٢١ ، ١/٢٩٠ ، عقوبات ١/١ ، ٦ ، ٢٦ ، ١/٥-٥ ، ١/٣٠
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون
الأول مع أعمال المادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات أولاً بمعاقبتهم
بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن التهمة الأولى والثالثة والرابعة
ومصادرة السلاح والذخائر المضبوطة ثانياً: براءة المتهمين جميعاً من
التهمة الثانية. فطعن كلاً من المحكوم عليه الرابع في هذا الحكم بطريق
النقض في الأول من إبريل سنة ١٩٩٩ كما طعن المحكوم عليه الأول
والثاني والثالث في ١٣ من إبريل وأودعت مذكرتان بأسباب الطعن

بالنقض الأولى من المحكوم عليه الرابع في ٢٢ من مايو سنة ١٩٩٩ موقعاً عليها من الأستاذ / محمد الهادي المسلمي والثانية من المحكوم عليهما الأول والرابع في ٢٣ من مايو ١٩٩٩ موقعاً عليها من حموده حسن زيوار المحامي . وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانونا .

من حيث إن المحكوم عليهما الثاني والثالث - - - - - و - - - - - وإن قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسباباً لطعنيهما ، ومن ثم يكون الطعن المقدم من كل منهما غير مقبول شكلاً لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحده إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . ومن حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليهما الأول والرابع إستوفى الشكل المقرر في القانون . ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دأبهما بجريمة الشروع في خطف أنثى بالإكراه كما دان المحكوم عليه الأول بجرائم إحراز سلاح ناري وذخائر مما تستعمل فيه دون ترخيص وإحداث إصابة الجاني عليها عمداً قد شابه القصور في التسبب ، ذلك بأن المدافع عنهما أشار في دفاعه إلى أن أقوال

الشاهد ----- فى تحقيقات النيابة إنما كانت وليده إكراه وقع عليه ، وقد عدل الشاهد عن هذه الأقوال بجلسة المحاكمة وذكر أن أقواله الأولى كانت نتيجة لتهديد المجنى عليها ووالدها وضابط الواقعة ، إلا أن الحكم إستند إلى أقوال ذلك الشاهد دون أن يُعنى بالرد على هذا الدفاع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة بتاريخ ١٩٩٩/١/٢٣ أن الشاهد ----- عدل عن أقواله الأولى بالتحقيقات مقررأ أنها صدرت تحت تأثير تهديد من ابنة عمه المجنى عليها ووالدها وضابط الواقعة بتلفيق قضية مخدرات له ، وأضاف أنه كان يقف على بعد وعند وصوله كانت المجنى عليها قد ذهبت إلى المستشفى ، كما طعن المدافع عن الطاعنين على أقوال هذا الشاهد بالتحقيقات وذكر أن هذا الأخير قال أمام المحكمة إن كل ما قاله ضابط الواقعة غير صحيح لأن الضابط أجبره على الإدلاء بها ، كما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إستند فى إدانة الطاعنين ضمن ما إستند إليه . إلى أقوال الشاهد دون أن يعرض إلى دفاع الطاعنين أو يرد عليه . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التى يؤدى فيها شهادته وتعويل القضاء عليها وإن كان مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، إلا أنه يشترط فى أقوال الشاهد التى يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً وهى لا تعتبر كذلك إذا صدرت إثر إكراه أو تهديد كائناً ما كان قدر

هذا التهديد أو ذلك الإكراه ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ عول فى إدانة الطاعنين على أقوال الشاهد المذكور بغير أن يرد على دفاع الطاعنين الجوهرى بأن تلك الأقوال قد أدلى بها الشاهد نتيجة إكراه وقع عليه ويقول كلمته فيها يكون معيباً بالقصور فى التسبيب ، ولايغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى إنتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ولما كان العيب الذى شاب الحكم وبني عليه النقض بالنسبة إلى الطاعنين الأول والرابع يتصل بالطاعنين الثانى والثالث اللذين لم يقبل طعنهما شكلاً ، فإنه نظراً لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فإنه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليهما عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٦٤٩٣ لسنة ٦٩ق-جلسة ٢٠٠٢/٧/٧)

" لم ينشر بعد "



مرافعة

فی

جناية سرقة

بالإكراه

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (---)

مرافعة

عن السيدة / ----- متهمه

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم --- لسنة ١٩٩٨ المقيمة برقم --- لسنة ١٩٩٨

كلية --- والمحدد لنظرها يوم --- الموافق / / ١٩٩٨

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه : أولاً :- سرق السلسلة الذهبية والمبلغ النقدي المبين الوصف والمقدار بالأوراق والمملوك ----- بطريق الإكراه بأن قام بشل حركتها وهددها بسلاح أبيض (مدية)
ثانياً : أحرز سلاحاً أبيض (مدية) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .
وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته عملاً بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٢ مكرراً ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ١٠ من الجدول رقم واحد المرفق .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين . .

" إني أجلكم الإجلال الذي يرفعكم عن العبث برنين ألفاظ غير مطابقة في معانيها لمقتضى الحال . . وما كنت لأضيع وقتاً في العبث بألفاظ أسوقها في حفل يشهده منكم قضاة هم في الذروة من مجد القضاء إنتهت إليهم مقاليد الأمور في الأموال والأرواح ، ليس لهم إلا قول الحق وعندهم فصل الخطاب . " (١٢)

" إن جريمة السرقة جريمة بشعة لا يقبلها العقل ولا المنطق وتجرمها كافة الشرائع السماوية والقوانين الوضعية . .

ولكن الأبعد منها أن يقوم السيد الضابط بتلفيق وخلق تلك الجريمة وإسنادها إلى إنسان بسيط لاصلة له بالواقعة من أساسها .

نحن نفهم أن يقوم السيد الضابط بالقبض على المتهم متلبساً بالجريمة .

نحن نفهم أن يقوم الضابط بضبط أشياء الجريمة في منزل المتهم .

نحن نفهم أن تقوم الجنى عليها بالتعرف على السارق . . ولكن لاتفهم

كيف تم تلفيق مثل هذا المحضر . . نحن لانفهم كيف يسند إتهام إلى

شخص لادليل في الأوراق ضده .

لقد جئنا إلى هنا لنجيب على سؤال بلغ مبلغاً كبيراً من الأهمية ألا وهو : هل هذا المتهم مدان أم برئ " (١٣)

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفوعه ودفاعه على الوجه التالى :

أولاً : الدفع ببطلان إستجواب المتهم بمحضر جمع الإستدلالات لمخالفته لما نصت عليه

المادتان ٢٩،٧٠ إجراءات جنائية .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن الإستجواب كإجراء من إجراءات التحقيق هو الذى تجرى النيابة العامة وحدها ، أما المحاضر التى يحررها مأمورو الضبط القضائى فهى مجرد تسجيل إدارى لما قاموا به من جمع للإستدلالات .

(الطعن رقم ٢٨١٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/٣/٥)

ومن المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائى أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستوجهه وأن يثبت فى محضره ما يجيب به المتهم بما فى ذلك إقراره بالتهمة ، ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى ، تحقق النيابة العامة ماترى وجوب تحقيقه منه . أما الاستجواب فنظراً إلى دقته

إشترط القانون أن تباشره جهة قضائية محايدة تختص بتحقيق الدعوى ،
وهي قضاء التحقيق .

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بأنه لا يجوز لمأمور الضبط
القضائي أن يستجوب المتهم ، وكل ماله هو سؤال المشتبه في أمره
والذى قد يصبح متهماً ويفترض في هذا السؤال ألا ينطوى على أى
مناقشة تفصيلية عن الجريمة أو مواجهته بالأدلة المتوافرة ضده .

(نقض ٢١ يونية سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س١٧ رقم ١٦٢ ص ٨٦٢)
والإستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم
بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندها إن كان منكراً
للتهمة أو يعترف بها إذا إ شاء الإعتراف .

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بأن الإستجواب يتحقق بتوجيه
التهمة ومناقشة المتهم تفصيلاً عنها ومواجهته بالأدلة القائمة ضده .

(نقض ٢١ يونية سنة ١٩٦٦ مجموعة الأحكام س١٧ رقم ١٦٢ ص ٨٦٢)
وقد زادت محكمتنا العليا هذا المبدأ إفصاحاً حينما قضت في حالة شبيهة
بحالة دعوانا بأنه من المقرر أن المواجهة كالإستجواب هي من إجراءات
التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي مباشرتها .

(نقض ١٥ من يناير سنة ١٩٩٩ - الطعن رقم ٨٥٤٤ لسنة ٦٤ ق)
وعلى هدى ماسلف، ومتى كان ماتقدم وكان الثابت بالأوراق أن ضابط
الواقعة بعد أن أثبت في محضر الضبط ما أسفرت عنه التحريات ، وبعد أن

تلقى أقوال المتهم ، إسترسل في مناقشته تفصيلاً فيما جاء بأقواله ، ثم قام بمواجهته بما أسفرت عنه التحريات والضبط بالأدلة القائمة في حقه ، ثم إنتهى إلى توجيه الإتهام إليه بإرتكاب جريمة السرقة بالإكراه ، لما كان ذلك وكان ماصدر عن مأمور الضبط القضائي في مواجهة المتهم بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيلاً فيها وتوجيه الإتهام إليه إنما ينطوى على إستجواب محظور في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية الأمر الذى يبطل معه ذلك الإجراء ، ويمتد البطلان إلى كافة الآثار المترتبة عليه بما فيه الإعتراف المقول بصدوره للضابط فى أعقاب الإستجواب الذى شابه البطلان وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣٦ إجراءات جنائية والتي تبطل كافة الأدلة المنبثقة عن الإجراءات التى يصحبها البطلان والمتصلة به إتصلاً وثيقاً لاإنفصام فيه .

ثانياً : الدفع ببطلان الإعتراف لأنه كان وليد إكراه من قبل رجال الشرطة .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن الإعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهولاً يعتبر كذلك إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه . فإلاعتراف يجب أن يكون صادراً عن إرادة حرة مختارة وليس وليد ضغط أو تهديد ، ذلك أن أى قدر من الإكراه يكفى لإهدار الإعتراف ولو لم يترك أثر بالجسم يدل

عليه أو ينبئ به ، لأن التهديد بالإكراه يكفي وحده لبطلان الإقرار لما شابه من عوار .

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بجلسة ١٣/١١/١٩٨٤ في الطعن رقم ٦٧٦٩ لسنة ١٩٥٣ بأن الإقرار الذي يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقاً إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه .

كما قضت أيضاً بأن تحقيق الأدلة في المواد الجنائية هو واجب المحكمة في المقام الأول ولا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه .
(نقض ٩/١٠/١٩٨٦ سنة ٣٧ ص ٧٢٨ رقم ١٣٨)

ولما كان ما تقدم وكان الثابت بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق أن بالمتهم عدة كدمات وسحجات بالوجه وبالظهر ، وكان الإقرار المعزى إليه بمحضر الشرطة قد إنتزع بطريق الإكراه الذي وقع عليه من رجال المباحث ، فلما كان ذلك وكان أى قدر من الإكراه على النحو السالف بيانه يكفي لإهدار الإقرار ، مما يضحى معه الدفع ببطلان الإقرار - لما شابه من عوار - قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

ثالثاً : الدفع بوجود التعارض الواضح والتضارب البين بين أقوال الشاهدين

بتحقيقات النيابة بما يستعصى على الموائمة والتوفيق .

فقد شهد الشاهد الأول --- في أقواله بتحقيقات النيابة -التي عدل عنها بجلسة المحاكمة حين قرر بأنه كان تحت إكراه - بأن الملابس التي كان يرتديها المتهم وقت الحادث عبارة عن جلباب أبيض اللون وأنه كان يحمل مطواه . بينما شهد الشاهد الثاني في أقواله بتحقيقات النيابة والتي عدل عنها أيضا بجلسة المحاكمة حين قرر بأنه أكره على الإدلاء بتلك الأقوال بأن الملابس التي كان يرتديها المتهم عبارة عن قميص وبنطلون ولايتذكر لوتهما وأن المتهم كان يحمل مدية بيده اليمنى. الأمر الذي تضحى معه أقوال الشاهدين متناقضة تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق ، ويضحى إدعائهما بمشاهدة الحادث ومعاصرة أحداثه على النحو الوارد بأقوالهما أمر غير صحيح .

رابعاً : الدفع ببطلان أقوال الشاهدين

بتحقيقات النيابة العامة لحصولها تحت إكراه وتهديد ووعد ووعيد .

ذلك ان ضابط المباحث قام بممارسة كافة أنواع الضغوط المادية والنفسية على الشاهدين ، وقد تمثل ذلك الإكراه فى إحتجاز الشاهدين بقسم شرطة---- لمدة يومين كاملين حتى يقوموا بالإدلاء بما يمليه عليهما ضابط المباحث . وهذا ما جعل الشاهدين يقرران بجلسة المحاكمة بأن تلك الأقوال كانت من نسيج خيال الضابط ووليد إكراه منه . الأمر الذى بضحي معه الدفع ببطلان أقوال الشاهدين بتحقيقات النيابة لما شابها من عوار- قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

خامساً : الدفع بعدم وجود المتهم على مسرح الجريمة وقت وقوع الحادث .

ذلك أنه بالإطلاع على دفتر الحضور والانصراف بشركة ---- التى يعمل بها المتهم والذى تم ضمه من قبل عدالة المحكمة بناءً على طلب المتهم تبين أن المتهم لم يغادر محل عمله يوم ---- إلا فى تمام الساعة السادسة صباحاً أى بعد وقوع الحادث بخمس ساعات مما ينال من القوة التدليلية لأقوال المجنى عليها ، وشاهدى الإثبات اللذين إدعيا على خلاف الحقيقة بإيماء من ضابط المباحث مشاهدة المتهم حال إرتكاب الواقعة ومعاصرة أحداثها على نحو مخالف للحقيقة .

سادساً : الدفع بتلفيق الإتهام وإنتفاء صلة المتهم بالسلاح المضبوط .

ذلك أن الثابت بالأوراق أن المتهم قد تم القبض عليه بعد حدوث الواقعة بأكثر من ثلاثة أيام ، وأقتيد إلى قسم شرطة --- مقبوضاً عليه ولم يكن معه ثمة أسلحة بيضاء وهذا ماأكده شهود النفي ولم يضبط معه ثمة مسروقات، وعلى ذلك يضحى ما إدعاه رئيس المباحث بضبط المتهم وهو يحرز سلاحه بعد وقوع الحادث بأكثر من ثلاثة أيام أمر غير مقبول ويضحى الدفع بتلفيق الإتهام قائماً على سند سليم ويصادف صحيح الواقع والقانون .

سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين . .

" إن مجرد التهمة مظنة للخطأ والغلط . . وحيث أن العقاب كما يوقع للإصلاح قد يؤدي إلى الإفساد . . وفي حالتنا احتمال الفساد والضياع وهدر المستقبل هو الأكيد .

ولايسع الدفاع إلا أن يتذكر قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه في رسالته إلى أبي موسى الأشعري قاضى الكوفة .

" إذا جلستم للحكم بين الناس فتبينوا . . وتثبتوا فإن أصابكم أدنى شك ولو بمشقال شعرة فكفوا عن الحد ، والله ولى من لاولى له "

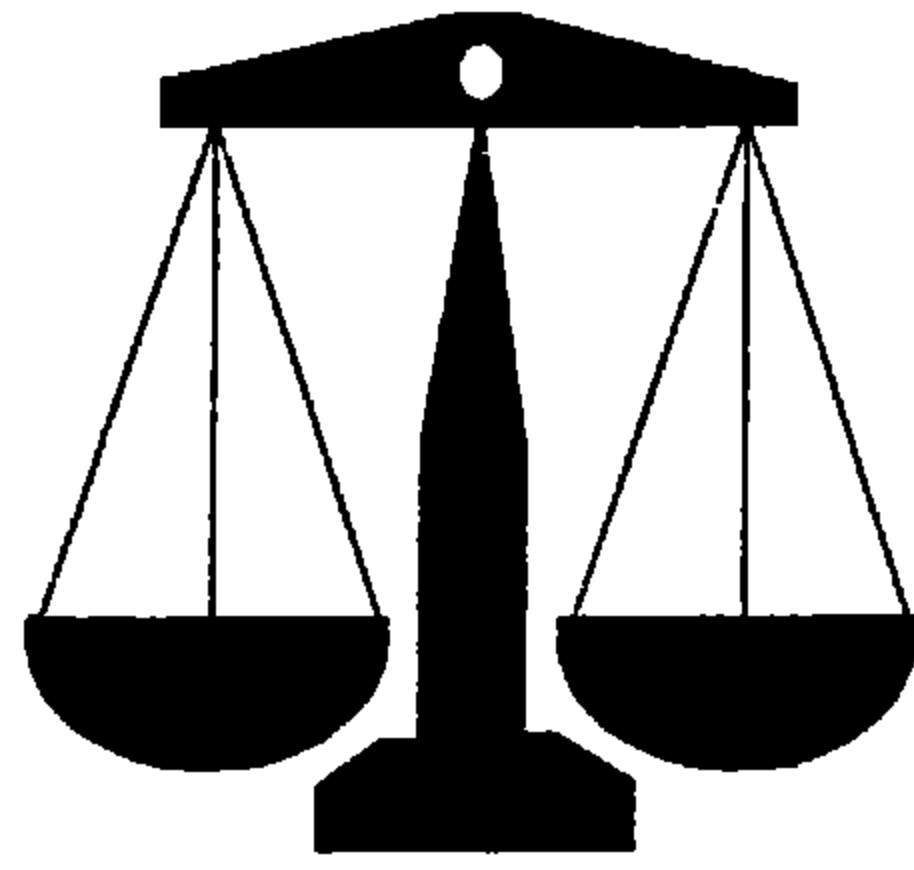
وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إدرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة " .

والدفاع وقد استشعر أنه قد إفتأت على وقت عدالة المحكمة الموقرة فإنه يدعو الله أن يكون قد وفق إلى إظهار براءة المتهم ، الأمر الذى يدعوه وبصدق إلى طلب الحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه .
لم يبق لى إلا أن أشكركم على ما أفسحتم لى من صدوركم وإن كنتم فوق كل شكر وثناء .

وفقكم الله وأيد مسعاكم وأهلمكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم لحسن الإستماع .

السيد عفيفى

المحامى



أحكام محكمة النقض فى جناية السرقة بالإكراه

عدم رد الحكم بالإدانة على ما دفع به المتهم من أن السرقة لم تقع في طريق عمومي قصور .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بأن السرقة لم تقع في طريق عمومي مستنداً في ذلك إلى المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي ومع ذلك أدانته المحكمة في جناية السرقة في الطريق العام دون أن يرد على ما تمسك به من ذلك ، فهذا منه قصور يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٨/١٠/١١ طعن رقم ١٥٩٢ سنة ١٨ ق)

عدم عناية الحكم ببيان الرابطة بين الإعتداء على المجني عليه وبين فعل السرقة قصور .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان القانون يوجب في ظرف الإكراه المشدد لجريمة السرقة أن يكون الجاني قد لجأ إلى القوة لتعطيل مقاومة المجني عليه في سبيل تسهيل فعل السرقة ، كان من الواجب أن يعنى الحكم ببيان الرابطة بين الإعتداء على المجني عليه بالضرب وبين فعل السرقة لمعرفة توافر هذا الظرف ، كما هو معرف به في القانون ، والإفانه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢١ طعن رقم ١٦٥٩ سنة ١٨ ق)

توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية .
في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن توافر ظرف الليل في جريمة
السرقة مسألة موضوعية .

(جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ طعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق)

عدم عناية الحكم ببيان الرابطة بين الإعتداء على المجنى عليه
وبين السرقة قصور .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم في جناية السرقة
بإكراه لم يبين قيام الارتباط بين الإعتداء الذي وقع من الطاعن على المجنى
عليهم وبين جريمة السرقة التي ارتكبت أو الفرار بالمسروق ، فإن الحكم
يكون قاصراً مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٨ طعن رقم ٥٤٩ سنة ٢٤ ق)

حمل السلاح بطبيعته يحقق الظرف المشدد لجريمة السرقة حمل
الأدوات المعتبرة عرضاً من الأسلحة لا تحقق هذا الظرف إلا إذا
دلل الحكم على أن حملها كان لمناسبة السرقة .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن العبرة في إعتبار حمل السلاح
ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليس بمخالفة حمله

لقانون حمل وإحراز السلاح وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه كان لإستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواه لا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(الطعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٢٩ ق . جلسة ١٩٦٠/٥/٢ س ١١ ص ٤٠٢)

السرقاات اللى ترتكب فى إحدى وسائل النقل عقوبتها الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .

تشديد العقاب بالمادة المذكورة أثره حكمته ؟ .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات وفقا لما جاء بالفقرة " أولاً منها " على السرقاات اللى ترتكب فى إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . وتضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه

بياناً لقصد الشارع في إضافة هذا النص الى مواد قانون العقوبات أنه يستهدف " توفير الحماية للمواطنين في تنقلاتهم " . فدل ذلك على أنه لا يوفر بتشديد العقاب حماية لوسيلة النقل في ذاتها لكن المراد كفالة أمن ركبائها بما يجعل وجود أشخاص فيها شرطاً لإعمال هذا النص .

(نقض جنائي جلسة ١٤/٦/١٩٨١ طعن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٠)

متى تتوافر جناية السرقة في طريق عام ؟ .

تعريف الطريق العام

تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية -

الحكمة منه : تأمين المواصلات .

العبارة في إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٥ /

١ من قانون العقوبات .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٣١٥ / ١ من

قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تنص على أنه "

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة

سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها في الأحوال الآتية : (أولاً)

إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً

سلاحاً ظاهراً أو مخبأً " ويتضح مما تقدم أنه لكي تعتبر واقعة السرقة التي

ترتكب في الطريق العام ، جناية يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة ضرورة توافر الظرفين المشددين الآتين : ١- أن تقع هذه السرقة من شخصين فأكثر . ٢- وأن يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأً ، وكان مسلماً أن المقصود بالطريق العام هو كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد ، كما يعد في حكم الطريق العمومي جسر التربة مباح المرور عليه سواء أكانت هذه التربة عمومية مملوكاً جسرها للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح . وإن الحكمة في تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات ، كما أن العبرة في إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة المتقدم بيانها ، ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لإستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة .

(نقض جنائي جلسة ١٩٨١/١٢/١ طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥١ ق)

القضاء الغير منه للخصومة في الدعوى والذي لا يبنى عليه منع السير فيها عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض مثال .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة ، أن المجنى عليهما قررا بأن السرقة حدثت أثناء وجود " العجلتين " في مقدمة الحقل (على رأس الغيط) ، ولم يرد بالتحقيق ما يقطع بحصول السرقة في طريق عام ، وأن ما ورد بأقوال المجنى عليهما ، رداً على سؤال المحقق ، من حدوث ذلك بطريق تيره ابشان ، إنما المقصود منه كما هو واضح من أقوالهما مشاهدتهما للسيارتين أثناء فرارهما بالمسروقات ومحاولة اللحاق بهما لضبطهما ، وليس حصول السرقة على هذا الطريق لما كان ذلك ، فإن الطريق العام في مفهوم المادة ٣١٥/١ عقوبات يكون غير متوافر في هذه الواقعة ، وتعدو مجرد جنحة تحكمها المادة ٣١٧ عقوبات وينعقد الإختصاص بالحكم فيها لمحكمة الجنح المختصة ، كما يحق لمحكمة الجنايات وقد أحيلت إليها أن تحكم بعدم الإختصاص بنظرها وإحالتها إلى المحكمة الجزئية ، مادامت قد رأت ، وبحق أن الواقعة كما هي مينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة ، تعد جنحة إعمالاً لنص المادة ٣٨٢/١ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون في شيء مما ينحسر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه وذلك دون حاجة لبحث مدى توافر الظرف . المندة الثاني (حمل السلاح) بعد أن تخلف الظرف المشدد الأول

. ولما كان قضاء الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يسبى عليه منع السير فيها ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

(نقض جنائي جلسة ١٩٨١/١٢/١ طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥١ ق)

التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة أو كان المتهم يجادل في قيامها لديه .

(نقض جنائي جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ طعن رقم ٢٢٥١ لسنة ٥١ ق)

حكم لمحكمة النقض

جلسة ١٩٩٧/٥/١٥

إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ووجد فيها خلاف ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

" الوقائع "

إثمت النيابة العامة كلا من ١----- (طلعن) ٢-----
٣----- (قضى ببراءته) ٤----- (طلعن) ٥-----
٦----- (قضى ببراءته) ٧----- (قضى ببراءته)
في قضية الجناية رقم ٢٥١١ سنة ١٩٩٣ إسنا (المقيدة بالجدول الكلى
برقم ٥٢٥ لسنة ١٩٩٣) بأنهم في يومى ٣٠١ من يولية سنة ١٩٩٣
بدائرة مركز إسنا - محافظة قنا - أولا : إشتراكوا في إتفاق جنائى الغرض
منه إرتكاب جناية سرقة بإكراه موضوع التهمة الثانية المسندة اليهم بأن
اتفقوا على قيام المتهمين من الأول إلى الخامس بإرتكاب الواقعة على أن
يتولى السادس إرشادهم عن مكان المسروقات ومراقبة الطريق بينما يقوم
السابع بإخفاء متحصلات جريمة السرقة . ثانيا : سرقوا البقرتين المبيتين
وصفاً بقيمة بالتحقيقات والمملوكتين ----- وكان ذلك بطريق

الإكراه بأن قام ----- بتتبعهم على أثر إخراجهم للمسروقات من مكان وجودهما ومحاولة الهرب فقام المتهم الأول بمحاولة الإعتداء عليه بسلاح أبيض " سكين " بقصد تمكين باقى المتهمين بهذه الوسيلة من الإكراه من الفرار بالمسروقات وتمكنوا من إتمام جريمتهم والفرار بالمسروقات على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثاً : المتهم الأول أحرز سلاحاً أبيض "سكين" دون مسوغ من ضرورة شخصية أو حرفية ، وأحالته إلى محكمة جنايات الأقصر لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً فى ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ عملاً بالمادتين ١٠٢/٤٨ ، ١/٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكرراً ، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ١١ من الجدول رقم ١ المضاف بالقانون الأخير والمعدل بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٩٢ مع أعمال المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما أسند اليهما ومصادرة السلاح الأبيض والذخائر المضبوطين .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الأول فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ والثانى فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ وقدمت أسباب الطعن عن الأول فى ٤ من يناير سنة ١٩٩٥ موقعاً عليهما من الأستاذ / ----- المحامى .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد مداولة قانوناً .

من حيث إن الطاعن ----- وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه فىكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلاً .

ومن حيث إن طعن المحكوم عليه ----- إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الإتفاق الجنائى والسرقه بالإكراه وإحراز سلاح أبيض قد إنطوى على خطأ فى الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك بأنه أحوال فى بيان شهادة الشاهدين ----- و----- إلى مضمون ما شهد به

الشاهد الأول الذى قرر أن الطاعن كان بيده مشرط حاول الإعتداء به عليه لىمكن باقى المتهمين من الفرار بالمسروقات فى حين خلت أقوال الشاهدين المذكورين من تلك الواقعة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن قضاء محكمة النقض جرى على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه إستدلالة وسلامة مأخذه تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والإ كان باطلا

وكان من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم إن هو أحال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر تفادياً من التكرار الذى لا موجب له أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة إذ كان كل متهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حده . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات أن ما أورده الحكم في معرض بيانه لأقوال الشاهد الأول من أن الطاعن كان بيده مشرط حاول الإعتداء به عليه ليتمكن باقى المتهمين من الفرار بالمسروقات لا سند له من أقوال الشاهدين الثانى والثالث ، وكانت المحكمة قد إتخذت من أقوال الشاهدين المذكورين دليلاً على مقارفة الطاعن للجريمة التى دانت بهما دون أن تورد فحوى شهادتهما وأحالت في بيانها إلى مضمون ما شهد به الشاهد الأول مع قيام الاختلاف بين وقائع كل شهادة فإن الحكم المطعون فيه يكون منطوياً على الخطأ في الإسناد مما يطله ويوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن الأول والثانى الذى لم يقبل طعنه شكلاً وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٥/١٥)

حكم لمحكمة النقض

جلسة ١٩٩٨/١٢/٩

الإعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه
كائناً ما كان قدره .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ----- " طاعن " ٢ - ---
----- " طاعن " ٣ - ----- " طاعن " ٤ - -----
" طاعن " ٥ - ----- في قضية الجناية رقم ٥٩٤٧ لسنة ١٩٩٦
شبرا الخيمة (المقيدة بالجدول الكلى برقم ٧٠٣ لسنة ١٩٩٦) بأنهم في
ليلة ٢٦ من ابريل سنة ١٩٩٦ بدائرة قسم ثان شبرا الخيمة - محافظة
القليوبية : - أولاً : المتهمون من الأول إلى الرابع (الطاعنون) سرقوا
السيارة رقم ----- أجره القاهرة والمملوكة ----- وكان
ذلك بطريق الإكراه الواقع على قائدها ----- خليفة بأن أشهر
المتهمان الاول والثاني أسلحة نارية صوبه بأعثن الرعب في نفسه
و كارهين إياه على ترك السيارة حيث تمكن المتهم الثالث أثناء ذلك من
قيادتها مصطحبا باقى المتهمين بها وتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من

الإستيلاء على السيارة وسرقة بعض محتوياتها والمبلغ النقدي المبين قدراً بالأوراق وذلك على النحو المبين بالأوراق .

ثانياً :- المتهم الأول :- (١) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (فرد خرطوش محلى الصنع) (٢) أحرز بغير ترخيص طلقتين ناريتين مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحمله . ثالثاً :- المتهم الثاني (١) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً (فرد خرطوش محلى الصنع) (٢) أحرز بغير ترخيص عدد طلقتين مما تستعمل على السلاح الناري سالف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحمله . رابعاً :- المتهم الخامس : أخفى الأشياء المسروقة المبينة وصفاً وقيمة بالأوراق والمتحصله من جناية مع علمه بذلك ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً للمتهمين الأربعة الأول وغيباً للخامس في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٦ عملاً بالمادتين ٤٤ مكرر ، ٣١٥ من قانون العقوبات والمواد ١/١ ، ١/٢٦ - ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجدول رقم ٢ الملحق به مع تطبيق نص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليهم وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين .

فطعن المحكوم عليه الرابع فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٦ كما طعن المحكوم عليهم الأول والثانى والثالث فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٩٦ وقدمت مذكرة بأسباب الطعن من المحكوم عليه الاول فى ٩ من نوفمبر موقعا عليها من الأستاذ / ----- المحامى .
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث ان المحكوم عليهم ----- ، ----- ، ----- ،
----- ، وان قرروا بالطعن فى الميعاد إلا انهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منهم غير مقبول شكلاً .
ومن حيث أن الطعن المقدم من المحكوم عليه إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم السرقة بإكراه وإحراز سلاح نارى وذخيره بدون ترخيص قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الإستدلال ، ذلك بأن إستند فى قضائه إلى ما عزى إليه من إعتراف بمحضر الشرطة رغم بطلانه لصدوره وليد إكراه وقع عليه وأطراح دفاعه فى هذا الشأن بما لا يصلح ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي أقام عليها قضاءه ومن بينهما إقرار الطاعن عرض للدفع بطلان هذا الإقرار وأطرحه بقوله : " وحيث أنه عن الدفع بطلان إقرار المتهمين الأول والثاني بمحضر جمع الاستدلالات بإرتكابهما للواقعة فإن هذا الدفع غير سديد وترى المحكمة أن هذا الإقرار قد جاء صحيحا وأنها تطمئن تمام الإطمئنان إلى أقوال النقيب ----- في التحقيقات وما سطره بمحضر الضبط من أن المتهمين الأول والثاني أقرأ له بإرتكابهما الواقعة ومن ثم يكون هذا الدفع في غير محله . " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الإقرار لا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره ، وإذا كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هي رأت التعويل على الدليل المستمد من الإقرار أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بمحصوله وأن تنفى قيام هذا الإكراه في إستدلال سائغ وكان ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على الدفع بطلان الإقرار على السياق المتقدم لا يستقيم به إطراح الدفع وليس من شأنه إهدار ما دفع به الطاعن من بطلان هذا الإقرار لصدوره وليد إكراه لما يمثل من مصادرة لدفاع الطاعن قبل أن ينحسم أمره ، لأنه لا يصح في منطق العقل والبداهة أن يرد على هذا الدفع والقول بإنتفاء الإكراه إستناداً إلى أن المحكمة تطمئن لأقوال الضابط أن الطاعن قد أقر له بإرتكاب الواقعة ، لأن ذلك ليس من شأنه أن ينفي حتماً وقوع الإكراه ، ولما كان الحكم

المطعون فيه قد إستند في قضائه بالإدانة ضمن ما إستند إليه من أدلة إلى الإعتراف المنسوب إلى الطاعن ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب والفساد في الإستدلال ، بما يطله ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى رأى الذى إنتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهم ----- و ----- و ----- والذين لم يودعوا أسباباً لطعنهم وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، دون المحكوم عليه ----- الذى صدر الحكم غيابياً له من محكمة الجنايات وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

(طعن رقم ٢٦٢٢٧ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/١٢/٩)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١١ / ١١ / ٢٠٠١

" لم ينشر بعد "

تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويق إصدار الإذن بالضبط والتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .

الوقائع

إقمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ٢٦١٣ سنة ١٩٩٨ جرجا (والمقيدة بالجدول الكلى برقم ١٧٢٨ سنة ١٩٩٨) بأنهم في يوم ٢١ من يونيو سنة ١٩٩٨ بدائرة مركز جرجا محافظة سوهاج : المتهمون جميعاً : سرقوا المنقولات المبينة قيمة ووصفاً والمملوكة لـ --- و--- وكان ذلك طريق الإكراه الواقع عليهما بأن دخل المتهمان الأول والثالث مترهما ليلاً شاهرين في وجههما سلاحين أبيضين (سكيتان) ومهددين لهما بينما كان المتهم الثاني خارج المسكن حاملاً سلاحاً غير مششخن (يدوى محل الصنع) يراقب لهما الطريق

وتمكنوا بهذه الطريقة من الإكراه من الإستيلاء على المنقولات سالف
البيان. المتهمان الأول والثاني : أحرزوا بغير ترخيص سلاح نارى غير
مششخن (يدوى مصنع محلياً عيار ٦٢, ٧ x ٣٩ . المتهمان الأول والثاني :
أحرزوا ذخيرة (طلقة واحدة) مما تستعمل على السلاح النارى سالف
الذكر حالة كونه غير مرخص لهما بجيازته أو إحرازه . المتهمان الأول
والثالث : أحرزوا بغير مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية سلاحين
أبيضين (سكيتان) وأحالتهم إلى محكمة جنايات سوهاج لمعاقبتهم طبقاً
للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

وإدعى ----- مدنياً قبل المتهمين بمبلغ خمسمائة
وواحد جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت فى
١٥ من مارس سنة ١٩٩٩ عملاً بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات والمواد
١/١ ، ٦ ، ٢٥ مكرراً / ١ ، ٥٦ / ١ ، ٥ ، ١/٣٠ من القانون رقم
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ سنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ سنة
١٩٨١ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الأول والبند رقم ١١ من
الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول المعدل بالقانون رقم ٩٧ سنة
١٩٩٢ مع أعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين
بالسجن ثلاث سنوات لما نسب إليهم وبمصادرة السلاح النارى
والسلاحين الأبيضين المضبوطين وإلزامهم بأن يؤدوا للمدعى بالحق المدنى
مبلغ خمسمائة وواحد جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ، الأول والثاني في ١٧ من مارس سنة ١٩٩٩ والثالث في ٢٠ من مارس سنة ١٩٩٩ وقدمت أسباب الطعن للمحكوم عليهم في ١٣ من مايو سنة ١٩٩٩ موقفاً عليها من الأستاذ / عجايبي ذكي عجايبي المحامي .
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

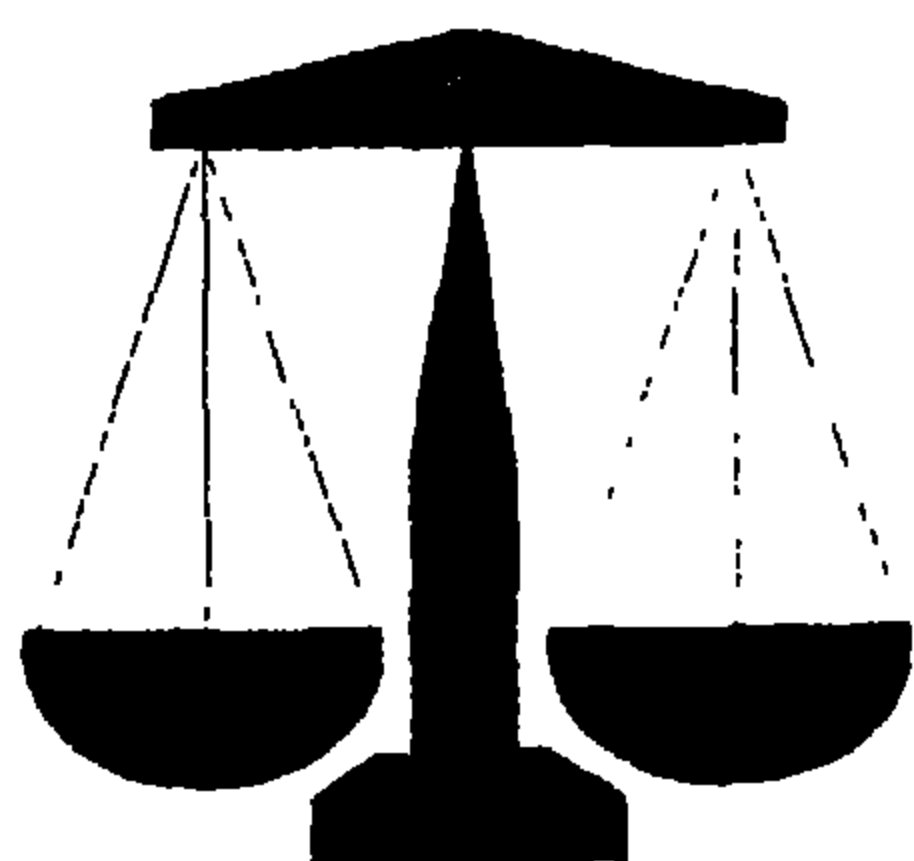
ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجرائم السرقة بالإكراه وإحراز سلاح نارى وذخيرة وسلاح أبيض بغير ترخيص قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأنهم دفعوا ببطلان الإذن بالضبط والتفتيش لإبتناؤه على تحريات غير جدية إلا أن الحكم رد على هذا الدفع رداً قاصراً غير سائغ ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين إستهل مرافعته طالباً الحكم ببراءتهم تأسيساً على بطلان القبض عليهم لحصوله سابقاً على صدور إذن من النيابة العامة حيث كانوا محتجزين بمركز الشرطة قبل عشرة أيام من حدوث الواقعة ، كما دفع ببطلان التحريات لعدم جديتها وأنها كما تحتمل الصدق فإنها تحتمل

الكذب بحسبان أنها مجرد رأى لصاحبها . ولما كان المستفاد من سياق ما سلف أن هذا الدفع الأخير هو فى حقيقة دفع بىطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بالضبط والتفتيش لعدم جدية التحريات التى بنى عليها ، ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذى وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة فى مثل هذا الدفع هى بمدلوله لا بلفظه مادام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد هذا الدفع ضمن دفاع الطاعنين الموضوعى ورد عليه فى قوله : وحيث إن المحكمة وقد إستعرضت وقائع الدعوى على النحو المتقدم فإنها تشير بداءة إلى عدم تعويلها على إنكار المتهمين للتهمة المنسوبة إليهم إطمئناناً منها لأدلة الثبوت التى ساققتها والتى ترى أنها قد بلغت حد الكفاية فى إثبات التهمة ونسبتها إلى المتهمين كما أنها ترى أن ما أثاره الدفاع الحاضر مع المتهمين على النحو المبين بمحضر الجلسة لا يعدو فى مجمله أن يكون دفاعاً موضوعياً قصد به التشكيك فى صحة الواقعة وأدلتها التى إقتنعت بها المحكمة وأوردتها أنفاً ، الأمر الذى لا تلتزم معه المحكمة أن تورد هذا الدفاع وترد عليه إستقلاً إذ الرد عليه مستفاد من أدلة الإثبات التى ساققتها على النحو السالف وإطمأنت إليها " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالضبط والتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بىطلان هذا الإجراء ، فإنه

يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد إكتفى في الرد على دفع الطاعنين بالعبارة المار بياها وهي عبارة قاصرة تماماً لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التحريات السابقة على صدور الإذن أو تقل كلمتها في كفايتها لتسويغ إصدار سلطة التحقيق للإذن ، مع أنها أقامت قضاءها بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٦٠٦٤ لسنة ٦٩ق-جلسة ١١/١١/٢٠٠١)



مرافعة أولى

في

جناية إتهام

في المخدرات

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (....)

مرافعة

عن السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم ... لسنة ٢٠٠١ المقيمة برقم ... لسنة ٢٠٠١

كلية ... والمحدد لنظرها جلسة يوم ... الموافق / / ٢٠٠١

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه بتاريخ ٢٠٠١/١/١ بدائرة
..... محافظة القاهرة أحرز بقصد الإتيار جوهراً مخدراً (حشيش)
في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . الأمر المعاقب عليه بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ /
٣٤، ١/١ بند (١) ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من
القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بالأخير.

٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته الرائد / رئيس مباحث قسم شرطة --
- بمحضره المؤرخ ٢٠٠١/١/١ الساعة ٥ مساءً ، من أن تحرياته السرية والمراقبة الشخصية التي قام بها وأكدتها عدة مصادر سرية موثوق فيها ، دلت على أن المتحرى عنه يزاوّل نشاطه الإجرامى فى الإتجار فى المواد المخدرة ، ويتخذ من مسكنه مكاناً لتخزينها وتوزيعها على التجار وقد إستصدر الرائد إذناً من النيابة العامة فصدر الإذن يوم ٢٠٠١/١/١ الساعة ٤ مساءً بضبط وتفتيش شخص ومسكن المدعو لضبط ما يحوزه أو يحزره من مواد مخدرة. وأضاف بأنه فى الساعة ٤,١٥ مساءً يوم ٢٠٠١/١/١ اتصل به مصدر سرى وأبلغه أن المدعو / ---- موجود حالياً بمسكنه وأن المدعو / ---- قد حضر الآن بسيارته الملاكى وصعد الى مسكن المأذون بتفتيشه وسلمه كمية من المواد المخدرة فإنتقل على الفور بصحبة النقيب / ---- إلى مسكن المأذون بتفتيشه الكائن ... ومعه قوة من رجال الشرطة السريين بسيارة خاصه وترك السيارة فى مكان مجاور وترجل إلى المسكن الذى تبين أنه يقع بالدور ... وبالطرق على الباب فتح المأذون بتفتيشه ، وبفتيش مسكنه عثر على لفافة سلفانية شفافة داخل دولاب ممتلئ بالملابس ، بفضها تبين أنها تحوى مادة داکنة تشبه الحشيش ، وكذا مبلغ نقدى قدره ٧٠٠ جنيه حيث أقر بحيازتها بقصد الإتجار وأن المبلغ المضبوط هو حصيلة البيع . وبعودته إلى القسم ترك المأذون بتفتيشه برفقة رجال الشرطة السريين وتوجه لوزن المخدر بصيدلية ... حيث

وزنت اللفافة ٤٠٠ جرام ثم قام بتحريز المخدر والمبلغ داخل حرز مختوم وأقفل المحضر للعرض على السيد الأستاذ وكيل النيابة للتصرف .

٣- بتاريخ / / ٢٠٠١ الساعة ... ظهراً إفتحت النيابة العامة محضرها حيث إستهلته بإستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .

٤- بتاريخ / / ٢٠٠١ سئل الرائد ... حيث أوري ما سبق وأن قرره بمحضر التحريات والضبط .

٥- وبتاريخ / / ٢٠٠١ صدر أمر الإحالة ضد المتهم ، وأرفقت النيابة العامة قائمة بأدلة الثبوت ، وقد ذيلت القائمة بالملحوظة الآتية : " ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أن المادة المضبوطة بلفافة ورق الجرائد لجوهر الحشيش ووزنت قائماً ٤٥٠ جرام " .

٦- تحددت جلسة / / ٢٠٠١ لنظر الجناية أمام الدائرة ... بمحكمة جنايات القاهرة .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب . "

سيدى الرئيس .. حضرات السادة المستشارين الأجلاء ..

" إنه لشرف عظيم للدفاع أن يمثل أمام هيئتك الموقرة .. وشرف لا يدانيه شرف آخر أن يكون هذا المثل في محراب قدسى .. وفي رحاب سدنته ونسأكه .. في رحاب من وهبهم الله عز وجل بياض الرؤوس وصفاء النفوس مثلما وهبهم سبحانه رجاحة العقل ويقظة الضمير .

في ساحة عدلكم سيكون البيان .. وفي مكنون ضمائركم سوف تكون الحقيقة .. لا نبغى سواها .. ولا يعلو أى اعتبار آخر عليها .. فهى الهدف .. وهى الرجاء .. وهى النور .. وهى الأمل .. ومن أجل الحقيقة يفر الظلام .. وفي سبيلها تختفى الأهواء وتسقط الأقنعة . " (٤)

ونحن لانقف اليوم أمام عدالتكم لندافع عن هذا المتهم ، بل لندافع أصلاً عن الحق ، ولانقف ضد شخص بعينه ونهاجه بقدر ما نقف ضد الظلم . ونحن نتطلع إلى حضراتكم لكى تقضوا براءة المتهم من التهمة المسندة إليه حيث أن هذه القضية المصطنعة لا تجد سنداً تقوم عليه ، ولو أن محررها وصانعيها أنصت إلى صوت الفطرة فى داخله لما حرر هذه القضية ضد شخص برئ .

والحقيقة فإننى بعد أن إستغرقت فى قراءة أوراق تلك القضية وبعد أن إنتهيت من قراءتها تماماً شعرت بدوار فى رأسى كاد أن يشل تفكيرى، وتساءلت وصرخت من أعماقى :

• • ألهذا الحد يمكن أن يصل ظلم الانسان لأخيه الانسان ؟

• • ألهذا الحد يمكن أن يصل حق الانسان لأخيه الانسان ؟

• • ألهذا الحد يمكن أن يصل كره الإنسان لأخيه الإنسان ؟
لقد جئنا إلى هنا لنجد الإجابة على سؤال هام ، وهو هل هذا المتهم
مدان أم برىء ؟؟

ولن نصل إلى إجابة شافية إلا بمعرفة حقيقة واقعة الدعوى .
ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على
الوجه التالى :

**أولاً : الدفع بطلان القبض على المتهم وتفتيش
مسكنه لحصوله قبل صدور الإذن به من
سلطة التحقيق .**

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن
القبض إجراء من إجراءات التحقيق ، لا يجوز لمأمور الضبط القضائى القيام
به إلا فى الأحوال التى نص عليها القانون بناء على إذن النيابة العامة أو عن
قيام حالة من أحوال التلبس على النحو الوارد فى المادتين ٣٠ ، ٣٤ من
قانون الإجراءات الجنائية .

ولما كان ما تقدم ، وكان المتهم قد قرر فور إستجوابه بالتحقيقات - ولم
يكن برفقته محام - أنه تم القبض عليه وتفتيشه بتاريخ ١/١/٢٠٠١ الساعة
٣ صباحاً ، ولم يتم العثور معه على أية ممنوعات ، وقرر المتهم ذلك تلقائياً

وللوهلة الأولى وهو لا يعلم شيئاً عن إذن النيابة أو أن موعد صدوره كان يوم ٢٠٠١/١/١ الساعة ٤ مساءً ، حتى تثور في حقه شبهة أنه أراد المخالفة بين المواقيت ، كما تأيد ذلك أيضاً بالبرقيتين المرسلتين إلى المستشار المحامى العام والمستشار النائب العام والذي يفيد كل منهما القبض على المتهم يوم ٢٠٠١/١/١ الساعة الثالثة صباحاً . ولما كان محرر المحضر قد أثبت بمحضر الضبط أنه تم القبض عليه الساعة ٤,٣٠ مساءً ، وبين التوقيتين فرق لا يستساغ أن يختلط على مثل المتهم تقديره . ولما كانت توقيعات الإجراءات التى أثبت ضابط الواقعة أنه قام بها حتى تمام الضبط تدعوا الى الريية والشك لما شابها من تلاحق زمنى غريب ، حيث أثبت محرر المحضر أنه إستصدر إذن النيابة العامة فى تمام الساعة الرابعة مساءً يوم ١/١/٢٠٠١ وأن ساعة ضبط الواقعة - على ما قرره محرر المحضر - كانت الساعة ٤,٣٠ مساءً نفس اليوم ، ولما كانت المدة بين ساعة الحصول على الإذن وساعة القبض على المتهم لا تتجاوز نصف الساعة ، وهى مدة لا تكفى لإنتقال الضابط من النيابة العامة إلى قسم الشرطة ، حيث مفروض أنه سجل مأموريته فى دفتر الأحوال ، ثم أعد القوة المرافقة له ، ثم إنتقل بها إلى مكان الضبط ، الأمر الذى يقطع بتمام القبض والتفتيش قبل الحصول على الإذن ، ويشير إلى أن للواقعة صورة أخرى مخالفة لتلك التى أراد رجل الضبط أن يصورها به.

*ولما كان القيد الثابت بدفتر أحوال قسم شرطة المنضم بناء على طلب المتهم - كشف أن ساعة إنتقال القوة برئاسة الرائد / . . . لتنفيذ الإذن الصادر من النيابة العامة سابقة على ساعة صدور ذلك الإذن ، الأمر الذى يفضح إدعاءات الضابط المذكور ويكشف ما تردت فيه إجراءاته وأقواله من عوار وكذب ، لأن الثابت بمحضر الضبط والتفتيش والتحريات أن إذن التفتيش صدر الساعة الرابعة مساء يوم ٢٠٠١/١/١ فى حين أن ما جاء بدفتر الأحوال يدل على إنتقال القوة من القسم لتنفيذ الإذن كان الساعة الثانية صباح ذلك اليوم وهى أمور لا يستخلص منها إلا أمر واحد ونتيجة واحدة ، وهى أن الضابط حاول بشتى الطرق ومختلف الوسائل أن يسبغ الشرعية القانونية على الإجراء الباطل الذى قام به بتفتيش مسكن المتهم وضبطه دون إذن من سلطة التحقيق ، ثم عمد بعد ذلك إلى إستصدار الإذن من سلطة التحقيق لإضفاء الشرعية على الإجراء الباطل الذى قام به .

ولما كان ذلك جميعه ، وكانت إجراءات الضبط التى إنطوت عليها الأوراق قد تمت والمتهم تحت سيطرة محرر المحضر من قبل إستصدار إذن النيابة العامة ، ولما كان ذلك ، وكانت الجريمة لم تكن فى حالة من حالات التلبس ، وكان إذن النيابة العامة قد صدر لاحقاً على واقعة الضبط ، من ثم يضحى القبض على المتهم وتفتيشه باطلين ، ويمتد البطلان إلى كافة الآثار المترتبة عليها بما فيه الإعتراف المقول بصدوره للضابط فى أعقاب القبض

الذى شابه البطلان ، كما ينسحب كذلك إلى الدليل المقول بأنه مستمد من ذلك الضبط الباطل ، لأنه يكون حصيلة الاجراء الباطل ، ولم يكن لوجود لولاه ، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣٦ إجراءات جنائية والتي تبطل كافة الأدلة المنبثقة عن الاجراءات التي يصحبها البطلان والمتصله بها إتصلاً وثيقاً

(نقض ١٩٦١/١١/٢٨ - س ١٢-١٩٣-٩٣٨)

(نقض ١٩٦٦/٣/٧ - س ١٧ - ٥٠ - ٢٥٥)

(نقض ١٩٧٣/٤/٢٩ - س ٢٤ - ١١٦ - ٥٦٨)

كما يستبعد كذلك شهادة من قام بالإجراء الباطل سالف الذكر بما في ذلك تفتيش مسكن المتهم ، وما يقال أنه ترتب عليه من أدلة ، لأنه إنما يشهد بصحة الإجراء المعيب الذي قام به ، ومثله لا يسمع له قول ولا تقبل منه شهادة ، عملاً بقاعدة مقررة هي أن من قام أو شارك في الإجراء الباطل لا تقبل منه الشهادة عليه .

(نقض ١٩٧٧/١٢/٤ س ٢٨ - ١٠٦ - ١٠٨)

ثانياً : الدفع ببطلان إذن النيابة العامة لصدوره عن جريمة مستقبلية .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أنه يشترط لصحة الإذن بالتفتيش أن نكون بصدد جريمة واقعة بالفعل وتحقق

كذلك إسنادها للمأذون بتفتيشه ، فإذا ماتبين أن القصد من إصدار الإذن هو البحث عن جريمة وتقصى وقوعها كان الإذن باطلاً وتبطل الأدلة المترتبة عليه . وقد قضت محكمتنا العليا في حالة شبيهة بحالة دعوانا، بأنه من حيث أن المقرر أن الإذن بالتفتيش إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالي إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل . فإذا كان مفاد ما أثبتته الحكم المطعون فيه عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن حين أصدرت النيابة العامة إذنها بالتفتيش بل كان الإذن قد صدر إستناداً إلى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر إلى خارج المدينة ، فإن الحكم إذ دان الطاعن دون أن يعرض لبيان ما إذا كان إحرازه هو وزميله للمخدر كان سابقاً على صدور إذن التفتيش أم لاحقاً له يكون مشوباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون

(الطعن رقم ٣١٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٣ ص ٢٠)

(الطعن رقم ٦١٧٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/١٢)

وعلى هدى ما تقدم ومتى كان الثابت بالأوراق أن إذن التفتيش قد صدر إستناداً إلى بيان غير صحيح سجله الضابط في محضر التحريات مؤداه أن المتهم يحرز بقصد الاتجار مواد مخدرة في حين أنه يبين منذ فجر التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة عدم صحة هذا البيان ، حيث نفى الضابط

مستصدر الإذن علمه بحدوث إلتقاء ما بين المتهم الأول والثاني ساعة تحرير محضر التحريات أو وقت صدور الإذن ، وأنه قام بالقبض على المتهم الأول بعد قيام المتهم الثاني بتسليمه المخدر محل الاتهام بما يفيد ويقطع بأن الإذن حينما صدر لم يكن لضبط جريمة قد وقعت وصحت نسبتها ، بل لضبط جريمة مستقبلية محتمل وقوعها وغير محتمل في نفس الوقت ، ومن ثم فإن الإذن بتفتيش مسكن المتهم الأول يصبح باطلاً لصدوره عن جريمة مستقبلية لم تكن وقعت وقت صدور الإذن الأمر الذي يضحى معه الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بتفتيش مسكن المتهم لصدوره عن جريمة مستقبلية قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

ثالثاً : الدفع بشيوع الإتهام وإنتفاء علم المتهم بكنه المادة المخدرة .

إن المشرع في قانون المخدرات جرم حيازة المواد المخدرة ، والحيازة التامة تتوافر بإكتمال عنصريين ، الأول مادي والثاني معنوي وهو توافر نية التملك لدى الحائز والظهور على الشيء بمظهر المالك ، كما جرم المشرع الحيازة المؤقتة أو الناقصة وكذلك الحيازة العارضة . لكن يشترط في كل هذه الحالات أن يكون سلطان الحائز مبسوطاً على المادة المخدرة ، بحيث يمكن القول أنه حائز منفرد للمادة المخدرة .

(القضية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٤ كلى جنايات الإسماعيلية - جلسة ١١/١١/١٩٨٦)

(١٩٨٦)

وحسبنا فى ذلك أيضا ما قُضى به فى حالة شبيهة بدعوانا بأنه " وحيث أنه من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أن مناط المسؤولية فى حالتى إحراز الجواهر المخدرة ، هى ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأى صورة من علم وإرادة ، إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية . لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى وتحقيقاتها أن المخدر المضبوط عُثر عليه بداخل الجيب الأيمن لبلوفر زيتى اللون كان موضوعاً بداخل سحارة خشبية ممتلئة بالملابس فى الحجرة الثانية على يسار الداخل من باب المسكن الذى يقيم فيه المتهم وزوجته وأولاده وأخوته ، كما قرر هو بذلك فى التحقيقات وأيده رجل الضبط فى ذلك ، ومن ثم فإن المتهم لا ينفرد بإستعمال تلك الحجرة وحده دون سواه من المقيمين معه ، كما وأن الصندوق الذى به المخدر كان ممتلئاً بالملابس الخاصة بالمتهم وأسرته كما قرر بذلك رجل الضبط ، ولم يثبت أن تلك السحارة كانت مغلقة بمفتاح يصعب على الغير فتحها ، حتى يمكن نسبة ذلك المخدر للمتهم وحده ومن ثم فقد أضحت حيازته شائعة بين المتهم وزوجته وإبنته وإخوته ، وبالتالى يضحى الدليل القائم قبله وقد أحاط به

الشك ، غير كاف لإسناد التهمة إليه ويتعين لذلك القضاء ببراءته منها عملاً بنص المادة ٣٠٤ / ١ إجراءات جنائية بلا مصروفات .

(القضية رقم ٧٥٣ لسنة ١٩٨٨ كلى جنايات المنصورة - جلسة ٢٥/٥/١٩٨٩)

وحيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان الثابت من أوراق الدعوى وتحقيقاتها أن المخدر المدعى ضبطه - على خلاف الحقيقة - بمسكن المتهم عثر عليه بداخل دولاب ممتلئ بالملابس في الحجرة الأولى على يمين الداخل من باب المسكن الذى يقيم فيه المتهم وزوجته وأولاده وشقيقته ، وكان المتهم لاينفرد وحده بالسلطان والسيطرة وإستعمال تلك الحجرة دون سواه من المقيمين معه ، ولم يثبت أن ذلك الدولاب كان مغلقاً بمفتاح يصعب على الغير فتحه حتى يمكن نسبة ذلك المخدر للمتهم وحده ومن ثم فقد أصبحت حيازته شائعة بين المتهم وزوجته وأولاده وشقيقته ومن ثم يضحى الإتهام - لوصح - شائعاً بين المتهم وذويه ، وبالتالي يضحى الدليل القائم قبله وقد أحاط به أسار من الشك غير كاف لإسناد التهمة إليه ويضحى الدفع بشيوع الإتهام قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

رابعاً : الدفع ببطلان الدليل المستمد من

تقرير المعمل الكيماوى لكون المخدر المقول

**بضبطه وتحريزه غير المخدر الذى صار تحليله ،
وذلك لمغايرة الوزن الذى قام به محرر المحضر
عن الوزن الوارد بتقرير المعمل الكيماوى .**

لما كان من المقرر فى أصول المحاكمات الجنائية والى إطرده قضاء محكمة
النقض على إرسائها أنه " متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه
ووزنه عند تحليله فرقاً ملحوظاً ، فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا
الفارق البين على الشك فى التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده
فى ظاهر دعواه . ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع
الجوهري - فى صورة الدعوى - بلوغاً الى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بما
ينفيه ، أما وقد سككت عنه إيراداً له ورداً عليه ، فإن حكمها يكون قاصر
البيان واجب النقض والإحالة "

(مجموعة القواعد القانونية س ٢٠ ق ٢٢٥ ص ١١٤٢)

لما كان ماتقدم ، وكان وزن المخدر باللفافة بمحضر الضبط ٤٠٠ جرام من
الحشيش وذلك بحسب الثابت فى شهادة الوزن الصادرة من صيدلية
بينما الثابت من تقرير المعمل الكيماوى أن زنته قائماً ٤٥٠ جرام ، ولما
كانت النياية العامة عندما حرزت المخدر بعد فضه ، وضعته داخل
مظروف أصفر اللون ، فى حين أن الثابت بنتيجة المعمل الكيماوى ، أن

الحرز عبارة عن مظهر أبيض اللون ، فلما كان ذلك كذلك وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقاً ملحوظاً ، فإن ما دفع به المتهم ، بأن ما صار تحريزه غير ماصار تحليله ، يضحى قائماً على سند صحيح سواء من الواقع أو القانون ، ويشهد لإنكار المتهم حيازة هذا المخدر ، ويضحى الإتهام بغير دليل صحيح يقوم عليه ، الأمر الذى يتعين معه القضاء ببراءة المتهم مما نسب إليه .

خامساً : الدفع بتلفيق الإتهام وإنتفاء صلة المتهم بالمخدر المضبوط .

ذلك أن الثابت بالأوراق أن المتهم قد تم القبض عليه ، وأقتيد إلى قسم شرطة --- مقبوضاً عليه ولم يكن معه ثمة مخدرات ، وأن ذلك كان أمام شاهدين سماهما المتهم ، وهو ماأيده فيه الشاهدان سالفى الذكر ، والذى لم يطلب المتهم شهادتهما لنفى الواقعة ، وإنما رأت النيابة إستجلاء الواقعة بشهادتهما . وعلى ذلك يضحى ما إدعاه شاهد الإثبات بضبط المخدر بمسكن المتهم - أمر غير مقبول ويضحى الدفع بتلفيق الإتهام قائماً على سند سليم ويصادف صحيح الواقع والقانون .

سادساً : الدفع بطلان الإعتراف لأنه كان وليد إكراه من قبل رجال الشرطة .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض ، أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً ، وهو لا يعتبر كذلك إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه . فإلاعتراف يجب أن يكون صادراً عن إرادة حرة مختارة وليس وليد ضغط أو تهديد ، ذلك أن أى قدر من الإكراه يكفى لإهدار الاعتراف ولو لم يترك أثراً بالجسم يدل عليه أو ينبئ به ، لأن التهديد بالإكراه يكفى وحده لبطلان الاعتراف . وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بجلسة ١٣/١١/١٩٨٤ فى الطعن رقم ٦٧٦٩ لسنة ١٩٥٣ بأن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه .

كما قضت أيضاً بأن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول ، ولا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه .

(نقض ٩/١٠/١٩٨٦ سنة ٣٧ ص ٧٢٨ رقم ١٣٨)

ولما كان ما تقدم ، وكان الثابت بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق أن بالمتهم عدة كدمات وسحجات بالوجه وبالظهر ، وكان الاعتراف المعزو إليه بمحضر الشرطة قد انتزع منه بطريق الإكراه الذى وقع عليه من رجال المباحث ، فلما كان ذلك ، وكان أى قدر من الإكراه - على النحو السالف بيانه - يكفى لإهدار الاعتراف ، الأمر الذى يضحى معه الدفع

ببطلان الإعراف - لما شابه من عوار - قائماً على أساس سليم ويصادف
صحيح القانون .

سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين . .

" إن مجرد التهمة مظنة للخطأ والغلط . . وحيث أن العقاب كما يوقع
للإصلاح قد يؤدي إلى الإفساد . . وفي حالتنا احتمال الفساد والضياع
وهدر المستقبل هو الأكيد .

والآن وقد فرغت من واجبي فأطلعكم على القضية على قدر إمكانياتي
المتواضعة أجد لزماً عليّ أن أتذكر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه
في رسالته إلى أبي موسى الأشعري قاضي الكوفة
قال عمر بن الخطاب موجهاً حديثه إلى القضاة :

" إذا جلستم للحكم بين الناس فتبينوا وثبتوا ، فإن أصابكم أدنى شك
ولو بمشقال شعرة فكفوا عن الحد ، والله ولي من لاوئ له "
وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إدرءوا الحدود عن المسلمين
ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطئ في
العفو خير من أن يخطئ في العقوبة " .

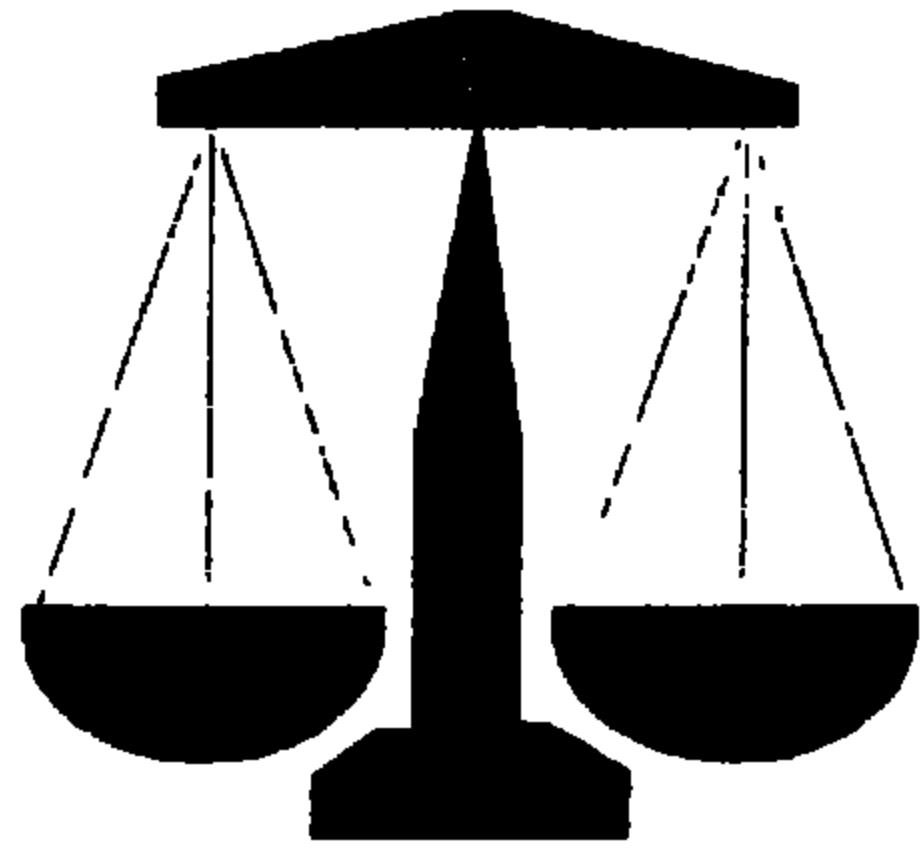
" والآن بيدكم الأمر ، إن هي إلا كلمة تخرج من أفواهكم لاتسألون
عنها إلا أمام ضمائركم وأمام الله سبحانه وتعالى . . والمتهم

يستصرخكم لما أصابه من ظلم ، وأنا على يقين من أنكم ستجيئون
صوت الحق وصوت العدل " ٨٠ "

لم يبق لي إلا أن أشكركم على ما أفسحتم لي من صدوركم وإن كنتم
فوق كل شكر وثناء . وفقكم الله وأيد مسعاكم وألهمكم الحكم
الصواب وشكراً لحضراتكم لحسن الإستماع .

السيد عفيفي

المحامي



مرافعة ثانية

في

جناية إتهام

في المخدرات

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (---)

مرافعة

عن السيدة / ----- متهمة

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم --- لسنة ٢٠٠١ المقيمة برقم --- لسنة ٢٠٠١

كلية --- والمحدد لنظرها جلسة يوم --- الموافق / / ٢٠٠١

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة المتهمه / ٠٠٠ بأنها بتاريخ ١٥/٣/٢٠٠١ بدائرة محافظة القاهرة أحرزت بقصد الإتجار جوهراً مخدراً (حشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً الأمر المعاقب عليه بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ بند (١) ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمى ٦١ سنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ سنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بالأخير

٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته الرائد / --- رئيس مباحث قسم شرطة باب الشعرية بمحضر المؤرخ ١٥/٣/٢٠٠١ الساعة ٢ مساء ، من أن تحرياته

السرية والمراقبة الشخصية أسفرت عن أن المتحرى عنها --- تزاوّل نشاطها الإجرامى فى الإتجار فى المواد المخدرة ، وتتخذ من مسكنها مكاناً لتخزينها وتوزيعها على التجار وقد إستصدر إذنًا من النيابة العامة فصدر الإذن يوم ٢٠٠١/٣/١٥ الساعة ١ مساءً بضبط وتفتيش شخص ومسكن المدعوة / ٠٠٠ المقيمة ٠٠٠٠ قسم باب الشعرية بالقاهرة لضبط ما تحوزه أو تحزره من مواد مخدرة .

وأضاف بأنه فى الساعة ١٠, ١ مساءً اتصل به مصدر سرى وأبلغه أن المدعوة / --- موجودة بشقة مفروشة بمدينة شبرا الخيمة بمحافضة القليوبية وبحوزتها المواد المخدرة ، فندب النقيب / ٠٠٠٠ لتنفيذ الإذن ، والذى إنتقل على الفور إلى مدينة شبرا الخيمة مستقلاً سيارة خاصة ، حيث وصل وترك السيارة وترجل صوب المسكن ، وترك أفراد القوة لتأمين سلامة المأمورية وصعد إلى الشقة الكائنة بالطابق الثالث حيث ألقى بابها مغلقاً فطرق عليه حيث فتحت له المأذون بتفتيشها ، وما أن شاهدته حتى حاولت غلق الباب مرة أخرى إلا أنه قام بدفع الباب وتمكن من الدخول وبتفتيشها عثر معها على لفافه سلفانية شفافة وبفضها تبين أنها تحوى مادة داكنة تشبه الحشيش . وبعودته إلى القسم ترك المأذون بتفتيشها برفقة رجال الشرطة السريين وتوجه لوزن المخدر بصيدلية --- حيث وزنت اللفافة --- جرام ، ثم قام بتحريز المخدر داخل حرز مختوم وأقفل المحضر للعرض على السيد الاستاذ / وكيل النيابة للتصرف .

٣- بتاريخ / / ٢٠٠١ الساعة ... إفتحت النيابة العامة محضرها حيث إستهلته بإستجواب المتهم وقد أنكرت التهمة .

٤- بتاريخ / / ٢٠٠١ سُئل الرائد حيث أوري ما سبق وأن قرره بمحضر الضبط .

٥- بتاريخ / / ٢٠٠١ صدر أمر الإحالة ضد المتهم وأرقت النيابة العامة قائمة بأدلة الثبوت وقد ذيلت القائمة بتقرير المعمل الكيماوى الذى أثبت أن المادة المضبوطة لجوهر الحشيش .

٦- تحددت جلسة / / ٢٠٠١ لنظر الجناية أمام الدائرة --- بمحكمة جنايات القاهرة .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب إشرح لى صدرى ويسر لى أمرى واحلل عقدة من لسانى يفقهوا قولى "

سيدى الرئيس ..

حضرات السادة المستشارين الأجلاء ..

"بسم الحق الذى يعيش فى ضمائركم وترفعون شعاره فوق أكتافكم ..

بسم العدل الذى أقسمتم بيمين الولاء له فنطقت شفاهكم وخطت به
أقلامكم .. بسم كل هذا وذاك يشرفنى ويرفع من قدرى أن أقف اليوم
فى ساحة عدلكم وبين أيدي حضراتكم لأترافع فى قضية اليوم .. "٧"

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفوعه ودفاعه على
الوجه التالى :-

أولاً : الدفع ببطلان التفتيش لإجرائه خارج نطاق الإختصاص المكانى لمأمور الضبط القضائى .

ولئن كان من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان
لمأمور الضبط القضائى المنتدب لإجرائه أن ينفذه أينما وجدته ، إلا أن ذلك
مشروط بأن يكون المكان الذى تم فيه التفتيش واقعاً فى دائرة إختصاص
من أصدر الإذن ومن نفذه .

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا فى حالة شهبية بدعوانا بأنه " لما
كان قضاء محكمة النقض قد إستقر على أنه متى صدر أمر من النيابة العامة
بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائى المندوب لإجرائه أن ينفذه عليه
أينما وجدته مادام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعاً فى دائرة إختصاص

من أصدر الأمر ومن نفذه ، وذلك أن إختصاص مأمورى الضبطية مقصور على الجهات التى يؤدون وظائفهم فيها فإذا ماخرج المأمور عن دائرة إختصاصه لاتكون له سلطة وإنما يعتبر فرداً عادياً وهى القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية "

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٩) (والطعن رقم ٢٣٧٦٤ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٢)

على هدى ما تقدم ، ومتى كان ماسلف ، وكان الإذن قد صدر بتفتيش المتهم وتفتيش مسكنها بدائرة ---- محافظة القاهرة ، بيد أن مأمور الضبط القضائى قام بإجرائه حال تواجدها بمحافظة القليوبية خارج نطاق إختصاصه المكانى ، دون أن يكون ثمة ظروف إضطراريه مفاجئة أو حالة ضرورة دعتة إلى مجاوزة حدود إختصاصه المكانى ، ومن ثم يضحى القبض على المتهم وتفتيشها باطلين ويمتد البطلان إلى كافة الآثار المترتبة عليهما بمافيه الإعتراف المقول بصدوره للضابط فى أعقاب القبض الذى شابه البطلان ، كما ينسحب كذلك الى الدليل المقول بأنه مستمد من ذلك الضبط الباطل لأنه يكون حصيلة الاجراء الباطل ولم يكن ليوجد لولاه ، كما يستبعد كذلك شهادة من قام بالإجراء الباطل سالف الذكر ، لأنه إنما يشهد بصحة الإجراء المعيب الذى قام به ومثله لا يسمع له قول ولاتقبل من شهادة ، عملاً بقاعدة مقررة هى أن من قام أو شارك فى الإجراء

الباطل لا تقبل منه الشهادة عليه (نقض ١٩٧٧/١٢/٤ - س ٢٨ - ١٦٠ -
١٠٨) .

**ثانياً : الدفع ببطلان إذن النيابة العامة الصادر
بتفتيش شخص ومسكن المتهمه لإبتناؤه على
تحريرات غير جدية ولعدم تضمن المحضر المحرر
بطلب الإذن دلائل أو أمارات تقنع بجدية
الإستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش أو
كفايتها لتسويغ إصداره .**

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن
القانون وإن أجاز إصدار الإذن بضبط الجرائم التى وقعت وقامت الدلائل
على أشخاص مرتكبيها ، إلا أنه إستلزم أن يسبق إستصدار الإذن تحريرات
جادة تبرر إتخاذ هذا الإجراء الخطير ضد المتحرى عنه ، الذى ينطوى على
التعرض لحرية الشخصية التى صانها القانون والدستور من العبث والعدوان
. وإذا كان لسلطة التحقيق كامل الحرية فى تقرير جدية التحريات وكفايتها
لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش ، إلا أنها تخضع فى تقريرها إلى رقابة محكمة

الموضوع التى لها أن تقرها إلى مازھبت إليه من كفايتها لتسويغ إصدار الأمر به أوعدم إقرارها .

وحسبنا فى ذلك ما قضى به بأنه "لما كان من المقرر فى أصول المحاكمات الجنائية التى إطرده قضاء المحاكم على إرسائها أن التحريات التى يجريها مأمورو الضبط هى عملية تجميع للقرائن والأدلة التى تثبت وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ويجب أن تراعى الدقة فى هذه التحريات نظراً لأن المشرع وإن كان يلزم جهات التحقيق والمحكمة بما ورد بهذه التحريات إلا أنه إستلزمها للقيام ببعض إجراءات التحقيق مشروطاً فى ذلك جديتها ، فإذا لم تكن جادة كان لو كىل النيابة رفض إصدار إذن التفتيش ، بل إن للمحكمة أن تراقب جدية هذه التحريات عن طريق مراقبتها لشروط إذن التفتيش الصادر من النيابة العامة ، فإذا كانت التحريات غير جدية ترتب على ذلك بطلان الإجراءات المستندة إليها وهو قرار النيابة المتضمن إذن التفتيش وبالتالى بطلان جميع الإجراءات المترتبة عليها ."

(الجناية رقم ٨١٣٦ لسنة ١٩٩١ مركز بنها والمقيدة برقم ١٤٠٠ لسنة ١٩٩١ كلى بنها جلسة ١٩٩٢/٦/٢٢)

لما كان ماسلف تبينه وكان الضابط الذى إستصدر الإذن بالتفتيش غير جاد فى تحريه ، وآية ذلك أنه لو كان جاداً فى تحريه عن المتهمه لعرف حقيقة إسمها وعمرها وعملها ومحل إقامتها ، فالتجهيل بهذه الأمور ينبئ فى

وضوح عن عدم جدية التحريات وعدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش .

ولما كان الثابت أيضاً من التحقيقات أن ضابط الواقعة قد إعتمد في إستصداره للإذن على تحرياته السرية عن طريق مصادره السرية التي إستمرت خمسة عشر يوماً سابقة على إستصداره ، وإذ ثبت على وجه اليقين أن المتهمة كانت خلال تلك الفترة تحت العلاج بمستشفى ... المركزى ، الأمر الذى يصم التحريات بعدم الجدية ، ومن ثم تكون مثل تلك التحريات الهزيلة لا تصلح لأن تكون سنداً لإجراء شاذ يصادر حرية الإنسان وينتهك حرمة .

وما لحق التحرى من عوار ، انما يؤكد أنه لم تجرئة تحريات سبقت إستصدار الإذن بالتفتيش ، وأن ما جاء بتحريات الشرطة لا يتعدى أن يكون مجرد قول لصاحبه إستقاه من مصادره التى لاتربو على الشبهات . ومتى كان ما سلف ، فإن الدفاع يطلب إهدار المسوغات التى رأها النيابة العامة مبرراً لإصدار الإذن بالتفتيش نتيجة لالعدم الإطمئنان إلى ماتم من تحريات فحسب بل للتشكك فى صحة قيام هذه التحريات أصلاً .

ولما كان ماتقدم ، وكان القانون قد إستلزم لصحة الإذن ضرورة أن تسبقه تحريات تتسم بالجدية والكفاية وإلا كان باطلاً ، وكان لا يجوز بحال إهدار حرية المأذون بتفتيشه - المتحرى عنه - بناء على معلومات قاصرة مجهلة يشوبها الإجمال والتعقيم ولا تنطوى على أى قدر من الجدية والكفاية ، الأمر

الذى يكون معه هذا الإذن باطلاً ، ويظل تبعاً لذلك الدليل المستمد منه ، فلا يصح الاعتماد عليه أو الأخذ بشهادة من أجراه أو تم في حضوره ويضحي الإتمام بغير دليل صحيح يقوم عليه .

*وأما عن ضبط المخدر فإنه عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريرات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش ، بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش ، فلا يصح أن يتخذ كدليل على جدية التحريات السابقة على الإذن ، فشرط صحة إصدار الإذن أن يكون مسبوقاً بتحريرات جدية يرجح معها نسبة الجريمة إلى المأذون بتفتيشه . وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بجلسة ١٩/٤/١٩٩٠ في الطعن رقم ٢٣٤٠٣ لسنة ٥٩ ق . وهناك أحكام عديدة في هذا المعنى .

وعلى هدى ماسلف ومتى كان ماتقدم ، وكان نص المادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد رتب أثراً على تقرير بطلان أى إجراء ، يجعل هذا البطلان يتناول جميع الآثار التى تترتب عليه مباشرة ، لذلك يتعين إهدار الدليل المستمد من تفتيش منزل المتهم لأن الضبط والتفتيش كانا وليدا إجراء باطل ، ومن ثم يضحى الدفع المبدى من المتهم قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

ثالثاً : الدفع ببطلان القبض والتفتيش لقيام الغير بإجرائه دون أن يُصرح لمستصدر الإذن

بسندبه ودون أن يتم ذلك تحت إشرافه ونظره وبصيرته .

تنص المادة ٣٢٣ من التعليمات العامة للنيابات على أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأمورى الضبط القضائى فى الإذن بالتفتيش أن ينفذه ولو كان المأذون قد ندبه لذلك ، ما دام هذا الندب قد حصل بغير سند من الإذن . كما أن من المقرر فى أصول المحاكمات الجنائية والتى إطرده قضاء محكمة النقض على إرسائها أن الإذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لأى رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك ، وفى هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق الإنتداب من المأمور المعين ، ما دام إذن التفتيش لا يملكه هذا الندب .

وقد إستقر القضاء على ذلك منذ زمن طويل ، وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا فى هذا الشأن بأن الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأمورى الضبط القضائى فى الإذن بالتفتيش أن ينفذه ولو كان المأذون قد ندبه لذلك .

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٤ - طعن ٢٠١ لسنة ٤٥ ق س ٢٦ ص ٢٦٥)
ومن جماع ماتقدم ومتى كان الثابت أن الإذن قد صدر متضمناً الإذن للرائد / وحده بتفتيش شخص ومسكن المتهمه ، بما يعنى أن

مُصدر الإذن قد قصد أن يقتصر الإذن بتفتيش شخص ومسكن المتهمه
على الرائد / وحده دون معاونيه ، كما لم يصرح له بئدب الغير أو
الإستعانة به .

ولما كان الثابت بالتحقيقات أن الرائد / الصادر باسمه الإذن لم يتم
بذاته بالتفتيش ، وإنما الذى قام بإجراء تفتيش شخص ومترل المتهمه هو
النقيب / دون أن يكون مصرحاً له بذلك .

ولما كانت الأوراق قد خلت تماماً مما يكشف أو يفيد أن الأخير قد قام
بالتفتيش تحت إشراف ونظر وبصيرة الرائد / لذلك يضحى
الدفع بطلان القبض والتفتيش قائماً على أساس سليم ويصادف
صحيح القانون .

**رابعاً : الدفع بطلان تفتيش شخص المتهمه لخلو إذن
النيابة العامة من تفتيش شخصها بمعرفة أنثى ، ولعدم
إجراء التفتيش بمعرفة أنثى ، وبطلان الدليل المستمد
من هذا التفتيش الباطل .**

تنص المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على أنه " وإذا
كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى ، يندبها لذلك مأمور
الضبط القضائى " ومفاد ذلك أن نص المادة السالف تبيانها إستلزم - إذا
كان المتهم أنثى - أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط

القضائي . و مراد القانون من إشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى ، أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجثمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها بإعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مُست .

وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمة النقض بأن مناط ما يشترطه القانون من تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى ، أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجثمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها بإعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مُست ، وصدر المرأة هو ولا شك من تلك المواضع ، وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بمقولة أن إلتقاط العلبة المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشاً يمس مواطن العفة فيها وقضى بإدانتها إعتماً على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده ، فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/٩)

ولما كان ماتقدم وكانت إرادة الله وعيونه الساهرة شاءت أن تجعل الملازم أول / --- الذى شارك فى تفتيش مسكن المتهمه تجعله يقرر فى صدر أقواله بتحقيقات النيابة بالحرف الواحد س مامعلوماتك بشأن الواقعة محل التحقيق ؟

ج- بتاريخ / / إنتقلت بصحبة النقيب / --- وقوة من الشرطة
السريين إلى منزل المأذون بتفتيشها بمدينة شبرا الخيمة وقمت بالدخول مع
سيادته منزل المأذون بتفتيشها حيث تولى سيادته تفتيشها وعثر على المخدر
بصدرها .

ومتى كان ماتقدم ، ومتى ثبت بيقين أن ضابط الواقعة - كما هو ثابت
بالأوراق - إلتقط اللفافة المحتوية على المخدر من صدر المتهم مما
ينطوى بلاشك على مساس بصدر المرأة الذى يعتبر من مواطن العفة لديها
، لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسدها
، الأمر الذى يكون معه هذا التفتيش باطلاً ، ويطل تبعاً لذلك الدليل
المستمد منه ، فلا يصح الإعتماد عليه أو الأخذ بشهادة من
أجراه أو تم فى حضوره ، ويضحى الإتهام بغير دليل صحيح يقوم
عليه .

سيدى الرئيس .. حضرات السادة المستشارين .

" أرجو فى النهاية ألا أكون أطلت أو أثقلت على حضراتكم ، ولكنه
شرف الحديث إلى قضاة مصر وواجب المهنة المقدس ، كما أرجو أن
تغفروا لى ذلك الصوت الذى تحدثت به إليكم ، فإنه لم يكن صوتى
ولكنه صوت المتهم يريد أن يصل إلى قلوبكم الكبيرة لكى تقضوا
لها بالبراءة . " (هـ) لم يبق لى إلا أن أشكركم على ما أفسحتم لى من

صدوركم وإن كنتم فوق كل شكر وثناء . . . وفقكم الله وأيد
مساعدكم وألهمكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم لحسن الإستماع
السيد عفيفي
المحامي



مرافعة ثالثة

فى

جناية إىجار

فى المخدرات

محكمة جنايات الزقازيق

الدائرة (---)

مرافعة

بدفاع السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم - لسنة ٢٠٠١ المقيمة برقم - لسنة ٢٠٠١ كلى -

٠٠٠ والمحدد لنظرها جلسة يوم ٠٠٠ الموافق / / ٢٠٠١

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة --- بأنه بتاريخ / / ٢٠٠١ بدائرة مركز منيا القمح - محافظة الشرقية أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (نبات البانجو) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٤ بند (١) ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٦ من القسم الثاني من الجدول الملحق بالقانون الأول .

٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته النقيب / --- أنه بناء على تعليمات السيد مدير الأمن ومدير إدارة البحث الجنائي ، قام بإصطحاب عدد من رجال

الشرطة السريين وعمل كمين بناحية --- -- وأنه عند إستيقافه لسيارة
المتهم وطلبه للترول منها ، ألقى المتهم بكيس بلاستيك أسفل مقعد
السائق فأسرع بالتقاطه ، وبفضه تبين أن بداخله عدد ثلاث لفافات ورقية
، وبفض كل منها على حدة تبين أن بداخل كل لفافة كمية من نبات
البانجو . وبعودته للقسم ترك المتهم برفقة رجال الشرطة السريين وتوجه
لوزن المخدر بصيدلية ---- حيث وزنت اللفافة --- جرام ثم قام
بتحريز المخدر داخل حرز مختوم وأقفل المحضر للعرض على السيد الأستاذ
وكيل النيابة للتصرف .

٣-بتاريخ / / ٢٠٠١ الساعة --- ظهراً إفتحت النيابة العامة
محضرها حيث إستهلته باستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .

٤-بتاريخ / / ٢٠٠١ سئل النقيب / --- حيث أورى ما سبق وأن
قرره بمحضر الضبط .

٥-وبتاريخ / / ٢٠٠١ صدر أمر الاحالة ضد المتهم وأرفقت النيابة
العامة قائمة بأدلة الثبوت .

٦-تحدد جلسة / / ٢٠٠١ لنظر الجناية أمام الدائرة --- بمحكمة
جنايات الزقازيق.

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا إفتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين "

سيدى الرئيس . . حضرات السادة المستشارين الأجلاء ..

لا يفوتنى وأنا فى مستهل دفاعى أن لكم فى عنقى ديناً ، وهو أن تكون مرافعتى فى صميم موضوع الدعوى وفى أسلوب يتفق مع هبة مجلس القضاء ووقاره ، وإنى أستسمحكم عذراً فى دقائق يقتضيها الدفاع فى هذه القضية .

* ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على الوجه التالى :

أولاً:الدفع بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لإنعدام حالة التلبس .

لما كانت المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعى ، وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون .

ولما كان من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، أو

وجود أمارات أو إرتباك أو سلوك من المتلبس يحيط به الريبة والشبهات قبل إصدار الأمر وإتخاذ الاجراءات .

ولما كان من المقرر أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في تفتيش السيارات ينصرف إلى السيارات الخاصة ، فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا في الأحوال الإستثنائية التي رسمها القانون ، طالما هي في حيازة أصحابها .

وعلى هدى ماسلف تبيانه ولما كان وضع الكيس أسفل مقعد السائق لايعتبر تخلياً عن حيازته ، وكان الضابط لم يتبين كنه ما بداخل الكيس ، ولم يتبين أمر المخدر وإدراك كنهه على وجه اليقين إلا بعد فض اللفافات التي بداخل الكيس ، فإنه لا يكون قد أدرك بإحدى حواسه جريمه متلبس بها حتى يصح له من بعد إدراكها أن يقبض على المتهم ، وذلك بالنظر إلى أن التلبس حالة تلازم الجريمة لاشخص مرتكبها ، فيتعين إبتداء التحقيق من وقوعها ، فلا تلازم بين الإشتباه القائم على الشك والإدراك القائم على اليقين .

ولما كان ذلك كذلك ، وكان ضبط المخدر على إثر ذلك الإجراء الباطل تستفي معه حالة التلبس بالجريمة لوقوعه على غير مقتضى القانون ، الأمر الذي يضحى معه الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لإنعدام حالة التلبس قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

ثانياً : الدفع بعدم معقولية تصوير الواقعة كما أدلى بها

ضابط الواقعة لمخافتها لحكم العقل ومنطق الأمور .

لما كان الثابت بالأوراق أن ضابط الواقعة قد إستند في تفتيشه لسيارة المتهم إلى قوله بأنه عند إستيقافه لسيارة المتهم كان على مسافة حوالى عشرة أمتار منها وأنه شاهد المتهم وهو يلقي بكيس المخدر أسفل مقعد السائق ، وهذا القول فيه مخافاه للمنطق وبعد عن التصديق ، إذ أن الوقت كان ليلاً ويستعذر والحال كذلك رؤية المتهم - وعلى هذا البعد - وهو يلقي بكيس المخدر أسفل مقعد السائق ، ذلك فضلاً عن أن الكيس المضبوط كان من الصغر بحيث لا يكون فى مكان الضابط أن يلحظه بيده وهو بداخل السيارة كما يزيد ظلال الشك وعوامل الرؤية إنفراد ضابط الواقعة بالشهادة ، فالثابت برواية شاهد الواقعة أنه كان يلزمه الملازم أول / --- وكذا قوة من رجال الشرطة السريين ، وقد حجب ضابط الواقعة غيره عن الإدلاء بشهادتهم ، ولا يتصور عقلاً أن يكون شاهد الواقعة هو الوحيد بين هؤلاء الذى أبصر الواقعة ، الأمر الذى يترجح معه أن للواقعة تصوير آخر أمسك عنه شاهد الإثبات حتى يسبغ المشروعية على إجراءات القبض والتفتيش .

سيدى الرئيس .. حضرات السادة المستشارين ..

إن الدفاع على ثقة بأن ما عرضه على سمعكم الكريم قد لقي صدًى كافياً لأن تستجيب هيئتكم الموقرة لطلباته فى هذه الدعوى .

اللهم إنك خلقت فينا قضاءً عادلاً فأثلج اللهم بحكمه صدورنا . (١٥)
وفقكم الله وأيد مسعاكم وأهملكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم
لحسن الإستماع .

السيد عفيفي

المحامي



أحكام محكمة النقض

في

جناية الإتهام

في المخدرات

***الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات
هو من أوجه الدفوع الجوهرية التي يتعين الرد
عليها .**

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لأن الطاعن يعمل تاجراً وليس فلاحاً كما ورد بمحضر التحريات بما يطلها ويطل الإجراءات التالية لها . ولما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويق إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات لأن الطاعن يعمل تاجراً وليس فلاحاً كما ورد بمحضر التحريات على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ الإذن فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

(الطعن رقم ٤٦٤٥١ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٩٠)

* في هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأنه من حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن تمسك ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وإنعدامها تأسيساً على أن التحريات لم تتوصل إلى حقيقة محل إقامة المتهم وأنه يقيم في شارع آخر يختلف عن ذلك الذي تضمنه محضرها كما أورد ذلك المحضر اسماً للمتحرى عنه يغير اسمه الحقيقي وأغفل بيان صناعته وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع وخلص إلى إطراره مستنداً على جدية التحريات بقوله " إن محضر التحريات الذي صدر الإذن بناء عليه قد تضمن إسم المتحرى عنه وإن كان فيه خطأ وشهرته ومحل إقامته وعمره ونشاطه المتمثل في الإبحار في جوهر مخدر الهيروين وترويجه بدائرة قسم ثان المنصورة وكل هذه معلومات كافية وتحريات جدية شاملة مسوغة لإهدار الإذن ولا ينال من جدية التحريات وكفايتها مجرد الخطأ في إسم المقصود بالتفتيش إذ أن المحكمة تطمئن الى أن المتهم هو ذاته المقصود بأمر التفتيش المعنى فيه بالإسم المذكور بل إنه يكفي في هذا الصدد أن يصدر الإذن بالإسم الذي إشتهر به كما أنه لا ينال من جدية التحريات عدم ذكر رقم المنزل طالما تم تحديده على النحو المبين بمحضر التحريات أما ما أثير من أن محل إقامة المتهم خلاف ما ذكر بالتحريات فهو مردود بأنه ليس هناك ما يحول دون أن يكون للمتهم أكثر من محل إقامة والأمر مردود إطمئنان المحكمة " لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات

وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش موكولاً الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وكان من المقرر أيضاً أن الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبته الدليل المعتبر ولا تؤسس على الظن والإحتمال من الفروض والإعتبارات المجردة فيه - وكان ما أورده الحكم - على السياق المتقدم رداً على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وإنعدامها فى خصوص إختلاف محل إقامة المتهم عما تضمنه بشأنها محضر التحريات الذى صدر على أساسه الإذن بالتفتيش هو مجرد حديث عن إحتمال والإحتمال نوع من الجواز الذى قد يصادف محلاً وقد لا يصادفه وهو بهذه المثابة لا يغنى عن الواقع الذى يجب أن تبني عليه الأحكام الجنائية .

ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تقسط دفاع الطاعن فى هذا الخصوص حقه وتمحصه بتحقيق تجريه بلوغاً بالأمر الى غايته أما وقد قعدت عن ذلك إكتفاء بما أوردته فى حكمها . على السياق المتقدم وكان لا يعرف مبلغ الأثر الذى قد تنتهى اليه المحكمة فيما لو تبين لها على وجه القطع خطأ الإحتمال الذى تساندت اليه - ضمن ماتساندت إليه - فى رفض الدفع بذلك فإن الحكم يكون فوق ما شابه من قصور فى الرد على هذا الدفع معيباً بالفساد فى الإستدلال ولا يعصم الحكم من البطلان فى هذا

ما ساقه من أدلة وقرائن أخرى ، كما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضمام متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

(الطعن رقم ٢٣٧٥٧ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/٨)

***خلو محضر التحريات من عنوان المتهم ومسكنه وطبيعة عمله وتحديد سنه يترتب عليه بطلان إذن التفتيش .**

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه - لما كان الحكم المطعون فيه قضى ببراءة المتهم المطعون ضده قائلاً فى تسبب قضائه مانصه " وحيث أن الثابت من مطالعة محضر التحريات الذى صدر بناء عليه إذن التفتيش بتفتيش المتهم أنه لم يتضمن سوى إسم المتهم وأنه من منطقة غيط العنب التابعة لقسم كرموز دون تحديد لمحل إقامة المتهم فى هذه المنطقة أو عمله أو عمره والتجهيل بهذه الأمور ينبئ فى وضوح عن عدم جدية التحريات وعدم كفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وبالتالى يكون الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش فى محله وينبنى على ذلك بطلان التفتيش وإستبعاد

الدليل المستمد منه وكذلك شهادة من أجراه وكل ما ترتب عليه ولو كان
إعترافاً صدر في أعقابه لرجال الضبط " ولما كانت المحكمة قد أبطلت إذن
التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى
إستصدره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم لتوصل إلى عنوان المتهم
ومسكنه أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة الى عمله وتحديد سنه
وذلك لقصوره فى التحرى مما يطل الأمر الذى إستصدره ويهدر الدليل
الذى كشف عنه تنفيذه وهو إستنتاج سائق تملكه محكمة الموضوع ، لما
كان ذلك وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش
هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، لما كان ماتقدم فإن
الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/١٢/٤)

* وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم المطعون
فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده وبصححة الدفع ببطلان التفتيش قائلاً فى
تسبيب قضائه ما نصه " إذا كان ما تضمنه المحضر بطلب الإذن بالتفتيش لم
يتضمن من الدلائل والإمارات ما يقنع المحكمة بجدية الإستدلالات التى بنى
عليها أمر التفتيش أو كفايتها لتسويغ إصداره وآية ذلك ما قرره مستصدر
الإذن بالتحقيقات من أن التحريات التى قام بها بنفسه أكدت أن المتهم
يستجر فى مادة الماكستون فورت وأن المدمنين يترددون عليه لتعاطيها فى

الوقت الذى لم يذكر شيئاً عن ذلك فى محضره مكتفياً بإطلاق المادة التى زعم أن المتهم يتجر فيها وهى من المواد المخدرة دون ترخيص أو تحديد والفرق بين الإتجار فى المواد المخدرة وإعطاء حقنة الديسكافيتامين واضح ويين ،ولو صح ما زعمه الضابط بشأن تحرياته لأثبتها فى محضره وهو الأمر الذى يشكك المحكمة فى صحة قيام هذه التحريات ويجردها من صفة الجدية ولا يقدح فى ذلك أن سلطة التحقيق صاحبة الحق فى إصدار الأمر بالتفتيش قد قررت جدية هذه التحريات إذ أن ذلك خاضع لرقابة محكمة الموضوع بإعتبارها الرقبة على قيام المسوغات التى تراها سلطة التحقيق مبررة لإصدار الأمر بالتفتيش ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر بالبناء على هذه التحريات يكون باطلاً هو وما يترتب عليه من إجراءات " ولما كان مفاد ذلك أن المحكمة أبطلت إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذى إستصدره لو كان قد جد فى تحريره عن المتهم لعرف حقيقة نشاطه وأنه يقوم بإعطاء مدمنى المخدرات الذين يترددون عليه حقن " الديسك فيتامين " أما وقد جهله وخلا محضره من الإشارة اليه فذلك لقصوره فى التحرى مما يطل الأمر الذى إستصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ولم يطل الأمر لمجرد عدم تحديد نوع المخدر فى محضر التحريات وهو إستنتاج سائع تملكه محكمة الموضوع لما هو مقرر من أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب .

(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٧٧/١١/٦)

* وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب . وإذا كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أبطل إذن التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبين أن الاسم الوارد بها هو اسم والد المطعون ضده الذى كان من تجار المخدرات وتوفى الى رحمة مولاه وأنه لا يمكن إعتبار ما حدث بمجرد خطأ مادي في تحديد الاسم لأنه المستفاد مما سجله الضابط بمحضر الضبط من أنه قد إتضح بعد الضبط أن المتهم يدعى . . . فإن التحريات التى صدر على أساسها الإذن لم تكن جدية بالقدر الذى يسمح بإصدار الإذن والمتهم معروف للضابط بإسمه الحقيقى وسبق ضبطه فى قضية مماثلة " فإن ما إنتهى اليه الحكم لم يكن أساسه مجرد الخطأ فى إسم المقصود بالتفتيش وإنما كان مرجعه القصور فى التحرى بما يطل الأمر ويهدر الدليل الذى كشف عن تنفيذه وهو إستنتاج سائغ تملكه محكمة الموضوع ومن ثم فإن معنى الطاعة فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ١١٨ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٣)

* ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة ، فلا يصح أن يتخذ كدليل على جدية التحريات السابقة على الإذن .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطالان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وقد رد الحكم على هذا الدفع بقوله " الثابت أن التحريات قد صادفت صحيح ما إنتهت إليه وتأيدت بضبط المخدر مع المتهم الأمر الذي تطمئن معه المحكمة إلى جديتها وإلى ما إنتهت إليه تلك التحريات بشأن الضبط والتفتيش وما أسفر عن ذلك من ضبط المخدر مع المتهم " ومفاد ما تقدم أن المحكمة أسست إقتناعها بجدية التحريات التي بنى عليها الإذن على مجرد ضبط المخدر مع الطاعن أثناء التفتيش، لما كان ذلك وكان الأصل في القانون أن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جريمة - جناية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحريته الشخصية وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع

الجوهري وأن ترد عليه - بأسباب سائغة - بالقبول أو الرفض وكان الحكم المطعون فيه قد رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على القول بأن المخدر ضبط مع الطاعن وهو مالا يصلح رداً على هذا الدفع ،ذلك بأن ضبط المخدر إنما هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى إصدار الإذن بالتفتيش بل إنه هو المقصود بذاته بإجراء التفتيش فلا يصح أن يتخذ كدليل على جدية التحريات السابق على الإذن .

(الطعن رقم ٢٣٤٠٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٠/٤/٩)

***عدم توقيع مصدر الإذن يطل إذن التفتيش .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن أصدره يعتبر خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله يوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم مادام أن الإتهام قائم على الدليل المستمد من التفتيش وحده .

(الطعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٣٧ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٣)

بطلان الإذن الصادر لضبط جريمة مستقبلية .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الإذن بالتفتيش هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح إصداره إلا لضبط جناية أو جنحة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها إلى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحرمة مسكنه أو لحرية الشخصية .

(الطعن رقم ٦١٧٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠)

مدة الإذن بالتفتيش .

اليوم الذي صدر فيه الإذن لا يحسب في الميعاد طبقاً للقواعد العامة .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان إذن النيابة في تفتيش منزل المتهم قد نص فيه أن يكون تنفيذه خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ صدوره فإن اليوم الذي صدر فيه الإذن لا يحسب في الميعاد طبقاً للقواعد العامة بل يجب احتساب الساعات ابتداء من اليوم التالي .

(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٤١)

***تفتيش الأنثى يجب أن يكون بمعرفة أنثى عندما يكون من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الإطلاع عليها .**

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه " إذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائى " و مراد القانون من إشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التى لا يجوز لرجل الضبط القضائى الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التى تخدش حيائها إذا مست . ولما كان ما قام به الضابط من إمساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها إذ كانت تخفى فيه المخدر ينطوى بلاشك على مساس بصدر المرأة الذى يعتبر من العورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطلان تفتيش المطعون ضدها للأسباب السابقة التى أوردها يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣ق - جلسة ١٦/١١/١٩٦٤)

* وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن مناط ما يشترطه القانون من تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى أن يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها بإعتبارها من عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مُست وصدر المرأة هو ولاشك من تلك المواضع وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيشه وسوغه بمقولة أن إلتقاط العلبة المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشاً بمس مواطن العفة فيها وقضى بإدانتها إعتماً على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون وفي تأويله مما يتعين معه نقضه .

(الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/١٩)

الدفع بعدم الإختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي

* إختصاص مأموري الضبطية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم فإذا ما خرج المأمور عن دائرة إختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً عادياً .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان قضاء محكمة النقض قد إستقر على أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان للمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجدته ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة إختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه وذلك أن إختصاص مأموري الضبطية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم فإذا ما خرج المأمور عن دائرة إختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً عادياً وهي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية ، ولا يعتبر من ذلك صدور إنتداب من النيابة المختصة إليه في إجراء ذلك التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الإذن أن يكون من أجراه من مأموري الضبطية القضائية وهو لا يعتبر كذلك اذا ما خرج عن دائرة إختصاصه إلا أنه متى إستوجبت ظروف التفتيش ومقتضياته متابعة الإجراءات وإمتدادها خارج تلك الدائرة أو كانت هناك ظروف إضطرارية مفاجئة أو حالة ضرورة دعت مأمور الضبط القضائي إلى مجاوزة حدود إختصاصه المكاني للقيام بواجبه المكلف به فإن هذا الإجراء منه أو من يندبه لها تكون صحيحة ، لما كان ذلك وكان أمر التفتيش صادراً بندب الرائد رئيس وحدة مخدرات المحلة الكبرى أو من يندبه أو يساعده من مأموري الضبط بتفتيش شخص ومسكن المتهم بدائرة قسم أول المحلة الكبرى وقد ندب النقيب --- معاون مباحث مركز المحلة لتنفيذ الإذن فجاوز الأخير حدود إختصاصه المحلي وأجرى تفتيش مسكن المتهم بدائرة

قسم أول المحلة وكان ما عرض الحكم المطعون فيه بالرد على ذلك الوضع لم يبين الظروف الإضطرارية المفاجئة أو حالة الضرورة التي دعت الضابط إلى مجاوزة حدود إختصاصه المكاني فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٩)

***تفتيش السيارات الخاصة .**

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن لا يجوز تفتيش السيارات بالطرق العامة بغير إذن من سلطة التحقيق وفى غير أحوال التلبس إلا إذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير إلى تخلى صاحبها عنها .

(الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٤)

* وفى هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما ينصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها .

(الطعن رقم ١٩٦٦/١/١ مجموعة أحكام النقض س ١٧ ق ص ٥)

*القبض ومدلوله .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الإفتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق يضر العدالة - الحرية الشخصية حق طبيعي - عدم جواز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته في غير حالة التلبس إلا بإذن القاضي المختص أو النيابة العامة المادة ٤١ من الدستور .

(الطعن رقم ٣٠٥٥ لسنة ٥٨ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

*الشرطى ليس من مأمورى الضبط القضائى وبالتالى فلا يجوز له القبض على أى إنسان أو تفتيشه .

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن القبض على الإنسان إنما يعنى تقييد حريته والتعرض له بإمساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيداً لإتخاذ بعض الإجراءات ضده. وتفتيش الشخص يعنى البحث والتنقيب بجسمه وملابسه بقصد العثور على الشئ المراد ضبطه وقد حظر القانون القبض على أى إنسان أو تفتيشه إلا بترخيص منه أو باذن من سلطة التحقيق

المختصة فلا يجوز للشرطى - وهو ليس من مأمورى الضبط القضائى - أن يباشروا أى من هذين الإجرائين وكل ما خوله القانون إياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجاني فى الجرائم المتلبس بها بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٧ ، ٣٨ إجراءات ويسلمه إلى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ، وليس له أن يجرى قبضاً أو تفتيشاً .

(نقض ١٦/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ص ٦١٣)

*التفتيش داخل الدائرة الجمركية .

مأمورى الضبط القضائى فيما يجرونه من قبض وتفتيش داخل الدائرة الجمركية خاضعين للأحكام العامة المقررة فى هذا الشأن فى الدستور وقانون الإجراءات الجنائية .

وفى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفتئات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق وكان الدستور قد كفل هذه الحريات باعتبارها أقدس الحقوق الطبيعية للإنسان بما نص عليه فى المادة ٤١ منه أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا

يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد ومنعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون وكان من المقرر أن ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين هو نوع من التفتيش الإدارى يخرج عن نطاق التفتيش بمعناه الصحيح الذى عناه الشارع فى المادة ٤١ سالفه البيان وكان قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد قصر حق إجرا هذا النوع الخاص من التفتيش على موظفى الجمارك فإن مفاد ذلك أن يبقى سائر مأمورى الضبط القضائى فيما يجرونه من قبض وتفتيش داخل الدائرة الجمركية خاضعين للأحكام العامة المقررة فى هذا الشأن فى الدستور وقانون الإجراءات الجنائية وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمأمورى الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائى إعمالاً للمادة ٤٦ من القانون ذاته إلا فى أحوال التلبس وبالشروط المنصوص عليها فيها وإذ كان الحكم المطعون فيه - فيما قضى به من بطلان القبض على المطعون ضده وتفتيشه - قد إلترم هذا النظر إستناداً الى عدم توافر حالة التلبس على النحو سالف البيان فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح وأصاب محجة الصواب بما يضحى معنى الطاعة فى هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ١١٢٢٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١١/٣/١٩٩٠)

***الأمر بالقبض والتفتيش يجب أن يشتمل على
إسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة
المنسوبة إليه ، ومفاد ذلك أن الطلب الموجه إلى
الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحري عن
الجاني غير المعروف ضبطه لا يعد أمراً بالقبض .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن لما كان الأصل المقرر بمقتضى
المادة ٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز القبض على أى إنسان
أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانوناً وكانت المادة ١٢٦
من القانون المذكور - والتي يسرى حكمها بالنسبة لما تباشره النيابة
العامة من تحقيق - تجيز لسلطة التحقيق فى جميع المواد أن تصدر حسب
الأحوال أمراً بحضور المتهم أو القبض عليه وإحضاره وأوجبت المادة ١٢٧
من ذات القانون أن يشتمل كل أمر بالقبض صادر من سلطة التحقيق على
إسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المنسوبة إليه وتاريخ الأمر
وإمضاء من أصدره والختم الرسمى وكان مفاد ذلك أن الطلب الموجه إلى
الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحري عن الجاني غير المعروف ضبطه لا
يعد فى صحيح القانون أمراً بالقبض ، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ من قانون

الإجراءات الجنائية جاء صريحاً في وجوب تحديد شخص المتهم الذى أصدر أمر بالقبض عليه وإحضاره ممن يملكه قانوناً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وما أورده تبريراً لإطراحه دفع الطاعن بىطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع القانون ولا يودى إلى ما رتبته عليه فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجبته عن تقدير أدلة الدعوى ومنها إقرار الطاعن ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت اليه المحكمة .

(الطعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٣١)

*أثر القبض الباطل .

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن من المقرر أن القبض لعدم مشروعيته ينبى عليه عدم التعويل فى الإدانة على أى دليل يكون مترتباً عليه أو مستمداً منه .

(الطعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٣٥ - جلسة ١٩٦٦/٣/٧)

*إنتفاء حالات التلبس .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم وهو ممن إشتهروا بالإتجار في المخدرات وجد بين أشخاص يدخنون في جوزة مطبقاً على يده في ورقة ثم حاول الهرب عند القبض عليه فهذه الواقعة لا يتوافر فيها قيام حالة التلبس كما هو معروف به في القانون إذ أن أحد لم يكشف عن مخدر بأية حاسة من حواسه قبل إجراء القبض والتفتيش .

(الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٤٩/٥/١٦)

* وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن رؤية المتهم وهو يناول شخصاً شيئاً لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه مخدراً إستنتاجاً من الملابس ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معروف به في القانون (الطعن رقم ٢٣٨٨ سنة ١٨ ق - جلسة ١٩٤٩/١/١٠)

* وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عسكري المباحث شاهد المتهم وهو من المعروفين لديه بالإتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك يمشى وإحدى يديه قابضة على شيء فأمسك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من الهيروين فهذه الواقعة لا تفيد أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل الحصر ولا من الحالات الأخرى التي تجيز القبض ثم التفتيش .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٨ق - جلسة ١٩٣٨/١/١٠)

* وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " وأن الرائد ضابط مباحث مركز شبين القناطر في يوم ١٩٨٥/٨/٢٩ وبالقرب من نقطة مرور نوى قدمت السيارة رقم أجرة شرقية يقودها المتهم فأوقفها للإطلاع على الرخص فحاول المتهم الفرار بعد ما نزل من السيارة فضبطه وإشتبه في أمره وطلب منه فتح حقيبة السيارة لتفتيشها فقام المتهم بفتح الحقيبة بمفتاحها الذي كان معه فعثر الشاهد عند التفتيش تحت غطاء السيارة القماش على كيس متوسط الحجم مغطى بالبلاستيك بفضه وجد بداخله قطعة من مادة إشتبه في كونها حشيش و بجوار الكيس عثر على مطواة قرن غزال وتبين من الفحص الكيماوى أن المادة المضبوطة من مادة الحشيش المخدر " . لما كان ذلك وكان من المقرر أن التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى إجراءات إعتداء على الحرية الشخصية أو إنتهاك حرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحهم فيها القانون حق الضبط والتفتيش بنصوص خاصة . وأن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون ما دامت

في حيازة أصحابها - أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التي ضبط بها المخدر فإن من حق مأمور الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقيق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور وكان الحكم المطعون فيه - من جهة لم يحصل أو ينقل عن الضابط أنه إستبان أمر المخدر أو السلاح قبل فتح حقبة السيارة مما لا تعتبر معه الواقعة على النحو الذي أورده من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولا تعد في صورة الدعوى من المظاهر الخارجية التي تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وتبيح بالتالي لمأمور الضبط القضائي تفتيش السيارة ومن جهة أخرى إقتصر الحكم في رده على دفع الطاعن بطلان تفتيش السيارة على قوله " كما لا يجديهِ الدفع بطلان الضبط والتفتيش لأن محاولته الفرار هي التي أثارت الشبهة لدى الضابط مما يباح له التفتيش " دون أن يستظهر أن هذا التفتيش كان من الضابط بقصد التحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون مما يعجز محكمة النقض عن إكمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن مما يوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٤)

*** في هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن سقوط اللقافة المحتوية للمخدر عرضاً من المتهم عند إخراجه بطاقة تحقيق الشخصية لا يعتبر تخلياً منه عن حيازتها . عدم تبين رجل الضبط محتواها قبل فضاها لا تتوافر فيه حالة التلبس التي تبيح إجراء التفتيش .**

(الطعن رقم ٦٨٠٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٢)

***الإستيقاف إجراء لايمكن إتخاذه دون توافر شروطه .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن للإستيقاف شروط ينبغي توافرها قبل إتخاذ هذا الإجراء وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية منه وإختياراً في موضع الشبهات والريب وأن ينبئ هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته ومن ثم فمتى كان المخبر قد إشتبه في أمر المتهم لمجرد تلفته وهو سائر في الطريق وهو عمل لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يؤدي إلى ما يتطلبه الإستيقاف من مظاهر تبرره فإن الإستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند إلى أساس في القانون فهو باطل .

(نقض جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ - أحكام النقض س٨ق ٢٧٣ ص ٩٩٨)

***الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها**

لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة.

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ولا يجدى في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع ، فإذا خلا الحكم من الدليل الفني الذى يستقيم به قضاءه فإنه يكون معيباً متعيناً نقضه .

(نقض ١٤/٣/١٩٦٠ مجموعة أحكام النقض س ١١ ص ٢٣١)

***وجود المقص والميزان لا يقطعان في ذاتهما**

ولا يلزم عنهما حتماً ثبوت واقعة الإتجار في المخدر

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن وجود المقص والميزان لا يقطعان في ذاتهما ولا يلزم عنهما حتماً ثبوت واقعة الإتجار في المخدر مادامت المحكمة قد إقتنعت للأسباب التى بينتها - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - أن الإحراز كان بقصد التعاطى ، وفي إغفال التحدث عنهما ما يفيد ضمناً أن المحكمة لم ترفيهما ما يدعو إلى وجه الرأى في الدعوى .

(الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٥٩)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/٢/٧

" لم ينشر بعد "

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابه محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .

الوقائع

إتمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ١٣٤٤١ لسنة ١٩٩٧ الجمالية (المقيمة بالجدول الكلى برقم ٨٨٠ لسنة ١٩٩٧) بأنه في يوم ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٧ بدائرة قسم الجمالية محافظة القاهرة :- أحرز بقصد الإتجار جوهرًا مخدراً (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالة

إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٣ من مارس سنة ١٩٩٨ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٨ و ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتغريمه مائه ألف جنيه والمصادرة بإعتبار أن الإحراز مجرد من القصور .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٤ من أبريل سنة ١٩٩٨ وقدمت أسباب الطعن في ٢ من مايو سنة ١٩٩٨ موقعا عليها من الأستاذ / شعبان متولى المحامى .

وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر (هيروين) بغير قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال ، ذلك بأن

أطرح دفعه بطلان إذن التفتيش لإبتناؤه على تحريات غير جدية برد قاصر غير سائغ ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة في ٣ من مارس سنة ١٩٩٨ والحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن دفع بطلان إذن التفتيش لإبتناؤه على تحريات غير جدية لم تتضمن الاسم الذى يشتهر به الطاعن وأوصافه ومحل إقامته ، ورد الحكم على هذا الدفع فى قوله : "وحيث إن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش من الأمور الموكولة للنياابة العامة تحت إشراف محكمة الموضوع ، وكانت التحريات التى سطر محضرها ضابط الواقعة تحمل من المعلومات الجادة عن إرتكاب المتهم إحراز المخدر وقد شملت من البيانات ما تحدد به شخص المتهم تحديدا كافيا ومن ثم فإنها تكفى مسوغا لإصدار الإذن بالتفتيش ويضحى النعى على التحريات بعدم الجدية غير سديد " لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة ، وكان مأورده الحكم رداً على هذا الدفع ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه، ذلك أنه إقتصر على الإشارة إلى أن التحريات تضمنت إرتكاب الطاعن لجريمة إحراز مخدر وإشتمل على بيان تحديد شخصه وهى عبارة قاصرة لا يستطيع معها

الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن إذ لم تتضمن رداً على شواهد الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه وإعادة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٦٧٣٤ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/٢/٧

" لم ينشر بعد "

إذا فات الحكم بيان مؤدى ماإشتمل عليه تقرير
المعامل الكيماوية فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى
يعيبه بما يوجب نقضه .

الوقائع

إقمت النيابة العامة كلاً من (١) ----- "طاعن" (٢) ----- فى
قضية الجناية رقم ٢١٧٨ لسنة ١٩٩٧ المناخ (المقيدة بالجدول الكلى برقم
٩٣ لسنة ١٩٩٧) بأتهما فى يوم ١٥ من مارس سنة ١٩٩٣ بدائرة قسم
المناخ - محافظة بور سعيد - الأول : أحرز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً "
هيروين" فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . الثانى : أحرز بقصد التعاطى
جوهراً مخدراً "هيروين" فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالة إلى
محكمة جنايات بور سعيد لمحاكمتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر
الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً فى ١٢ من يولييه سنة ١٩٩٧
عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤ فقرة أ ، ٢ بند ٦ ، ١/٣٧ ، ١/٤٢ من

القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٩٥ مع إعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مائة ألف جنيه . الثاني بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه عشرة آلاف جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩ من يولية سنة ١٩٩٧ وأودعت أسباب الطعن عن المحكوم عليه الأول في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٧ موقعاً عليها من الأستاذة / بشرى عصفوى المحامية .
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً . من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر فى القانون . ومن حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية إحراز جوهر مخدر (هيروين) قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه عول فى الإدانة على تقرير المعامل الكيماوية المقدم فى الدعوى بالاضافة إلى الأدلة الأخرى ولم يبين مؤدى هذا التقرير وما إنتهى إليه ولم يفصح عن وجه إتخاذه دليلاً مؤيداً لصحة الواقعة . ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للأدلة التى قامت على ثبوتها فى حق

الطاعن بقوله " وحيث إن الواقعة على النحو السالف بيانه قد قام الدليل على صحتها وصحة إسنادها إلى المتهمين من أقوال ---- و ---- وإعتراف المتهم الثاني وما ثبت من تقرير المعمل الكيماوى ولم يبين ما تضمنه التقرير المشار إليه وما انتهى إليه فى شأن تحليل المواد المضبوطة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بياناً كافياً فلا تكفى مجرد الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما إقتنعت بها المحكمة ومبلغ إتفاقه مع باقى الأدلة التى أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وإذ فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى ما إشتمل عليه تقرير المعامل الكيماوية فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن. لما كان ذلك وكان وجه النعى الذى إنبنى عليه نقض الحكم بالنسبة للطاعن يتصل بالمحكوم عليه الثانى الذى لم يقدم طعناً فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة له أيضاً عملاً بنص المادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ٢٤٤٧١ لسنة ٦٧ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٧)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١٨ يناير سنة ٢٠٠١

" لم ينشر بعد "

إذا كان الحكم يناقض بعضه البعض الآخر وينطوى فوق ذلك على غموض وإبهام وتهاثر يبنى عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي إستخلص منها الإدانة ، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

الوقائع

إقمت النيابة العامة كلاً من ١ - (طاعن) ٢ - في قضية الجناية رقم ٦٧٩٠ لسنة ١٩٩٧ مركز الإسماعيلية (المقيدة بالجدول الكلى برقم ٥٤٨ لسنة ١٩٩٧) بوصف أنهما في يوم ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٧ بدائرة مركز الإسماعيلية - المتهم الأول ١ - أحرز بقصد الاتجار نبات الحشيش المخدر " بانجو " في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ٢ - المتهم الثاني - أ - أحرز بقصد التعاطي نبات الحشيش المخدر " بانجو " في غير الأحوال المصرح بها قانوناً - ب - أحرز بقصد التعاطي جوهراً مخدراً " أفيون " في غير الأحوال المصرح بها قانوناً - ج - أحرز بغير مسوغ من

الضرورة الشخصية أو الحرفية سلاحاً أبيض من " شفرة موس حلاقة " .
وأحالتهم إلى محكمة جنايات الإسماعيلية لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف
الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ١٥ من مارس سنة ١٩٩٨ عملاً
بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ / ١ ، ٣٨ / ١ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٩ من القسم الثاني
من الجدول رقم ١ والبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ الملحق والمواد ١ / ١ ،
٢٥ مكرر / ١ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند ١
من الجدول رقم ١ مع إعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات . أولاً
- بمعاقبة الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبتغريمه مبلغ خمسين
ألف جنيه باعتبار أن إحرازه مجرد من القصد .

ثانياً - بمعاقبة الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه عشرة آلاف
جنيه . ثالثاً - بمصادرة المواد المخدرة المضبوطة والسلاح الأبيض المضبوط .
فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ من مارس
سنة ١٩٩٨ وأودعت أسباب الطعن في ١٣ من مايو سنة ١٩٩٨ موقعاً
عليها من الأستاذ / عبد الهادي محمود حسن الأنصارى المحامى .
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر قانوناً .

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز نبات الحشيش بقصد الإتجار قد شابه التناقض فى التسبيب ذلك بعد أن نفى عنه قصد الإتجار وإنتهى فى قضائه إلى أن إحرازه للنبات المخدر كان مجرداً من القصد المسماه فى القانون عاد وعاقبه على أساس أن إحرازه لذلك النبات كان بقصد الإتجار وأوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على خلاف ما يقتضيه إعمال نص هذه المادة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد أدلة الثبوت فيها إستظهر قصد الطاعن من إحراز النبات المخدر المضبوط فى قوله " وحيث أن المحكمة لا تسير النيابة فيما إنتهت إليه أن قصد الأول - الطاعن - من إحراز المخدر المضبوط هو الإتجار إذ الثابت أنه لم يضبط حال مباشرته أعمال الإتجار كما لا يمكن القول أن الإحراز كان بقصد التعاطى أو الإستعمال الشخصى ذلك أنه لم يتم ضبطه حال تعاطيه ولم تشر الأوراق إلى أن إحراز المخدر كان بقصد الإستعمال الشخصى مما تنتهى معه المحكمة إلى أن إحراز المتهم الأول للمخدر المضبوط كان مجرداً من القصد " ثم إنتهى الحكم إلى أنه قد ثبت للمحكمة وإستقر فى عقيدتها

على وجه القطع والجزم واليقين أن الطاعن أحرز بقصد الإتيان بنبات الحشيش المخدر البانجو في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأورد الحكم بيان مواد القانونين التي عاقب الطاعن بموجبها وهي المواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٩ من القسم الثاني من الجدول رقم ٥ الملحق ثم أعمل في حقه المادة ١٧ من قانون العقوبات مراعاة للإعتبارات التي رأى من أجله أخذ الطاعن بالرفقة وكان الحكم وعلى ما سلف بيانه وإن نفى عن الطاعن صراحة أن إحرازه للمخدر المضبوط كان بقصد الإتيان وأن إحرازه له كان بغير قصد من القصد المسماه في القانون عاد عندما حدد الجريمة التي دانه بها وصفها بأنه أحرز المخدر بقصد الإتيان ثم عاقبه بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات وهي العقوبات المقررة أصلاً بمقتضى المواد التي أخذها بها دون إعمال ما يقتضيه تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات من التزول بالعقوبة إلى عفو السجن الذي لا يجوز أن تنقض مدته عن ست سنوات وفقاً لنص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فإن ما أورده الحكم على السياق المتقدم يناقض بعضه البعض الآخر وينطوي فوق ذلك على غموض وإبهام وتهاتر ينبئ عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي إستخلص منها الإدانة مما لا يمكن معه إستخلاص مقوماته سواء ما تعلق فيها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح لإضطراب

العناصر التي أوردتها الحكم وعدم إستقرارها الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه وإعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الأخر لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

(طعن رقم ١٥٦٩٠ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٢٠٠١/١/١٨)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٢٠٠١/٢/٤

" لم ينشر بعد "

إذا أوردت المحكمة في أسباب حكمها ما يناقض
بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض
أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة
وما إنتهى إليه الحكم في شأن القصد من إحراز
النسبات المخدر فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب
نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

من حيث إن الطعن قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز نبات مخدر بغير قصد الإتيان أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه التناقض في التسبيب ، ذلك بأنه حصل واقعة الدعوى وأقوال شاهد الإثبات الأول في أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ثم عاد ونفى قصد الإتيان عنه إستنادا إلى أنه لا دليل عليه في الأوراق ثم تنهى بعد ذلك - في معرض تحديد الجريمة التي دان الطاعن بها - إلى القول بأن الإحراز كان بقصد الإتيان ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى كما إستقرت في وجدان المحكمة ، بما مفاده أن التحريات السرية التي قام بها المقدم حاتم عبد الرحمن مطر المفتش بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ، فإستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه ، ونفاذا لهذا الإذن إنتقل ورفقته كل من المقدم مجدى الجنيهي والرائد زكريا أبو هاشم إلى مكان الضبط حيث علم من تحرياته أن الطاعن سيقوم بتسليم كمية من المواد المخدرة لأحد عملائه بشارع الحجاز أمام مستشفى " هليوبوليس " ، وكمن له والرائد زكريا أبو هاشم في ذلك المكان حتى إذا انقضت عشرة دقائق قدمت سيارة أجرة ووقفت أمام المستشفى ونزل منها الطاعن ويده حقيبة كبيرة الحجم وإتجه ناحية المدخل الرئيسى للمستشفى المار ذكره في إنتظار قدوم العميل المشار إليه ولما لم يحضرهم بالإنصراف فألقى المقدم حاتم مطر القبض عليه وقام

بتفتيش الحقيبة فعثر بداخلها على كمية من نبات البانجو المخدر ، وعول الحكم في قضائه - ضمن ما عول عليه - على أقوال الضابط الأخير وحصلها بما يطابق ما أورده بيانا للواقعة ، ثم عاد ونفى قصد الاتجار في قوله : " إن المحكمة لا تسير سلطة الإتهام فيما ذهبت إليه من أن إحراز المتهم كان بقصد الاتجار لخلو الأوراق من دليل عليه وذلك لعدم ضبط أحد ممن قيل أم المتهم يروج بضاعته عليهم وعدم ضبط آلات وموازن مما تستعمل في هذا الغرض . ولا يكفى في ذلك الإقرار بالاتجار المعزو إليه لعدم إطمئنان المحكمة بصدوره عنه وخلو الأوراق مما يؤيده ، هذا فضلا عن خلوها من أى دليل على أن الإحراز كان بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصى ، مما ترى معه المحكمة على ضوء ما تقدم ذكره أن الإحراز بالنسبة للمتهم كان بغير هذه القصود جميعا ، ثم تنهى الحكم بعد ذلك - فى معرض تحديد الجريمة التى دان الطاعن بها - إلى القول بأن الإحراز كان بقصد الاتجار ، فإن ما أورده المحكمة فى أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة وما إنتهى إليه الحكم فى شأن القصد من إحراز النبات المخدر لإضطراب العناصر التى ساقها عنه وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه أن تتعرف هذه المحكمة - محكمة النقض - على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه

يكون معيياً بما يوجب نقضه والإعادة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه
الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٦٣٤٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٤)

" لم ينشر بعد "

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١٦ / ٤ / ٢٠٠٢

" لم ينشر بعد "

تقدير جديدة التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الإجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية رقم ٢٠٠٤٥ لسنة ١٩٨٩ المنصورة " المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٥١ لسنة ١٩٩٩ " قسم أول المنصورة أنه في ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٨ بدائرة قسم أول المنصورة - محافظة الدقهلية - أحرز بقصد الإتجار نباتا من النباتات الممنوع زراعتها حشيش في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٣٠ من مايو سنة ١٩٩٩ عملاً
بالمواد ٢٩ ، ١/٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون
١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ١ من الجدول رقم ٥ الملحق بمعاقبته
بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة
النبات المخدر المضبوط بإعتبار أن الإحراز مجرد من القصد .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٢ من يولية سنة
١٩٩٩ وقدمت أسباب الطعن في ٢٨ من يولية سنة ١٩٩٩ موقعا عليها
من الأستاذ / السعيد محمد وفا المحامي .
وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .
من حيث ان الطعن إستوفى الشكل المقرر قانوناً .
ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إحراز
نبات مخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي قد شابه
القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بان أغفل الرد على دفعه
ببطلان إذن التفتيش لإبتناؤه على تحريات غير جدية مما يعيبه ويستوجب
نقضه .

ومن حيث أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن إستهل مرافحته طالبا البراءة تأسيساً على ما مفاده أن تحريات الشرطة لم تتوصل إلى عمل الطاعن ومحل إقامته الحاليين ولم تتضمن نوع المخدر المراد ضبطه وأماكن مراقبة الطاعن ، ولما كان المستفاد من سياق ما سلف أن هذا الدفع هو في حقيقته دفع ببطلان الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ولا يغير من تلك الحقيقة ورود عبارته على النحو الذي وردت به بمحضر الجلسة إذ العبرة في مثل هذا الدفع هي بمدلوله لا بلفظه مادام ذلك المدلول واضحاً لا لبس فيه . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولاً إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع إلا أنه إذا كان المستهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائغة وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة للدفاع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاءه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن فإنه يكون معيياً بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن

(طعن رقم ٢٣٧١٠ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٢/٤/١٦)

" لم ينشر بعد "



مرافعة أولى

في

جناية إحراز مخدر

بقصد التعاطي

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (.....)

مرافعة

عن السيد/ متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم ... لسنة ٢٠٠١ المقيمة برقم ... لسنة ٢٠٠١

كلية ... والمحدد لنظرها جلسة يوم ... الموافق / / ٢٠٠١

الوقائع

١- إتهمت النيابة المتهم ---- بأنه بتاريخ / / ٢٠٠١ بدائرة قسم ----
محافظه القاهرة : حاز وأحرز بقصد التعاطي جواهر مخدرة (حشيش) في
غير الأحوال المصرح بها قانونا . الأمر المعاقب عليه بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٧
، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٦١
لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٦ من القسم الثاني من
الجدول الملحق بالقانون الأول .

٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته النقيب / --- معاون مباحث قسم ----
بأنه أثناء مروره بدائرة القسم وبرفقته الملازم أول / ---- وكذا قوة من
الشرطة السريين لتفقد حالة الأمن وضبط المشتبه فيهم والخارجين على
القانون شاهد المتهم يجلس أمام ورشة لأعمال النجارة ، وكان المتهم يقوم
بتقطيع شئ بأسنانه - لم يتبين كنهه في بادئ الأمر - ويضعه على أحجار
شيشة عليها دخان معسل ، وبالإقتراب منه تبين وجود بعض أحجار
الشيشة التي عليها معسل يعلوها قطع صغيرة لمادة داكنة اللون تشبه جوهر
الحشيش ، فقام بضبط المتهم الذي وجدته ممسكاً بقطعة من مادة تشبه
الحشيش والتي كان يقوم بتقطيع أجزاء منها ويضعها على حجارة الشيشة ،
بتفتيشه لم يعثر على ممنوعات أخرى . وقام بضبط ستة أحجار للشيشة
مبتين داخل قطعة معدنية يعلوها كمية من المعسل ، ويعلو أربعة منها قطع
صغيرة لمادة داكنة اللون تشبه جوهر الحشيش ، كما قام بضبط الشيشة
وعليها حجر به معسل محترق ، وبها كمية من المياه وإناء معدني مستدير به
قطعة من الفحم المشتعل تم إطفائه ، فقام ومرافقوه بالقبض عليه ،
ومواجهته بالمضبوطات إعترف بتعاطيه المواد المخدرة .

٣- بتاريخ / / ٢٠٠١ الساعة --- إفتحت النيابة العامة محضرها
حيث إستهلته بإستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .

٤- بتاريخ / / ٢٠٠١ سئل النقيب / ---- حيث أوري ما سبق
وأن قرره بمحضر الضبط .

٥-بتاريخ / / ٢٠٠١ صدر أمر الإحالة ضد المتهم ، وأرفقت النيابة العامة قائمة بأدلة الثبوت وقد ذيلت القائمة بتقرير المعمل الكيماوى الذى أثبت أن المادة المضبوطة لجوهر الحشيش .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدى الرئيس ..

حضرات السادة المستشارين الأجلاء ..

يسعدنى ويشرفنى ويرفع من قدرى، أن أقف اليوم أمام خيرة قضاة مصر وصفوة مستشارى العائلة القضائية ،حيث نقف أمامكم فى هذه القاعة فى صمت وخشوع وإحترام وكأننا أمام مسجد ولو لم نسمع أذان المؤذنين ،أو كأننا أمام هيكل أو معبد ولو لم نسمع أنغام المرتلين، وداخل تلك القاعة التى هى معمل النفس الإنسانية وبركان الطبيعة البشرية نتطلع إلى حضراتكم لكى تقضوا براءة المتهم من التهمة المسندة إليه (١) ،

* ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفوعه ودفاعه على

الوجه التالى :

أولاً : الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما

تلاهما من إجراءات لإنعدام حالة التلبس لكون

الضابط لم يتبين كنه ما بيد المتهم ولا تميز ما يعلو الحجارة .

لما كانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه " وكان من المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك نبأ تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أو متهماً يقر على نفسه ، مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من آثارها يبنى بذاته عن وقوعها .

لما كان ماسلف تبيانه وكان الضابط لم يتبين كنه ما بيد المتهم ولا تميز ما يعلو الحجارة ، ولم يتبين أمر المخدر وإدراك كنهه على وجه اليقين في تقديره ، فإنه لا يكون قد أدرك بإحدى حواسه جريمة متلبس بها حتى يصح له من بعد إدراكها أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه بها ، وذلك بالنظر إلى أن التلبس حالة تلازم الجريمة لاشخص مرتكبها ، فيتعين إبتداء التحقق من وقوعها ، فلاتلازم بين الإشتباه القائم على الشك والإدراك القائم على اليقين .

ولما كانت المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعي ، وهي مصونة لائتمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون ولما كان ذلك كذلك ، وكان ضبط المخدر على إثر ذلك الإجراء الباطل تنتفي معه حالة التلبس بالجريمة لوقوعه على غير مقتضى القانون ، الأمر الذي يضحى معه الدفع ببطلان القبض والتفتيش وماتلاهما من إجراءات لإنعدام حالة التلبس قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

ثانياً : الدفع بأن ماصار تحريزه غير ماصار تحليله .

لما كان من المقرر في أصول المحاكمات الجنائية والتي إطرده قضاء محكمة النقض على إرسائها أنه " متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقاً ملحوظاً ، فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق بين علي الشك في التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في ظاهر دعواه . ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - في صورة الدعوى - بلوغاً الى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بما

ينفيه ، أما وقد سكت عنه إيراداً له ورداً عليه ، فإن حكمها يكون قاصر
البيان واجب النقض والإحالة "

(مجموعة القواعد القانونية س ٢٠ ق ٢٢٥ ص ١١٤٢)

لما كان ماتقدم ، وكان وزن المخدر باللفافة بمحضر الضبط ٥٠ جرام من
الحشيش وذلك بحسب الثابت في شهادة الوزن الصادرة من صيدلية
بينما الثابت من تقرير المعمل الكيماوى أن زنته قائماً ٧٥ جرام ، ولما
كانت النيابة العامة عندما حرزت المخدر بعد فضه ، وضعته داخل
مظروف أصفر اللون ، في حين أن الثابت بنتيجة المعمل الكيماوى ، أن
الحرز عبارة عن مظروف أبيض اللون ، فلما كان ذلك كذلك وكان
الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقاً ملحوظاً ، فإن ما
دفع به المتهم ، بأن ما صار تحريزه غير ماصار تحليله ، يضحى قائماً على
سند صحيح سواء من الواقع أو القانون ، ويشهد لإنكار المتهم حيازة هذا
المخدر ، ويضحى الإتهام بغير دليل صحيح يقوم عليه ، الأمر الذى يتعين
معه القضاء ببراءة المتهم مما نسب إليه .

سيدى الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين . .

ليس دائماً بمقدور هذا الانسان الضعيف أن يحمى نفسه من الخطر
والدلل ، وأن يعيش معيشة الملائكة فتقبلوا دعاءنا فى طلب الرحمة
للأحياء كما يتقبلها من أقامكم حكماً فى عبادته ، والذى علمنا أنه كما

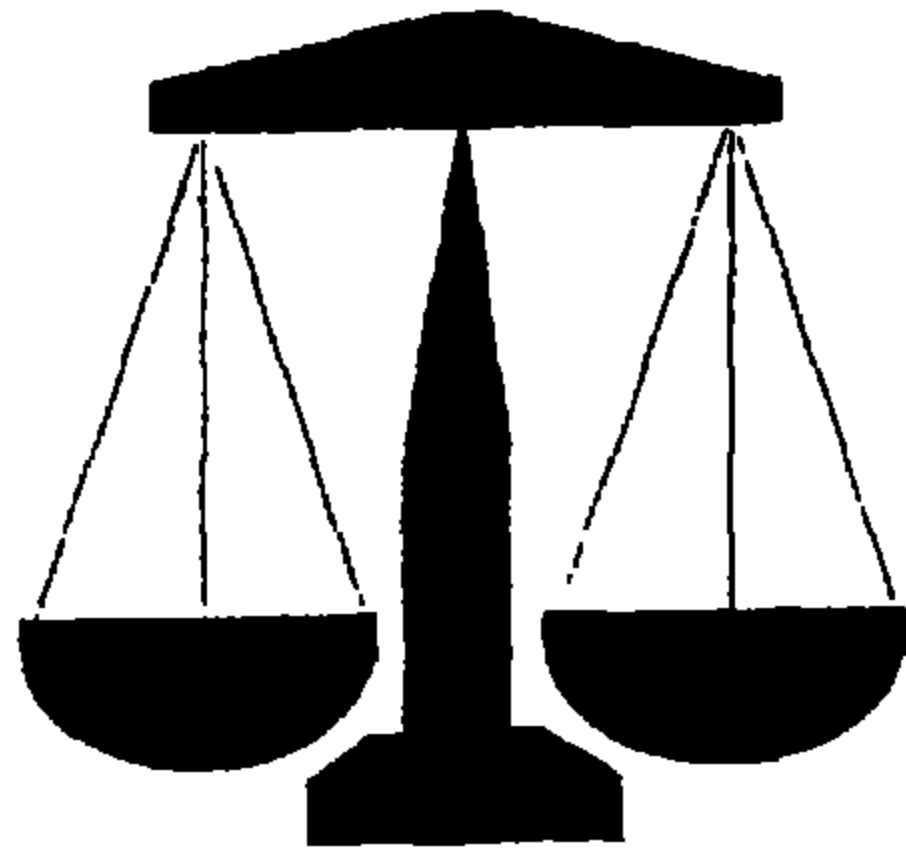
أن من صفاته العدل فإن من صفاته الرحمة وعلمنا فوق هذا أن الرحمة
فوق العدل . (١٦)

أدعو لكم بالتوفيق في حكمكم . . فهو حكم الله . . وفي عدلكم فهو
عدل السماء (١١)

وفقكم الله وأيد مسعاكم وأهملكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم
لحسن الإستماع .

السيد عفيفي

المحامى



مرافعة ثانية

في

جناية إحراز مخدر

بقصد التعاطي

محكمة جنايات بنها

الدائرة (...)

مرافعة

بدفاع السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم .. لسنة ٢٠٠١ المقيدة برقم .. لسنة ٢٠٠١

كلية والمحدد لنظرها جلسة يوم الموافق / / ٢٠٠١

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة بأنه بتاريخ / / ٢٠٠١ بدائرة مركز كفر شكر محافظة القليوبية أحرز - بقصد التعاطي جوهراً (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ٣٧، ٢، ١/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٥٦ من القسم الثاني من الجدول الملحق بالقانون الأول .

٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته النقيب / معاون مباحث مركز كفر شكر بمحضره المؤرخ / / ٢٠٠١ من أن تحرياته السرية والمراقبة

الشخصية دلت على أن المتهم يحرز سلاح نارى مششخن (مسدس) بغير ترخيص وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، فإستصدر إذناً من النيابة العامة بتفتيش شخص ومسكن المتهم لضبط مايحوزه أو يحرزه من سلاح غير مرخص به .

٣- نفاذاً لهذا الإذن توجه النقيب / --- الساعة --- إلى مسكن المأذون بتفتيشه ومعه قوة من الشرطة السريين ، وترك السيارة في مكان مجاور وترجل إلى المسكن ، وبالطرق على الباب فتح المأذون بتفتيشه ، وبتفتيشه لم يعثر على شيء ، وبتفتيش متزله عثر على لفافة صغيرة الحجم بداخل دولاب ممتلىء بالملابس في الحجره الثانية على يمين الداخل من باب المسكن ، بفضها تبين أنها تحوى مادة داكنة تشبه الحشيش . وبعودته لمركز الشرطة ترك المأذون بتفتيشه برفقة الشرطة السريين وتوجه لوزن المخدر بصيدلية - -- حيث وزنت اللفافة ٣٠ جرام ثم قام بتحريز المخدر داخل حرز مختوم وأقفل المحضر للعرض الأستاذ وكيل النيابة للتصرف .

٤- بتاريخ . / / ٢٠٠١ الساعة --- ظهراً إفتحت النيابة العامة محضرها حيث إستهلته باستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .

٥- بتاريخ / / ٢٠٠١ سئل النقيب حيث أورى ما سبق وأن قرره بمحضر الضبط .

٦- بتاريخ / / ٢٠٠١ صدر أمر الإحالة ضد المتهم وأرفقت النيابة العامة قائمة بأدلة الثبوت .

٧-تحددت جلسة / / ٢٠٠١ / لنظر الجناية أمام الدائرة --- بمحكمة
جنايات بنها .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدى الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين الاجلاء . .

" إني أجلكم الإجلال الذى يرفعكم عن العبث برنين ألفاظ غير مطابقة
في معانيها لمقتضى الحال . . وماكنت لأضيع وقتاً في العبث بألفاظ
أسوقها في حفل يشهده منكم قضاة هم في الذروة من مجد القضاء إنتهت
إليهم مقاليد الأمور في الأموال والأرواح ، ليس لهم إلا قول الحق
وعندهم فصل الخطاب . " (١٢)

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على
الوجه التالى :

أولاً : الدفع بتعسف مأمور الضبط القضائي

في تنفيذ الإذن بالتفتيش .

تنص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لايجوز التفتيش إلا
للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات أو حصول

التحقيق بشأنها ، ومع ذلك إذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها .

ومفاد ذلك أنه يجب على مأمور الضبط القضائي أن يستهدف بالتفتيش الذى يجريه ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة محل التحقيق ، أما إذا إستهدف البحث عن أشياء تتعلق بجريمة أخرى فعثر عليها ثم ضبطها كان الضبط باطلاً .

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا فى حالة شبيهة بدعوانا بأن المستفاد من نص المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية وتقرير لجنة الشيوخ وما إستقر عليه قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الإستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ، وأنه إذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد فى كشف الحقيقة فى جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضاً أثناء التفتيش دون سعى يستهدف البحث عنها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على أن العثور على المخدر إنما كان نتيجة إحراز مخدر لم يكن ظهوره عرضاً أثناء تفتيش صحيح فى حدود غرضه وهو البحث عن أسلحة أو ذخائر ، وكان تقدير القصد من التفتيش أمر تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تستشفه من

ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب ، فإن ما تثيره الطاعنة (النيابة) فى طعنها لا يكون له محل .

(الطعن رقم ٥٨١ لسنة ٤١ق - جلسة ١٩٧١/١١/١٥)

لما كان ماتقدم وكان الثابت بالأوراق أن ضابط الواقعة المأذون له بتفتيش مسكن المتهم بحثاً عن سلاح غير مرخص به ، عثر على لفافة صغيرة الحجم بداخل دولاب ممتلىء بالملابس بفضها تبين أنها تحوى مادة داكنة تشبه الحشيش . ولما كان بحث مأمور الضبط القضائى عن سلاح لا يقتضى أن يقوم بالبحث داخل لفافة صغيرة الحجم لاتصلح لوضع السلاح بداخله ولا يتصور عقلاً أن تتسع لطلقة أو ذخيرة ، ومن ثم فإن الضابط ما كان يجوز له أن يقوم بفض هذه اللفافة . وعلى ذلك فإن التفتيش بتلك الكيفية يكون متجاوزاً للغرض الذى شرع من أجله ويكون قد إستطال لغرض آخر وهو سعى من أجراه للبحث عن جريمة لاصلة لها بهذا النوع من التفتيش ، ومن ثم فإن الضابط يكون قد تجاوز حدود الإذن بالتفتيش وتعسف فى تنفيذه . ما يبطل هذا التفتيش ، ومن ثم فلا يعول على الدليل المستمد منه ولا على شهادة من أجراه ، لأنه إنما يشهد بصحة الإجراء المعيب الذى قام به ، ومثله لا يسمع له قول ولا تقبل منه شهادة ، عملاً بقاعدة مقررة هى أن من قام أو شارك فى الإجراء الباطل لا تقبل منه الشهادة عليه .

ثانياً : الدفع بشيوع الإتهام وإنتفاء علم المتهم بكنه المخدر المضبوط .

لما كان الثابت من أوراق الدعوى وتحقيقاتها أن المخدر المضبوط بمسكن المتهم ، عُثر عليه بداخل دولاب ممتلىء بالملابس في الحجرة الثانية على يمين الداخل من باب المسكن الذى يقيم فيه المتهم وشقيقه ، وكان المتهم لاينفرد وحده بالسلطان والسيطرة وإستعمال تلك الحجرة دون سواه من المقيمين معه ، ولم يثبت أن ذلك الدولاب كان مغلقاً بمفتاح يصعب على الغير فتحه حتى يمكن نسبة ذلك المخدر للمتهم وحده ، ومن ثم فقد أصبحت حيازته شائعة بين المتهم وشقيقه ، ومن ثم يضحى الإتهام شائعاً بين المتهم وذويه ، وبالتالي يضحى الدليل القائم قبله وقد أحاط به أسار من الشك غير كاف لإسناد التهمة إليه ويضحى الدفع بشيوع الإتهام قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

سدى الرئيس . .

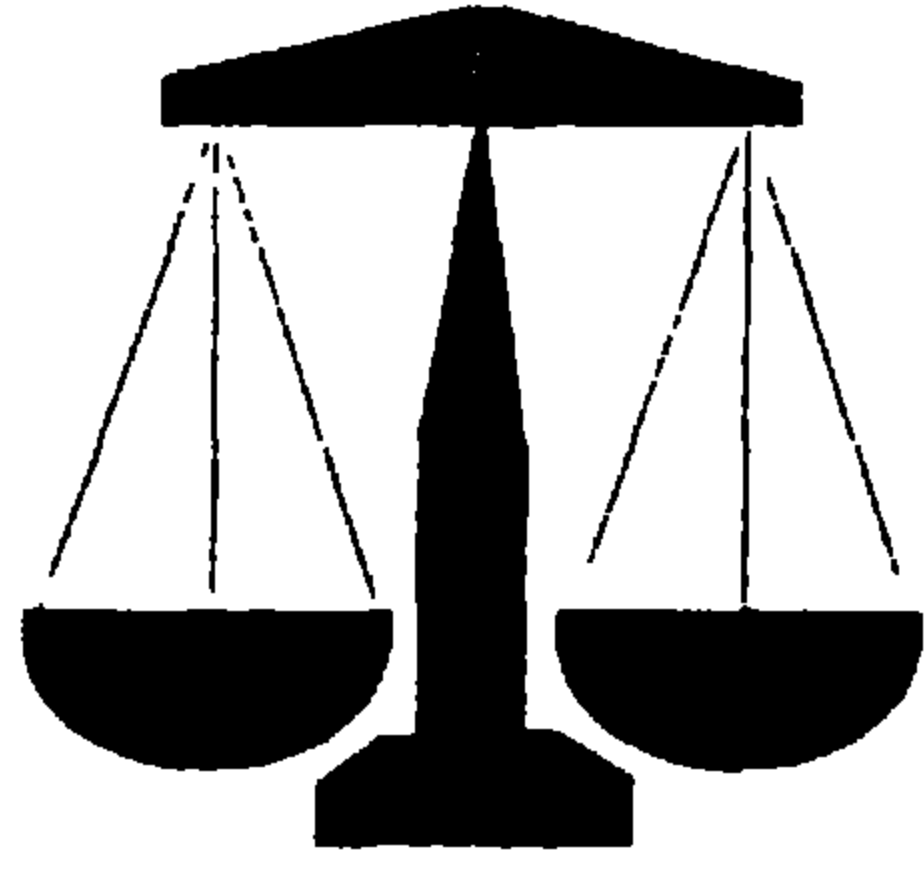
حضرات السادة المستشارين . .

إن المتهم يتحسس في قلوبكم الرحمة ، وإنى لأريد بالرحمة أن تتجاوزوا للمتهم عن شئ مما يستحقه عدلاً ، لأنى لا أقول أن الرحمة فوق العدل ، بل أقول إن الرحمة هى أقصى وأسمى مرتبة من مراتب العدل فإذا طلبتها فإنما أطلب العدل فى أرقى معانيه (٢) ، فأنتم أطباء النفس ، كما أنكم

قضاة العدل فإقضوا قضاءكم والله معكم ، إنه نعم الهادى ونعم النصير .
(١٧)

السيد عفيفى

المحامى



مرافعة ثالثة

فى

جناية إحراز مخدر

بقصد التعاطى

محكمة جنايات المنصورة

الدائرة (...)

مرافعة

بدفاع السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم .. لسنة ٢٠٠١ المقيمة برقم .. لسنة ٢٠٠١

كلية والمحدد لنظرها جلسة يوم الموافق / / ٢٠٠١

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة بأنه بتاريخ / / ٢٠٠١ بدائرة
محافظة الدقهلية أحرز - بقصد التعاطي جوهراً (حشيشاً) في غير الأحوال
المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ١،٢،٣٧ / ١ من القانون ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
والبند رقم ٥٦ من القسم الثاني من الجدول الملحق بالقانون الأول .

٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته الرائد / ---- أنه بناء على تعليمات السيد
مدير الأمن ومدير إدارة البحث الجنائي ، قام باصطحاب عدد من رجال
الشرطة السريين وعمل كمين بناحية ----- وأنه شاهد المتهم قادماً في

مواجهة الكمين ، وهو ينلفت للخلف على صورة تبعث على الريبة فبادره بمحاولة القبض عليه ، وعند ذلك ألقى المتهم بلفافة سلفانية حتى إستقرت أرضا ، فتبعها ببصره وبفضها تبين أن بداخلها مادة داكنة اللون يشتبه أن تكون لجوهر الحشيش المخدر ، وبعودته لمركز الشرطة ترك المتهم برفقة رجال الشرطة السريين وتوجه لوزن المخدر بصيدلية ---- حيث وزنت اللفافة --- جرام ، ثم قام بتحريز المخدر داخل حزر محتوم ، وأقفل المحضر للعرض على السيد الأستاذ وكيل النيابة للتصرف .

٣-بتاريخ / / ٢٠٠١ الساعة --- ظهراً إفتتحت النيابة العامة محضرها حيث إستهلته باستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .

٤- بتاريخ / / ٢٠٠١ سئل الرائد حيث أورى ما سبق وأن قرره بمحضر الضبط .

٥- بتاريخ / / ٢٠٠١ صدر أمر الإحالة ضد المتهم وأرفقت النيابة العامة قائمة بأدلة الثبوت .

٦-تحددت جلسة / / ٢٠٠١ لنظر الجناية أمام الدائرة --- بمحكمة جنايات المنصورة .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم
سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين الأجلاء . .

" أنتم من شيوخ القضاة ، خبرتم الدنيا فذقتم حلوها ومرها ، وفي هذه الساحة المقدسة ساحة القضاء العادل ، سمعتم شكوى المظلومين وسمعتم أنين المحزونين " (٩) ... إن قضية اليوم شاخصة أمام عدل حضراتكم . وقد جاءت الأوراق وبها من أدلة البراءة ما يطاول عنان السماء . ويتحدى كل دليل منها الآخر للنيل من أدلة الإتهام .

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على الوجه التالى

أولاً : الدفع ببطلان القبض والتفتيش لإنتفاء

حالة التلبس .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض . . لا يجوز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائى إلا فى أحوال التلبس وبالشروط المنصوص عليها قانوناً ، وأن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بمشاهدته أثر من آثار ما ينبئ بنفسه عن وقوعها أو بإدراكها بحاسة من حواسه . ولما كان ذلك وكان ضابط الواقعة قرر أنه إذ كان فى كمين بناحية --- شاهد المتهم قادماً فى مواجهة الكمين وهو يتلفت للخلف على صورة تبعث على الرية ، فبادره بمحاولة القبض عليه ، وعند ذلك ألقى المتهم بلفافة سلفانية بفضها تبين أنها تحوى مادة داکنة تشبه

الحشيش --- ، واذا كان المتهم قد نشأ في حالة من حالات التلبس بارتكاب جريمة مما يجيز القانون القبض عليه ، ذلك أن مجرد وجوده أوسيره في مكان الضبط وإتفاته لاينم وحده عن إرتكاب جريمة ، وليس من شأنه أن يوحى إلى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على إرتكابها حتى يسوغ له القبض عليه بغير إذن من السلطة المختصة ، ويضحى قبضه على المتهم في هذه الحالة بغير مسوغ من القانون ويكون إلقاءه ما كان يحمله وتخليه عنه - على فرض حدوثه - وليد هذا الاجراء غير المشروع ، إذ أضطر إليه إضطراراً عند محاولة القبض عليه في غير حالاته ، لاعن إرادة وطوعية وإختياراً من جانبه ، ومن ثم فإن ضبط المخدر على إثر ذلك الإجراء الباطل تنتفى معه حالة التلبس لوقوعه على غير مقتضى القانون ويضحى معه الدفع ببطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

ثانياً : الدفع بعدم معقولية تصوير الواقعة كما أدلى بها ضابط الواقعة .

لما كان الثابت بالأوراق أن ضابط الواقعة قرر بأنه عند محاولة القبض على المتهم ، شاهد المتهم على مسافة عشرة أمتار وهو يلقي بلفافة سلفانية --- ، وكان هذا القول فيه بحافاه للمنطق وبعد عن التصديق ، إذ أن الوقت كان ليلاً ويتعذر والحال كذلك رؤية المتهم وعلى هذا البعد وهو

يلقى باللفافة . ذلك فضلاً عن أن اللفافة كانت من الصغر بحيث لا يكون في مكينة الضابط أن يلحظها وهو يلقي بها أرضاً ، وذلك فضلاً عن أن مكان الضبط - أخذاً بأقوال ضابط الواقعة - بجوار نهر النيل ولا يسوغ عقلاً إذا كان المتهم يرغب في التخلص من المخدر أن يلقي به أمام الضابط وكان بمكنته التخلص منه وإلقائه في النيل .

كما أنه من غير المستساغ عقلاً أن يقوم المتهم بمجرد رؤيته لضابط الواقعة بالجهر بما معه والكشف عن المخدر الذي يخفيه ، عامداً إلى إظهاره وإلقاءه أمام الضابط وبين يديه ، وكأنه يقول لضابط الواقعة هاك هو دليل إدانتى فإضبطه ، إذ لو صح ذلك فإنه لا يكون إلا دعوة لرجال الشرطة للقبض عليه ، وهو ما يتجافى مع طبائع الأشياء وغريزة الحرص والتوقى ، فضلاً عن المجافاة للمنطق والبعد عن التصديق .

كما يزيد ظلال الشك وعوامل الريبة إنفراد ضابط الواقعة بالشهادة ، فالثابت برواية شاهد الواقعة أنه كان يلزمه النقيب / ... والملازم أول / وكذا قوة من رجال الشرطة السريين ، وقد حجب ضابط الواقعة غيره عن الإدلاء بشهادتهم ، ولا يتصور عقلاً أن يكون شاهد الواقعة هو الوحيد بين هؤلاء الذى أبصر الواقعة ، الأمر الذى يترجح معه أن للواقعة تصوير آخر أمسك عنه شاهد الإثبات حتى يسبغ المشروعية على إجراءات القبض والتفتيش .

ثالثاً : الدفع بوجود التعارض الواضح والتضارب البين بين أقوال الشهود بتحقيقات النيابة بما يستعصى على الموائمة والتوفيق .

فبينما يقرر الشاهد الأول بتحقيقات النيابة أن الرؤية كانت واضحة وأن الشمس لم تغرب بعد ، يقرر الشاهد الثاني أن الرؤية كانت واضحة لوجود الكهرباء ، بينما ثبت من معاينة النيابة أن مكان الضبط ليس به أعمدة إنارة بالمسرة ، الأمر الذى يترجح معه - من جماع ماسلف - أن للواقعة تصوير آخر أمسك عنه شاهدهى الواقعة .

رابعاً : الدفع بتلفيق الإتهام وإنتفاء صلة المتهم بالمخدر المضبوط .

ذلك أن المتهم قد تم القبض عليه ، وأقتيد الى مركز الشرطة مقبوضاً عليه ولم يكن معه ثمة مخدرات وأن ذلك كان أمام شاهدين سماهما المتهم ، وهو ماأيده فيه الشاهدان سالفى الذكر ، والذى لم يطلب المتهم شهادتهما لنفى الواقعة ، وإنما رات النيابة إستجلاء الواقعة بشهادتهما ، وعلى ذلك يضحى مادعاه شاهد الإثبات بضبط المخدر أمر غير مقبول ويضحى الدفع بتلفيق الإتهام قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

سیدی رئیس . .

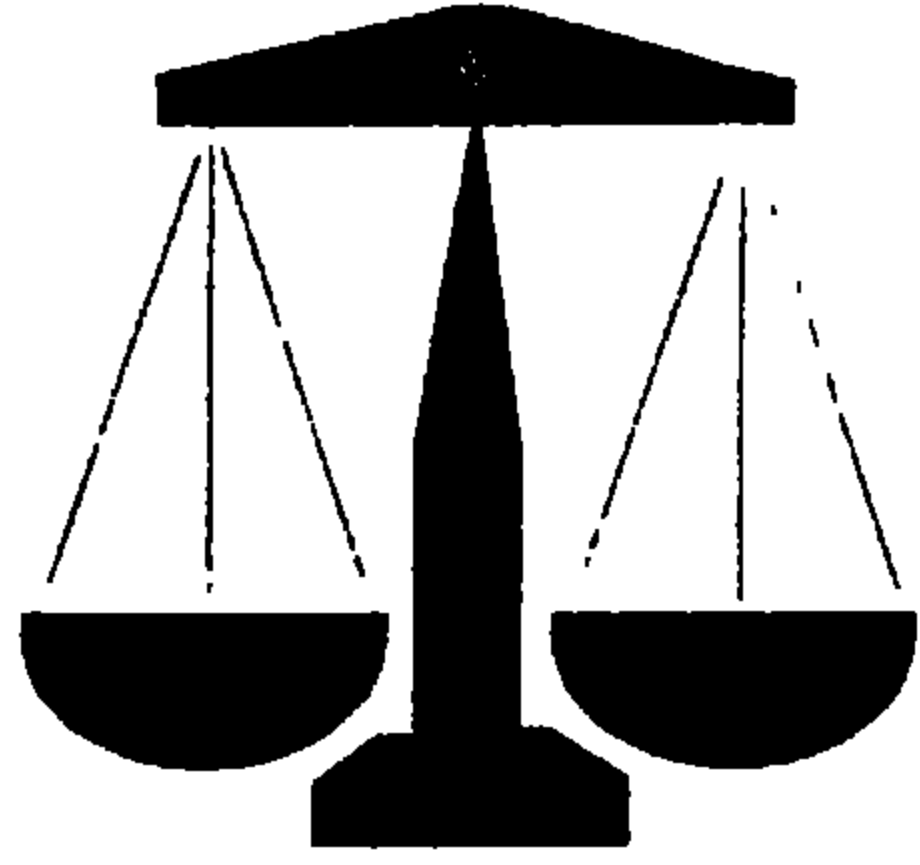
حضرات السادة المستشارين . .

" أنتم المثل لما يجب أن يكون عليه العالم علماً ودراية وسمواً وإجلالاً . .
إن القضاء في كل أمة هو أعز مقدساتها وهو الحصن الحصين الذي يحمي
كل مواطن فيها حاكماً أو محكوماً من كل حيف يراد به في يومه وغده
ومستقبله .

ومن ثم فأنتم مأمّن الخائفين وملاذ المظلومين وحصن الحريات (٧)
والآن بيدكم الأمر ، إن هي إلا كلمة تخرج من أفواهكم لاتسألون عنها
إلا أمام ضمائرکم وأمام الله سبحانه وتعالى . . والمتهم يستصرخكم لما
أصابه من ظلم ، وأنا على يقين من أنكم ستجيبون صوت الحق وصوت
العدل . (٨) وفقكم الله وأيد مسعاكم وألهمكم الحكم الصواب وشكراً
لحضراتكم لحسن الإستماع .

السيد عفيفي

المحامى



أحكام محكمة النقض

في

جناية إحراز مخدر

بقصد التعاطي

*تعسف مأمور الضبط القضائي في تنفيذ الإذن

يترتب عليه بطلان التفتيش .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح) لا يمكن أن ينصرف بحسب قصده والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضاً - أثناء إجراء التفتيش المرخص به - جريمة قائمة (في إحدى حالات التلبس) ولما كان البين من مدونات الحكم أن المتهم عندما أبصر الضابط متجهاً نحوه حاول الفرار فلم يمكنه وأمسكه وتحسس ملابسه من الخارج وأيقن أنه لا يحوز سلاحاً بين طيات ملابسه ومع ذلك مضى في تفتيش ملابسه الداخلية فعثر في جيب صديريه الأيسر على المخدر المضبوط في حين أنه لم يكن مأذوناً في البحث عن مخدر ، فإنه لا يصح أخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الإجراء الباطل ذلك بأن الحكم المطعون فيه أثبت بغير معقب أن المخدر لم يعثر عليه أثناء البحث عن السلاح وإنما بعد أن ثبت الضابط يقيناً أن المتهم لا يحرز شيئاً من ذلك وليس في الأوراق ما يشير إلى أن المخدر كان في مكان ظاهر يراه مأمور الضبط حتى كان يصح له التفتيش بناء على حالة التلبس ومن ثم يكون قد ساء للمحكمة أن تنعت تصرفه بالتعسف في تنفيذ إذن التفتيش وذلك

بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التي صدر بشأنها ما يترتب عليه بطلان التفتيش وإهدار الدليل المستمد منه .

(الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ق - جلسة ١٩٧٠/١/٢٦)

وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن من المقرر إن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح وذخيرة) لا يمكن أن ينصرف بحسب قصده والغرض منه إلى غير ما إذن بتفتيشه إلا إذا شاهد عرضاً أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في إحدى حالات التلبس (ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين بأدلة سائغة أن المخدر المضبوط لم يعثر عليه عرضاً أثناء التفتيش بحثاً عن السلاح والذخائر وقد إستبان من طبيعته وصغر ولون اللقافة ومكان العثور عليها أن الضابط حين ضبطها ثم فضها لم يقصد من ذلك البحث عن أسلحة أو ذخائر وإنما قصد البحث عن جريمة أخرى لاعلاقة لها بالجريمة التي صدر الإذن بشأنها ولما كان تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد إلتمز حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفاً تنطوي على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عباراته وهو مالا ينطوي على تقرير وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو موكول إليها تترله المترلة التي تراها ما دام سائغاً وإذا كان الحكم قد أثبت أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر في نصه وتعسف في تنفيذه معا وأن

العثور على المخدر لم يتم عرضاً بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة
إحراز المخدر ومن ثم فلا تصح المجادلة في ذلك .

(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٤) .

*** للإستيقاف شروط ينبغي توافرها قبل إتخاذ هذا الإجراء .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه يجب لصحة الإستيقاف أن تتوافر
له مظاهر تبرره فهو يتطلب أن يكون قد وضع نفسه موضع الشبهات
والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره وإذن فمتى
كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد إرتبك - عندما رأى
الضابطين - ومد يده إلى صديريه وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن
ذلك فليس في هذا كله ما يدعوا إلى الإشتباء في أمره وإستيقافه لأن ما أتاه
لا يتنافى مع طبيعة الأمور ومن ثم فإن إستيقاف أحد الضابطين له وإمساكه
بيده وفتحها إنما هو القبض الذى لا يستند الى أساس فإذا كانت غرفة
الإقامة قد إنتهت إلى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات فإن
قرارها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحاً فى القانون .

(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)

* وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأنه لما كان ضابط المباحث قرر أن المتهم كان يسير بالطريق العام ليلاً يلتفت يمينا ويساراً بين المحلات فليس في ذلك ما يدعو إلى الإشتباء في أمره وإستيقافه لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور وبالتالي فإن إستيقافه وإصطحابه إلى ديوان القسم هو قبض باطل لا يستند إلى أساس وينسحب هذا البطلان إلى تفتيش المتهم وما أسفر عنه من العثور على المادة المخدرة لأن ما بني على الباطل فهو باطل كما لا يصح التعويل على شهادة من أجريا القبض الباطل ولما كان ذلك وكان المتهم قد أنكر الإتهام المسند إليه في جميع مراحل التحقيق وبجلسة المحاكمة وجاءت الأوراق خالية من دليل آخر مستقل يدين المتهم فيما أسند اليه لما كان ذلك وكان الإستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه إشتباه تبرره الظروف وكان الفصل في قيام المبرر للإستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام لإستنتاجه وجه يسوغه وكان ما أوردته المحكمة في قيام بيان الأسباب التي بنت عليها قضاءها ببطلان القبض لعدم توافر الظروف المبررة لإستيقاف المطعون ضده وإقتياده إلى قسم الشرطة كافياً وسائغاً فيما إنتهى اليه .

(الطعن رقم ٣١٠٠ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٣)

***المادة المخدرة المحترقة إحتراق جزئى فى العراء لايمكن أن تودى الى إنبعاث دخان كثيف يشتم منه رائحة المخدر .**

فى هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه وحيث أن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم من جريمة إحراز مادة مخدرة بقصد التعاطى قد شابه فساد فى الإستدلال وقصور فى التسبيب ذلك بأنه أ طرح أقوال شاهد الإثبات لعدم إطمئنانه إلى صحة تصويره لواقعة الضبط بقالة أنه إتضح من التحقيق أن إحتراق الحجر الذى ضبط فوقه المخدر كان جزئيا بحيث لا تنبعث منه رائحة يمكن تمييزها وهو مالا يودى إلى النتيجة التى خلص الحكم إليها كما أغفل إعتراف المطعون ضده ---
----- فى تحقيق النيابة بأنه وباقى المطعون ضدهم كانوا يدخنون المخدر ساعة الضبط مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أنه لما كان من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة . إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على أسباب تحمله وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال شاهد الإثبات وسائر عناصر الدعوى يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بظروفها وبأدلة الإتهام فيها خلص الى أن أقوال

الشاهد محل شك للأسباب التي أوردتها في قوله " وحيث أن المحكمة يساورها الشك في رواية شاهد الواقعة أنه إشتم رائحة المخدر تنبعث من المكان الذى كان المتهمون يجلسون فيه ذلك أن الثابت من الأوراق أن الحجر الذى يحتوى على المادة المخدرة المحترقة به إحتراق جزئى بحيث لا يمكن أن تطمئن المحكمة إلى إنبعث دخان كثيف منه يشتم منه رائحة المخدر خاصة وأن المتهمين كانوا يجلسون فى العراء ولما كان أساس قيام الضابط بتفتيش المتهمين وضبط المخدر هو حالة التلبس بالجريمة التى إستند إليها الضابط وإذ كانت المحكمة قد ساورها الشك فى توافر هذه الحالة فمن ثم فإن الدفع المبدى بىطلان القبض والتفتيش يكون على سند صحيح من القانون بما يطله ويطل الدليل المستمد منه " وهى أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها . لما كان ذلك وكان يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن المطعون ضده . . . أنكر إحرازه لأى مخدر وإن أقر فى تحقيق النيابة أنه توجه إلى المقهى لتدخين الجوزة ولما ووجه بما ورد فى محضر الإستدلال من إقرار نسب إليه أصر على نفى أى صلة تربطه بالمخدر المضبوط . وكان ماورد على لسان المطعون ضده بالتحقيقات لا يتحقق به نص الإقرار فى القانون إذ أن الإقرار هو ما يكون نصا فى إقرار الجريمة . فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن التعرض لهذه الأقوال . . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(الطعن رقم ٢٣٨٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٨١)

***القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب العلم بكنهه المادة المخدرة .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ولا حرج على القاضى في إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها - على أى نحو هو يراه - وإذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة فإنه من المتعين على الحكم وقد رأى إدانته أن يبين ما يبرر إقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحزره من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كاف لإعتباره محرزاً له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنهه الجوهر المخدر إنما يقع على كاهله هو فلاسند له من القانون إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناها إفتراض العلم بالجوهر المخدر من واقع حيازته وهو مالا يمكن إقراره قانوناً مادام القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا افتراضياً .

(الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٩)

***يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز
مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من
عداد المواد المبينة حصراً في الجداول الملحقة
بالقانون .**

وفي هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه من المقرر أنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المبينة حصراً في الجداول الملحقة بالقانون الذي إنطوى على نصوص التجريم والعقاب وان الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير التحليل وكانت المادة المجرم حيازتها تحت البند رقم ٩٤ من الجدول رقم ١١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها هي مادة (المبتاكوالون) وليست مادة (الموتولون) التي لم ترد في عداد المواد المبينة حصراً في الجداول الملحقة بذلك القانون فقد كان على المحكمة المطعون في حكمها أن تتقصى - عن طريق الخبير الفني - ما إذا كانت المادة المضبوطة هي لعقار (المبتاكوالون) أم انها لغيره ولا يغنى عن ذلك إشارتها إلى تقارير

أخرى غير مطروحة عليها لما هو مقرر من أنه يجب على المحكمة إلا تبني حكمها الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها والتي يباح للخصوم الإطلاع عليها ومناقشتها والإدلاء برأيهم فيها فإن هي إعتمدت على أدلة أو وقائع إستقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون باطلا .

(الطعن رقم ١١٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)

*** وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن البين من الجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مخدراً أنه في خصوص مادة الكوداين - موضوع الطعن أن المشرع قد حرم هذه المادة بشرط أن تحتوى على مايزيد عن ١٠٠ مللجرام في الجرعة وأن يتجاوز تركيزها في المستحضر الواحد عن ٢,٥% حتى تعتبر في عداد المواد المخدرة .**

(الطعن رقم ١٩١٢٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٨)

*** إدانة المتهم بجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي إستناداً إلى أنه وجد في المقهى مع المتهم الأول الذى ضبط محرراً للمخدر قصور.**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم إذ دان المتهم بجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد التعاطي قد إقتصر في بيان واقعة الدعوى وفي إيراد الأدلة المثبتة لها على القول بأنه وجد في المقهى مع المتهم الأول الذي ضُبط محرراً للمخدر ، وأنه هو صاحب المقهى الذي كان يُحرق فيه الحشيش وهو مالا يؤدي إلى ثبوت التهمة في حقه ، فإنه يكون حكماً قاصراً ويتعين نقضه .

(طعن رقم ٦٣٢ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/١١/١)

*يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً في الجدول الملحق بالقانون المجرم .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كان المدافع عن الطاعن قد أثار بجلسة المرافعة الأخيرة دفاعاً مؤداه ، أن الثابت من تقرير التحليل أن المادة المضبوطة لدى الطاعن لعقار الموتولون الذي لم يرد بالجدول الملحق بالقانون المبين للمواد المخدرة ، وطلب إستدعاء خبير الطب الشرعي لمناقشته في هذا الشأن ، وكان البين من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها ، والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ أن المادة الواردة بالبند (٩٤ منه) هي مادة " المتياكوالون " وأورد البند

مشتقاتها العلمية ، وليس من بينها الموتولون - وإذا كان ما تقدم وكان الشرط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً في الجدول الملحق بالقانون المحرم ، وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها وما إذا كانت من بين المواد المخدرة الواردة بذلك الجدول - عند المنازعة الجدية كالحال في الدعوى الماثلة - لا يصلح فيه غير الدليل الفني الذي يستقيم به قضاء الحكم ، وكانت المحكمة قد قعدت عن نقض هذا الأمر عن طريق الخبر المختص بلوغاً لغاية الأمر فيه مع وجوب ذلك عليها ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة .

(نقض ١٩٨٣/٣/٦ - الطعن ٥٩٧٥ لسنة ٥٢ ق)



مرافعة

في

جناية تسهيل

تعاطي المخدرات

محكمة جنايات طنطا

الدائرة (....)

مرافعة

بدفاع السيد / ----- المتهم الثانى

ضد

النيابة العامة

فى الجناية رقم ... لسنة ٢٠٠٠ المقيدة برقم .. لسنة ٢٠٠٠

كلى .. والمحدد لنظرها جلسة يوم .. الموافق / / ٢٠٠٠

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة ... ، ... بأنهما بتاريخ / / ٢٠٠٠ بدائرة ...
محافضة الغربية حازا بقصد التعاطى جوهرأ مخدراً " " حشيشاً " فى غير
الأحوال المصرح بها قانوناً .. المتهم الثانى : سهل للمتهم الأول تعاطى
جوهراً مخدراً " حشيشاً " . وطلبت معاقبتهما بالمواد ١، ٢، ٣٥ ، ١/٢٧/،
٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٨٩ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة
رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته النقيب ... معاون مباحث قسم ---
بمحضره المؤرخ / / ٢٠٠٠ ، بأنه إنتقل ومعه الملازم أول ... وقوة من
رجال الشرطة إلى مقهى المتهم الثانى لتفقد حالة الأمن ، وما أن داهمه حتى
شاهد المتهم الأول يجلس وأمامه منضدة عليها بعض قطع من المواد المخدرة
وشيشة زجاجية بها كمية من المياه صفراء اللون، يعلوها حجر من الفخار
به آثار دخان تنبعث منها ، وأنه إشتم رائحة مادة الحشيش المخدر تنبعث
منها وإذ شاهده إرتبك ، فقام ومرافقوه بالقبض عليه وبمواجهته
بالمضبوطات أقر له بأنه أعدها بقصد التعاطى ، وقد كان المتهم الثانى
بالمقهى وقت الضبط ، وكان تعاطى المتهم الأول للمواد المخدرة تحت
بصره .

٣- بتاريخ / / ٢٠٠٠ الساعة ظهراً إفتتحت النيابة العامة
محضرها حيث إستهلته بإستجواب المتهمين وقد أنكرا التهمة .

٤- بتاريخ / / ٢٠٠٠ سُئل النقيب ... حيث أورى ما سبق وأن
قرره بمحضر الضبط .

٥- وبتاريخ / / ٢٠٠٠ صدر أمر الإحالة ضد المتهمين ، وأرقت
النيابة العامة قائمة بأدلة الثبوت وقد ذيلت القائمة بتقرير المعمل الكيماوى
الذى أثبت أن المادة المضبوطة لجوهر الحشيش وأن الوعاء الفخارى به
بعض الفحم المحترق ووجدت غسالته خالية من آثار الحشيش .

٦- تحدد جلسة / / ٢٠٠٠ لنظر الجناية أمام محكمة جنايات طنطا .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب إشرح لى صدرى ويسر لى أمرى واحلل عقدة من لسانى يفقهوا
قولى "

سيدى الرئيس .. حضرات السادة المستشارين الأجلاء ..

"بسم الحق الذى يعيش فى ضمائركم وترفعون شعاره فوق أكتافكم ..
بسم العدل الذى أقسمتم بيمين الولاء له فنطقت شفاهكم وخطت به
أقلامكم .. بسم كل هذا وذاك يشرفنى ويرفع من قدرى أن أقف اليوم
فى ساحة عدلكم وبين أيدي حضراتكم لأترافع فى قضية اليوم(١)
ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على
الوجه التالى :-

أولاً : الدفع بتناقض الدليل القولى الذى قرر

به شاهد الإثبات مع الدليل الفنى الذى ورد

بستقرير المعمل الكيماوى بما يستعصى على

الموائمة والتوفيق .

لما كان الثابت بالأوراق أن شاهد الإثبات قرر أمام النيابة أنه حال الضبط شاهد المتهم الأول يجلس وأمامه منضدة عليها بعض قطع من المواد المخدرة وشيشة زجاجية يعلوها حجر من الفخار به آثار دخان تنبعث منها ، وأنه إشتت رائحة مادة الحشيش المخدر تنبعث منها . . . ، ولما كانت نتيجة تقرير المعمل الكيماوى تؤكد أن الوعاء الفخارى به بعض الفحم المحترق ، ووجدت غسالته خالية من آثار الحشيش ، الأمر الذى تضحى معه أقوال شاهد الإثبات متناقضة مع تقرير المعمل الكيماوى تناقضاً يستعصى على الموائمة والتوفيق ، ويضحى إدعاء الشاهد بإشتت رائحة مادة الحشيش المخدر تنبعث من الشيشة على النحو الوارد بأقواله أمر غير صحيح .

ثانياً : الدفع بانتفاء أركان جريمة تسهيل تعاطى المواد المخدرة .

إن جريمة تسهيل تعاطى المخدرات - كما هى معرفة فى القانون - تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبيها بقصد تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة ، وقد إستقر القضاء على ذلك منذ سنوات خلت ، وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمة النقض بأنه ، لما كانت جريمة تسهيل تعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبيها بقصد تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة ، وكان ما أورده الحكم فى مدوناته لا يكفى للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل فى حق الطاعن

، ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطي أحد رواد المقهى مخدراً بمقهاه لا يعد تسهياً لتعاطي المخدر ، كما أن مجرد تقديم النرجيلة لأحد رواد المقهى لا يفيد بذاته أنه قدمها له لإستعمالها في تعاطي المخدر ، وإذا كان الحكم لم يورد الدليل على ماخلص إليه من أن الطاعن أذن للمتهم الثاني بحمل الجوزة بما عليها من مخدر وتقديمها للرواد ، فإنه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ٦٨٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠)

٢- حسبنا في ذلك أيضاً ما قضت به محكمتنا العليا بأنه ، لما كانت جريمة تسهيل تعاطي المخدرات . كما هي معرفة في القانون ، تقتضى صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة ، وكان ماأورده الحكم في مدوناته لا يكفي للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل في حق الطاعن ، ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطي إثنين من رواد المقهى مخدراً لا يعد فعلاً إيجابياً منه تتوفر به جريمة تسهيل المخدر ، كما أن تقديم أدوات التدخين - المعدة للإستعمال بالمقهى - لا يفيد بذاته أنه قدمها لهما لإستخدامها في تعاطي المخدر . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، والقول بكلمتها فيما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٤)

٣- ولما كان ذلك كذلك ، وكان مجرد تقديم أدوات التدخين المعدة للإستعمال بالمقهى لا يفيد بذاته أن المتهم قدمها لإستخدامها فى تعاطى المواد المخدرة ، ولما كانت أدلة الثبوت قد جاءت خالية من أى فعل إيجابى أتى به المتهم الثانى يشير الى أنه هياً المكان وأداره لتعاطى المخدرات ، أو قيامه بالأفعال اللازمة لتسهيل تعاطيها مع علمه بذلك ، ولما كان الثابت بالأوراق أن للمتهم الأول - وقت دخول رجال البوليس إلى المقهى - هو الذى ضبط معه المخدر دون المتهم الثانى وأمامه شيشة يعلوها حجر من الفخار به آثار دخان المعسل المحترق ، وقد ثبت بتقرير المعمل الكيماوى أن الوعاء الفخارى المضبوط به بعض الفحم المحترق ، وُجِدَت غسالته خالية من آثار الحشيش المخدر ، مما يُستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله إلى المقهى ، وليس من دليل واحد على أنه إستعان بالمتهم الثانى فى إحراز أو حيازة المخدر ، أو أن الآخر قد يسر له سبيل الحصول على المخدر أو تسهيل تعاطيه . ولما كان مجرد كون المتهم الثانى هو صاحب المقهى - الذى جرت فيه هذه الأعمال - ليس من شأنه أن يسمح قانوناً بإعتباره مسهلاً تعاطى المخدر ، الأمر الذى تنتفى معه مسئوليته الجنائية ، ويضحى الدليل القائم قبله وقد أحاط به أسار من الشك ، غير كاف لإسناد التهمة إليه .

سيدى الرئيس ..

حضرات السادة المستشارين ..

إن أوراق الدعوى تنطق بكل سطر فيها على براءة المتهم فإن كان ثمة
قصور فآلتهمس العفو ويكفينى شرف المقصد .
وفقكم الله وأيد مسعاكم وأهملكم الحكم الصواب وشكرا لحضراتكم
لحسن الإستماع .

السيد عفيفى

المحامى



أحكام محكمة النقض

في

جناية تسهيل تعاطي

المخدرات

***جريمة تسهيل تعاطي المخدر وقوعها بوسيلة تنم عن نشاط من جانب المتهم يجد فيه غيره مساعداً يحقق رغبته في تعاطي المادة المخدرة .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول هو الذي ضبط معه المخدر دون الطاعن ، وهو الذي كان يحمل " الجوزة " وقت دخول رجال البوليس مما يستفاد منه أن المخدر كان مع المتهم الأول قبل دخوله منزل الطاعن ، وليس من دليل على أنه إستعان بالطاعن في الإحراز أو التعاطي أو أنه يسر له سبيل الحصول على المخدر بوسيلة تنم عن نشاط من جانبه وجد فيه المتهم الأول مساعداً لتحقيق رغبته في تعاطي المادة المخدرة ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم لا يوفر في حق الطاعن جريمة تسهيله للمتهم تعاطي المخدر .

(طعن رقم ١٣٧٤ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١٩ س ١١ ص ٨٩)

***تناوب المتهمين تعاطي الحشيش - ذلك يوفر جريمة إحرازهما المخدر بقصد التعاطي - كون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ، ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانوناً بإعتباره مساعداً لزميله تعاطي المخدر .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان ما أورده الحكم من عناصر وأدلة يفيد أن المتهم الأول والطاعن كانا يتناوبان تعاطي " الحشيش " ، فيكون دور كل منهما مماثلاً دور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالاً شخصياً ، وكون الطاعن هو صاحب المنزل الذي جرت فيه هذه الأعمال ليس من شأنه أن يغير مركزه بما يسمح قانوناً بإعتباره مسهلاً لزميله تعاطي المخدر ، والحال أنه إنما كان يبادله استعماله فقط ، ويكون القدر الذي يجب محاسبة الطاعن عليه وفقاً للواقعة الثابتة بالحكم هو إرتكابه لجريمة إحراز المخدر بقصد التعاطي .

(طعن رقم ١٣٤٧ سنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٠/١/١ س ١١ ص ٨٩)

***جريمة تسهيل تعاطي المخدر للغير - مثال لواقعة لا تتوافر فيها الجريمة .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين كانوا يتناوبون تعاطي الحشيش أثناء وجودهم معا فإن دور كل منهم يعتبر مماثلاً لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالاً شخصياً ، وليس فيما أثبتته الحكم من إختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتعلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه بما يسمح قانوناً بإعتباره مسهلاً لزملائه الذين كانوا يبادلونه استعمال المخدر ، متى كان لا يبين من

الحكم أن الأشخاص الذين كانوا يجالسون المتهم في الحانوت قد إستعانوا في الإحراز بشخص آخر لتسهيل التعاطى .

(طعن رقم ٥٠٢٥ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٥٨/٦/٣ س ٩ ص ٥٩٩)

*** شرط توافر جريمة إدارة مكان لتعاطى الجواهر المخدرة وتسهيل تعاطيها أن يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المغايرة بين الفقرة (د) من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة وإعداد أو تهئة المكان في حكم الفقرة (د) من المادة ٣٤ لتعاطى المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطى المخدرات . وهو الأمر المستفاد من منطق التأثيم في هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطى المخدرات بتغليظ العقاب على مرتكبيه شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء أما حيث يكون تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف نوعاً والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه بتوافر جريمة إدارة وتهئة وإعداد مكان لتعاطى المخدرات التي دان الطاعن بها على مجرد ضبط

المتهمين الآخرين يدخنان مخدر الحشيش في مقهاه دون أن يستظهر العناصر القانونية التي تقوم عليها تلك الجريمة من تقاضى مقابل وتخصيص مكان لتعاطى المخدرات ويورد الأدلة على توافرها في حق الطاعن فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه .

(الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/١/٢٥)

*في هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن ضبط صاحب الغرزة بمسك بجوزة مشتعلة يدخن فيها وشم رائحة الدخان المتصاعد منها إحتراق الحشيش وجلوس آخرين في مواجهته وضبط مخدر مع كل من الآخرين لا يوفر في حق صاحب المقهى أنه أعدها وهياها لتعاطى المواد المخدرة ذلك أنه يشترط لقيام هذه الجريمة عناصر ثلاث أولها إعداد المكان وثانيها إطلاق الدخول اليه لمن يشاء وثالثها أن يكون الفعل متسماً بسمة الإستغلال . وأن مجرد وجود المتهمين حال تدخين صاحبهما الحشيش من الجوزة وهما في مجلس واحد معه لا يفيد حتماً بذاته أنه أعد الغرزة وهياها لتعاطى الجواهر المخدرة لمن شاء ذلك وليس ثمة دليل على الأوراق ينم عن إتساق فعله بسمة الإستغلال وبالتالي تكون هذه الجريمة على غير أساس .

(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٤/١٩)

*وفي هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ المعدل لا تتحقق وعلى ما يبين من إستقراء نصوص القانون والتدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الأفعال المنصوص عليها فيه إلا بمقابل جعل يستأديه القائم على إدارة المحل أو تهيئته وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته لا يسوغ به القول أن إدارة الطاعن للمحل أو تهيئته كانت لتعاطى المخدرات مقابل جعل فإنه يكون قاصر البيان في إستظهار توافر أركان تلك الجريمة بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢)

* وفي هذا الشأن أيضا قضت محكمة النقض بأن حكم الإدانة في جريمة إدارة وتهيئة مكان لتعاطى المخدرات وجوب إشماله على بيان إدارة المكان بمقابل تتقاضاه عليه وإلا كان قاصراً .

(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧)



مرافعة

في

جناية زراعة نبات

الحشيش (الأفيون)

محكمة جنايات بنها

الدائرة (٠٠٠)

مرافعة

بدفاع السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم ٠٠٠ لسنة ٢٠٠٠ المقيدة برقم ٠٠٠ كلى والمحدد

لنظرها جلسة يوم --- الموافق / / ٢٠٠٠

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه في يوم ١ يناير سنة ٢٠٠٠ بدائرة

مركز القناطر الخيرية محافظة القليوبية .

أولاً : زرع بقصد الإتجار نبات الخشخاش في غير الأحوال المصرح بها

قانونا ..ثانياً: حاز بقصد الإتجار جوهرأ مخدراً (أفيوناً) وذلك في غير

الأحوال المصرح بها قانوناً . الأمر المعاقب عليه بالمواد (٢٨ ، ٢٩ ، ٣٨ /

١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢

لسنة ١٩٨٩ .

- ٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته النقيب / ---- معاون مباحث مركز القناطر الخيرية بمحضره المؤرخ / / ٢٠٠٠ الساعة ١٠ صباحاً ، من أن تحرياته السرية والمراقبة الشخصية دلت على أن المتهم / ---- يزرع نبات الخشخاش فإستصدر إذناً من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه وملحقاته .. ونفاذاً لهذا الإذن إنتقل بتاريخ / / ٢٠٠٠ إلى حديقة المتهم وتبلغ مساحتها عشرون قيراطاً ، حيث وجد مساحة أربعة قراريط تقريباً داخلها ، يزرع بها نبات الخشخاش .
- ٣- وبتاريخ / / ٢٠٠٠ ظهراً إفتحت النيابة العامة محضرها حيث إستهلته بإستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .
- ٤- بتاريخ / / ٢٠٠٠ سئل النقيب / --- حيث أورى ما سبق وأن قرره بمحضرى التحريات والضبط .
- ٥- وبتاريخ / / ٢٠٠٠ صدر أمر الإحالة ضد المتهم وأرفقت النيابة العامة قائمة بأدلة الثبوت .
- ٦- تحددت جلسة / / ٢٠٠٠ للنظر الجناية أمام الدائرة ----- بمحكمة جنايات بنها .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربنا إفتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين "

سیدی الرئيس

حضرات السادة المستشارين الأجلاء ..

" إنه لشرف عظیم للدفاع أن يمثل أمام هيئتكم الموقرة .. وشرف لايدانيه شرف آخر أن يكون هذا المثول في محراب قدسى .. وفي رحاب سدنته ونساکه .. في رحاب من وهبهم الله عز وجل بياض الرءوس وصفاء النفوس مثلما وهبهم سبحانه رجاحة العقل ويقظة الضمير .

في ساحة عدلكم سيكون البيان .. وفي مكنون ضمائرکم سوف تكون الحقيقة .. لا نبغى سواها .. ولا يعلو أى إعتبار آخر عليها .. فهي الهدف .. وهى الرجاء .. وهى النور .. وهى الأمل .. ومن أجل الحقيقة يفر الظلام .. وفي سبيلها تختفى الأهواء وتسقط الأقنعة . " ۝

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على الوجه التالى :-

أولاً : الدفع بانتفاء علم المتهم بكنه الشجيرات

إن القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها ، هو علم الزارع بأن النبات الذى يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها ، كما أن القصد الجنائى فى جريمة حيازة المواد المخدرة ، إنما هو علم الحائز بأن المادة التى يحوزها هى من المواد المخدرة .

ولما كان مجرد كون المتهم مالكا لمساحة الأرض التي ضبطت بها النباتات المخدرة ، أو صاحب مصلحة في زراعتها ، لا يكفي في ثبوت أنه زرعها أوحازها بقصد الاتجار .

ولما كان المتهم يعمل موظف بهيئة --- ، وكان الثابت بعقد المشاركة وشهادة الشهود أن المتهم لا يقوم بزراعة الأرض أو موالتها بنفسه ، وأن شريكه في الزراعة هو القائم - بمفرده - على زراعتها ، الأمر الذي يعد هذا معه دليلاً كافياً على عدم توافر علم المتهم بكنه النبات المخدر المضبوط في أرضه ، وبالتالي يضحى الدليل القائم قبله غير كاف لإسناد التهمة إليه ويتعين لذلك القضاء ببراءته .

ثانياً : الدفع بشيوع الإتهام .

إن المشرع في قانون المخدرات جرم حيازة المواد المخدرة . والحيازة التامة تتوافر بإكتمال عنصرين ، الأول مادي والثاني معنوي وهو توافر نية التملك لدى الحائز والظهور على الشيء بمظهر المالك ، كما جرم المشرع الحيازة المؤقتة أو الناقصة وكذلك الحيازة العارضة . لكن يشترط في كل هذه الحالات أن يكون سلطان الحائز مبسوطاً على المادة المخدرة ، بحيث يمكن القول أنه حائز منفرد للمادة المخدرة .

(القضية رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨٤ كلى جنايات الإسماعيلية - جلسة ١١/١١/١٩٨٦)

(١٩٨٦)

وحسبنا في ذلك أيضا ما قُضى به بأنه " وحيث أنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن مناط المسؤولية في حالي إحراز الجواهر المخدرة ، هي ثبوت إتصال الجاني بالمخدر إتصالاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأي صورة من علم وإرادة ، إما بجيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص ولو لم تتحقق الجيازة المادية . لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق الدعوى وتحقيقاتها أن المخدر المضبوط عُثر عليه بداخل الجيب الأيمن لبلوفر زيتي اللون كان موضوعاً بداخل سحارة خشبية ممتلئة بالملابس في الحجرة الثانية على يسار الداخل من باب المسكن الذى يقيم فيه المتهم وزوجته وأولاده وأخوته ، كما قرر هو بذلك في التحقيقات وأيده رجل الضبط في ذلك ، ومن ثم فإن المتهم لا ينفرد باستعمال تلك الحجرة وحده دون سواه من المقيمين معه ، كما وأن الصندوق الذى به المخدر كان ممتلئاً بالملابس الخاصة بالمتهم وأسرته كما قرر بذلك رجل الضبط ، ولم يثبت أن تلك السحارة كانت مغلقة بمفتاح يصعب على الغير فتحها ، حتى يمكن نسبة ذلك المخدر للمتهم وحده ومن ثم فقد أضحت حيازته شائعة بين المتهم وزوجته وإبنته وإخوته ، وبالتالي يضحى الدليل القائم قبله وقد أحاط به الشك ، غير كاف لإسناد التهمة إليه ويتعين لذلك القضاء ببراءته منها عملاً بنص المادة ٣٠٤ / ١ إجراءات جنائية بلا مصروفات .

(القضية رقم ٧٥٣ لسنة ١٩٨٨ كلى جنايات المنصورة - جلسة ٢٥/٥/

(١٩٨٩)

وحيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان المتهم ليس له حيازة منفردة على الأرض التى ضُبط بها النبات المخدر ، وكان الثابت بيقين أن للمتهم شريك فى زراعة تلك المساحة وهو القائم على زراعتها ، وأنه مسجل خطر مخدرات ، ومن ثم فإنه لا يمكن أن ينسب إلى المتهم زراعة أو حيازة النبات المخدر ، إستناداً إلى أنه مالك للأرض التى ضُبط بها النبات المخدر ، لأنه لا ينفرد وحده بالسلطان والسيطرة والحيازة على هذه الأرض التى يشاركه فيها آخر سبق إتهامه بإحراز مخدرات ، فغداً بذلك غير بعيد عن مواطن الشبهات بالنسبة لهذا النوع من الإتهام ، ومن ثم يضحى الإتهام - لو صح - شائعاً بين المتهم وشريكه ، وبالتالي يضحى الدليل القائم قبله وقد أحاط به الشك غير كاف لإسناد التهمة إليه ويتعين لذلك القضاء ببراءته

ثالثاً : الدفع بطلان الإقرار لأنه كان وليد

إكراه من قبل رجال الشرطة .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض ، أن الإقرار الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً ، وهو لا يعتبر كذلك إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه . فإلإقرار يجب أن يكون صادراً عن إرادة حرة مختارة وليس وليد ضغط أو تهديد ، ذلك أن

أى قدر من الإكراه يكفى لإهدار الإقرار ولو لم يترك أثراً بالجسم يدل عليه أو ينبئ به ، لأن التهديد بالإكراه يكفى وحده لبطلان الإقرار .

وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بجلسة ١٣/١١/١٩٨٤ فى الطعن رقم ٦٧٦٩ لسنة ١٩٥٣ بأن الإقرار الذى يعول عليه يجب أن يكون إختيارياً ، وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقاً - إذا صدر إثر إكراه كائناً ما كان قدر هذا الإكراه .

كما قضت أيضاً بأن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول ، ولا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه .

(نقض ٩/١٠/١٩٨٦ سنة ٣٧ ص ٧٢٨ رقم ١٣٨)

ولما كان ما تقدم ، وكان الثابت بالتقرير الطبى المرفق بالأوراق أن بالمتهم عدة كدمات وسحجات بالوجه وبالظهر ، وكان الإقرار المعزى إليه بمحضر الشرطة قد انتزع منه بطريق الإكراه الذى وقع عليه من رجال المباحث ، فلما كان ذلك ، وكان أى قدر من الإكراه - على النحو السالف بيانه - يكفى لإهدار الإقرار ، الأمر الذى يضحى معه الدفع ببطلان الإقرار - لما شابه من عوار - قائماً على أساس سليم ويصادف صحيح القانون .

سيدى الرئيس ..

حضرات السادة المستشارين ..

أما وقد بان الرشد من الغي . . فإننا نرفع أصواتنا ونطالبكم وبقلب
مطمئن ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه .

والآن بيدكم الأمر ، إن هي إلا كلمة تخرج من أفواهكم لاتسألون
عنها إلا أمام ضمائرکم وأمام الله سبحانه وتعالى . والمتهم يستصرخكم
لما أصابه من ظلم ، وأنا على يقين من أنكم ستجيبون صوت الحق
وصوت العدل " (٨)

وفقكم الله وأيد مسعاكم وألهمكم الحكم الصواب وشكرا لحضراتكم
لحسن الإستماع .

السيد عفيفي

المحامى



أحكام محكمة النقض

في

جناية زراعة نبات

الحشيش (الأفيون)

***إدانة المتهم في جريمة زرع حشيش دون رد على**

دفاعه من أنه يباشر زراعة الأرض التي وجد بها

الحشيش المزروع ولا يشرف عليها - قصور .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه إذا كان المتهم في جريمة زرع حشيش في أرض مملوكة له وإخرازه قد تمسك بأنه يباشر زرع الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه - لحدائثة سنه - لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها ، فاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذي استند إليه لما قالته من أنه أعد خصيصاً لدرء التهمة عنه واعتبرت الجريمة لاصقة به فحكمها يكون قاصراً ، إذ أن ما قالته - إن صح إعتباره منتجاً في إستبعاد عقد الإيجار - فإنه غير مؤد إلى مارتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمتين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحياسة ثمره مع العلم بحقيقة أمره .

(طعن رقم ٢٠٩٢ سنة ١٧ ق - جلسة ١٤/١٠/١٩٤٧)

***عدم إستظهار الحكم بالإدانة في جريمة زراعة**

الحشيش علم المتهم بأن ما يحرزه مخدر - قصور

* في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إقرار المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بإدانتة في جريمة زراعة نبات الحشيش ، دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر ، وإلا كان الحكم قاصر متعيناً نقضه .

(طعن رقم ١٤٠ سنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦)

* وجوب إظهار القصد الخاص في جريمة زراعة النباتات المخدرة .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة عليها وحصل دفاع الطاعن أنه لم يزرع النباتات المخدرة المضبوطة ورد عليه خلص إلى إدانتة عن جريمة زراعة تلك النباتات بغير قصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها الذي يحكم واقعة الدعوى في جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة الواردة في الجدول رقم ٥ المرفقه للقانون المذكور من الجرائم ذات القصد الخاصة حين إختط عند الكلام على العقوبات خطه تهدف إلى التدرج فيها . ووازن بين ماهية كل من

القصاص التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقد ركل منها العقوبة التي تناسبها .

ولما كان لازم ذلك وجوب إستظهار القصد الخاص في هذه الجريمة لدى المتهم حيث لا يكفي القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن مازرعه من النباتات المخدرة وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة حيازة نباتات البانجو المنتجة لمخدر الحشيش ونباتات الخشخاش المنتجة لمخدر الأفيون في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطبقت المادة ٣٧ فقره (١) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل التي إستلزمت لتطبيق أحكامها توافر التعاطى أو الإستعمال الشخصي .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه في معرض إستظهاره للقصد من زراعة الطاعن للنباتات المخدرة قد نفى ثبوت توافر قصد الإبتجار كما نفى ثبوت قصدى التعاطى أو الإستعمال الشخصى لخلو الأوراق من الدليل اليقين عن قيام أى من هذه القصور . ثم عاد ودان الطاعن بجريمة زراعة النباتات المخدرة بغير قصد الإبتجار وأوقع عليه العقوبة المقررة في المادة ٣٧/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المقدمة وما إنتهى اليه يتناقض بعضه البعض الآخر بحيث لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص القصد من زراعة النباتات المخدرة لإضطراب العناصر التي أوردتها وعدم إستقرارها الإستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما

يستحيل عليها معه أن تتعرف على أى أساس كونت محكمة الموضوع عقيدتها فى الدعوى .

لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مشوباً بالتناقض والقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجه لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن رقم ٤٥٣٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٥)

* وفى هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأن وجوب إستظهار القصد الخاص فى جريمة زراعة النباتات المخدرة لدى المتهم حيث لا يكفى مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجاني بأن مازرعه من النباتات المخدرة . وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجريمة زراعة نبات الخشخاش المخدر بقصد الإتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً من غير أن تستظهر توافر القصد الخاص وهو قصد الإتجار لدى الطاعن فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور ويتعين نقضه وإعادة .

(الطعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠)

*إنتفاء العلم بكنه المادة المخدرة يستوجب براءة المتهم .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن إقرار المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بادانته في جريمة زراعة نبات الحشيش دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحرزه مخدر والا كان الحكم قاصراً متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦)

*في هذا الشأن أيضاً قضت محكمة النقض بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال عمدة ناحية النصارية وشيخها ومدير الجمعية التعاونية الزراعية بها ومؤداها أن الحقل الذي ضبطوا به النبات في حيازة الطاعن وأنه القائم بزراعته ومن تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى ومما قرره الطاعن بتحقيقات النيابة من أنه الزارع للحقل أنف البيان . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القصد الجنائى في جريمة زراعة نبات الحشيش إنما هو علم الزارع بأن النبات المزروع هو من النباتات المحظور زراعتها قانوناً والمحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث إستقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات المضبوط إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بكنه

النسب المضبوط إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة وتمسك المتهم بانتفائه لديه فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا رأت إدانته أن تسيين ما يبرر إقتناعها بعلمه بأن النبات المضبوط من النباتات المحظور زراعتها قانوناً . وكان يبين من الرجوع الى محضر جلسة المحاكمة التي إختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه لم يكن يعلم بحقيقة النبات وكان ما أورده على أن الطاعن كان يعلم بكنه النباتات المضبوطة بحقله . وهذا من شأنه أن يجعل بيان الحكم في التدليل على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن وهو ركن من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها قاصراً الأمر الذي يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٦٤٢٢ لسنة ٥٣ جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

***مجرد كون الطاعن مالكا لمساحة الأرض التي ضبطت بها النباتات المخدرة أو صاحب مصلحة في زراعتها لا يكفي في ثبوت أنه زرعها أو خازها بقصد الإتجار .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وحصل أدلتها فيما شهد به الضابطان (---و-)

-- (من أن تحرياقهما السرية أشارت إلى أن المتهمين (الطاعن والمحكوم عليه الثاني) يقومان بزراعة الأرض المملوكة للمتهم الأول (الطاعن) بنسب الخشخاش وما شهد به كاتب حسابات الجمعية الزراعية وما ورد بتقرير المعمل الكيماوى أورد الحكم دفع الطاعن بأنه لم يزرع نبات الخشخاش المضبوط ثم خلص إلى إدانته والمحكوم عليه الثاني (حارس قطعة الأرض محل الضبط والمباشر لزراعتها) عن جريمة زراعة ذلك النبات بقصد الإبتجار وتساند الحكم فى إدانة الطاعن إلى أنه هو مالك قطعة الأرض التى ضبطت بها النباتات المخدرة دون أن يستظهر أركان الجريمة التى دانه بها ويورد الدليل على أنه زرع تلك النباتات بواسطة غيره مادام ينكر إرتكاب زراعتها بنفسه ولم يعن الحكم بإستظهار علمه بكنه هذه المزروعات أو مباشرته العناية بها . لما كان ذلك وكان مجرد كون الطاعن مالكا لمساحة الأرض التى ضبطت بها النباتات المخدرة أو صاحب مصلحة فى زراعتها لا يكفى فى ثبوت أنه زرعها أو حازها بقصد الإبتجار فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب والفساد فى الإستدلال ومن ثم يتعين نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الثانى لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة . وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن

(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٢)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ٨ يناير سنة ٢٠٠١

" لم ينشر بعد "

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة
المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها المعدل
بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، خلا من
النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك الأرض
التي تزرع فيها النباتات الممنوعة ، مما مفاده أنه
يتعين لعقابه أن يثبت إرتكابه الفعل المؤثم وهو
مباشرة زراعة النبات .

الوقائع

إتمت النيابة العامة الطاعنين فى قضية الجناية رقم ٧٤٢ لسنة ١٩٩٧
الصالحية (المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٤٧١ لسنة ١٩٩٧) بأنهم فى يوم

٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٧ بدائرة قسم الصالحية الجديدة محافظة الشرقية
المتهمون جميعاً زرعوا بقصد الإتجار نباتاً ممنوع زراعته نبات الحشيش
المخدر (البانجو) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً المتهمان الأول والثانى
أيضاً حازا بقصد الإتجار نباتاً ممنوع زراعته نبات الحشيش المخدر (البانجو
(فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالتهم إلى محكمة جنايات الزقازيق
لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة
قضت حضورياً فى ١٦ من مارس سنة ١٩٩٨ عملاً بالمواد ٢٨ ، ٢٩ ،
٣٣/أ البند جـ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند
١ من الجدول رقم ٥ الملحق مع إعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات
بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه خمسمائة ألف جنيه
عما أسند إليهم وأمرت بمصادرة النبات المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض فى ١٩ من مارس سنة
١٩٩٨ وقدمت مذكرتان بأسباب الطعن الأولى فى ١١ من مايو سنة
١٩٩٨ موقعاً عليها من الأستاذ / فتحى إسماعيل الوكيل المحامى والثانية فى
١٤ من مايو سنة ١٩٩٨ موقعاً عليها من الأستاذ / فتوح محمود عبد الحميد
المحامى . وبجلسة اليوم سمعت المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد إستوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأهم بجرمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الإبتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ودان أولهم وثانيهم بجرمة حيازة نبات الحشيش المخدر بقصد الإبتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك بأن الحكم لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة ، ولم يدلل على إرتكابهم الفعل المؤثم الذى دأهم به تدليلاً كافياً مما يعيبه ويستوجب نقضه .

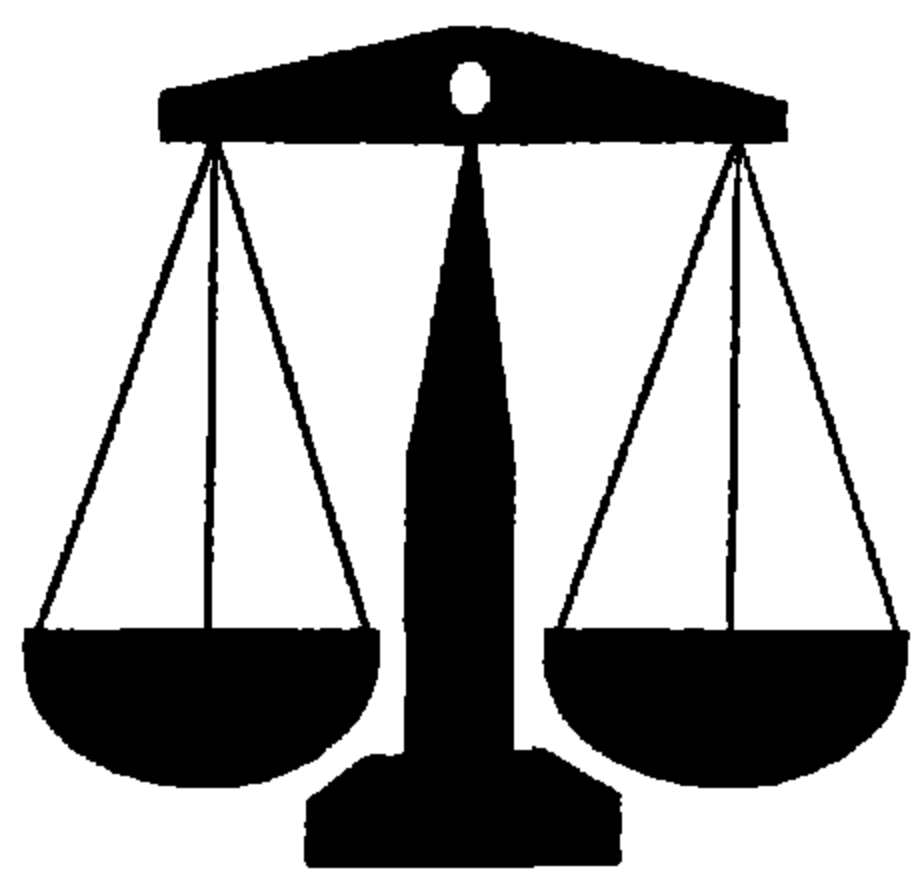
وحيث إن الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى بيانه لواقعة الدعوى على قوله " إن الواقعة تخلص فى أنه بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٤ إنتقل الضابط هانى عبد المعبود عرفه رئيس وحدة مباحث قسم الصالحية وبصحبه كل من علاء محمد عزيز مندور وكيل مكتب مخدرات فاقوس والضابط هشام عبدالرحمن حسين بقسم مكافحة مخدرات الشرقية وعدد من رجال الشرطة السريين إلى حيث يوجد المتهمان الأول والثانى والأرض المترعة بنبات الحشيش المخدر (البانجو) وبضبطهما تبين أن بحوزتهما جوالين يحوى كل منهما أجزاء نباتية خضراء جافة لنبات الحشيش المخدر (البانجو) وزنت قائماً عشرة كيلو ، وتبين أن الأرض مترعة بمساحات واسعة بنبات الحشيش المخدر (البانجو) فى أوسطها ، وقام الضابط هشام عبدالرحمن حسين بضبط المتهم الثالث " . ثم ساق الحكم أدلته التى رتب عليها قضاؤه مما

شهد به كل من الضابط سالفى الذكر ، وما أورده تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى والذى أفاد أن النبات المضبوط هو لنبات الحشيش المخدر ، وبعد أن حصل الحكم أوجه دفاع ودفوع الطاعنين ورد عليها ، عرض لقصد الاتجار لديهم ثم خلص إلى إدانة الطاعنين الثلاثة بجرمة زراعة نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وإلى إدانة الطاعنين الأول والثانى بجحيزة نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى إستخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه إستدلالة وسلامة المأخذ ، وإلا كان قاصراً . ولما كان مدلول الزراعة المنهى عنها يشمل وضع البذور فى الأرض وما يتخذ نحو البذر من أعمال التعهد المختلفة اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلعه ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ قد خلا من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة لمالك الأرض التى تزرع فيها النباتات الممنوعة ، مما مفاده أنه يتعين لعقابه بالتطبيق لأحكام ذلك القانون أن يثبت إرتكابه الفعل المؤثم وهو مباشرة زراعة النبات . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعنين الثلاثة بجرمة زراعة

نبات الحشيش المخدر بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ،
على سند من القول بأن الطاعنين الأول والثاني يستأجران الأرض التي
ضبط بها النبات المخدر ويتوليان زراعتها من الطاعن الثالث وبعلمه لقاء
مبالغ مالية يتقاضاها منهما على ما جاء بتحريات الشرطة ، وهو ما لا يجزئ
عن ضرورة بيان مدى مباشرة الطاعنين زراعة النبات المخدر على السياق
المتقدم ذلك أن مجرد تأجير الطاعن الثالث للأرض المزروع بها النبات
المخدر للطاعنين الأول والثاني لا يدل بذاته على مباشرة أى منهم لزراعة
النبات المخدر ، كما أن ما ورد بالتحريات من أن الطاعنين الأول والثاني
يقوما بزراعة الأرض التي ضبط بها النبات المخدر وأن الطاعن الثالث على
علم بزراعتها بالمخدر لا يصلح وحده دليلاً يعول عليه في شأن مباشرة
الطاعنين زراعة النبات المخدر بتلك الأرض والعلم بحقيقة أمره ، ومن ثم
فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور الذي يوجب نقضه وإعادة
بالنسبة لجريمة زراعة النبات المخدر المسندة إلى الطاعنين الثلاثة ، وبالنسبة
لجريمة حيازة نبات الحشيش بقصد الإتجار المسندة إلى الطاعنين الأول
والثاني لأن الحكم إعتبر الجريمتين المسندتين إليهما مرتبطتان وقضى
بالعقوبة المقررة لإحدهما عملاً بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات ،
وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٤٢٦١ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/١/٨)

" لم ينشر بعد "



مرافعة

في

جناية جلب

هيرويين

محكمة جنايات القاهرة

الدائرة (...)

مرافعة

عن السيد / ----- المتهم الأول

ضد

النيابة العامة

في الجناية رقم ... لسنة ٢٠٠١ المقيمة برقم ... لسنة ٢٠٠١ كلى
... والمحدد لنظرها جلسة يوم الموافق / / ٢٠٠١

الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة المتهم بأنه بتاريخ / / ٢٠٠١ بدائرة ...
محافظه القاهرة ١- جلب إلى داخل جمهورية مصر العربية جوهراً
مخدراً " هيروين " وذلك دون الحصول على ترخيص كتابي من الجهة
الإدارية المختصة . ٢- شرع في تهريب البضائع موضوع التهمة الأولى
بإدخالها إلى البلاد خفية عن أعين السلطات الجمركية المختصة بقصد

التهرب من سداد ما إستحق عليها من ضرائب ورسوم جمركية ،
وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه ، وهو ضبطه والجريمة
متلبساً بها . وطلبت معاقبته بالمواد ١/١ ، ٢،٣، ١/٣٣، ١/٤٢، من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم
(١) الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة
١٩٧٦ .

٢-تتوصل الوقائع فيما أثبتته الرائد / ---- أنه إذ كان في كمين معد
للقبض على من توافرت التحريات عن قيامهم بتهريب بضائع شاهد المتهم
قادماً في مواجهة الكمين وهو في حالة ارتباك فقام ومرافقوه بالقبض عليه ،
وبتفتيش الحقيبة التي يحملها عثر بداخلها على كيس يحوى مسحوقاً
يشبه جوهر الهيروين المخدر .

٣- قدرت مصلحة الجمارك تعويضاً قدره ... جنيهه ، وذلك
التعويض يعادل مثلى الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة على
المضبوطات .

٤- بتاريخ / / ٢٠٠١ الساعة ٠٠٠ ، افتتحت النيابة العامة محضرها
حيث إستهلته بإستجواب المتهم وقد أنكر التهمة .

٥- بتاريخ / / ٢٠٠١ سُئل محرر المحضر حيث أورد ما سبق وأن
قرره بمحضر الضبط .

٦- بتاريخ / / ٢٠٠١ صدر أمر الإحالة ضد المتهم وأرفقت النيابة

العامه قائمه بأدلة الثبوت وقد ذيلت القائمة بتقرير المعمل الكيماوى
الذى أثبت أن المادة المضبوطة لجوهر الهيروين المخدر .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب إشرح لى صدرى ويسر لى أمرى واحلل عقدة من لسانى يفقهوا
قولى "

سيدى الرئيس..

حضرات السادة المستشارين الأجلاء ..

" إننى بعد أن إستغرقت فى قراءة أوراق تلك القضية وبعد أن إنتهيت
من قراءتها تماماً شعرت بدوار فى رأسى ، كاد أن يشل تفكيرى
وتساءلت وصرخت من أعماقى :

ألهذا الحد يمكن أن يصل ظلم الإنسان لأخيه الإنسان وإنقضت من
أعماقى وتمنيت لو دافعت عن هذا المتهم ليس أمام ساحات القضاء
الشريفة ، بل تمنيت لو دافعت عنه فى ساحات القتال الشرسة ، وسوف
ترون عدالتكم بأنفسكم أن ما حدث فى هذه القضية من أغرب القضايا،
ويفوق بحق حكايات الخيال المسطورة " (١)

ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على
الوجه التالى . أولاً : الدفع ببطلان القبض والتفتيش
لإنتفاء حالة التلبس .

من المقرر أن ما تجر به سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين
هو نوع من التفتيش الإدارى الذى يخرج عن نطاق التفتيش بمعناه الصحيح
الذى عناه الشارع فى المادة ٤١ من الدستور . ولما كان قانون الجمارك
الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد قصر حق إجراء هذا النوع
الخاص من التفتيش على موظفى الجمارك ، فإن مفاد ذلك أن يبقى سائر
مأمورى الضبط القضائى فيما يرونه من قبض وتفتيش داخل الدائرة
الجمركية خاضعين للأحكام العامة المقررة فى هذا الشأن فى الدستور
وقانون الإجراءات الجنائية . (الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣/٤
١٩٨٥) ولما كان النص فى المادة ٤١ من الدستور على أن الحرية
الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز
القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من
التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا
الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون .

ولما كانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧
لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمأمورى الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه بغير

أمر قضائي إعمالاً للمادة ٤٦ من القانون ذاته إلا في أحوال التلبس وبالشروط المنصوص عليها فيها ، وكان من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يستحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بمشاهدته أثر من أثارها ينبيء بنفسه عن وقوعها أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، أو وجود أمارات أو سلوك من المتلبس يحيط به الريبة والشبهات قبل إصدار الأمر وإتخاذ الإجراءات .

ولما كان المتهم لم يشاهد في حالة من حالات التلبس بإرتكابه جريمة مما يجيز القانون القبض عليها .

ولما كان ضابط الواقعة لم يتبين كنهه ما بداخل الحقيقة ولم يتبين أمر المخدر وإدارك كنهه على وجه اليقين إلا بعد تفتيش الحقيقة ، فإنه لا يكون قد أدرك بإحدى حواسه جريمة متلبس بها حتى يصح له من بعد إدراكها أن يقبض على المتهم . ومتى كان ماتقدم وكان ضبط المخدر على إثر ذلك الإجراء الباطل تنفى معه حالة التلبس بالجريمة لوقوعه على غير مقتضى القانون ، الأمر الذى يضحى معه الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات لإنعدام حالة التلبس قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

ثانياً : الدفع بانتفاء علم المتهم بكنه المادة المخدرة ، وعدم وضع يده عليها على سبيل الملك والإختصاص .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض ، أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة ، لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة المحظورة قانوناً إحرازها . وحسبنا في ذلك ما قضت به محكمتنا العليا بأن الإستناد إلى مجرد ضبط المخدر في حيازة الفاعل ينطوي على إنشاء قرينة قانونية مبناهما إفتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته ، وهو مالا يمكن إقراره قانوناً ما دام أن القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعلياً لا إفتراضياً .

(نقض ١٩٧٠/٥/٣ س ، ٢ ص ٦٣٦ - طعن ٤٠٧ لسنة ٤٠ ق)
وقد زادت محكمتنا العليا هذا المبدأ إفصاحاً حينما قضت بأن مناط المسؤولية الجنائية في حالي إحراز الجواهر المخدرة أوحيازتها هو ثبوت إتصال الجاني بالمخدر إتصلاً مباشراً أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة بحيازة المخدر حيازة مادية ، أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والإختصاص . (نقض ١٩٨٢/٥/١٨ - طعن رقم ١٨٣٩) .

وعلى هدى ماسلف ، ومتى كان الثابت من إستقراء وقائع الدعوى على النحو الثابت بمحضر الضبط وتحقيقات النيابة ، أن المتهم الأول تقابل مع المتهم الثانى -وهو صديقه- ببيروت ، وطلب الأخير منه توصيل حقيبة إلى أحد العناوين بالقاهرة ، وكان ما كان وحدث ما لم يكن بالحسبان وتم ضبط المتهم بالفعل بالصورة التى قال بها محرر المحضر ، ولما كان المتهم لا يعلم بكنهه المادة المخدرة المضبوطة بالحقيبة لأنها لم تكن ظاهرة ، وكان بسط سلطانه عليها ليس عن علم وإرادة بجيازة المخدر حيازة مادية ، وكان وضع يده عليه ليس على سبيل الملك والإختصاص ، الأمر الذى تنتفى معه مسئوليته الجنائية ، لإنتفاء علمه بكنهه المادة المخدرة وعدم وضع يده عليها على سبيل الملك والإختصاص .

ثالثاً : الدفع بالإعفاء من العقاب تطبيقاً لنص

المادة ٤٨ من قانون المخدرات .

من المقرر عملاً بنص المادة ٤٨ / ٢ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، أنه يعفى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها ، فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يسهم الإبلاغ فعلاً إلى ضبط باقى الجناة .

ومن حيث أن مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات الرقيم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، أنه في حالة إبلاغ السلطات العامة عن الجريمة بعد علمها بها ، فإن موجب الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة يتوافر متى كان الإبلاغ صادقا متسما بالجدية والكفاءة ومن شأنه معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون ، باعتباراً أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة . غير أن ذلك لا يقتضى أن يسفر ضبط هؤلاء الأشخاص عن إحرازهم أو حيازتهم مخدراً ، ولا يشترط لإنتاج الإخبار أثره بالإعفاء من العقاب أن يقضى بإدانة المبلغ عنهم ، إذ أن المبلغ غير مسئول عن هذا الأمر . وليس ذلك فحسب فقد ذهبت محكمة النقض في أحد أحكامها إلى أن كلمة ضبط باقى الجناة لا تعنى القبض عليهم وإنما تعنى أن تكون المعلومات التى أدلى بها المتهم من شأنها تمكين السلطات من معرفة باقى الجناة ، حتى ولو لم يتم القبض عليهم بسبب هروبهم أو تقاعس السلطات أو لأى سبب آخر . وحسبنا فى ذلك ما قضت به محكمة النقض بأنه لما كان مفاد نص المادة ٤٨ المشار إليها أن القانون لم يرتب الإعفاء بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً فى معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون ،

باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متسم بالجدية ، فلا يستحق صاحبه الإعفاء لإنتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع لعدم بلوغ النتيجة التي يجزى عنها بالإعفاء وهي تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة . ولما كان الحكم المطعون قد خلص للأسباب السائغة التي أوردتها إلى توافر الجدية في إبلاغ المتهم - المطعون ضده - عن المساهمين معه في الجريمة ، وأن عدم ضبط من أبلغ عنهم لا يرجع إلى عدم صدق الإبلاغ بل إلى تقاعس السلطات ، وهي من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من إعفاء المتهم من العقاب يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(نقض ١٩٨١/٤/١ مجموعة أحكام النقض س ٣٢ رقم ٥٢ ص ٣٠٠)
ومن جماع ما تقدم ولما كان الثابت أن المتهم أفضى بمعلومات صحيحة إلى رجال الشرطة أدت بذاتها إلى القبض على المتهم الثاني ، وكانت الأوراق لم يرد بها ذكر لأى متهم آخر إلا حين قرر المتهم الأول فور ضبطه ثم في تحقيقات النيابة بمساهمة المتهم الثاني ، وأنه بناء على هذا الإرشاد أمرت النيابة العامة بالقبض على المتهم الثاني ، ولما كان ذلك وكان المتهم - ومنذ ساعة الضبط - قد أسهم إسهاماً إيجابياً ومنتجاً وجدياً في معاونة السلطات

للتوصل إلى مهرب المخدرات الحقيقي ، الأمر الذى يتعين معه الحكم ببراءة
المتهم لتوافر شروط إعفائه من العقاب .

سيدى الرئيس .. حضرات السادة المستشارين ..

إننى أطرح بين أيديكم شرف هذا الرجل وحرية وديعة مقدسة
أودعكموها ، وفقكم الله وأيد مسعاكم وألهمكم الحكم الصواب
وشكراً لحضراتكم لحسن الإستماع .

السيد عفيفى

المحامى



أحكام محكمة النقض

في

جناية جلب

المخدرات

***ماهية القصد الجنائي في جريمة جلب الجوهر المخدر .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة جلب الجوهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانونا .

(نقض ١٩٨٤/١٢/٢٠ - الطعن ٦٥٣ لسنة ٥٤ ق)

جريمة جلب مواد مخدرة - مثال لحكم إدانة معيب لقيامه على أدلة غير مؤدية لما رتب عليها من نتائج :

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلتها قال لقضائه بالإدانة ، وحيث أن المتهم المائل قد تواجد في مكان الحادث بدون مقتض أو ميرر مقبول ، وكان هذا التواجد معاصراً لعملية نقل المخدرات المضبوطة من المياه الإقليمية لجمهورية مصر العربية إلى داخل البلاد عن طريق الساحل ، وكان المتهم تربطه بالمتهم السابق محاكمته صلة المصاهرة ، فضلاً عن تواجده على

مسرح الواقعة فإنه يكون فاعلاً أصلياً في جريمة الجلب . لما كان ذلك ،
ولئن كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضى الموضوع فى تقدير
الأدلة القائمة فى الدعوى ، فله أن يقدر الدليل التقدير الذى يطمئن إليه
دون أن يكون ملزماً ببيان سبب أخذه به ، إلا أنه متى أفصح القاضى عن
الأسباب التى من أجلها عول على الدليل ، فإنه يلزم أن يكون ما أورده
وإستدل به مؤدياً إلى مارتب عليه من نتائج من غير تعسف فى الإستنتاج
ولا تنافر فى حكم العقل والمنطق ، وأن لمحكمة النقض فى هذه الحالة أن
تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى خلص
إليها . لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم تبريراً لقضائه بإدانة الطاعن
ليس من شأنه أن يؤدى إلى مارتبه عليه - ذلك أن تواجد الطاعن على
مسرح الحادث لا يفيد بذاته مساهمته فى إرتكابه - فكما يحمل على هذا
القصد يحمل على غيره من مصادفة أورغبة فى إستشفاف ما يجرى أو غير
ذلك ، كما أن صلة المصاهرة بينه وبين آخر قضى بإدانته لا تهدى لزوماً إلى
معنى مساهمته فيما إرتكب - وإذ كان ذلك وكان ما أورده الحكم
المطعون فيه لا يسلم منفرداً ولا مجتمعاً إلى النتيجة التى إنتهى إليها - فإنه
يكون قد فسد إستدلالة ، بما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة وذلك بغير
حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١/١/١٩٨٥ - الطعن ٢٩٠٩ لسنة ٥٤ ق)

***من المقرر أنه من اللازم في أصول الإستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤديا إلى مارتبه عليه من نتائج بغير تعسف في الإستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .**

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأنه وحيث أن الحكم المطعون فيه أورد أقوال الطاعن بالتحقيقات بما مؤداه أن الثلاجة التى ضبط بها المخدر مملوكة لشخص آخر-سماء- أعطاهاله لتوصيلها الى مصر لقاء مبلغ من النقود وانه أقر بضبط المخدر بالثلاجة غير أنه أنكر علمه بوجوده بها كما أورد الحكم لدى تحصيله دفاع الطاعن أنه طلب ضم قائمة شحن الباخرة لإثبات أن الثلاجة المضبوطة بها المخدر لم تكن مشحونة باسمه ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن وأطرحه في قوله " وحيث أنه عن طلب الدفاع إحضار الثلاجة المضبوطة لمعاينتها بمعرفة المحكمة وضم قائمة شحن الباخرة و... فان المحكمة ترى ذلك من قبيل الدفاع غير الجدى والمردد بأن المتهم قد أقر في التحقيقات بأن الثلاجة المضبوطة هى بذاتها التى أحضرها من لبنان الى مصر على الباخرة ... وأنها هى بذاتها التى عثر فيها على المخدر وانها هى التى أدعى أن ... أعطاها له فى لبنان لتوصيلها إلى مصر كما أنها هى التى أثبتتها فى قراره الجمركى وعلى ذلك فإن المحكمة

لاترى مبرراً لإجابة طلب الدفاع سالف الذكر . أو قبول دفاعه المنوه عنه آنفاً . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتبته عليه من نتائج بغير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق . وأنه من حق محكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن الأسباب التى قررها الحكم أن تؤدي إلى النتيجة التى خلص اليها . وإذا كان الذى أورده الحكم تبريراً لإطراحه دفاع الطاعن - حسبما تقدم بيانه - ليس من شأنه أن يؤدي عقلاً ومنطقاً إلى مارتبه عليه ذلك أن إقرار الطاعن بأن الثلاجة المضبوطة هى بذاتها التى أحضرها من لبنان وضبط بداخلها المخدر وأنها هى التى أثبتتها بإقراره الجمركى وأن آخر أعطاها له فى لبنان لتوصيلها إلى مصر كل ذلك ليس من شأنه أن يؤدي بالضرورة إلى عدم صحة دفاع الطاعن بأن دوره قد إقتصر على إدخال تلك الثلاجة إلى البلاد بناء على طلب مالكها الحقيقى . دون أن يعلم بأن مخدراً قد أخفى بها ولا يستقيم به بالتالى رفض طلبه ضم قائمة الشحن الخاصة بالباخرة تدليلاً على صحة هذا الدفاع لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال متعيناً نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٦)

***الدفع بالإعفاء من العقاب .**

في حالة إبلاغ السلطات العامة عن الجريمة ، بعد علمها بها ، فان موجب الإعفاء المنصوص عليه يتوافر متى كان الإبلاغ صادقاً متسماً بالجدية والكفاية ومن شأنه معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات .

في هذا الشأن قضت محكمة النقض بأن مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات الرقيم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أنه في حالة إبلاغ السلطات العامة عن الجريمة بعد علمها بها فان موجب الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة يتوافر متى كان الإبلاغ صادقاً متسماً بالجدية والكفاية ومن شأنه معاونة السلطات للتوصل الى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٢ و٣٤ و٣٥ من ذلك القانون بإعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة .

(الطعن رقم ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥)

حكم حديث لمحكمة النقض

جلسة ١ مارس سنة ٢٠٠١

" لم ينشر بعد "

الدفع ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما
هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يجب على
محكمة الموضوع مناقشتها والرد عليها ، متى كان
الحكم قد عول في قضائه بالادانة على الدليل
المستمد منها ، وأنه لا يكفي لسلامة الحكم أن
يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير
مشروع .

الوقائع

إثمت النيابة العامة كلاً من ١ - (طاعن) ٢ - ٣
- في قضية الجناية رقم ١٩٠٢٨ لسنة ١٩٩٥ . المنتزه (المقيدة
بالجدول الكلى برقم ٣٤١ لسنة ١٩٩٥) بوصف أنهم في يوم ٢٨ من

مايو سنة ١٩٩٥ بدائرة قسم المنتزه محافظة الاسكندرية أولاً المتهم الأول ١- جلب وآخرون مجهولون إلى أراضي جمهورية مصر العربية جوهرأ مخدراً "هيروين" قبل الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة بأن أخفاه داخل كتلوجات وأدخله البلاد على تلك الحالة على النحو المبين بالتحقيقات . ٢- هرب البضائع موضوع

التهمة الأولى لداخل البلاد مخالفاً بذلك الشروط المعمول بها في شأن البضائع المنوعة . ثانياً المتهمان الأول والثاني حاز وأحرز كل منهما بقصد الاتجار جوهرأ مخدراً "هيروين" موضوع التهمة الأولى في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ثالثاً المتهمان الثاني والثالث توسطاً في بيع جوهرأ مخدراً "هيروين" موضوع التهمة الأولى بند ١ في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وأحالتهم إلى محكمة جنايات الإسكندرية لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً للأول والثاني وغيباً للثالث في ١٥ من يناير سنة ١٩٩٨ عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١١/٣٤ ، ٦/٢ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ الملحق مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون أولاً بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً وتفرجه مائة ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط وبرأته عن باقي التهم المنسوبة إليه . ثانياً ببراءة كل من الثاني والثالث مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في

هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٨ وأودعت أسباب الطعن في الأول من مارس سنة ١٩٩٨ موقعا عليها من الأستاذ / نبيل زكي سليمان المحامي . وبجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً . من حيث إن الطعن إستوفى الشكل المقرر في القانون . ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز وحيازة جوهر مخدر "هيروين" بقصد الإبتجار قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه دفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما بغير إذن من النيابة العامة وفي غير حالة من حالات التلبس المنصوص عليها قانوناً غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفع الجوهري ، مما يعيبه ويستوجب نقضه . ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أنهما حصلا دفاع الطاعن على السياق الذي أورده في أسباب طعنه ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع بطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما هو من أوجه الدفاع الجوهري التي يجب على محكمة الموضوع مناقشتها والرد عليها ، متى كان الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد منهما ، وأنه لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد إجراء غير مشروع ، وإذ كان ذلك ، وكان

دفاع الطاعن على السياق آنف الذكر يعد دفاعاً جوهرياً ، من شأنه إن صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فقد كان على الحكم المطعون فيه أن يعنى بالدفاع ذاك ويمحصه ويقسطه حقه وأن يصل به إلى غايته ، فإن تبين صحته ، تحتم عليه ألا يأخذ بالدليل المستمد منه ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قعد كلية عن الرد على الدفاع ذاك ، على الرغم من أنه إستند فى قضائه إلى الدليل المستمد ممن أسفر عنه القبض ذاك من ضبط المخدر موضوع الجريمة وعلى أقوال من أجراه ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب ، بما يطله ، ولا يعصمه من هذا العيب ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه أو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٩٢١٥ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٠٠١/٣/١)

" لم ينشر بعد "



مرافعة

في

جنحة ضبط متهم في

مكان أعد لتعاطي

المخدرات

محكمة بيا الجزئية

دائرة الجرح

مرافعة

عن السيد / ----- متهم

ضد

النيابة العامة ----- سلطة اتهام

في القضية رقم ----- لسنة ٢٠٠١

والحدد لنظرها جلسة / / ٢٠٠١

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المتهم --- بأنه بتاريخ / / ٢٠٠١ بدائرة مركز
ببا محافظة بني سويف ، ضبط في مكان أعد لتعاطي الجواهر المخدرة ،
الأمر المعاقب عليه بالمادة ٣٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

٢- تتحصل الوقائع فيما أثبتته النقيب / ---- معاون مباحث مركز بيا
بأنه أثناء صعوده سلم العقار رقم --- بشارع --- لتنفيذ الحكم رقم
لسنة بإخلاء الشقة رقم بالدور الثالث إشتت رائحة مخدر الحشيش

تنبعث من شقة مفروشة بالدور الثاني فنظر من ثقب الباب ، فشاهد المتهم وآخرين يجلسون وأمامهم شيشة عليها حجر به معسل محترق وبها كمية من المياه وإناء معدني مستدير به قطعة من الفحم المشتعل تم إطفائه ، فطرق باب الشقة ولما لم يزعن أحد لفتح الباب ، إقتحم المنزل لتفتيشه ، وتم تحرير المضبوطات .

٣- بتاريخ / / ٢٠٠١ الساعة ... ظهراً إفتحت النيابة العامة

محضرها حيث إستهلته بإستجواب المتهم وقد أنكر التهمة

٤- بتاريخ / / ٢٠٠١ سئل النقيب ... حيث أورد ما سبق

وأن قرره بمحضر الضبط.

٥- تحددت جلسة / / ٢٠٠١ لنظر الجناحه أمام دائرة الجناح

بمحكمة بيا الجزئية .

الدفاع

بسم الله الرحمن الرحيم

سیدی الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين . .

" أنتم من شیوخ القضاة ، خبرتم الدنيا فذقم حلوها ومرهها ، وفي هذه

الساحة المقدسة ساحة القضاء العادل ، سمعتم شكوى المظلومين وسمعتم

أنين المحزونين " (٩) ... إن قضية اليوم شاخصة أمام عدل حضراتكم ،
فقد جاءت الأوراق وبها من أدلة البراءة ما يطاول عنان السماء ،
ويتحدى كل دليل منها الآخر للنيل من أدلة الإتهام . (٩)
ويتشرف الدفاع عن المتهم بإبداء أوجه دفعه ودفاعه على الوجه التالي

أولاً : الدفع ببطلان القبض والتفتيش

وماتلاهما من إجراءات لإنعدام حالة التلبس .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أنه
لا يجوز لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائي
إلا في أحوال التلبس وبالشروط المنصوص عليها قانوناً ، وأن حالة التلبس
تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها
بنفسه أو بمشاهدته أثر من آثار ما ينبئ بنفسه عن وقوعها أو بإدراكها
بحاسة من حواسه . كما أن من المقرر أنه لا يجوز إثبات حالة التلبس بناء
على مشاهدات يخلسها رجال الضبط من خلال ثقب أبواب المساكن ،
لما في هذا من المساس بحرمة المساكن والمنافاة للأداب . وحسبنا في ذلك
ما قضت به محكمتنا في حالة شبيهة بدعوانا بأنه لا يجوز إثبات حالة التلبس
بناء على مشاهدات يخلسها رجال الضبط من خلال ثقب أبواب
المساكن لما في هذا من المساس بحرمة المساكن والمنافاة للأداب . وكذلك لا

يجوز إثبات تلك الحالة بناء على إقتحام المسكن فإن ذلك يعد جريمة في القانون فإذا كان الظاهر مما ذكره الحكم أن مشاهدة الخفير للمتهمين وهم يستعاطون الأفيون بواسطة الحقن كانت من ثقب الباب وأن أحد الشهود إحتال عليهم لفتح الغرفة التي كانوا فيها على هذه الحالة ثم إقتحمها الخفير وضبط المتهمين وفتشهم فعثر معهم على المخدر فإن حالة التلبس لا يكون ثابتة ويكون القبض والتفتيش باطلين .

(نقض ١٦٢٥ لسنة ١١١ ق جلسة ١٩٤١/٦/١٦)

ومتى كان ما تقدم ، وكان الثابت بالأوراق وبشهادة الشهود أن مشاهدة ضابط الواقعة للمتهم - وآخرين كانت من ثقب مفتاح الباب ، فإن هذه الواقعة لاتعتبر من حالات التلبس ، لأن الضابط لم يكن له أن يمدده نظره من ثقب مفتاح الباب لما في ذلك من مساس بجرمة المساكن والمنافاة الأدب ، الأمر الذى يضحى معه الدفع ببطلان القبض والتفتيش لإنعدام حالة التلبس قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

ثانياً : الدفع بإنتفاء الركن المادى للجريمة لعدم

ضبط المتهم وقت التعاطى .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن الركن المادى فى جريمة الضبط فى مكان أعد أو هبى لتعاطى المواد المخدرة أثناء تعاطيها ، هو ضبط الجانى فى مكان أعد أو هبى لتعاطى المخدر وقت

تعاطياها . فيجب أن يتم الضبط وقت التعاطى أى فى المكان الجارى فيه التعاطى فعلاً وقت الضبط ، ولذلك إذا وقع الضبط وقت بدء التعاطى أوبعد الإنتهاء منه فلا جريمة (الأعمال التحضيرية ص ٨١٣) ومتى كان ما تقدم ، وكان الثابت بالأوراق أن ضابط الواقعة قام بضبط الشيئة وعليها حجر معسل محترق ، وبها كمية من المياه إناء معدنى مستدير به قطعة من الفحم المشتعل تم إطفائه قبل الضبط - ، وكان الثابت بشهادة الشهود أن المتهم لم يتواجد بمكان الضبط وقت التعاطى ، وإنما جاء بعد الإنتهاء منه ، الأمر الذى يضحى معه الدفع بإنتفاء الركن المادى للجريمة لعدم ضبط المتهم وقت التعاطى قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

ثالثاً : الدفع بإنتفاء علم المتهم بأن المكان معد أو مهياً للتعاطى .

إن لمن المستقر عليه فقهاً وقانوناً وتواترت عليه أحكام محكمة النقض أن جريمة الضبط فى مكان أعد أوهين لتعاطى المواد المخدرة ، عمدية يتخذ الركن المعنوى فيها صورة القصد الجنائى ، فيجب أن تتجه إرادة الجانى إلى الوجود فى المكان المعد المهياً للتعاطى مع علمه بأنه معد أو مهياً لذلك . وبأنه يوجد فى هذا المكان من يتعاطى المخدرات فى ذلك الوقت ، فإذا إنتفت الإرادة أو كانت غير معتبرة قانوناً بأن أكره على دخول هذا المكان

، أو إنتفى علمه بأن المكان معد أومهيأ للتعاطى فإن القصد الجنائى حينئذ
ينتفى حين تقع الجريمة (الدكتور محمود محمود مصطفى قانون العقوبات
القسم الخاص طبعة ١٩٨٤ ص ٧٤٦) .

وعلى ماهدى سلف تبيانه ، ولما كان المتهم لايعلم أن مكان الضبط معد
أومهيأ للتعاطى ، الأمر الذى ينتفى معه القصد الجنائى ، ويضحى الدفع
بإنتفاء القصد الجنائى قائماً على سند سليم ويصادف صحيح القانون .

رابعاً : الدفع بالإعفاء من العقاب لكون المتهم من المقيمن بمكان الضبط .

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن مكافحه المخدرات على
أنه ولايسرى حكم هذه المادة على زوج أوأصول أوأفروع أوأخوة من أعد
أوهياً المكان المذكور أو على من يقيم فيه . ومتى كان ما تقدم وكان
الثابت بعقد الإيجار الموثق وبشهادة الشهود أن المتهم أحد المستأجرين
للشقة المفروشة التى تمت فيها واقعة الضبط الأمر الذى يتعين معه الحكم
ببراءة المتهم لتوافر شروط إعفائه من العقاب .

سيدى الرئيس . .

حضرات السادة المستشارين . .

" إن مجرد التهمة مظنة للخطأ والغلط . . . وحيث أن العقاب كما يوقع للإصلاح قد يؤدي إلى الإفساد . . . وفي حالتنا احتمال الفساد والضياع وهدر المستقبل هو الأكيد .

ولايسع الدفاع إلا أن يتذكر قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه في رسالته إلى أبي موسى الأشعري قاضى الكوفة .

" إذا جلستم للحكم بين الناس فتبينوا . . . وثبتوا فإن أصابكم أدنى شك ولو بمشقال شعرة فكفوا عن الحد ، والله ولى من لا ولى له "

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إدرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله ، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة . "

والدفاع وقد استشعر أنه قد إفتأت على وقت عدالة المحكمة الموقرة فإنه يدعو الله أن يكون قد وفق إلى إظهار براءة المتهم ، الأمر الذى يدعو به وبصدق إلى طلب الحكم ببراءة المتهم من الإتهام المسند إليه .

لم يبق لى إلا أن أشكركم على ما أفسحتم لى من صدوركم وإن كنتم فوق كل شكر وثناء . وفقكم الله وأيد مسعاكم وألهمكم الحكم الصواب وشكراً لحضراتكم لحسن الإستماع .

السيد عفيفى

المحامى



أحكام محكمة النقض

في

جناح المخدرات

***مادة الكوداين لا تدخل في عداد المواد المخدرة
التي أوردتها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في
شأن مكافحة المخدرات على سبيل الحصر في
الجدول الملحق به والمعدلة بقرار وزير الصحة
رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ وإنما تدخل في عداد
المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة
النفسية .**

وفي هذا الشأن ايضا قضت محكمة النقض بأنه لما كان قصد الاتجار
المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وإن كان
من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب إلا
أن شرط ذلك أن يكون سائغا تؤدي اليه ظروف الدعوى وادلتها وقرائن
الأحوال فيها ، ولما كانت مادة الكوداين لا تدخل في عداد المواد المخدرة
التي أوردتها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
على سبيل الحصر في الجدول الملحق به والمعدلة بقرار وزير الصحة رقم
١٩٥ لسنة ١٩٧٦ وإنما تدخل في عداد المواد والمستحضرات الصيدلية
المؤثرة على الحالة النفسية الواردة على سبيل الحصر في المادة الثانية من قرار

وزير الصحة رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ والتي تخضع في تنظيم صرفها وتداولها للقيود الواردة في المادة الأولى من القرار المشار إليه وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد وقر في ذهن المحكمة أن مادة الكودايين المضبوطة تدخل في عداد المواد المخدرة المحظور حيازتها أو إحرازها قانوناً واتخذ الحكم من حيازة الطاعن لهذه المادة إلى جانب مخدر الحشيش دليلاً على توافر الاتجار في حقه واستخلص هذا القصد من كبر حجم الكمية المضبوطة وتنوع أصنافها وإذا كان ما استخلصه الحكم من ذلك لا تظاهره ماديّات الدعوى كما أوردتها الحكم فإنه يكون استخلاصاً غير سائغ كان له أثره في منطق الحكم وأستدلّاه مما يعيبه بالفساد في الاستدلال ولا يغني عن ذلك إirاده لأسانيد أخرى على توافر قصد البعض ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط احداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر كان للدليل الباطل في الرأى الذى أنتهت إليه المحكمة .

(الطعن رقم ٦٥٨ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٩)



قانون المخدرات وفقاً لأخر التعديلات

القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها .^(١)

الفصل الأول
فى الجواهر المخدرة

مادة ١

تعتبر جواهر مخدرة فى تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبينة فى الجداول رقم (١) الملحق به . ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢)

مادة ٢

يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو يترل عنها بأى صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطاً فى ذلك إلا فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون وبالشروط المبينة به .

^(١) المواد من ١ : ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته السابقة لم يشملها أى تعديل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الفصل الثانى

فى الجلب والتصدير والنقل

مادة ٣

لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها إلا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة .

مادة ٤

لا يجوز منح إذن الجلب المشار إليه فى المادة السابقة إلا للأشخاص الآتىين:

- أ-مديرى المحال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المخدرة .
- ب-مديرى الصيدليات أو المحال المعدة لصنع المستحضرات الأقرباذينية .
- ج-مديرى معامل التحاليل الكميائية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية .
- د-مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

وللجهة الإدارية المختصة رفض طلب الحصول على الإذن أو خفض الكمية المطلوبة . ولا يمنح إذن التصدير إلا لمديرى المحال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المخدرة .

ويبين فى الطلب إسم الطالب وعنوان عمله وإسم الجواهر المخدر كاملا وطبيعته والكمية التى يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التى تبرر الجلب أو التصدير وكذلك البيانات الأخرى التى تطلبها منه الجهة الإدارية المختصة .

وعلى مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب أو التصدير تسليم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن وإعادته الى الجهة الادارية المختصة .

مادة ٥

لا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة المرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله .

مادة ٦

لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود محتوية على مواد أخرى ويجب أن يكون إرسالها حتى ولو كانت بصفة عينة داخل طرود مؤمن عليها . وأن يبين عليها إسم الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته .

الفصل الثالث

في الإتجار بالمواد المخدرة

مادة ٧

لا يجوز الإتجار في الجواهر المخدرة إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة في كل من الإقليمين ولا يجوز منح هذا الترخيص إلى

١- المحكوم عليه بعقوبة جنائية .

٢- المحكوم عليه في إحدى الجنح المنصوص عليها في هذا القانون .

٣- المحكوم عليه في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو خيانة أمانة أو نصب أو إعطاء شيك بدون رصيد أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو هتك عرض أو إفساد الأخلاق أو تشرد أو إشتباه ، وكذلك المحكوم عليه لشروع منصوص عليه لاحدى هذه الجرائم .

٤- المحكوم عليه في إحدى الجنح المنصوص عليها في الباب السابع (الفصلين الأول والثاني) من قانون العقوبات السورى .

٥- من سبق فصله تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقضى ثلاث سنوات من تاريخ الفصل نهائياً .

مادة ٨

لا يرخص في الإتجار في الجواهر المخدرة إلا في مخازن أو مستودعات بمدن المحافظات وعواصم المديریات وقواعد المناطق والمراكز فيما عدا محافظات ومراكز الحدود .

ويجب أن تتوافر في هذه الأماكن الإشتراطات التى تحدد بقرار من الوزير المختص .

ولا يجوز أن يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ولا أن تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك . على أنه يجوز الجمع بين الإتجار فى الجواهر المخدرة والإتجار فى المواد السامة فى مخزن أو مستودع واحد

مادة ٩

على طالب الترخيص أن يقدم الى الجهة الإدارية المختصة طلبا متضمنا البيانات التى يصدر بها قرار من الوزير المختص ومرفقا به الأوراق والرسومات التى يعينها ذلك القرار .

مادة ١٠

يعين للمحل المعد للإتجار فى الجواهر المخدرة (سواء أكان مخزنا أو مستودع) صيدلى يكون مسئولا عن إدارته طبقا لأحكام هذا القانون ويجوز له الجمع بين إدارة هذا المحل وبين إدارة المحل المعد للإتجار فى الأدوية السامة إذا كان فى محل واحد .

مادة ١١

لايجوز لمديرى المحال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المخدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو يترلوا عنها بأية صفة كانت إلا للأشخاص الآتين :

أ-مديرى المخازن المرخص لها فى هذا الإتجار .

ب-مديرى الصيدليات ومصانع المستحضرات الأقرباذنية .

ج-مديرى صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات اذا كانوا من الصيادلة .

وكذلك يجوز لهم أن يبيعوا أو يسلموا أو أن يتزلوا عن هذه الجواهر بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها فى المادة ١٩ الى الأشخاص الأتئين :

أ-الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس بها صيادلة .

ب-مديرى معامل التحاليل الكيمائية والصناعية والأبحاث العلمية .

ج- مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

ولا يتم تسليم الجواهر المخدرة المبعة أو التى نزل عنها إلا اذا قدم المستلم إيصال من أصل وثلاث صور مطبوعات على كل منها اسم وعنوان الجهة المتسلمة وموضحا بالمداد أو بالقلم الاتيلين إسم الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير . وكذلك الكمية بالأرقام والحروف .

ويجب أن يوقع المستلم أصل الايصال وصوره الثلاث وأن يختمها بخاتم خاص بالجهة المتسلمة مكتوبا فى وسطه كلمة مخدر .

وعلى مدير المحل أن يؤشر على الإيصال وصوره الثلاث بما يفيد الصرف وتاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الأصلية ويعطى المتسلم إحدى الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه إلى الجهة الإدارية المختصة في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الأكثر .

مادة ١٢

جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له في الإتجار بها وكذا المصروفة منه يجب قيدها أولاً بأول في اليوم ذاته في دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ ورود وإسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف وإسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالتين إسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقرها الجهة الإدارية المختصة .

مادة ١٣

على مديري المجال المرخص لها في الإتجار في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى الجهة الإدارية المختصة في الأسبوع الأول من كل شهر كشفاً موقعا عليه منهم مبينا به الوارد من الجواهر المخدرة والمصروف منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملى النماذج التي تعدها الجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض .

الفصل الرابع

في الصيدليات

مادة ١٤

لا يجوز للصيادلة أن يصرفوا جواهر مخدرة إلا بتذكرة طبية من طبيب بشري أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس أو بموجب بطاقة رخصة وفقا للأحكام التالية . . .

ويحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية إذا زادت الكمية المدونة بها على الكميات المقررة بالجدول رقم (٤) ومع ذلك إذا استلزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض .

مادة ١٥

يصدر الوزير المختص قراراً بالبيانات والشروط الواجب توافرها في تحرير التذاكر الطبية التي توصف بها جواهر مخدرة للصرف من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات. وتصرف التذاكر من دفاتر مختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة تسلم بالأمان التي تقررها تلك الجهة على ألا يجاوز ثمنها مائتي مليم أو ليرتين سوريتين للدفتر الواحد ، وللوزير المختص تحديد المقادير التي لا يصح مجاوزة صرفها لكل مريض شهريا .

مادة ١٦

لا يجوز للصيادلة صرف تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها . . .

مادة ١٧

لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ويحظر إستعمالها أكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مبيناً عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها فى دفتر قيد التذاكر الطبية ولحاملها أن يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها ولا يجوز إستخدام الصورة فى الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية على تلك الجواهر .

مادة ١٨

يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية يوم ورودها وكذا المصروفة منها أولاً بأول فى ذات يوم صرفها فى دفتر خاص للوارد والمصرف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة .

ويذكر فى القيد بحروف واضحة البيانات الآتية :

أولاً : فيما يختص بالوارد : تاريخ الورد وإسم البائع وعنوانه ونوع الجواهر المخدر وكميته .

ثانياً : فيما يختص بالمصرف :

أ - إسم وعنوان محرر التذكرة .

ب - إسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه .

ج التاريخ الذى صرف فيه الدواء ورقم القيد فى دفتر التذاكر الطبية وكذا كمية الجواهر المخدرة الذى يحتوى عليه .
ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ١٩

يجوز للصيديات صرف جواهر مخدرة بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها فى المواد التالية للأشخاص الآتين :
أ- الأطباء البشرىين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس .
ب- الأطباء الذين تخصصهم لذلك إدارة المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس بها صيادلة .

مادة ٢٠

تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة من الجهة الإدارية المختصة بعد تقديم طلب يبين فيه ما يأتى :
١- أسماء الجواهر المخدرة كاملا وطبيعة كل منها .
٢- الكمية اللازمة للطالب .
٣- جميع البيانات الأخرى التى يمكن أن تطلبها الجهة الإدارية المختصة ولهذه الجهة رفض إعطاء الرخصة أو خفض الكمية المطلوبة .

مادة ٢١

يجب أن يبين في بطاقة الرخصة ما يأتي :

- ١- إسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه .
- ٢- كمية الجواهر المخدرة التي يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة .
- ٣- التاريخ الذي ينتهى فيه مفعول البطاقة .

مادة ٢٢

يجب على الصيادلة أن يبينوا في بطاقة الرخصة الكمية التي صرفوها وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات .
ولا يجوز تسليم الجواهر المخدرة بموجب بطاقة الرخصة إلا بإيصال من صاحب البطاقة موضح به بالمداد أو بقلم الأتيلين التاريخ وإسم الجواهر المخدر كاملاً وكميته بالأرقام والحروف ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها .
وعلى صاحب البطاقة ردها إلى الجهة الادارية المختصة خلال أسبوع من تاريخ إنتهاء مفعولها .

مادة ٢٣

على مديري الصيدليات أن يرسلوا إلى الجهة التي تعينها الجهة الإدارية المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من شهرى يناير (كانون ثان) ويوليو (تموز) من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفاً تفصيلياً موقعاً منهم عن الوارد والمصروف والباقي من الجواهر المخدرة خلال الستة

أشهر السابقة وذلك على النموذج الذى تصدره الجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض .

مادة ٢٤

على كل شخص ممن ذكروا فى المادتين ١٩، ١١ رخص له فى حيازة الجواهر المخدرة أن يقيد الوارد والمصروف من هذه الجواهر أول بأول فى اليوم ذاته وفى دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة مع ذكر إسم المريض أو إسم صاحب الحيوان كاملاً ولقبه وسنه وعنوانه إذا كان الصرف فى المستشفيات أو المصحات أو المستوصفات أو العيادات وإذا كان الصرف لأغراض أخرى فيبين الغرض الذى استعملت فيه هذه الجواهر .

الفصل الخامس

فى إنتاج الجواهر المخدرة وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها

مادة ٢٥

لا يجوز إنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع أى جواهر أو مادة من الجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) .

مادة ٢٦

لا يجوز فى مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل فى تركيبها جواهر مخدرة إلا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة السابعة .

ولا يجوز لهذه المصانع إستعمال الجواهر المخدرة التى توجد لديها إلا فى صنع المستحضرات التى تنتجها ، وعليها تتبع أحكام المادتين ١٢، ١٣ فيما يتعلق بما يرد إليها من الجواهر المخدرة وأحكام المواد فيما يتعلق بما تنتجه من مستحضرات طبية يدخل فى تركيبها أحد الجواهر المخدرة بأى نسبة كانت .

الفصل السادس

في المواد التي تخضع لبعض

قيود الجواهر المخدرة

مادة ٢٧

لا يجوز إنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع أو إحراز أو شراء أو بيع أو نقل أو تسليم أى من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا .^(١)

وتسرى أحكام الفصل الثاني على جلب هذه المواد وتصديرها .
وفي حالة جلب أحد المحال المرخص لها في الإتجار في الجواهر المخدرة لإحدى هذه المواد يجب عليه إتباع أحكام القيد والإخطار المنصوص عليها في المادتين ١٢، ١٣ .

^(١) الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ١٣ مكرر وفي ١٩٨٤/٢/٣١ .

الفصل السابع

في النباتات الممنوع زراعتها

مادة ٢٨

لا يجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) .

مادة ٢٩

يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو يتزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم (٥) فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع إستثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم (٦) .

مادة ٣٠

للووزير المختص الترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية بزراعة أى نبات من النباتات الممنوعة زراعتها ، وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالشروط التى يضعها لذلك .

وللووزير المختص أن يرخص فى جلب النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) وبذورها وفى هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثانى والثالث .

الفصل الثامن

أحكام عامة

مادة ٣١

يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في المواد ٢٦، ٢٤، ١٨، ١٢ لمدة عشرة سنوات من تاريخ آخر قيد تم فيها . كما تحفظ الإيصالات المنصوص عليها في المواد ٢٦، ٢٢، ١١ والتذاكر الطبية المنصوص عليها في المادة ١٤ للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها .

مادة ٣٢

للووزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

الفصل التاسع في العقوبات

مادة ٣٣ (١)

يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :

أ- كل من صدر أو جلب جوهراً مخدراً قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) .

ب- كل من أنتج أو إستخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد الإتجار .

ج- كل من زرع نباتاً من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو صدره أو جلبه أو حازه أو أحرزه أو إشتراه أو باعه أو سلمه أو نقله أياً كان طور نموه . وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

د- كل من قام ولو في الخارج بتأليف عصابة ، أو إدارتها أو التدخل في إدارتها أو في تنظيمها أو الإنضمام إليها أو الإشتراك فيها وكان أغراضها الإتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطي أو إرتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة داخل البلاد .

(١) إستبيلت المواد ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٣٣ من هذا الفصل بموجب المادة الأولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٦ مكرر ب ١٩٨٩/٧/٤ كما أضيفت المواد ٣٤ مكرراً ، ٣٧ مكرراً ب، ٣٧ مكرراً جـ ، ٣٧ مكرراً د، ٤٦ مكرراً أ، ٤٨ مكرراً أ، ٥٢ مكرراً بموجب المادة الثامنة من ذلك القانون .

وتقضى المحكمة فضلا عن العقوبتين المقررتين للجرائم المنصوص عليها
في هذه المادة بالتعويض الجمركى المقرر قانونا .

مادة ٣٤^(١)

يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف
جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :

أ- كل من حاز أو أحرز أو إشتري أو باع أو سلم أو نقل أو قدم
للتعاطى جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الإبتجار أو إبتجر فيه بأيه صورة
وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

ب- كل من رخص له في حيازة جوهر مخدر لإستعماله في غرض معين
وتصرف فيه بأيه صورة في غير هذا الغرض .

ج- كل من أدار أو هيا مكانا لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل تكون
عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة الإعدام والغرامة التى لا تقل
عن مائه ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه في الأحوال الآتية :

١- إذا إستخدم الجاني في إرتكاب إحدى هذه الجرائم من لم يبلغ من
العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية أو استخدم أحداً من أصوله أو من
فروعه أو زوجه أو أحدا ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو ممن له
سلطة فعلية عليهم في رقابتهم أو توجيههم .

^(١) مستدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

٢- إذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذا القانون أو المنوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تدوالها أو حيازتها أو كان ممن لهم إتصال بها بأي وجه .

٣- إذا استغل الجاني في إرتكابها أو تسهيل إرتكابها السلطة المقررة له طبقا للدستور أو القانون .

٤- إذا وقعت الجريمة في إحدى دور العبادة أو دور التعليم ومرافقها الخدمية أو النوادي أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات للإجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو بالجوار المباشر لهذه الأماكن .

٥- إذا قدم الجاني الجوهر المخدر أو سلمه أو باعه إلى من لم يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعه إلى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الإكراه والغش أو الترغيب أو الإغراء والتسهيل .

٦- إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين والهروين أو أى من المواد الواردة في القسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق .

٧- إذا كان الجاني قد سبق الحكم عليه في جناية من الجنایات المنصوص عليها في هذه المادة أو المادة السابقة .

مادة ٣٤ مكرر

يعاقب بالإعدام وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنية ولا تجاوز خمسمائة ألف جنية كل من دفع غيره بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو الغش

إلى تعاطى جواهر مخدر من الكوكايين أو الهرويين أو أى من المواد الواردة فى هذا القسم الأول من الجدول رقم (١).

مادة ٣٥

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه .

- ١- كل من أدار مكانا أو هيأة للغير لتعاطى الجواهر المخدرة بغير مقابل
- ٢- كل من سهل أو قدم للتعاطى بغير مقابل جوهراً مخدراً فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

مادة ٣٦

إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ التزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة . فإذا كانت العقوبة التالية هى الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

مادة ٣٧

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو إشتري أو أنتج أو إستخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً أو زرع نباتاً من النباتات

السواردة فى الجدول رقم (٥) أو حازه أو إشتراه . وكان ذلك بقصد التعاطى أو الإستخدام الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وللمحكمة أن تأمر فى الحكم الصادر بالإدانة بتنفيذ العقوبات المقضى بها فى السجون الخاصة التى تنشأ للمحكوم عليهم فى جرائم هذا القانون أو فى الأماكن التى تخصص لهم بالمؤسسات العقابية .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى بدلاً من تنفيذ هذه العقوبة أن تأمر بالإيداع من يثبت إدمانه إحدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير العدل بالإتفاق مع وزراء الصحة والداخلية والشئون الإجتماعية ، وذلك لعلاج فيها طبيا ونفسيا وإجتماعيا ولا يجوز أن تقل مدة بقاء المحكوم عليه بالمصحة عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات أو مدة العقوبة المقضى بها أيهما أقل . ويكون الإفراج عن المودع بعد شفائه بقرار من اللجنة المختصة بالإشراف على المودعين بالمصحة ، فإذا تبين عدم جدوى الإيداع ، أو إنتهت المدة القصوى المقررة له قبل شفاء المحكوم عليه ، أو خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لعلاجيه ، أو إرتكب أثناء إيداعه أيا من الجرائم المنصوص عليها فى القانون رفعت اللجنة المشار إليها الأمر إلى المحكمة عن طريق النيابة العامة بطلب الحكم بإلغاء وقف التنفيذ لإستيفاء الغرامة وباقى مدة العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها بعد إستئصال المدة التى قضاها المحكوم عليه بالمصحة

ولا يجوز الحكم بالإيداع إذا ارتكب الجاني جناية من الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة أو بتدبير الإيداع المشار إليه ، وفي هذه الحالة تسرى الأحكام المقررة في المادة السابقة إذا رأت المحكمة وجهها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

مادة ٣٧ مكرراً^(١)

تشكل اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة في كل محافظة برئاسة مستشار بمحكمة الاستئناف على الأقل وممثل للنياية العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل وممثلين لوزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون الإجتماعية ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها ونظام العمل بها قرار من وزير العدل وللجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى الاستعانة به كما يجوز أن يضم إلى عضويتها آخرون وذلك بقرار من وزير العدل .

مادة ٣٧ مكرراً (أ)

لاتقام الدعوى الجنائية على من يتقدم للجنة المشار إليها في المادة السابقة من تلقاء نفسه من متعاطي المواد المخدرة للعلاج . ويبقى في هذه الحالة تحت العلاج في المصحات المنصوص عليها في مادة ٣٧ من

(١) المواد ٣٧ مكرراً و٣٧ مكرراً (أ) و٣٧ مكرراً (ب) و٣٧ مكرراً (جـ) و٣٧ مكرراً (د) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

هذا القانون أو في دور العلاج التي تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير الشئون الإجتماعية بالإتفاق مع وزير الصحة ، وذلك لتلقى العلاج الطبي والنفسى والإجتماعى إلى أن تقرر هذه اللجنة غير ذلك .

فإذا غادر المريض المصحة أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار إليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الإدارى ولاينطبق فى شأنه حكم المادة ٤٥ من هذا القانون .

مادة ٣٧ مكررا (ب)

لاتقام الدعوى الجنائية على من ثبت ادمانه أو تعاطيه المواد المخدرة ، إذا طلب زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعها إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ مكررا من هذا القانون علاجه فى إحدى المصحات أو دور العلاج المنصوص عليها فى المادة مكررا (أ) .

وتفصل اللجنة فى الطلب بعد فحصه وسماع أقوال ذوى الشأن ولها أن تطلب إلى النيابة العامة تحقيق هذا الطلب بموافقتها برأيها .

ويكون إيداع المطلوب علاجه فى حالة موافقته إحدى المصحات أو إلزامه بالتردد على دور العلاج بقرار من اللجنة فإذا رفض ذلك رفعت اللجنة الأمر عن طريق النيابة العامة الى محكمة الجنايات التى يقع فى دائرتها محل إقامته منعقدة فى غرفة المشورة لتأمر بإيداعه أو بإلزامه بالتردد على دور العلاج .

ويجوز للجنة في حالة الضرورة ، وقبل الفصل في الطلب ، أن تودع المطلوب علاجه تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على أسبوعين لمراقبته طبياً وله أن يتظلم من إيداعه بطلب يقدم إلى النيابة أو مدير المكان المودع به وعلى النيابة العامة خلال ثلاثة أيام من وصول الطلب إليها أن ترفعه إلى المحكمة المشار إليها في هذه المادة لتأمر بما أن ترفعه إلى المحكمة المشار إليها في هذه المادة لتأمر بما تراه .

وفي جميع الأحوال تطبق بشأن العلاج والإنقطاع عنه الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٣٧ مكرراً (ج)

تعد جميع البيانات التي تصل إلى علم القائمين بالعمل في شئون علاج المدمنين أو المتعاطين من الأسرار التي يعاقب على إفشائها بالعقوبة المقررة في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة ٣٧ مكرراً (د)

ينشأ صندوق خاص لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي تكون له الشخصية الاعتبارية .

ويصدر بتنظيمه وبتحديد تبعيته وبتمويله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على إقتراح المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ، ويكون من بين اختصاصاته إنشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة وإقامة

سجون للمحكوم عليهم في جرائم المخدرات ، كما تكون من بين موارده الغرامات المقضى بها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والأموال التي يحكم بمصادرتها .

مادة ٣٨

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو إشتري أو سلم أو نقل أو زرع أو أنتج أو إستخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا أو نباتًا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) وكان ذلك بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة في القسم الأول من الجدول رقم (١) .

مادة ٣٩

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من ضبط في مكان أعد أو هيا لتعاطي الجواهر المخدرة وذلك أثناء تعاطيها مع علمه بذلك .

وتتزايد العقوبة الى مثليها إذا كان الجوهر المخدر الذى قدم هو الكوكايين أو الهيرويين أو أى من المواد الواردة بالقسم الأول من الجدول رقم (١) .

ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع أو أخوة من أعد أو هيا المكان المذكور أو على من يقيم فيه .

مادة ٤٠

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرين ألف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه إذا نشأت عن التعدى أو المقاومة عاهة مستديمة يستحيل برؤها . أو كان الجاني يحمل سلاحا أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على الأمن ، أو إذا قام الجاني بختف أو إحتجاز أى من القائمين على تنفيذ هذا القانون هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروعهم .

وتكون العقوبة الإعدام والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تتجاوز مائة ألف جنيه إذا أفضت الأفعال السابقة الى الموت .

مادة ٤١

يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه كل من قتل عمداً أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ٤٢

مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي استخدمت في إرتكابها كما يحكم بمصادرة الأرض التي زرعت بالنباتات المشار إليها إذا كانت هذه الأرض مملوكة للجاني ، أو كانت له بسند غير مسجل ، فإن كان مجرد حائز لها حكم بإنهاء سند حيازته^(١).

وتخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرروا وزير الداخلية أنها لازمة لمباشرة نشاطها . ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الحربية إذا كانت الأدوات أو وسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بمعرفة هذه القوات .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

مادة ٤٣

مع عدم الاخلال بأحكام المواد السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجوز ثلاثة آلاف جنيه كل من رخص له في الاتجار في الجواهر مخدرة أو حيازتها ولم يمسك الدفاتر المنصوص عليها في المواد ١٢ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ من هذا القانون أو لم يقم بالقييد فيها .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه كل من يتولى إدارة صيدلية أو محل مرخص له في الاتجار في الجواهر المخدرة ولم يقيم بإرسال الكشف المنصوص عليها في المادتين ٢٣، ١٣ إلى الجهة الإدارية المختصة في المواعيد المقررة .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو احرز من الأشخاص المشار إليهم في الفقرتين السابقتين جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن بشرط ألا تزيد الفروق على ما يأتي :

١- ١٠% في الكميات التي تزيد على جرام واحد .

٢- ٥% في الكميات التي تزيد على جرام حتى ٢٥ جرام بشرط ألا يزيد مقدار التسامح على ٥٠ سنتي جرام .

٣- ٢% في الكميات التي تزيد على ٢٥ جرام .

٤- ٥% في الجواهر المخدرة السائلة أيا كان مقدارها .

وفي حالة العود إلى ارتكاب إحدى الجرائم المبينة في هذه المادة تكون الحبس ومثلئ الغرامة المقررة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤٤

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه كل من أنتج أو إستخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الاتجار أية مادة من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة .

مادة ٤٥

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ألفى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

ويحكم بالإغلاق عند مخالفة حكم المادة (٨).

مادة ٤٦

لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبنة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

وفي جميع الأحوال تكون الأحكام الصادرة بعقوبة الجنبنة واجبة النفاذ فوراً ولو مع إستئنافها .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعينها .

مادة ٤٦ مكرراً^(١)

كل من توسط في ارتكاب إحدى الجنايات المبينة في هذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة لها .

مادة ٤٦ مكرراً (أ)

لا تنقضى المدة الدعوى الجنائية المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع بعد العمل به عدا الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون . كما لا تسرى على المحكوم عليه في أى من الجنايات المبينة في الفقرة السابقة أحكام الإفراج تحت الشروط المبينة في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون . ولا تسقط بمضى المدة العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة ٤٧

يحكم بإغلاق كل محل يرخص بالإتجار في الجواهر المخدرة أو في حيازتها أو أى محل أخسر غير مسكون أو معد للسكنى إذا ارتكب فيه إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥

(١) المواد ٤٦ و ٤٦ مكرراً (أ) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

ويحكم بالإغلاق لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة إذا ارتكب في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٨ وفي حالة العود يحكم بالاغلاق نهائيا .

مادة ٤٨

يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ كل من بادر من الجناه بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها .
فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة للجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقى الجناة .

مادة ٤٨ مكررا (١)

تحكم المحكمة الجزئية المختصة بإتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو اتهم لأسباب جدية أكثر من مرة في إحدى الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون :

١-الإيداع فى إحدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية .

٢-تحديد الإقامة فى جهة معينة .

٣-منع الإقامة فى جهة معينة .

٤-الإعادة إلى الوطن الأصلى .

(١) مضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٦

قضى بعدم دستورية هذه المادة فى القضية رقم ٤٩ لسنة ١٧ فى دستورية بجلسة ١٥/١/١٩٩٦

٥- حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

٦- الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا أن تزيد على عشر سنوات . وفي حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به ، يحكم على المخالف بالحبس .

كما لا تسرى على المحكوم عليه في أى من الجنايات المبينة في الفقرة السابقة أحكام الإفراج تحت شرط المبينة في القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون .

ولا تسقط بمضى المدة ، العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون في الجنايات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذا القانون .

مادة ٤٨ مكررا^(١)

تسرى أحكام المواد ٢٠٨ مكررا (أ) ، (ب) ، (ج) من قانون الاجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣٣ ، ٣٤ من هذا القانون .

مادة ٤٩

يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات فى كل من الاقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضابط والكونسبلات والمساعدين

(١) مضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٦

نصى بعدم دستورية هذه المادة و القصبة رقم ٤٩ لسنة ١٧٧ ق دستورية بملسة ١٥/١/١٩٩٦

الثانين صفة مأمورى الضبطية الجمركية ومعاونيهم من الضباط وموظفى إدارة حصر التبغ والتبأك فى الإقليم السورى صفة مأمور الضبط القضائى فى جميع أنحاء الاقليم فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٥٠

لمفتشى الصيدلة دخول مخازن ومستودعات الإتحار فى الجواهر المخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقرباذينية ومعامل التحاليل الكميائية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها ، وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ولهم الاطلاع على الدفاتر والأوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة ، ويكون لهم صفة رجال الضبط القضائى فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بهذه المحال .ولهم أيضا مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون فى المصالح الحكومية والهيئات الاقليمية والمحلية .

ولا يجوز لغيرهم من مأمورى الضبط القضائى تفتيش المحال الواردة فى الفقرة السابقة إلا بحضور إحدى مفتشى الصيدلة .

مادة ٥١

يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين صفة رجال الضبط القضائى فيما يختص بالجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٨،٢٩ .

مادة ٥٢

مع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية يقوم رجال الضبط القضائي المنصوص عليهم بهذا القانون بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكامه وجميع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة إلى أن يفصل نهائيا فى الدعوى الجنائية .

مادة ٥٢ مكررا (١)

إستثناء من حكم المادة السابقة ، يكون للنائب العام أو من يفوضه أن يطلب الى المحكمة المختصة إذا مادعت الضرورة إلى ذلك إصدار الأمر بإعدام الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها . ويجب أن يشتمل الطلب على بيان دواعيه والإجراءات التى اتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصافها هى وأحرازها وكمياتها وأماكن حفظها ونتائج التحليل الخاصة بها . وتفصل المحكمة فى هذا الطلب منعقدة فى غرفة المشورة بعد إعلان ذوى الشأن وسماع أقوالهم

مادة ٥٣

تبين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص كل فى المناطق التى تدخل فى إختصاصه مقدار المكافئة التى تصرف لكل من وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو إشتراك فى ضبط جواهر مخدرة .

مادة ٥٤

تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزير المختص .

مادة ٥٥

يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥٦

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ
نشرة^(١)

جمال عبد الناصر

(١) نشر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالجريدة الرسمية في ١٣ يونيو ١٩٦٠



جداول المخدرات وفقاً لأحدث التعديلات

الجدول رقم (١) " المواد المعتبرة مخدرة " ^(١)

القسم الأول

١- كوكايين : Cocaine

استيل مثيلى لبنرول ايجونين . Methyl ester of benzyolecgonine
كافة مستحضرات الكوكايين المدرجة أو الغير مدرجة فى دساتير الأدوية
والتي تحتوى على أكثر من ١ و. % من الكوكايين سواء صنعت من
أوراق الكوكا (خلاصتها السائلة أو صبغتها) أو من الكوكايين
مخففات الكوكايين فى مادة غير فعالة سائلة أو صلبة ايا كانت درجة
تركيزها .

٢- هيروين : Heroin

ثنائى إستيل مورفين

(Heroin Diacetylmorphine (Acetomorphine 1) Dialmorphine)

بذاته أو مخلوطا أو مخففا فى أى مادة كانت درجة تركيزه وبأى نسبة.

القسم الثانى

١- إيتورفين Etorphine

^(١) مواد الجدول الأول معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الجريدة الرسمية العدد ٢٦ (مكرر) فى ٤ من يوليو سنة ١٩٨٩ وكان
قد سبق إستبدالها بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦

۷، ۸- ثنائی هیدرو ۷ ألفا (۱-) (ر) هیدروکسی ۱-میل

بیوتیل (- ۶-اؤکسی میل - ۶ر۱۴ اندوآثیون مورفین .

7.8 dihydro 7 Alpha 1(R) hydroxy 1 methylbuty 0 methyl 6.14 -
endoethenomorpin .

اؤ رباعی هیدرو-۷ ألفا (۱ هیدروکسی ۱ میل بیوتیل) ۶ر

۱۴ اندوآثینو اوریپافین .

Tetrahydro 7 Alpha (1 hydroxy 1-Methylbuty 6,14 endoet
henoripevine

اؤ ۱ و ۲ و ۳ و ۳ و ۸ و ۹- سداسی هیدرو ۵- هیدروکسی ۳ ألفا (۱)

ر " هیدروکسی ۱- (میل بیوتیل) ۳-میٹوکسی ۱۲- میل ۳

۹ر آثینو ۹ر ۹ ب امینو ایٹانو فینانثرو (۴ر ۵ ب ج د) فیوران

1,2,3,3 a. 8 . 9 hexahydro 5- hydroxy 2 Alpha- (1 (R) hydroxymethyibuty
3 methoxy 12 methyl 3,9 a ethico 9,9 b-imino athano phen
anthro (4,5 ded) furan

Immobilon m99

میل .

۲-انیل میل التیمامبیوتین ethylmethhylthiambuten ۳

-اٹیل میل امینو ۱ر۱ ثنائی (۲-ٹینیل) بیوتین

3 dimothyhauimo 1,1 di- (2 thienyl) 1 - butene

Emethibutin Ethylmethiambutene

میل

۳-استیل میثادول : Acetylmethadol

۳-استیوکسی ۶ ثنائی میل امینو ۴ر۴ ثنائی فیل هیبتان .

3-acetoxy 6 dimethylamino 4,4 - diphenylheptane

Amidol acetate metyady aacetete

مثل

٤-اسیتورفین : Acetorphine

٣-اؤكسى - استیل ٧ر٨ ثنائى هیدرو ٧ ألفا (١-هیدروكسى ١

مثیل بیوتیل) ٦اؤكسى مثیل ٦ر١٤ اندوائینو مورفین .

03 acety 7,8 dihydro 7 Alpha (1(R) hydroxyl methyl butyl) - 0
6 methyl 6,14 endoethcnomo rphine

اؤ

٣-اؤكسى استیل رباعى هیدرو ٧ ألفا (١- هیدروكسى ١-

مثیل بیوتیل) ٦ر١٤ اندوائینو مورفین .

03 acetyltecrahydro 7 Alpha (1- hydroxy 1- methylbutyl 6,14
endoetheno oripavine .

اؤ

٥ استیوكسى ١و٢و٣و٣و٨و٩ سداسى هیدرو ٢ ألفا

(١ "ر") هیدروكسى ١- مثیل بیوتیل) ٣- میثوكسى ١٢

مثیل ٣ر٩ أب أثینو ٩ر٩ ب أمینو اثنو فیناثرو (٤ر٥ ب ج

د) فیوران .

5 acetoxy 1,2,3,3,a, 8, 9 hexahydro 2 A (1(R) hydroxy 1-
methylputyl) - 3 meth 390 methyl etheno 9,96
iminoexthanophenathro (4,5 bcd) furan .

M 183 .

مثل

٥-أكيجونین : Mcgonine

(-) ٣- هیدروكسى تروبان ٢- كربوكسیلات .

(-) 3 hydroxytropene 2 carboxylate.

Leavo ecgonine

مثل

٦-أوكسيكودون : oxycdone

١٤-هيدروكسي ثنائي هيدرو كودنيون .

14 hydroxydihydrocodeinone .

أو

ثنائي هيدرو هيدروكسي كودنيون .

Dihydrohydroxycodeinone.

Codeinon Dihydrone Eucodal .

مثل

٧-أوكسيمورفون : Oxymorphone

١٤ هيدروكسي ثنائي هيدرو مورفينون .

14 hydroxydihytomorphinone.

أو

ثنائي هيدروكسي مورفينون .

Dihydrohydroxy morphinone.

Numorphan 5501 .

مثل

٨-ن-أكسيد المورفين : Morphine N Oxide

وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسي التكافؤ .

Genomorphine .

مثل

وكذلك المشتقات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسي التكافؤ.

Codeine N Oxide Genocodeine .

مثل :

٩-ألفيون : Opium

ويشمل الأفيون الخام والأفيون الطبي والأفيون المحضر بجميع مسمياتهم .
وكافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الأدوية
والتي تحتوى على أكثر من ٠.٢ من المورفين . ومخففات الأفيون في مادة
غير فعالة سائلة أو صلبة ايا كانت درجة تركيزها .

١٠- ألفا برودين : Alphaprodine

ألفا ١-٣ ثنائي مثيل ٤-٤ فيل ٤ - بروبيونوكسي بيريدين
Alpha 1,3 dimethyl 4 phenyl 4-propionoxypiperidine .
مثل : Nisentil prisilidene-Gf21

١١- ألفا ستيل ميثادول : Alphacetylmethadol

ألفا ٣-٤ أسيتوكسي ٦-٦ ثنائي مثيل أمينو ٤-٤ ثنائي فيل هيتان .
Alpha 3 acetoxy 6 dimethylamino 4,4 diphenyl heptane .
مثل : N.I.H. 2953 .

١٢- ألفا ميرودين : Alphameprodine

ألفا ٣-٤ مثيل - ٤-٤ فيل ٤ - بروبيونوكسي بيريدين .
Alpha 3 ethyl 1-methyl 4 phenyl 4-propionoxypiperidine .
مثل : Nu 2 j 1932 .

١٣- ألفا ميثادول : Alphamethadol

ألفا ٦-٦ ثنائي مثيل أمينو ٤-٤ ثنائي فيل ٣-٣ هينانول :
Alpha 6 dimethylamino 4,4 diphenyl 3-heptanol .

١٤- الليل برودين : Allylprodine

٣- الليل ١-٤ مثيل ٤-٤ فيل ٤ بروبيونوكسي بيريدين

3 allyl 1-methyl 4-phenyl 4-propionoxypiperidine .
Alporidine N.I.H. 7440 .
مثل :

١٥ - أمفيتامين : Amphetamine

(+) ٢ - أمينو ١ فنيل بروبان
- (+)2 amino 1-phenylpropane .
مثل : Anorexine Actedron Benzedrin Aktedron .

مع ملاحظة أن ليفو أمفيتامين لا يعتبر مادة مخدرة .

١٦ - أموبار بيتال : Amobarbital

٥ - إيثيل - ٥ - إيزوبنتيل حمض باربيتوريك .
5)ethyl 5-isopentylbarbituricacid
مثل : Amytal .

١٧ - انيليريدين : Anilcridine

بارا أمينوفين أثيل ٤ فنيل بيريدين ٤ حمض
كاربو كسبليك أسترايلى .
1- para aminophenethyl 4 phenylpiperidine 4 carboxylic acid ethyl ester .
أو
١ - (٢ " بارا أمينوفينيل " أثيل) ٤ فنيل بيريدين ٤ - حمض
كاربو كسبليك استرايلى .
1- (2 (para aminophenyl ethyl) 4-phenylpiperidine 4 carboxylic acid ethyl ester .
مثل : Leritine (MK 89)(WIN 13707)

١٨- ايتوكسيريدين : Etoxdine

١- (٢ " ٢ هيدروكسي اتوكسي " اثيل) ٤ - فنيل بيريدين

٤ حمض كاربو كسبليك استراتيلي .

1- (2 (2 hydroxyethoxy) ethyl) 4 phenylpiperidine 4 carboxylic acid ethyl ester .

مثل :

Atenotax Atenos Carbetidine U.C. 2073 .

١٩- ايتونيتازين : Etonitazene

١- ثنائي اثيل امينواثيل ٢ بارا انوكسي بتريل ٥ نيترو

بتريميدازول .

1 diethylaminoethyl 2 para ethoxybenzyl 5 nitrobenzimidazole .

مثل : N.I.H. 7606 .

٢٠ ايدروكودون : Hydrocodone

ثنائي هيدروكودينون . Dihydrocodeinone .

مثل :

Ambenyl Calmodid Dicodide Diconone Biocodone .

٢١- هيدروكسي بيشدين : Hydroxy pethidine

٤- ميتا هيدروكسي فنيل ١- مثيل بيريدين ٤- حمض كاربو

كسيليك اسرايلي .

4 meta hydroxyphenyl 1 methylpiperidine 4 carboxylic acid ethyl ester .

أو :

۱-مثیل ۴ (۳-ہیدروکسی فنیل) پیریدین ۴ حمض کاربو
کسیلیک اُستراٹیلی .

1- methyl 4 (3 hydroxyphenyl) piperidine 4- carboxylic acid ethyl ester.

Bemidone Hydropethidine Oxy dplantin : مثل

Hydrooxy 2 ethoxy 2 ethyl 1 phenyl 1- pro piony 4 piperidin.

۲۲ ہیدرومورفون : hydromorphone

Dihydromorphinone. ثنائی ہیدرومورفینون

: مثل

Laudadin Dilaudide Dimorphone .

۲۳ ہیدرومورفینول : Hydromorphinol

۱۴- ہیدروکسی ثنائی ہیدرو مورفین :

14 hydroxydihydromorphine .

N.I.H 7472 . : مثل

۲۴- ایزومیتھادون : LSomethadone

۶- ثنائی آمینو ۵ مثیل ۴ر۴ ثنائی فنیل-۳ ہیکسانون

6 dimethylamino 5 methyl 4.4 diphenyl 3 hexanone .

Isoadanon Isoamidone N.I.H. 2880 . : مثل

۲۵- یشیدین : pethidine

۱-مثیل ۴ فنیل پیریدین ۴- حمض کاربو کسیلیک اُستراٹیلی .

1 Methyl 4 phenylpiperidine 4- carboxylic acid ethyl ester .

Dolantin Demetrol Dolosile : مثل

٢٦- وسيط البتدين ألف : pethidine Intermediate A

٤- سيانو ١- مثيل ٤- فنيل بيريدين .

4 cyano 1-methyl 4 phenylpiperidine .

أو :

١-مثيل ٤- فنيل سيانو بيريدين .

1 methyl 4-phenyl 4 cyanopiperidine

مثل : pre pethidine .

٢٧- وسيط البتدين (ب) : pethidine Intermediate B

٤- فينيل بيريدين ٤- حمض كاربو كسيليك استراثيلي .

4 phenylpiperidine 4 carbocyclic acid ethyl ester .

أو :

اثيل ٤- فنيل ٤ بيريدين كاربو كسيلات .

Ethyl-4 phenyl 4-piperidinecarboxylate .

مثل : Norpethidine .

٢٨- بشيدين وسيط (ج) : pethidine Intermediate C

١-مثيل ٤ فنيل بيريدين ٤ حمض كاربو كسيليك

1 methyl 4 phenylpiperidine 4- carboxylic acid

مثل : Meperidinic acid .

٢٩- بسيلوسيبين : psilocybine

٣- (٢- ثنائي امينواثيل) اندول ٤ يل ثنائي هيدروجين فوسفات

3 (2 dimethylamino ethyl) indol 4 yldihydrogen phosphate .

٣٠- بروبيريدين : Properidine .

۱-مثیل ۴ فنیل بیریدین ۴ حمض کاربو کسلیک استرایزو برویل .

1- methyl 4 phenylpiperidine 4 carboxylic acid isopropyl ester .
مثل : Gevelina Ipropethidine Isopedine .

۳۱- بروهیتازین : proheptazine

۳۱- ثنائی مثیل ۴ فنیل ۴ بروینوکسی ازوسیکلوهیتان
1.3 dimethyl 4-phenyl 4 propionoxyazacycloheptane .
أو :

۳۱ ثنائی مثیل ۴ فنیل ۴ بروینوکسی سداسی مثیل
اینیمین .

1.3 dimethyl 4 phenyl 4-propionoxyhexa methyl eneimine .
مثل : Dimepheprimine Wy 757 .

۳۲- بیریترا مید : piritramide

۱- (۳ سیانو ۳ر۳ ثنائی فنیل برویل) ۴ (۱- بیریدینو)
بیریدین ۴ حمض کاربو کسلیک امید .

1 (3 Cyano 3.3 diphenylpropyl) 4 (1-piperidino) piperidine 4
carboxylic acid amide .
أو :

۲ر۲ ثنائی فنیل = ۴- (۱- (۴ کاربامویلی ۴- بیریدینو -)
بیوتیرونیتریل .

2.2 diphenyl 4 (1 (4 carbamoyl 4 piperidino) butyronitrile .
مثل : Dipidolor R.3365 piritolan .

٣٣- بزيتراميد : Bczitramide

١- (٣- - سيانو ٣ر٣ ثنائي فنيل برويل) ٤ (٢- أوكسو

٣ برويونيل ١- بريميد ازولينيل) بيريدين .

1 (3 cyano 3.3 diphenylpropy) 4 (2 oxo 3 propionyl 1- benzimidazoliny) piperidine .

مثل : R. 4845 .

٣٤- بزيثيدين : Benzethidine

١- (٢ بزيل أوكسي اثيل) ٤ فنيل بيريدين ٤ حمض كاربو

كسيليك استراثيلي .

1 (2 benzyloxyethyl) 4- phenylpiperidine 4- carboxylic acid ethyl ester .

٣٥- بزيويل مورفين : Benzoylmorphine

استر المورفين مع حمض البترويك

An ester of morphine with benzoic acid

٣٦- بزيل مورفين : Benzylmorphine

٣- بزيل مورفين : 3-benzylmorphine.

مثل : peronine.

٣٧- بيتا استيل ميثادول : Betacetylmethadol

بيتا ٣ استيوكسي ١- ثنائي مثيل امينو ٤ر٤ ثنائي فنيل هيتان

Beta 3 acetoxy 6 dimethylamino 4.4 diphenylheptane .
Betazemethadone .

٣٨- بينا يرودين : Betaprodine

بيتا ٣ ا ر ١ ثنائي مثيل ٤ فنيـل ٤ بروبيونوكسي بيريدين .
Beta 1.3 dimethyl 4 phenyl 4 propionoxy piperidine.

مثل : UN 1779 .

٣٩-بيتا ميرودين : Betameprodine

بيتا ٣ ا ثيل ١ مثيل ٤ فنيـل ٤ بيروبيوتوكسي بيريدين
Beta 3 ethyl 1 methyl phenyl 4 propionoxypiperidine .

٤٠-بيتا ميثادول : Betamethadol

بيتا ٦ ثنائي مثيل امينو ٤ ر ٤ ثنائي فنيـل ٣ هيتانول
Beta 6 dimethylamino 4.4 diphenyl 3 heptanol .

٤١-بيمينودين : Piminodine

٤-فنيـل ١- (٣ فنيـل أمينو بروبيـل) بيريدين ٤ حمض
كاربوكسيليك استراثيلي .

4-(phenyl 1 (3 phenylaminopropyl) piperidine 4 carboxylic Acid
ethyl ester .

مثل : Alvodine Anopridine Cimadon .

٤٢-بوتالبيتال : Butalbital

٥-الليل ٥ أيزوبيوتيل حمض باربتيوريك .

5- Allyl 5 isobutyl barbituric acid .

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة .

مثل : Allylbarital Sandoptal Tetrallobarbital .

٤٣-ثلاثي ميبردن : Trimeperidine

١ و ٢ و ٥ ثلاثي مثيل ٤- فنيـل ٤ بروبيونوكسي بيريدين :

1, 2, 5, - trimethyl 4 phenyl 4 propionxypiperidine.
مثل : Isopromedol promedol .

٤٤ - ثنائي أثيل التيامبيوتين : Diethylthiambutene

٣- ثنائي أثيل أمينو ١ و ١ ثنائي (٢ ر ثينيل) ١ بيوتين .
3 diethylaimino 1,1 di (2 thienyl) 1 butene .

مثل : Dietibutin (N.I.H. 4185) Themalon .

٤٥ - ثنائي أوكسافيتيل بيوتيرات : Dioxaphetyl butyrate

أثيل ٤ مورفولينو ٢ و ٢ ثنائي فليل بيوتيرات .

Ethyl 4 morpholine 2.2 diphenylbutyrate.

مثل : Amidalg0n Sprsmoxale.

٤٦ - ثنائي بينانون : Dipipanone

٤ و ٤ ثنائي فليل ٦ بيريدين ٣ هيبانون .

4.4 diphenyl - 6 piperidine 3 heptanone .

مثل : Fenpidon pamedone Diconal

٤٧ - ثنائي هيدرومورفين : Dihydromorphine

مثل : paramorfan .

٤٨ - ثنائي كسيلات : Diphenoxylate

١- (٣ - سيانو ٣, ٣ ثنائي فليل بروبيل) ٤ فليل بيريدين ٤

حمض كاربو كسبليك استراثيلي .

1- (3 cyano 3.3 diphenylpropyl) 4 phenyipi peridine 4
carboxylic acid ethyl ester .

أو :

٢,٢ ثنائى فنيل ٤ - (٤ كاربوتوكسى) ٤ فنيل
(بيريدينول) بيوتيرونيتريل .

2.2 diphenyl 4 (4 carbethoxy 4 phenyl) piperidinol) butyronitril.
مثل : Diphenoxyle J R.1132 1592 .

وكذلك مستحضراته التى تزيد نسبة المادة فى الجرعة الواحدة فيها عن
٢,٥ ملليجرام محسوبة كقاعدة وتحتوى على كمية من سلفات الأتروبين
تعادل على الأقل ١% من جرعة ثنائى الفينوكسيلات .

٤٩-ثنائى فينوكسين : Difenoxin

(١ ٣ سيانو ٣,٣ ثنائى فنيل بروبيل) ٤ فنيل حمض
ايزونيبيكوتيك .

1-(3 cyano 3.3 diphenylpropyl 4 phenyl isonipecotic acid .
وكذلك مستحضراته التى تحتوى الجرعة الواحدة منها على أكثر من
٥,٥ ملليجرام من المادة ومخلوطة مع سلفات الأتروبين بكمية تعادل ٥
% على الأقل من كمية المادة ثنائى الفينوكسين .

٥٠-ثنائى ميثل التيامبيوتين : Dimethylthiambutene

٣-ثنائى ميثل أمينو ١,١ ثنائى (٠.٢ - ثينيل) ١ بيوتين
3-dimethylamino 1.1 di (2 thienyl) 1 butene .

مثل : Dimethibutin .

٥١-ثنائى مفيتانول : Dimepheptanol

مثل : Amidol Methadol N.I.H.2933

٥٢-ثنائي مينو كسادول : Dimenoxadol

٢-ثنائي مثيل أمينواثيل ١-إثوكسي ١,١ ثنائي فنييل أستيات .

2-dimethylamino ethyl 1-ethoxyl 1.1 diphenylacetate.

أو :

ثنائي مثيل أمينواثيل ثنائي فنييل ألفا إثوكسي أستيات .

Dimethylamino ethyl diphenyl a-ethoxyacetate .

Lokarin

مثل :

٥٣-ثيباكون : Thebacon

استيل ثنائي هيدروكودنيون : Acetyldihydrocodeinone.

Acedicon Novocodon.

مثل :

٥٤-ثيباين : Thebaine

٦و٣-ثنائي ميتوكسي ن-مثيل-٥و٤-إيبوكسي-مورفينادين-٦و٨

3,6 dimethoxy N methyl 4,5 epoxy morphinadine 6,8

Paranorpin 1686 .

مثل :

٥٥-جلوتيثميد : Glutethimid

٢-أثيل ٢-فنييل جلوتاريميد .

2-ethyl 2 phenylglutarimide.

Dormine Doriden Alfimid .

مثل :

٥٦-حشيش : Cannabis

بجميع أنواعه ومسمياته مثل الكمنجة أو البانجو أو المارجوانا أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من

ثمّار أو أوراق أو سيقان أو جذور أو راتنج نبات القنب الهندي (كنايس سايتفا) ذكرًا كان أو انثى .
المستحضرات الجالينوسية للقنب الهندي (الخلاصة أو الصبغة) .
المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب .
مستحضرات راتنج القنب (أى كافة المستحضرات المحتوية على عنصر القنب الفعال أى الراتنج بأى نسبة كانت) .
خلاصة النبات أو أى منه مثل زيت الحشيش .
المساحيق المكونة من كل أو بعض أجزاء نبات الحشيش مثل مسحوق الحشيش أو فى أى خليط آخر .
الرتنجات الناجمة من النبات سواء كانت فى صورة نقية أو على شكل خليط أى كان نوعه .

٥٧-ديكسا مفيتامين : Dexamfetamine

(+) - ٢-أمينو ١ فنيل بروبان .

2- Amino 1 phenylpropane . (±)

(+) ألفا مثيل فين إيثيل أمين

a- methyl phenethamine . (±)

Maxiton Dexedrine.

مثل :

٥٨-دكستر وموراميد : Dextromoramide

(+) - ٤- (٢- مثيل ٤- او كسو ٣ و ٣ ثنائى فنيل ٤ - ١) -

بيروليدينيل (بيوتيل) مورفولين .

(+) 4-(2) methyl 4 Oxo 3.3 diphenyl 4 (1 pyrrolidinyl) butyl) morpholine .

أو :

(+) ۳ میثل ۲و۲ ثنائی فنیل ۴ مورفولینو بیوتیریل
پیرولیدین .

(-) 3 methyl 2.2 diphenyl 4 morpholino butyryl pyrrolidine.
مثل :

Pyrrolamidol (N.I.H 7422) (SkfD 5137.)

۵۹-دروتبانول: Drotebanol:

۳و۴ ثنائی میثوکسی ۱۷ میثل مورفینان ۶ بیتا و ۱۴ دیول
3.4 dimethoxy 17 methylmorphinan 6B.14 - diol .

۶۰-دیامبرومید : Diampromide

ن (۲ میثل ائیل آمینو) (برویل) برویونانیلید .
N- (2 methylphenethylamino) propyl) proionanilide .

۶۱-دیزومورفین : Desomorphine.

ثنائی هیدرودی اوکسی مورفین : Dithydrodeoxymorphine .
أو :

۴و۵ ابوکسی ۳- هیدروکسی ن میثل مورفینان .
4.5 epoxy 3 hydroxy N methylmorphinan .

مثل : Permonid

۶۲-راسیمورامید: Racemoramide

(+) ۴ (۲ میثل ۴ اوکسو ۳و۳ ثنائی فنیل ۴) -۱-
پیرولیدینیل (بیوتیل) مورفولین .

(+) 4 (2 methyl 4 oxo 3.3 diphenyl 4 (1-pyrrolidiny) buty morpholine .

أو :

(+) 3 ميثيل 2 و 2 ثنائي فيل 4 مورفولينو بيوتيريل بيرولدين

(+) 3 metyl 2.2 diphenyl 4 morpholino butyryl pyrrolidine.

مثل : (N.I.H 7421) DKF 5137 .

٦٣- راسيمورفان : Racemorphan

(+) 3- هيدروكسي ن ميثيل مورفينان .

(+) 3 hydroxy N methylmorphinan .

مثل : Citarin Methorphan (1- 5431 .)

٦٤- راسيميثروفان : Racemethorphan

(+) 3 ميثوكسي ن ميثيل مورفينان .

(+) 3 methoxy N methylmorphinan .

مثل : Methorphan (Ro . 1 5470 .)

ويلاحظ أن : ديكستر وميثورفان Dextromethorphan لا يعتبر مادة مخدرة .

٦٥- سيكو باريتال : Secobarbital

٥-الليل ٥ (١ ميثيل بيوتيل) حمض باريتوريك .

5 allyl 5 (1 methylbutyl) barbituric acid .

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة .

مثل : Seconal Quinalbarbital

٦٦- فينادوكسون : Phenadoxone

٦-مورفولینو ٤,٤ ثنائی فنیل ٣- هیتانون .
6-morpholino 4.4 diphenyl 3-heptanone .

C.B.11 Heptalgin.

مثل :

٦٧-فینازوسین : Phenazocine

٢ و هیدروکسی ٩٥ ثنائی مثیل ٢ فین ایل ٧ و ٦
بترومورفان .

2- hydroxy 5.9 dimethyl 2 phenethyl 6.7 benzomorphan .
أو :

١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ هیکسا هیدرو ٨ هیدروکسی ١١ و ٦ ثنائی
مثیل ٣ فین ایل ٦ و ٢ - میثانو ٣ - بترازوسین .

1.2.3.4.5.6 hexahydro 6.11 dimethyl 3 phenethyl 2.6 methano 3
benzazocine .

٦٨-فینامبومید : phenamipromide

ن (١ - مثیل ٢ بیپیریدینو ایل) برویونانیلید

N (1 methyl 2 piperidinoethyl) propionanilide .
أو :

ن - (٢ - (١ - مثیل بیپیرید ٢ ویل) ایل) برویونانیلید

N (2 11 methylpiperid - - 2 yl) ethyl propionanilide .

٦٩-فتانیل : Fentanyl

١- فین ایل ٤- ن - برویونیل انیلینوبیپیریدین

1- phenethyl 4 N propinyl anilinopiperidine .

R . 4263 Thalamonial .

مثل :

۷۰- فینوبیریدین : phenoperidine

۱- (۳ هیدروکسی ۳ فینیل پروپیل) ۴ فینیل بیریدین ۴
حمض کاربوکسیلیک استراییلی .

1- (3 hydroxy 3 phenylpropyl) 4 phenyl piperidine carboxylic acid ethyl ester .

أو :

۱- فینیل ۳- (۴ کاربیکسوی ۴ فینیل بیریدین پروپانول) .
1- phenyl 3 (4 carboxy 4 phenyl-piperidine)- propanol .
مثل : phenepropidine R. 1406 .

۷۱- فینومورفان : phenomorphan

۳- هیدروکسی ن- فین ائیل مورفینان .
3 hydroxy N phenethylmorphinan .

۷۲- فیوریتدین : Furethidine

۱- (۲- رباعی هیدرو فور فوریل أوكسی ائیل) ۴ فینیل بیریدین ۴
- حمض کاربوکسیلیک استراییلی .

1- (2 tetrahydro furyloxyethyl) 4 phenylpiperidine 4 carboxylic acid ethyl ester .

مثل : TA 48.

۷۳- کلونیتازین : Clonitazene

(۲- بارا- کلور بتریل) ۱- ثنائی ائیل امینو ائیل ۵- نیترو یتریمید أزل
(2-para chlorbenzyl 1-diethylaminoethyl 5 nitrobenzimidazole .

۷۴- کودوکسیم : Codoxime

ثنائي هيدروكودينون ٦ - كاربوكسي ميثيل أوكسيم .

Dihydrocodeinone 6 carboxymethyloxime.

٧٥ - كيتوبيميدون : Ketobemidone

٤ - ميتا هيدروكسي فنييل ١ - ميثيل ٤ - بروبيونيل بيريدين .

4-meta hydroxyphenyl 1 methyl 4 propionylpiperidine .

أو :

٤ - (٣ هيدروكسي فنييل) ١ - ميثيل ٤ - بيريدين اثيل كيتون .

4-(3 hydroxyphenyl 1 methyl 4 propionylpiperidine .

أو

١ - ميثيل ٤ ميتا هيدروكسي فنييل ٤ بروبيونيل بيريدين .

1:- methyl 4 metahydroxyphenyl 4 propionyl piperidine .

مثل : Clonadon Ketogn K 4710 .

(٧٦) - (+) - ليسرجيد : Lysergide (+)

(+) ن، ن - ثنائي ليسارجاميد (د - حمض ليسرجيك ثنائي اثيل اميد)

(+) N.N-diethyllysergamid (d-lysergic acid diethylmide)

مثل : LSD-(LSD-25)

٧٧ - ليفورفانول : Levorphanol

(-) ٣ - هيدروكسي ن ميثيل مورفينان .

(-) 3 hyfroxy N methylmorphinan .

مثل :

Levorphan Dromoran (N.I.H 45900)

ويلاحظ أن :

ديكستروفان لا تعتبر مادة مخدرة . Dextrophan .

٧٨- ليفوفيناسيل مورفان : Levophenacymorphan

(-) ٣ هيدروكسي ن -فيناسيل مورفان .

(-) 3 hydroxy N phenacymorphinan .

مثل : (RO 4 0288 (N.I.H. 7525).

٧٩- ليفومورميد : Levomoramede

(-) ٤ (٢- مثيل ٤ اوكسو ٣ر٣ ثنائي فليل ٤- ١)-

بيرولبدينيل (بيوتيل) مورفولين .

(-) 4-(2 methyl 4 oxo 3.3 diphenyl 4 (1 pyrrolidyl) butyl) morpholine .

أو :

(-) ٣ مثيل ٢ر٢ ثنائي فليل ٤ مورفوليتو بيوتيريل

بيروليدين .

(-) 3 methyl 2.2 diphenyl 4 morpholino butyryl pyrrolidine .

٨٠- ليفوميثورفان : Levomethorphan

(-) ٣ ميثوكسي ن مثيل مورفينان .

(-) 3 methoxy N methymorphinan .

مثل : RO.1 54706

ويلاحظ أن :

ديكسترو ميثورفان لا يعتبر مادة مخدرة . Dextromethorphan .

٨١- مثيل ثنائي هيدرومورفين : Mathyldihydromorphine

٦- مثيل ثنائي هيدرومورفين :

6- methyldihydromorphine .

٨٢- مئيل ڊيزورفين : Methyldesorphine

٦- مئيل ڊلتا ٦ - ڊي اوكسي مورفين :

6 methyl delta-6 deoxymorphine .

Methyldesormorphine MK.57 .

مثل :

٨٣- مستخلصات قش الخشخاش .**Cocentrate of poppy straw**

المادة الناتجة من عملية تركيز قلويات قش الخشخاش .

The material arising when poppy straw has entered into a process for the concentration of its alkaloids when such material is made available in trade

٨٤- وسيط المورافيد: Moramide Intermediate

٢- مئيل ٣ مورفولينو- ١ او - ثنائي فنيل بروبان حمض

كاربوكسيك) .

2- methyl 3 morpholino 1, - diphenylpropane carboxylic acid .

أو :

١ او - ثنائي فنيل ٢ مئيل ٣ - مورفولينو بروبان حمض كاربو

كسيليك .

1,1-diphenyl 2 methyl 3 morpholinopropane carboxylic acid .

pre - moramide.

مثل :

٨٥- مورفيردين : Morpheridine

١- (٢- مورفولينو ائيل) ٤ فنيل بيريدين ٤ حمض كاربو

كسيليك استرايلى .

1-(2 morpholinoethyl 4 phenylpiperidine 4 carboxylic acid ethyl ester

Morpholino - ethylnorpethidine

مثل :

٨٦-مورفين : Morphine

كافة مستحضرات المورفين المدرجة والغير مدرجة في دساتير الأدوية والتي يحتوى على اكثر من ٠.٢% من المورفين ،مخلفات المورفين في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها

٨٧-ميتازوسين : Metazocine

٢-هيدروكسى ٢و٥و٩ ثلاثى مثيل ٦ و٧ بترمورفان
2-hydroxy 2.5.9.- trimethyl 6.7 bnzomorphan .

أو :

١و٢و٣و٤و٥و٦ سداسى هيدرو ٨ هيدروكسى ٣و٦ و١١
ثلاثى مثيل ٢و٦ ميثانو ٣- بترازوسين .
1.2.3.4.5.6 hexahydro 8 hyrdoxy 3.6.11 trimethyl 2.6 methano 3
benzaxocine .

Methobenzorphan N.I.H.7410

مثل :

٨٨-ميتوبون : Metopon

٥-مثيل ثنائى هيدرو مورفينون .
5-Methyldihydromorphinone

Methyldihydromorphinone - 1586

مثل :

٨٩-ميثادون : Methadone

٦-ثنائى مثيل اميثو ٤و٤ ثنائى فيل ٣- هيتانون .
6-dimetylamino 4.4- diphenyl 3 heptanone.

مثل :

Amilone Heptanon polamidon Dolophin physeptone

٩٠-وسط الميثادون : Methadone Intermediate

٤-سيانو ٢ ثنائي مثيل أمينو ٤ و ٤ ثنائي فيل بيوتان .
4-cyano 2 dimethylamino 4,4 diphenyl butane .

أو :

٢-ثنائي مثيل أمينو ٤ و ٤ ثنائي فيل ٤ سيانو بيوتان .
2-dimethylamino 4,4 diphenyl 4 cyano butane.

مثل : Pre methadone .

٩١-ميثامفيتامين : Methamfetamine

(+) ٢ مثيل أمينو ١ - فيل بروبان .
(+) 2 methylamino 1 phenylpropane .

مثل : Methedrine

٩٢-ميثاكوالون : Meethaqulone

٢-مثيل ٣ أ توليل ٤ (٣ هـ) كوينازو لينون .
2-methyl 3 a tolyl 4 (3 H) quinazo linone .

مثل : Revonal.

٩٣-مثيل فيندات : Methylphenidate

٢-فيل ٢ (٢ بيريديل) استر مثيلي حمض الخليك .
2-phenyl 2 (2 piperidyl) acetic acid methyl ester .

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة .

مثل : Ritalin

۹۴-میروفین : Myrophine

Myristylbenzylmorphine .

میرستیل بتریل مورفین

Myristyl peronine N.I.H. 5986 A.

مثل :

۹۵-نورا سیمیشادول : Noracymethadol

(+) ألفا ۳ اسیوکسی ۶ مثیل آمینو ۴و۴ ثنائی فنیل هیتان

(+) = alpha 3 acetoxy 6 methylamino 4.4-diphenyl-heptane .

(N.I.H 7667)

مثل :

۹۶-نوریبیانون : Norpipanome

۴و۴ ثنائی فنیل ۶ بیریدینو ۳ هیکسانون .

4.4 diphenyl 6-piperidino 3 hexanone.

Hexalgon .

مثل :

۹۷-نورلیفورفانول : Norlevorphanol

(-) ۳ هیدروکسی مورفینان :

(-) 3 - hydroxymorphinan .

Ro 1 7687 N.I.H. 7539 .

مثل :

۹۸-نورمورفین : Normorphine

N - Demethylmorphin .

دی مثیل مورفین .

أو :

N demethylated morphine .

ن دی مثیلاند مورفین .

۹۹-نورمیشادون : Normethadone

٦-ثنائي مثيل أمينو ٤و٤ ثنائي فنييل ٣ هيكسانون .

6- dimethylamino 4.4 diphenyl 3 hexanone .

أو :

١-ثنائي مثيل أمينو ٣ر٣ ثنائي فنييل ٤- هيكسانون.

1-dimethylamino 3.3 diphenyl hexanome .

أو:

١- ثنائي فنييل ١ ثنائي مثيل أمينواثيل - ٢ بيوتانون

1.1- diphenyl 1- dimethylaminoethyl 2- butanone .

مثل :

Deatussan Extussin Mepidon Veryl Ticarda .

١٠٠-نيكو مورفين : Nicomorphine

٦ر٣ ثنائي نيكوتينيل مورفين .

3.6 Dinicotinylmorphine.

أو :

ثنائي حمض نيكوتينك استر المورفين .

Di incotinic acid ester omorphine .

Nicophine Vlndal .

مثل :

١٠١-تتراهيدروكانابينول : Tetnahydrocannabinol

هيدروكسي ٣ بتيل ٦،١٠،١٠،١٧ أ رباعي أيدرو ٦و٦و٩

ثلاثي مثيل ٦ يد-ثنائي بترو (ب،د) بيران .

1-Hydroxy 3 pentyl 6a,7,10,10 a tetrahydro 6,6,9 trimethyl 6H
didenzo (b,d) pyran .

١٠٢-إس تي بي .دي أو أم: Stp,Dom

N,N dimethyltryptamine.

والمعروف تحت اسم سوسيجون فورترال تالوين .

Sosegon, Fortral, Telwin. أى مسميات أخرى .

المركبات من ١٠٤ إلى ١١١ لم يصدر لها اسم دولي معترف به للآن وكذلك أملاح ونظائر واستيرات واثيراد وأملاح نظائر واستيرات واليرات تلك المواد ما لم ينص على غير ذلك .

وكذلك أى مستحضر أو مخلوط أو مستخلص أو أى مركب آخر يحتوى على احدى المواد المدرجة فى هذا الجدول أو على أحد أملاحها أو نظائرها واستيراتها أو أثيراتها أو املاح النظائر والاستيرات والاثيرات لهذه المواد وبأى نسبة كانت ما لم ينص على نسبة محددة .

١٠٩ - ميكلو كوالون : Mecloqualone

٣- (أورثو كلورفيل) ٢- مثيل ٤ (٣يد) كينازولينون

3-(0 Chlorphenyl) 2 Methyl 4 (3 H) Quinazolinone

١١٠ - تينو سيكلدين : Tenocyclidine

١- (٢- ثينيل) سيكلوهكسيل) بيريدين

1-(1 (2 Thienyl) Cyclohexy) piperidene.

Tcp

مثل :

١١١ - روليكسليدين : Rolicyclidine

١- (١- فنيل سيكلوهكسيل) بيروليدين

1(1 phenylcyclohexy) pyrrolidine.

PHF or PCPY

مثل :

١١٢ - ايسكلدين : Eticyclidine

ن أثيل ١ - فنيل سيكلوهكسيل أمين

N- Ethyl 1 phenylcohexamine .

مثل : PCE

١١٣ - بترفيتامين : Benzfetamine

ن-بتريل ن- ألفا ثنائي مثيل فين اثيل أمين

N- benzyl N-a- dimethylphenethylamine

بذاتها وأملاحها بذاتها في جميع أشكالها الصيدلية المختلفة .

١١٤ - الفنتانيل : Alfentanil

ن-(١)-٢-(٤-اثيل ٥،٤ ثنائي هيدرو ٥ أوكسو ايد-تترازول

١-يل) ٤- (ميثوكسي مثيل) ٤-بيريدنيل) ن- فنيل

بروباناميد .

N-(12(4 ethyl) 4,5 dihydro 5-oxo 1h tetrazol yl) ethyl) 4-(Methoxymethyl 4 piperidiny) N-phenylpropanamide

مثل : Rapifen

١١٥ - برول أمفيتامين : Brolamfetamine(DOB)

داي ميثوكسي برومو أمفيتامين

DiMethoxy Bormo Amphetamine

(+) ٤-برمو-٢و٥-ثنائي ميثوكسي ألفا- مثيل فين اثيل امين

(+)-4-bromo-2,5-Dimethoxy-a-methylphenethylamine

أو

٥،٢ ثنائي ميثوكسي ٤-برومو أمفيتامين Dimethoxy

2,5-Dimethoxy-4-bromoamphetamine

١١٦ - تينا مفيتامين : Tenamfetamine(MDA)

ميثيلين ثنائي اوكسي امفيتامين :

Methylenedioxyamphetamine

الفا-مethyl-٣، ٤ (ميثيلين ثنائي اوكسي) فين اثيل امين

a-methyl-3.4(methylenedioxy) phenethylamine

١١٧ - بنتازوسين : pentazocine

١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ سداسي هيدرو ١١ و ٦ ثنائي ميثيل ٣ (٣)

ميثيل ٢ بيوتنيل (٦ و ٢ ميثانو ٣ بترازوسين ٨ اول .

1,2,3,4,5,6 Hexahydro 6,11 dimethyl 3 (3 methyl 2 Butenyl) 2,6
methano 3 benzazocin 8 - ol

والمعروف تحت اسم سوسيجون ، فورترال ، تالوين .

SoSegon , Fortral . Talwin .

١١٨ - سوفنتانيل : Sufentanil

ن-٤-(ميتوكسي ميثيل) ١-٢-(٣-تينيل)-اثيل (٤ - بيريديل)

بروبيونانيليد .

4-(methoxymethyl)-1-(2-(2Thienyl)-ethyl)-4- piperidyl) propionanilide .

١١٩ - ثيوفنتانيل : Thiofentanyl

ن-١-(٢-٢-(٣-تينيل)-اثيل ٤ - بيريديل) بروبيوتانيليد

N-(1-(2-(2-Thienyl)-4-piperidyl propionanilide.

١٢٠ - فنيثيلين : Fenetylline

٧-٢-(الفا-مethyl فين اثيل) امينو (اثيل) ثيوفيللين

7-(2-(a - methylphenethyl) amino) ethyl) theophylline .

۱۲۱- الفامیل فنتانیل: Alpha methylfentanyl

ن-(۱)-(الفامیل فین ایل) ۴-بیریدیل برویونانیلید

N-(1-(alpha-methylphenethyl)-4-piperidyl) propionanilide .

۱۲۲- بارا-فلوروفنتانیل: para-fluoro fentanyl

۴-فلورو-ن-(۱-فین ایل) ۴-بیریدیل برویونانیلید

4-fluoro N-(1-phenethyl-4-piperidyl) propionanilide .

۱۲۳- بیتا هیدروکسی فنتانیل: Beta hydroxy fentanyl

ن-(۱)-(بیتا هیدروکسی فین ایل) ۴-بیریدیل برویونانیلید

N (1-(beta hydroxy fentanyl)-4-piperidyl) propionanilide.

۱۲۴- بیتا-هیدروکسی ۳-میل فنتانیل:

Beta hydroxy-3- methyl fentanyl

ن-(۱)-(بیتا هیدروکسی فین ایل) ۳-میل ۴-بیریدیل

برویونا نیلید

N-(1-(beta hydroxy 3-methyl-4- piperidyl) propio-nani-lide.

۱۲۵- ۳-میل فنتانیل: 3-Methyl fentanyl

ن-(۳-میل-۱-فین ایل) ۴-بیریدیل برویونانیلید

N-(3-methyl-1-phenethyl-4-piperidyl) propionanilide .

۱۲۶- کاثیون: Cathinone

(-)-الفامینو برویوفینون

(-)- alpha aminopropiophenone

(-)- (کب) ۲-امینو برویوفینون

or(-) (S)-2-aminopropiophenone

۱۲۷- میثا کاثیون: Methcathinone

٢- (مئيل أمينو) -١- فنييل بروبان ١- واحد

2-(methyloamimo) 1- phenylpropan 1-one

مئل : Ephedrone افيدرون

١٢٨- اترييتامين : Etryptamine

٣- (٢- أمينو بوتيل) اندرول

3-(2-aminobutyl)indole

١٢٩- أمينوركس : Aminorax

٢- أمينو ٥- فنييل ٢- أوكسازولين

2-amino 5-phenyl-2-oxazoline

١٣٠- ٤- مئيل أمينوركسي : 4 Methylaminorax

(+) مقرون ٢- أمينو ٤- مئيل ٥- فنييل ٢- أوكسازولين

(+) 2-amino 4-methyl-4-methyl-5-pgenyl-2- oxazoline

١٣١- (١) الفلونيترازيبام ومستحضراتها : Flunitrazepam

٥ (و- فلوروفينيل) - (١، ٢) - داي- هيدرو- ١- مئيل- ٧- نيترو- ٢- هـ ١، ٤

- بترودايازين ٢- اون)

5-(O-Fluorop

1-3-Dihydro-1-methyl-7-Nitro-2H-1,4 Benzodiazepin-2-ONE)

وكذلك أى مستحضر أو مخلوط أو مستخلص أو أى مركب آخر
يحتوى على إحدى المواد المدرجة فى هذا الجدول أو أى أملاحها أو
نظائرها أو اثرائها أو أملاح النظائر والأستيرات لهذه المواد وبأى نسبة
كانت ما لم ينص على نسبة محددة .

(١) أصيف بقرار وزير الصحة والسكاد رقم ٢١ لسنة ١٩٩٩-الوقائع المصرية العدد ٣٩-ق ١٩٩٩/٢/٢٠

الجدول رقم (٢)

المستحضرات المستثناة من النظام المطبق على المواد المخدرة

مستحضرات المورفين :

(I)

١-لبوس يودو فورم والمورفين : (لللبوس الواحد)

جرام

يودو فورم ----- ٣٢٠ و٠

كلوريدات المورفين ----- ١٦ و٠

زبدة الكاكاو كمية لغاية جرام واحد -----

٢ - لصقة الأفيون

راتنج لامى ----- ٢٠

ترينتينا ----- ٣٠

جمع أصفر ----- ١٥

مسحوق لبان ذكر ----- ١٨

مسحوق الجاوى ----- ١٠

مسحوق الأفيون ----- ٥

بلسم البيرو ----- ٢

٣- لصقة الأفيون

خلاصة أفيون ----- ٢٥

راتنج لامى منقى ----- ٢٥

لصقة الرصاص الصمغية ----- ٥٠ .

٤-لصقة الأفيون :

راتنج لامى ----- ٨

تربتينا عادة ----- ١٥

جمع أصفر ----- ٥

لبان ذكر مسحوق ----- ٨

جاوى مسحوق ----- ٤

مسحوق الأفيون ----- ٢

باسم البيرو ----- ٩٠

٥-لصقة الأفيون :

مسحوق الأفيون الناعم ----- ١٠

جرام لصقة راتنجية ----- ٩٠

٦-لصقة الأفيون : أنظر التركيب تحت رقم (٥)

مخلوط بغيرها من اللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانى .

٧-مروخ الأفيون :

صبغة الأفيون ----- ٥٠٠ ملليمتر

مروخ صابونى ----- ٥٠٠ ملليمتر

٨-مروخ الأفيون : أنظر التركيب الواردة تحت رقم (٧)

مخلوط بإحدى المروخات الوارد بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطاني .

٩-مروخ الأفيون النوشادري :

جرام

- مروخ الكافور النوشادري ----- ٣٠
- صبغة الأفيون ----- ٣٠
- مروخ البلادنا ----- ٥
- محلول النوشادر المركز ----- ٥
- مروخ صابوني كمية كافية لغاية ----- ١٠٠

١٠ مروخ الأفيون النوشادري :

نفس التركيب الوارد تحت رقم ٩ مخلوطا بإحدى المروخات الواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطاني .

١١-عجائن كاوية للأعصاب ومستحضرات تحتوى عدا أملاح المورفين أو أملاح المورفين والكوكاين على مالا يقل عن ٢٥% من الأحماض الزرنيخية ويدخل في صنعها كربوزوت أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .

١٢- حبوب مضادة للإسهال :

جرام

كافور ----- ٠٦٤٨ ر.

خلات الرصاص ----- ٠١٣ ر.

تحت نترات البزموت ----- ٠١٦٢ ر.

حمض التنيك ----- ٠٦٨٤ ر.

مسحوق الأفيون ----- ٠٢٠ ر.

١٣- حبوب الديجيتالا والأفيون المركبة :

جرام

مسحوق أوراق الديجيتالا ----- ٠٣١ ر.

مسحوق الأفيون ----- ٠١٩ ر.

مسحوق عرق الذهب ----- ٠١٣ ر.

كبريتات الكينين ----- ٠٧٨ ر.

شراب الجلو كوز كمية كافية لعمل ١٢ حبة .

١٤ حبوب الزئبق مع الأفيون :

جرام

حبوب الزئبق ----- ٣٨٩ ر.

مسحوق الأفيون ----- ٠١٩ ر.

لعمل ١٢ حبة .

١٥- حبوب الزئبق مع الطباشير والأفيون

جرام

مسحوق عرق الذهب بالأفيون ----- ٠.٧٨ ر.

(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١).

مسحوق الزنبق بالطباشير ----- ٠.٧٨ ر.

سكر لبن ----- كمية كافية

شراب الجلو كوز ----- كمية كافية لعمل ١٢ حبة .

١٦-حبوب عرق الذهب مع بصل العنصل :

مسحوق عرق الذهب بالأفيون ----- ٣٠.

(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١) .

مسحوق بصل العنصل ----- ١٠.

راتنج نوشادري مسحوق ----- ١٠.

١٧-حبوب كلورور الزئبقيك بالأفيون :

كلورور الزئبقيك المسحوق ----- ٠.١٠ ر.

خلاصة الأفيون ----- ٠.٢٠ ر.

خلاصة عرق النجيل ----- ٠.٢٠ ر.

مسحوق عرقسوس كمية كافية لعمل ١٠ حبات .

١٨-حبوب يودور الزئبقوز بالأفيون :

جرام

ودور الزئبقوز الحديث التحضير ----- ٠.٥٠ ر.

مسحوق الأفيون ----- ٢٠ ر .

مسحوق عرقسوس ----- ٣٠ ر .

١٩-حبوب الرصاص مع الأفيون :

خلاصة الرصاص المسحوق----- ٨٠

مسحوق الأفيون ----- ١٢

شراب الجلو كوز أو كمية كافية ----- ٨

٢٠-حبوب التريتينا المركبة :

أفيون----- ٥ ر .

كبريتات الكينين----- ٥ ر .

مبعة سائلة----- ٢ ر

تريتينا ----- ٨ ر

كربونات المغنسيوم كمية كافية لعمل مائة حبة .

٢١-مسحوق عرق الذهب المركب (مسحوق دوفر) :

جرام

مسحوق عرق الذهب----- ١٠٠٠ ر .

مسحوق الأفيون----- ١٠٠٠ ر .

مسحوق كبريتات البوتاسيوم----- ٨٠ ر .

٢٢-مخاليط مسحوق دوفر (أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٢١)
مع الزئبق الطباشيرى أو الأسبيرين أو الفيناسيتين أو الكينين وأملأحه أو
بيكربونات الصودا .

٢٣-مسحوق الكينو المركب :

جرام

مسحوق الكينو-----٧٥

مسحوق الأفيون ----- ٥

مسحوق القرفة-----٢٠

٢٤-أقماع الرصاص المركبة :

نخلات الرصاص المسحوقة-----٢ر٤

مسحوق الأفيون-----٨ر

زبدة كاكاو كمية كافية لعمل ١٢ قمعا زنة كل منها حوالى جرام
واحد.

٢٥-اقراص مضادة للزكام رقم ٢ :

جرام

مسحوق الأفيون-----٠٠٤٣ر

كبريتات الكينين-----٠٢٢ر

كلوريدات النوشادر-----٠٢٢ر

كافور-----٠٢٢ر-

خلاصة أوراق البلادنا ----- ر. ٠٠٤٣

خلاصة جذور خائق الذئب ----- ر. ٠٠٤٣

٢٦- أقراص مضادة للاسهال رقم ٢ :

مسحوق الأفيون----- ر. ٠١٦

كافور----- ر. ٠١٦

مسحوق عرق الذهب----- ر. ٠٠٨

خلات الرصاص ----- ر. ٠١١

٢٧- أقراص مضادة للدوسنتاريا :

مسحوق الأفيون ----- ر. ٠١٣

مسحوق عرق الذهب ----- ر. ٦٤٨

مسحوق الزئبق الحلو ----- ر. ٠٣٢٤

خلات الرصاص ----- ر. ٠٣٢٤

بزموت بنتانا فتول----- ر. ١٩٤٤

٢٨- أقراص الزئبق مع الأفيون :

كلورور الزئبقوز المسحوق----- ر. ٠٦٥

أكسيد الأنثيمون المسحوق----- ر. ٠٦٥

مسحوق جذور عرق الذهب ----- ر. ٠٦٥

مسحوق الأفيون----- ر. ٠٦٥

سكر لبن ----- ر. ٠٦٥

محلول الجلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد .

٢٩- أقراص الرصاص مع الأفيون :

مسحوق خللات الرصاص الناعم ----- ١٩٤٤ ر

مسحوق الأفيون ----- ٣٢٤ ر

سكر مكرر مسحوق ----- ٦٤٨ ر

محلول النيورومين الأثيرى ----- ٣٦٠ ر

كحول ----- ٩٠ ر

٣٠- أقراص الرصاص مع الأفيون :

سكر الرصاص ----- ١٩٥ ر

مسحوق الأفيون ----- ٦٥ ر

محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد .

٣١- مرهم العفص المركب :

مسحوق العفص الناعم ----- ٢٠

خلاصة الأفيون ----- ٤

ماء مقطر ----- ١٦

لانولين ----- ١٠

برافين أصفر رخو ----- ٥٠

٣٢- مرهم العفص المركب :

(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣١ المخلوط بغيره من المراهم
واللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانى أو بكودكس الصيدلة
البريطانية) .

٣٣-مرهم العفص مع الأفيون :

جرام

مسحوق العفص ----- ٢ر٥

مسحوق الأفيون ----- ٧ر٥

٣٤-مرهم العفص مع الأفيون :

(أنظر التركيب الوارد تحت رقم ٣٣ المخلوط بغيره من المراهم
واللصقات الواردة بالفارماكوبيا البريطانى أو بكودكس الصيدلة
البريطانية) .

٣٥-ياترين ١٠٥ :

(حامض يودو أو كسيكينولايك سلفونيك مضافا اليه ٥% أفيون) .

(ب)مستحضرات الديكوديد :

محاليل الكارديازول ديكوديد :

محلول يحتوى على مالا يقل عن ١٠ % من الكارديازول مالا يزيد على
٥ر % من أحد أملاح الديكوريد .

(ج)مستحضرات الأيكودال :

١-أقراص مضادة للأفيون :

جرام

إيكودال	١-----
مسحوق جنطيانا	٣٥-----
مسحوق عرق الذهب	٢٠-----
كبريتات الكينين	٢٠-----
كافاين	٥-----
سكر لبن	٢٥-----

تخلط ويصنع منها أقراص زنة ٥ قمحة .

ملاحظة : يحظر عرض هذا المستحضر على الجمهور باسم مستحضر مضاد للأفيون .

٢- أقراص ب.ب المركبة :

جرام

مسحوق بارباريس عادى	٠.٣٢٤-----
جوز مقى	٠.٠١٣-----
إيكودال	٠.٠٣٢-----
عرق الذهب	٠.٦٤٨-----
راوند	٠.٠١٣-----
مسحوق القرفة المركب	٠.٣٢٤-----
طباشير عطرى	٠.٠٣٢-----

(د) مستحضرات الكوكايين :

١- حقن برناتريك :

(أ) بي سيانور الزئبق ----- ر.٣

كوكايين ----- ر.٢

(ب) سكسيناميد الزئبق ----- ر.٣

كوكايين ----- ر.١

٣- حقن ستيللا :

(أ) سكسيناميد الزئبق ----- ر.٣

كلوريدات الكوكايين ----- ر.١

(ب) سكسينا الزئبق ----- ر.٥

كلوريدات الكوكاين ----- ر.٣

٣- بي بورات الصودا المركب مع الكوكايين :

على شكل أقراص صلبة تحتوى على الاكثر على ٢ ر. ٠ % من أحد
أملاح الكوكايين مع ما لا يقل عن ٢٠ % من البورق ومع ما لا يقل
٢٠ % من الأنتيبيرين أو من غيرها من المواد المسكنة المماثلة وما لا يزيد
عن ٤٠ % من المواد المحسنة للطعم ولا يزيد وزن القرص عن جرام
واحد .

٤- عجائن كاوية للأعصاب :

مستحضرات تحتوى عدا أملاح الكوكاين أو أملاح الكوكاين والمورفين على ما لا يقل عن ٢٥ % من الأحماض الزرنيخية ويدخل في صنعها عجينة كربيرزوت أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .

٥- أقراص كوكاين وأتروبين

تحتوى كل منها على ٠.٠٠٠٣ ر. جرام من أحد أملاح الكوكاين على الأكثر ٠.٠٠٠٣ ر. جرام من أحد أملاح الأتروبين على الأقل .

جرام

كبريتات الأتروبين ----- ٠.٠٠٠٣ ر.

كلوريدات الكوكاين ----- ٠.٠٠٠٣ ر.

سكر المن ----- ٠.٠٠٣ ر.

زنة القرص الواحد ----- ٠.٠٠٣٦ ر.

ونسبة الكوكاين فيه ٨٣ ر ٥%

٦- أقراص للصوت :

كلوريدات اليوتاس.

يورك

كوكاين ----- ٠.٠٠٠٢٥ ر.

زنة القرص الواحد ----- ٠.٣٣٥ ر.

(هـ) مستحضرات قاعدتها خلاصا أو صبغة القنب الهندي
المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب الهندي التي لا
تستعمل إلا من الظاهر.

الجدول رقم (٣)

في المواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة^(١)

(أ) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها التي تحتوي على أى مادة من هذه المواد بكمية تزيد على ١٠٠ ملليجرام في الجرعة الواحدة ويتجاوز تركيزها في المستحضر الواحد عن ٢٥٪ مالم ينص على غير ذلك :

١-أثيل مورفين : **Ethyl morphine**

3-Ethyl morphine

٣-أثيل مورفين

Dionine

مثل :

٢-استيل ثنائي أيدروكوداين : **Acetyl dihydrocodeine**

٦-أسيتوكسى ٣ ميثوكسى ن مثيل ٤ ره أبوكسى

مورفينان

6-acetoxy 3 methoxy Nmethyl 4.5 epoxy morphinan .

Acetylcodeine

مثل :

٣-ثنائي أيدروكوداين : **Dihydrocodeine**

٦-أيدروكسى ٣ ميتوكسى ن مثيل ٤,٥ أبوكسى مورفيان

6-hydroxy 3 methoxy Nmethyl 4.5 epoxy morphinan .

^(١) مواد الجدول رقم ٣ مستبدله بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦

Dihydrin

مثل :

paracodin

٤-فولكودين : pholocodine

مورفولينيل ائيل مورفين

Morphine

أو :

morphine

Beta 4 morpholinylethyl

بيتا ٤ مورفولينيل ائيل مورفين

Necdin

مثل :

٥-كوداين : Codeine

3-methyl

٣-مئيل مورفين

morphine

Methyl

مثل :

Morphine

Norcodeine

٦-نوركوداين :

N-demethyl Codeine

ن-دمئيل كوداين

٧-نيكو ثنائي كوداين : Nicodicodeine

6-Nicotinyl dihydrocodeine

٦-نيكوتنيل ثنائي أيدرو كوداين

أواستر حمض النيكوتينك لثنائي أيدرو كوداين

Nicotinic acid ester of dihydrocodeine

أو :

مثل :

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التي تحتوى على أكثر من ١٠٠ مللى جرام بالجرعة الواحدة مع ما يساويها على الأقل من مادة المثيل سليولوز مالم ينص على غير ذلك .

بروبيرام : **propiram**

ن-(١- مثيل ٢- بيريد نواثيل) ن ٢ بيريديل بروبيوناميد .

N (1 methyl 2 piperidinoethyl)- N 2pyridylpropionamide .

مثل : **Algeril**

(ج) كذلك المواد الآتية :

١-١-٢- كلوروفنيل اثيل كارينول .

Ethyl 2 Chlorovinylethynyl Carbinol .

والمعروف بالإسم التجارى أو الإسم الدارج . **Ethchlorvynol**

٢- اتينامات : **Ethinamate**

١- اثيل سيكلو هيكسانول كاربامات

Ethynyl cyclo hexanol Carbamate .

٣- أمفيرامون : **Amphepramon** ^(١)

٢- (ثنائى إثيل أمينو) بروبيوفينون .

2-(diethylamino) propioph enone .

٤- باربيتال : **Barbitl**

^(١) تحذف مادة أمفيرامون من الفقرة (ج) بقاء على قرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ الوقائع المصرية العدد ١٥٣ و ٧/٤

٥ر٥- ثانی ائیل حمض باربیتوریک .

5.5 diethyl barbituric acid .

٥-بنتوباربتال : Pentobarbital

٥-ائیل ٥ (١ مثیل بیوتیل) حمض باربیتوریک .

5-ethyl 5 (1-methyl butyl) barbituric acid .

٦-بیرادول : pipradol.

١و١- ثنائی فنیل ١- (٢ بیریدیل) میثانول .

1.1-diphenyl 1 (2 piperidyl) methanol

٧- (-) ١- ثنائی مثیل آمینو ١و٢ ثنائی فنیل ایشین .

(-) 1 dimethylamino 1.2 diphenylethane .

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج بـ

S.P.A

٨-سیکلو باربتال : Cyclobarbital

د- ١- سیکلو هیکسامین ١- یل (٥ ائیل حمض باربیتوریک .

5-5 (1 cyclohexene 1 yl 5 ethyl barbituric acid

٩-فینسیایکلیدین : Phencyclidine

١- (١ فنیل سیکلو هیکسیل) بیریدین .

1 (1 phanylcyclo hexyl piperidine .

١٠-فینمترازین : phenmetrazine

٣-مثیل ٢ فنیل مورفولین .

3-methyl 2 phenylmorpholine

١١-فینوباربتال : phenobarbital

٥-ائیل ٥ فنیل حمض باربیتوریک

5-ethyl 5 phenyl barbituric acid .

١٢-مروبامات : Meproamate

٢-مثيل بروپيل ٣ر١ ٣ر١ بروبانيدبول ثنائى كاربامات .
2-methyl propyl 1.3. propanidiol dicarbamate .

١٣-مثيل فينو باريتال : Methyl phenobarbital

٥-أثيل ١ مثيل ٥ فيل حمض باريتوريك .
5-ethyl 1 methyl 5 pheayl barbituric acid .

١٤-مثيريلون : Methyprylon

٣ر٣- ثنائى اثيل ٥ مثيل ٤ر٢ بيريدين ديون .
3.3 diethyl 5 methyl 2 4 piperidine dion .

١٥-نيكوكودين : Nicocodeine

٦-نيكوتنيل كوداين . 6-Nicotinyl Codeine

أو :

٦-(بيريدين ٣ حمض كاربوكسليك) كوداين استر .
6-(pyridine 3 Carboxylic acid) Codeine ester .

ملحوظة : أضيف المواد الآتية : إلى الجدول الثالث فقرة (ج) الملحق
بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦
لسنة ١٩٨١ سالف الذكر وهى .

١٦- (١) مادة :

(4)-3,4- Dime Thyl 2- phenylmobpholine
والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى
phendimetrazine

(١) أضيفت بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١

١٧ - مادة^(١) :

a-a Dimethyl phenethylamine

والمعروفة بالاسم الدولي غير التجارى

١٨ - مادة^(٢) :

5- (p-Chlorphenyl) 2,5- Dihydro 3Himi (azol)

والمعروفة بالاسم الدولي غير التجارى Isoindol 5 olmazindol

١٩ - مادة^(٣) الأفيدين وأملاحها

٢٠ - مادة^(٤) اليمولين

٢١ - مادة بوبرينورفين

٢٢ - ن- حمض استيل النترانيل : n-Acetyanthranilic acid

٢٣ - شبيه الايفيدرين : pseudo ephedrine

٢٤ - الابرجومترين : Ergometrine

٢٥ - الايرجو تامين : Ergotamine

٢٦ - السافرول : Safrol

٢٧ - الايزوسافرول : Isosarol

٢٨ - ١- فنييل - ٢- بروبانون 1-phenyl 2- propanone

٢٩ - ٣ و ٤ ، مثيلين ديوكسى فنييل ٢ - بروبانون

3,4-Methylenedioxy phenyl-2-propanone

(١). أضيفت بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١

(٢) أضيفت المادة ١٩ بقرار وزير الصحة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٠ الوقائع المصرية العدد ٤ فى ١٩٩٠/١/٥

(٣) أضيفت المادتين ٢٠، ٢١ بقرار وزير الصحة رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٠ الوقائع المصرية العدد ١١٦ فى ١٩٩١/٥/٢٣

(٤) أضيفت المواد من ٢٢ إلى ٢٩ بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧

٣٠- حمض الليسيريك : Lysergic acid

٣١-بيرونال : piperonal

٣٢-ميزوكارب : Mesocarb

٣٣-زيبرول : Ziperol

٣٤-كاثين : Cathine

٣٥-اندريد الخليك : Acetic anhydride

وكذلك أملاح ونظائر واسترات وإثيرات وأملاح نظائر واسيرات جميع المواد المذكورة في هذا الجدول ما لم ينص على غير ذلك .
(د)المواد الآتية وكذلك مستحضراتها المختلفة^(١)

١-مادة أمفيبرامون

Amphepramon

٢-(ثنائي إيثيل أمينو) بيروبيوفينون

-2-Dietgylamino propiohenone

(٢) مادة الفلونيترازيبام Fluinitrazepam

٥-(و-فلورفينيل)-١و٣ داي- هيدرو ١- مثيل ٧ نيترو ٢هـ

١و٤ . بتروديازين ٢- أون .

5-o- Flu 1.3dihydro-1-methyl 7 nitro- 2H-1.4 ben zodiazepin-2- one,

-^(٣)جميع مشتقات البتروديازينز ومستحضراتها

^(١) أضيف البند (د) بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ الوقائع المصرية العدد ١٥٠ في ١٩٨٩/٧/٤

^(٢) حذفت مادة الفلونيترازيبام ومستحضراتها بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٢١ لسنة ١٩٩٠

^(٣)، (٤) أضيفت بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧

-Benzodiazepines

(٤) مادة كيتامين وأملأها ومستحضراتها

Ketamine

الجدول رقم (٤)

الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة الذى لا يجوز للأطباء البشريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس تجاوزه في وصفه
طبية واحدة .

جرام

١- الأفيون ----- ٦٠ ر

٢- (١)

(أ) أقرص المورفين وكافة أملاحه ----- ٦٠ ر

٣- داي أستيل المورفين (اسيتومورفين • ديامورفين

ديافورم هيروين) وأملاحه ----- ٢٠ ر

٤- بترويل المورفين وأملاحه وكافة استرات المورفين

الأخرى وأملاحه ----- ٦٠ ر

٥- بترويل المورفين (بيرونيين) وأملاحه وكافة أو

كسيدات الأثير المورفينية الأخرى وأملاحها فيما

عدا اثيل المورفين (ديونين) وموثل المورفين (كوداين) -- ١٠ ر

٦- داي هيدروديزوكسى مورفين (ديزومورفين) ----- ٦٠ ر

٧- التباين وأملاحه ----- ١٥ ر

٨- ز- أوكسى مورفين (جينو مورفين) ومركباته

(١) عدلت الفقرة (٢) بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧

وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأزوت

الخماسى التكافؤ ----- ٢٠ ر.

٩- داي هيدرو أوكسى كودينون وأملاحه

جرام

(كالايكودال) واستراته وأملاح هذه الأسترات ----- ٦ ر.

داي هيدرو كودينون وأملاحه (كالديكوديد)

وأستراته وأملاح هذه الاسترات ----- ٦ ر.

داي هيدرو مورفينون وأملاحه (كالديكوديد)

وأستراته وأملاح هذه الأسترات ----- ١ ر.

اسيتلو داي هيدور كودينون أو أستيلوداي ميثيلو

داي هيدرو تباين وأملاحه كالأسيديكون

وأسترات وأملاح هذه الأسترات ----- ٦ ر.

داي هيدرو مورفين وأملاحه (كالبارامورفان)

واستراته وأملاح هذه الاسترات ----- ٦ ر.

١٠- الكوكاين وكافة أملاحه :

للاستعمال الباطنى ----- ١٠ ر.

للاستعمال الظاهرى ----- ٤٠ ر.

بشرط أن يوصف فى مركب لا تزيد نسبته فيه عن

اربعة فى المائة .

١١- الألكونين وكافة أملاحه وأستراته وأملاح هذه

الاسترات ----- ٠.١٠ ر.

١٢- إسترايثيلي لحمض ميثيل ١ فينيل ٤ بيريدين كاربو

كاربو كسليك ٤ بيتيدين وجميع أملاحه وهو

كذلك (ديميرول ودولانتين) ----- ٠.٦٥ ر.

١٣- القنب الهندي كانابيس ساتيفا ----- ٠.٦٠ ر.

راتنج القنب الهندي ----- ٠.٢٠ ر.

خلاصة القنب الهندي ----- ٠.٢٠ ر.

ملليمتر

خلاصة القنب الهندي السائلة ----- ٠.٦٠ ر.

صبغة القنب الهندي ----- ٤٠٠ ر.

جرام

١٤- ميثيل داي هيدرومورفينون وأملاحه المعروف

باسم كلوريدات الميتوبون أو بأسماء أخرى ----- ٠.٣٠ ر.

١٥- داي فينيل ٤ ر ٤ داي ميثيل أمينو ٦ هيتانول

٣- ومعروف أيضا تحت اسم داي ميثيل أمينو

٦- داي فينيل ٤ ر ٤ هيتانول ٣ " ميتادون "

وجميع أملاحه وهو أيضا فيزيتون وبولاميدون ----- ٠.١٢٥ ر.

١٦- داي فينيل ٤ ر ٤ مورفولينو ٦ هيتانول ٣

(ومعروف أيضا تحت اسم موفولينو ٦ داي فينيل

٤ ر ٤ هيتانون - ٣ (فيناد كسون)

وجميع أملاحه وهو أيضا هيتالين) ----- ٢٥٠ ر .

١٧- أمبول ماكسيتون (Maxiton Amp) عدد ٦ أمبول (١)

١٨- أقراص ماكسيتون (Maxiton Tab) عدد ٣٠ قرص .

١٩- أقراص اكدرون (Aktedron Tab) عدد ٣٠ قرص . (١)

٢٠- أقراص دوريدين (Dariden Tab) عدد ٣٠ قرص .

٢١- أمبول أموباريتال صوديوم مثل (Amytal Amp) عدد ٦ أمبول (٢)

٢٢- أقراص أو كبسول أموباريتال مثل (Amytal labtab) عدد ٣٠ قرص

٢٣- أمبول مثيل فيتدات مثل (Ritalin Amp) ٥ أمبول .

٢٤- أقراص مثيل فيتدات مثل (Ritalin tab) ٣٠ قرص (٢)

٢٥- أقراص سيكو باريتال مثل (Secral Cap) ٣٠ قرص .

٢٦- أمبول ميثامفيتامين مثل (Methedrin Amp) ٥ أمبول .

٢٧- أقراص ميثامفيتامين مثل (Methedrin tab) ٢٥ قرص .

٢٨- البنتازوسين (١٥٠ ملليجرام) (٣) .

وتصرف هذه المستحضرات في عبواتها الأصلية .

(١) البند ١٧ مضاف بقرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣

(٢) السود ٢٠، ١٩، ١٨ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ .

(٣) النود من ٢١ إلى ٢٧ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٦ .

(٣) مادة البنتازوسين مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ .

الجدول رقم (٥)

النباتات الممنوع زراعتها

- ١- القنب الهندي " كانابيس ساتيفا " ذكراً كان أو أنثى بجميع مسمياته مثل الحشيش أو الكمنجة أو البانجو أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .
- ٢- الخشخاش " بابافيرسومنيفيرم " بجميع أصنافه ومسمياته مثل الأفيون أو أبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .
- ٣- جميع أنواع جنس البابافير .
- ٤- الكوكا " أيروثرو كسيلوم كوكا " بجميع أصنافه ومسمياته .
- ٥- القات بجميع أصنافه ومسمياته .

الجدول رقم (٦)

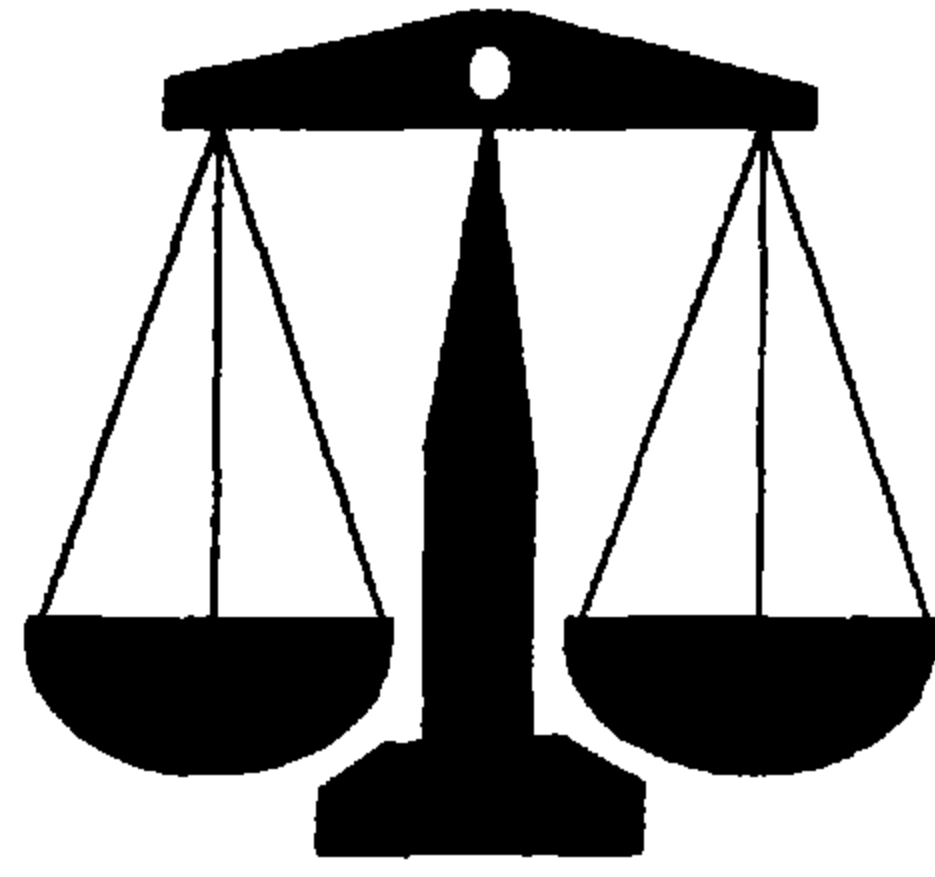
أجزاء النباتات المستثناة

من أحكام هذا القانون

- ١- ألياف سيقان نبات القنب الهندي
- ٢- بذور القنب الهندي الحموسة حمساً يكفل عدم إنباتها .
- ٣- بذور الخشخاش الحموسة حمساً يكفل عدم إنباتها .
- ٤- رءوس الخشخاش المجرحة الخالية من البذور .

**

*



القرارات الوزارية

وزارة الصحة العمومية

قرار وزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١

بخصوص تنفيذ بعض أحكام القانون رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والاتجار فيها (١)^(١)

وزير الصحة العمومية :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن

مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والاتجار فيها .

وموافقنا على كتاب الإدارة العامة للطب العلاجى بتاريخ ٤/١

١٩٦١/ بخصوص إيواء المتقدمين للعلاج من تلقاء أنفسهم من مدمنى

المخدرات بجناح خاص بمستشفى الأمراض العقلية بالخانكة .

قرر

مادة ١- يخصص جناح بمستشفى الأمراض العقلية بالخانكة لإيواء علاج

مدمنى المخدرات الذين يتقدمون من تلقاء أنفسهم .

ويعزل هؤلاء المدمنون عزلاً تاماً عن باقى المرضى ويولى طبيب أو أكثر

من الأخصائيين بالمستشفى وعلاجهم .

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٤ ق ١٩٦١/٤/٢٧

مادة ٢- على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخه وينشر بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٣ ذى القعدة سنة ١٣٨٠ (١٨ أبريل سنة ١٩٦١)

*** * ***

وزارة الصحة

قرار رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٦٩

بالشروط الواجب توافرها في المخزن والمستودع المعد للإتجار في الجواهر المخدرة وبيانات طلب الترخيص والأوراق والرسومات المرافقة لها^(١).

وزير الصحة :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها .

وعلى ما إرتاه مجلس الدولة .

قرر

مادة ١ - يقدم طلب الترخيص إلى مديريات الشؤون الصحية المختصة مشتملا على البيانات الآتية :

(١) إسم الطالب كاملا وعنوان مسكنه وإذا كان الطلب مقدما من إحدى شركات القطاع العام فيجب أن يذكر في الطلب إسم ممثل الشركة .

(٢) بيان كامل عن موقع المخزن أو المستودع المطلوب الترخيص به ورقم العقار وإسم صاحبه وإسم الشارع وقسم الشرطة الواقع في دائرته هذا العقار وأسماء الحائزين للمحال التي تحد المخزن أو المستودع من الجهات الأربع .

^(١) الوقائع المصرية العدد ٢٦٧ و ١٨/١١/١٩٦٩

ويرفق بالطلب الأوراق والرسومات الآتية :

- (١) صحيفة الحالة الجنائية وتعفى منها شركات القطاع العام
- (٢) ثلاث رسومات هندسية على ورق متين موقعا عليها من أحد المهندسين أعضاء نقابة المهن الهندسية ويجب أن يشتمل الرسم على ما يأتي :

(أ) رسم إرشادى يبين موقع المخزن أو المستودع بالنسبة للشوارع والميادين المحيطة به .

(ب) مسقط أفقى لا يقل مقياس رسمه عن ١ : ١٠٠ مبين عليه أبعاد المخزن أو المستودع والمنافذ الموجودة فيه والمورد المائى وطريقة صرف المياه إذا كان مزودا بها .

(ج) قطاع رأسى يبين إرتفاع المخزن أو المستودع .

مادة ٢ يجب أن تتوافر فى المخزن أو المستودع الشروط الآتية :

(١) أن يكون مبنى المخزن أو المستودع من الدبش أو الطوب الأحمر أو الخرسانة ويكون السقف من الخرسانة المسلحة أو من أية مادة أخرى توافق عليها الجهات المختصة بإجراء المعاينة وبارتفاع ٢ر٧٠ مترا على الأقل .

(٢) أن تكون جميع المباني والأرضيات وغيرها قوية ونظيفة دائما ويدهن أسفل الحوائط بالأسمنت الأملس السميك بارتفاع ١ر٥٠ مترا على الأقل ثم يدهن بالزيت ويرش ما فوق ذلك بالجير العادى .

(٣) أن يكون الضوء والتهوية بالمخزن أو المستودع كافيين . وإذا كانت به نوافذ أو فتحات فتوضع عليها قضبان حديدية قوية وثابتة مغطاه بسلك ضيق النسيج .

(٤) أن تغطى أرضية المخزن أو المستودع بمادة غير قابلة لنفاذ السوائل وأن تخلو من الرشح دائماً .

(٥) إذا كان المخزن أو المستودع مزوداً بالمياه فيجب أن يكون ذلك من المورد العمومى للمياه المرشحة فإذا لم يتوافر هذا المورد أو كان بعيدا عن المخزن أو المستودع بمسافة تزيد على مائة متر فيجوز أن يكون المورد المائى من طلمبة ماصة كابسة على مسافة لا تقل عن ٢٥ مترا من أى مصدر من مصادر تلوث المياه ، ولا يقل عمقها عن ٢٠ مترا بشرط أن يثبت من تحليل وزارة الصحة أن مياه الطلمبة صالحة للإستعمال الآدمى من الوجهة الكيميائية والبكتريولوجية ويشترط فى حالة وجود المورد المائى أن يكون بالمخزن أو المستودع أحواض غسيل من الصينى أو الفخار المزجج أسفلها بسيفون بشكل حرف S يتصل بماسورة المياه حسب طريق التصريف المبينة على الرسم الكروكى الهندسى .

(٦) يجب أن يكون المخزن أو المستودع خاليا تماما من مواسير السقوط والخزانات ومجارى الصرف ، ولا يتصل بشئ منها عن طريق فتحات . كما يجب ألا يكون تحت أرضية المخزن أو المستودع شئ من هذه المواسير أو الخزانات أو مجارى الصرف .

(٧) يجب أن تعد بالمخزن أو المستودع دواليب ذات أقفال قوية لحفظ
الجواهر المخدرة .

مادة ٣ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

تحريراً في ١٧ شعبان سنة ١٣٨٩ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٩) .

**

*

قرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧
بشأن اضافة مادة الى الجدول الأول
والملاحق بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها
والايجار فيها

وزير الصحة :

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتعديل الجداول الملحقه بالقانون المذكور .

وعلى القرار الوزاري رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بتحديد أقصى الكميات التي تصرف من بعض مواد ومستحضرات المواد المخدرة والنفسية والتي أضيفت الى الجدول الرابع الملحق بالقانون سالف الذكر في الوصفه الواحدة .

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية .
وعلى ما جاء بالقارير الواردة من الهيئة الصحية العالمية .
وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة لشئون الصيدلية .

قرار

مادة ١ تضاف الى الجدول الأول الملحق بقانون المخدرات رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ تحت رقم ١١٢ المادة الآتية :

بنتازوسين :

وتركيبتها : ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ سداسى ايدرو ١١٦ ر-ثنائى ميثيل)

٣. ميثيل بيوتنيل (٦ ر٢ ميثانون ٣ بنتازوسين ٨-أول :

والمعروفة تحت اسم سوسيجون ، فورترال ، تالوين .

أو أى مسميات أخرى .

مادة ٢ تدرج مادة البنتازوسين ، فى الجدول الرابع الملحق بالقانون

المذكور تحت رقم ٢٨ وتحدد الكمية القصوى المصرح بصرفها بالوصفة

الواحدة مائة وخمسون مللى جرام (١٥٠ ملليجرام) أى ما يوازى

خمسة أمبولات سوسيجون على سبيل المثال .

مادة ٣ تحذف مادة البنتازوسين ومستحضراتها الواردة فى القرار

الوزارى ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ .

مادة ٤ يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ١٥/٣/

١٩٧٧

وزير الصحة

وزارة الصحة

قرار وزير الدولة للصحة

رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١

بإضافة بعض المواد والمستحضرات إلى الجداول الملحق

بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

وزير الدولة للصحة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة ، وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدولين الأول والثالث من القانون المذكور ، وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم تداول بعض المستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية .

وعلى ما عرضه علينا الدكتور / وكيل الوزارة لقطاع الشؤون الصيدلانية

قرر

مادة ١ إضافة المواد الآتية الى الجدول الأول الملحق بقانون المخدرات

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهى :

(أ) مادة 3-(0-CHLORPHENYL) 4(3H)QUNASOLINONE

والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى MECLOQUALONE

(ب) مادة : 1-(2THENYL) CYCLHEXYL PIPERIDNE

والمعروفة بالاسم التجارى أو الدارج P.N.p.OF.PC.P.R.

وتعطى رقم مسلسل ١١٥ فى الجدول الأول .

(د) مادة : N-FTHYL 1-PHENYLCYCLOHENXLAINANE

والمعروف بالاسم التجارى أو الدارج P.O.P وتعطى رقم مسلسل ١١٦

فى الجدول الأول .

(هـ) مادة : N-FTHYL-N-DINETHYLPHENETHYLANINE

والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى Bensphetanine بذاتها وأملاحها

بذاتها فى جميع أشكالها الصيدلية المختلفة وتعطى رقم مسلسل فى الجدول

الأول .

مادة ٢ اضافة المواد الآتية الى الجدول الثالث فقرة (جـ) الملحق

بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهى :

(أ) مادة : (4)-3.4-DiNE THYL 2- PHENYL, MOBPHOLINE

والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى PHENDMETRASINE

(ب) مادة : A-ADINETHYLPHENETHYLAMIN

والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى PHENDIMETRAZINE

(جـ) مادة : 5-(P-CHLORPHENYL)-2.5 DIHYDROO 3HDMI)azol

والمعروفة بالاسم الدولى غير التجارى ISOINDOL 50LMZINDOL

مادة ٣ اخضاع المستحضرات المحتوية على مادة NICOCODINE للرقابة بنفس الشروط الواردة بالقرارين الوزاريين رقمى ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ ، ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ (أسوة بمستحضرات الكودايين والداى هيدروكودايين) .

مادة ٤ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

تحريرا فى ١٣/٧/١٩٨١ وزير الدولة للصحة

الوقائع المصرية العدد ٢٥٥ فى ١١ نوفمبر ١٩٨٦

قرار وزير الدولة للصحة (بالنيابة)

رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض احكام القرار الوزارى رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١

وزير الدولة للصحة بالنيابة :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة ، وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وعلى القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدولين الأول والثالث من القانون المذكور ، وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم تداول بعض المستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية ، وعلى القرار الوزارى رقم ٥٠٦ لسنة ١٧٨١ بإضافة بعض المواد والمستحضرات الى الجداول الملحقه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وعلى ماعرضه علينا الدكتور صيدلى وكيل الوزارة لقطاع الشؤون الصيدلية .

قرر

مادة ١ يستبدل بنص البنود (ب) ، (د) ، (هـ) من المادة الأولى من القرار الوزارى رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١ المشار اليه النص الآتى:

(ب) مادة : 1-1(2HIENYL)CYCLOHEXYLPIPERIDENE

والمعروفة بالاسم التجارى أو الدارج T.C.P وتعطى رقم مسلسل ١١٤
فى الجدول الأول .

(هـ) مادة N-BENZYLNOCDIMETHYLPHENETHYLAMICE

والمعروف بالاسم الدولى غير التجارى BENZPHETAMINE ذاتها
وأملأها فى جميع أشكالها الصيدلية المختلفة وتعطى رقم مسلسل ١١٧
فى الجدول الأول .

مادة ٢ ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، وعلى الجهات المختصة
تنفيذه .

تحريرا فى ١٩٨١/٨/٣١ وزير الدولة للصحة

الوقائع المصرية العدد ٢٥٥ بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٦

قرار وزير الدولة للصحة بالنيابة

رقم ٥٨١ لسنة ١٩٨١

بتعديل بعض احكام القرار رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن الجداول

الملحقة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

وزير الدولة للصحة بالنيابة :

بعد الاطلاع على المادة ٣٢ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وعلى المعاهدة الوحيدة للمواد المخدرة ١٩٦١ الموافق والمصدق عليها

وعلى تديلات المعاهدة الوحيدة ١٩٧٢ المولف والمصدق عليها .

وعلى معاهدة المواد النفسية ١٩٧١ الموافق والمصدق عليها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ في ١٩٧٦/٥/٢٣ بشأن

تعديل الجداول الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى ما عرضه علينا وكيل الوزارة للشئون الصيدلية بناء على ما ارتأته

وزارة العدل .

قرر

مادة (١) : تحذف عبارة " بذاته وأملأه بذاتها في جميع أشكالها

الصيدلية المختلفة " من البنود ١٥ و١٦ و٨٥ و٩٣ من المادة بالقانون رقم

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .

وزير الدولة للحة بالنيابة

تاريخ في ١٩٨١/٨/١٢

وزارة الصحة

قرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٣

باستبعاد مستحضرات مادة ديكسترو بروبوكسفين

من الجدول الثالث المرافق لقانون المخدرات

وزير الدولة للصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدولين الأول والثالث المرفقين للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم تداول بعض المستحضرات الصيدلية المؤثر على الحالة النفسية .

وعلى القرارين الوزاريين رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٨١ ، ٣٢٣ لسنة ١٩٨٢ باضافة مادة ديكسترو بروبوكسفين ومستحضراتها إلى الجدول الثالث المرافق لقانون . . . المخدرات وعلى ما عرضه علينا رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية لتجارة الأدوية .

قرار

مادة ١ تستبعد المستحضرات الصيدلية التي تحتوى على أى نسبة من مادة ديكستروبوروبوكسفين من جدول المستحضرات الصادر بها القرار الوزارى رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

مادة ٢ تستثنى هذه المستحضرات من نظام التوزيع بالحصص ويطلق صرفها طبقا للطلب الفعلى للصيديات والمستشفيات .

مادة ٣ يتم صرف المستحضرات المشار اليها المرضى بناء على تذكرة طبية من طبيب مرخص له فى مزاولة المهنة على أن يوقع مدير الصيدلية على التذكرة بما يفيد الصرف مع ختمها بخاتم الصيدلية دون الإلتزام بالإحتفاظ بها .

مادة ٤ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٣/١٢/١٩٨٣

د . محمد صبرى زكى

قرار وزير الصحة

رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٥

بشأن تخصيص جناح بمستشفيات الأمراض النفسية والعقلية
لإيواء وعلاج مدمني المخدرات

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين
بأمراض عقلية .

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها .

وعلى القرار الوزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ بشأن تنفيذ بعض أحكام
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

وما عرضه علينا الدكتور / رئيس الإدارة المركزية للرعاية العلاجية
والعاجلة .

قرر

—

مادة ١- تخصيص جناح لإيواء وعلاج مدمني المخدرات الذين
يتقدمون من تلقاء أنفسهم للعلاج ، وذلك بمستشفيات الأمراض النفسية
والعقلية ويكون لمجلس مراقبة الأمراض العقلية تخصيص أجنحة أخرى فى
المصحات أو المستشفيات التى يرى إنشاء أجنحة بها لهذا الغرض .

مادة ٢ على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .
تحريرا في ١٩/١/١٩٨٥ وزير الصحة

وزارة الصحة (١)^(١)

قرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥

في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية
المؤثرة على الحالة النفسية

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة
الصيدلة والقوانين المعدلة والمنفذة له .

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها والقرارات المنفذة له .

وعلى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتداول بعض المواد
والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية والقرارات المكملة
والمعدلة له أرقام ٣٧٢، ٥٠٦ ، ٥٨١ لسنة ١٩٨١ والقرار رقم ٣٢٧
لسنة ١٩٨٢ والقرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٣ والقرار رقم ١٢٠ لسنة
١٩٨٤ .

وعلى قرار لجنة المخدرات والأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٧ بإدراج
بعض المواد في الجدول الرابع من المعاهدة النفسية عام ١٩٧١ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول
بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٣ في يناير سنة ١٩٨٦

وعلى ما عرضه علينا الدكتور / رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية

قرار

مادة ١ تعتبر مواد مؤثرة على الحالة النفسية في تطبيق أحكام هذا القرار المواد والمستحضرات المبينة بالجدول المرافقة لهذا القرار .

مادة ٢ تلتزم مصانع الأدوية بإخطار الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بوقت كاف قبل البدء في تصنيع كل تشغيلة من مستحضرات الجدول الأول ، وعلى هذه الإدارة مراقبة جميع مراحل التصنيع والتخزين بهذه المصانع .

مادة ٣ يحظر بيع أو توزيع هذه الأصناف إلا عن طريق الشركة المصرية لتجارة الأدوية وفروعها وعلى الشركات المنتجة لحد الأصناف تحويل كل إنتاجها للشركة المذكورة ، وعلى مستوردي هذه الأصناف تسليم كل الكميات المستوردة للشركة المذكورة .

مادة ٤ تقوم المستودعات الرئيسية بالشركة المصرية لتجارة الأدوية بقاء هذه الأصناف بدفتر معتمد ومرفوم من الإدارة المركزية للشئون الصيدلية تبين به الكميات الواردة وكذلك المنصرفة إلى فروع الشركة وفروع تموين المستشفيات مع ذكر تاريخ الورود أو الصرف والأصناف الواردة أو المنصرفة كما ونوعها .

مادة ٥ يحسب كل فرع من فروع الشركة المصرية لتجارة الأدوية أو تموين المستشفيات دفترًا معتمدًا ومرفوقًا من إدارة الصيدلية بمديرية الشؤون الصحية المختصة ويكون هذا الدفتر والأدوية عهدة صيدلي ويقيد به أولا الوارد والمنصرف من هذه الأدوية كما ونوعا .

مادة ٦ تصرف الصيدليات العامة من الفروع التابعة له الحصة التالية من المواد والمستحضرات الواردة بالجدول الأول المرافق لهذا القرار كحد أقصى شهريا .

(أ) عشرة جرامات من المواد الواردة به .

(ب) عشرة عبوات من أصغر أو أقل العبوات المسجلة للمستحضرات من الأمبولات والأقراص والكبسولات واللبوسات والأشربة والنقط .

(جـ) مائة وخمسون أمبول ألفا كامفين . . . مائة سنتيمتر ستادول .

مادة ٧ يصرح لصيدليات الخدمة الليلية وصيدليات الشركة المصرية لتجارة الأدوية بتجاوز هذه الكميات كما يصرح لصيدليات الخدمة الليلية بتجاوز هذه الكميات بحد أقصى ثلاث مرات حصة الصيدلية العامة .

مادة ٨ يصرف للمستشفيات الخاصة المرخص بها حصة تحدد بمعرفة إدارة الصيدلة بمديرية الشؤون المختصة ووفقا للقواعد التي تضعها الإدارة المركزية لشئون الصيدلة بالإشتراك مع الإدارة المركزية المختصة بالوزارة ، وتكون هذه الأصناف عهدة بصيدلية المستشفى وفي حالة عدم وجود

صيدلية بالمستشفى تكون عهدة طبيب تخصصه إدارة المستشفى وتخطر
باسمه إدارة الصيدلية المختصة

مادة ٩ تمسك كل مؤسسة صيدلية (صيدلية عامة أو خاصة) أو
مستشفى خاص بدون صيدلية تصرف لها مستحضرات صيدلية مؤثرة
على الحالة النفسية واردة بالجدول الأول دفترًا لقيد هذه الأصناف
معتمداً ومرقوماً من إدارة الصيدلية المختصة يدون به تاريخ الورد
والصرف كماً ونوعاً وتلتزم هذه الجهات بالإحتفاظ بالدفاتر والتذاكر
الطبية المنصرف بموجبها هذه الأصناف مدة خمس سنوات تكون خلالها
عهدة مدير الصيدلية أو الطبيب الذى تعينه إدارة المستشفى حسب
الأحوال .

مادة ١٠ لا تصرف مواد ومستحضرات الجدول الأول من
الصيدليات العامة إلا بموجب تذكرة طبية من التذاكر المدموغة لإتحاد
نقابات المهن الطبية مستقلة تسحب من المريض وتفيد بدفتر المواد
النفسية المذكور فى المادة (٩) .

لا تصرف مواد الجدول الثانى إلا بموجب تذكرة طبية من تذاكر اتحاد
نقابات المهن الطبية المدموغة مستقلة أو متضمنة أدوية ويتم ختمها بخاتم
الصيدلية لعدم تكرار الصرف .

على ألا تتعدى الكمية الموصوفة والمنصرفه من المواد المؤثرة على الحالة
النفسية الكميات المذكورة بمقدمة الجداول المرافقة .

مادة ١١ يجب أن يبين بالتذكرة الطبية المخصصة لصرف هذه المستحضرات إسم المريض وعنوانه ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية أو إسم وعنوان ورقم البطاقة الشخصية أو العائلية لمن تولى الصرف .
ولاتصرف هذه التذاكر بعد مضي خمسة أيام على تحريرها أو إذا وجد بها كشط أو شطب أو تصحيح ويجب ألا تتعدى الكمية الموصوفة الكميات الواردة بالجدول المرافقة .

مادة ١٢ على المؤسسات الصيدلية عند إستلام هذه الأصناف من الشركة المصرية لتجارة الأدوية أن تقدم طلبا مختوما بخاتم الصيدلية (مسموم) موقعا عليه من مدير الصيدلية ويقوم فرع الشركة المذكورة بتحرير فاتورة بيع بالأجل ويحظر البيع نقدا وعلى الصيدلية عند إستلام هذه الأصناف إعتماد صورة من فاتورة البيع يتم توقيعها من الصيدلي المدير ويتم الاحتفاظ بها بالصيدلية لمدة خمس سنوات كما يتم حفظ صورة الفاتورة المختومة بفرع الشركة لنفس المدة برفقة طلب الصرف

مادة ١٣ ترسل فروع الشركة المصرية لتجارة الأدوية كشفا شهريا بالمنصرف من هذه المستحضرات إلى إدارة الصيدلية بمديرية الشؤون الصحية المختصة يبين به أسماء المؤسسات الصيدلية والمستحضرات المنصرفة كماً ونوعاً ورصيد كل نوع في نهاية الشهر من كل نوع ، وترسل صورة إلى الإدارة المركزية للشئون الصيدلية للمتابعة .

مادة ١٤ تلتزم صيدليات الخدمة الليلية وصيدليات الشركة المصرية لتجارة الأدوية بتوفير أصناف المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية .

مادة ١٥ يراعى تطبيق أحكام هذا القرار عند تسجيل مستحضرات جديدة تحتوى على إحدى المواد الميئة بالجداول المرافقة ، ويتم إدراجها بالجدول المناسب بناء على قرار من اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية .

مادة ١٦ على اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية ومراجعة ملفات تسجيل المستحضرات المسجلة المحتوية على مواد واردة بهذا القرار بما يضمن عدم إساءة إستعمالها وذلك على النحو الآتى :

(أ) تعديل الكمية بالعبوة السابق تسجيلها .

(ب) إضافة التحذيرات اللازمة بالنشرة أو البطاقة أو العبوة .

(ج) نقل أى مادة أو مستحضر من جدول إلى اخر .

مادة ١٧ لا يجوز توزيع عينات طبية مجانية من المواد والمستحضرات الواردة بالجداول المرافقة لهذا القرار ، ويتم حصر الكميات الموجودة وقت العمل بأحكام هذا القرار بأى من المكاتب العلمية أو الشركات وتسلم إلى الإدارة العامة للتموين الطبى بالوزارة .

مادة ١٨ يجوز بقرار من رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بناء على عرض إدارة الصيدلية المختصة وقف الحصة المقررة للمؤسسات الصيدلية من المواد والأدوية المؤثرة على الحالة النفسية فى حالة ثبوت

عدم إنتظام القيد بالدفتر المخصص لهذا الغرض أو حالة فقدته أو عدم الإحتفاظ به أو ضياع التذاكر المنصرفة بموجبها هذه الأدوية وذلك إلى حين زوال الأسباب .

مادة ١٩ تسرى العقوبات المنصوص عليها في القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ على المخالفين لأحكام هذا القرار وتحظر النقابة المختصة بالمخالف .

مادة ٢٠ يلغى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ والقرارات المعدلة له والمكملة له والقرار الوزارى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ المشار إليها .

مادة ٢١ ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى ١٩٨٥/١٠/٧

وزير الصحة

وزارة الصحة والسكان

قرار رقم ٢١ لسنة ١٩٩٩

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة والقرارات المنفذة له .

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها . المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية .
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ بشأن إضافة مادة الفلونيرازيبام ومستحضراتها إلى الجدول رقم (٣) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

وبناء على ما عرضه رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية .

قرر

مادة ١ - يضاف إلى القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه مادة الفلونتيرازيبام ومستحضراتها

Fluintrazepam

٥ (و-فلوروفينيل)- (١،٣-داى-هيدرو-١-ميثيل ٧نترو- ٢هـ- -

١،٤ بترودايازين ٢-اون)

(0-Fluoropheny 1-3-Dihydro-1-Methyl-7-Nitro-2H-1,4 Benzodi-azebin-2-ONE)

مادة ٢- تحذف مادة الفلونتير ازيام ومستحضراتها المشار إليها في المادة السابقة من الفقرة (د) من الجدول رقم (٣) الملحق بقانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

مادة ٣ ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره

صدر فى ١٩٩٩/٢/١

وزير الصحة والسكان

أ.د / إسماعيل سلام

قرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩٩

في شأن إضافة بعض المواد المخدرة بالجداول

الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

الوقائع المصرية العدد ٢٢٣ في ٣/١٠/١٩٩٩

وزير الصحة والسكان .

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

وعلى الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وإتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار الغير مشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية . وبناء على ما عرضه رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية .

قرار

مادة ١ إدراج المواد الآتية في القسم الثاني من الجدول الأول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(أ) داي هيدرو أترفين DIHYDROETROPHINE

7.8-dihydro- 7- (1

1-methylbutyl)

6.17-endoetha-notexrahydrooripavine

٧،٨-ثنائي هيدرو ٧-ألفا- (١- (أر)-هيدروكسي-١ ميثيل بيوتيل

١٤،٦ اندوايثانوتتراهيدروأوريبافين .

Remifentanil (ب) ريمفنتانيل

1-(2-methox

4-

(phenylpropionylamino)-pi-peridine-4-carboxylicd methyl ester

١- (٢-ميثوكسي كاربونيل ايثيل) -٤- (فيل بروبيونيل أمينو) بيريدين

٤- كاربوكسيليك اسيد ميثيل استر .

(ج) ايسوميرات Isomers جميع المواد المدرجة بالجدول الأول .

(د) استرات واثيرات Ethers and Esters جميع المواد المدرجة بالجدول

الأول .

(هـ) أملاح جميع المواد المدرجة بالجدول الأول بما فيها أملاح

الاسترات والاثيرات الايسوميرات في حالة وجود هذه الأملاح .

(و) ستيروايسوميرات Stereoisomers جميع المواد المدرجة بالجدول الأول

مادة ٢- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

تحريراً في ١٧/٨/١٩٩٩

وزير الصحة والسكان

أ.د / إسماعيل سلام

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٠

الوقائع المصرية العدد ٢٣ صادر في ٣٠/١/٢٠٠٠

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور .

وعلى قانون مكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها رقم

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم صندوق

مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٧٨ لسنة ١٩٩٤ بتشكيل

مجلس إدارة صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ .

ق ر ر

(المادة الاولى) يضم لعضوية مجلس إدارة صندوق مكافحة وعلاج

الإدمان والتعاطى . من ذوى الكفاية والخبرة لمدة سنتين ، كل من :

السيد المستشار / عدلى حسين عبد الشكور محافظ القليوبية .

السيد الدكتور / حسين مختار الجمال أمين عام الصندوق الاجتماعى

للتمية

السيد الدكتور / عادل صادق عامر-أستاذ الأمراض العصبية والنفسية
بكلية الطب جامعة عين شمس .

المادة الثانية) ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٥ شوال سنة ١٤٢٠هـ —
(الموافق ٢٢ يناير سنة ٢٠٠٠ م)

رئيس مجلس الوزراء
دكتور / عاطف عبيد

وزارة الصحة والسكان

قرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧

في شأن تعديل بعض الجداول الملحقه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠

وزير الصحة والسكان

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة

المخدرات وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢

لسنة ١٩٨٩ .

وعلى الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وإتفاقية المؤثرات

العقلية لسنة ١٩٧١ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار غير المشروع

في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدولين الأول

والثالث من الجداول الملحقه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول

بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٢ بتعديل جداول القرار

الوزارى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٩٥ بتعديل بعض الجداول

الملحقة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وبعض الجداول الملحقة بقرار
الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ .

وبناء على ما عرضه رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية .

قرار

مادة ١- يستبدل بالجدول رقم (١) من الجداول الملحقة بالقانون رقم
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه الجدول المرفق بهذا القرار .

مادة ٢- يضاف إلى البند (ج) من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون رقم
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المواد الآتية وأملاحها :

١- ن- حمض استيل الانترانيل n-Acetylanthranilicacid

٢- شبيه الايفيد رين Pseudo ephedrine

٣- الإيرجومتريين Ergometrine

٤- الايرجرتامين Ergotamine

٥- السافرول Safrol

٦- الايزوسافرول Isosafrol

٧- ١- فنييل ٢- بروبانون 1-Phenyl 2-propanone

٨- ٣ر٤ مثيلين ديوكس فنييل ٢- بروبانون

3,4-Methylenedioxy pheny 1-2-Propanone

٩- حمض الليسرجيك Lysergicacid

١٠- بيسبرونال Piperonal

١١- ميزو كارب Mesocarb

١٢- زيپرول Ziperol

١٣- كاثين Cathine

١٤- اندريد الخليك Acetic Anhydride

مادة ٣- تضاف جميع مشتقات البترودبازبنيز Benzodiazepines

ومستحضراتها إلى الفقرة (د) من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون رقم

١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٤- تضاف مادة كيتامين وأملاحها Ketamine

ومستحضراتها إلى البند (د) من الجدول (٣) الملحق بالقانون رقم ١٨٢

لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٥- تحذف كلمة " الهندي " من جميع الجداول الملحقة بالقانون

رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٦- تعدل الفقرة (٢) من الجدول رقم (٤) من الجداول الملحقة

بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على النحو الآتي :

(أ) أقراص المورفين أو أملاحها Morphine ٤٢٠ ملليجرام

(أربعمائه وعشرون ملليجرام)

(ب) أمبولات المورفين أو أملاحها Morphine ٦٠ ملليجرام

(ستون ملليجرام) .

مادة ٧- تلغى قرارات وزير الصحة أرقام ٢٥٤ لسنة ١٩٩٢ ، ١٣ لسنة ١٩٩٤ ، ٣٩٩ لسنة ١٩٩٥ المشار إليها .

مادة ٨- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٦/١٢/١٩٩٧

وزير الصحة والسكان
أ.د. إسماعيل سلام

قرار وزير الصحة

بتعديل الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات (١)

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها :
وعلى القرار الوزاري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجدولين الأول والثالث من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول بعض الأدوية المؤثرة على الحالة النفسية .
وعلى ما عرضه علينا رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية

قرر

مادة ١- تضاف فقرة جديدة تحت بند (د) الى الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه نصها الآتي :
(د) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها المختلفة .

١- مادة أمفيپرامون

Amphepramon

(١) الوقائع المصرية العدد ١٥٣ في ١٩٨٩/٧/٤

٢- (ثنائى ايشيل أمينو) بروبيوفينون :

-2-Diethylamino Propiophenone

٢- مادة فلورينتراريام .

٥-(و-فلوروفينيل) او٢ داي هيدرو-١-مثيل ٧-

نيترو ٢هـ ١و٤ بتروداين ٢-أون .

5-0- Flurophenyl-1,3 dihydro 1- methyl 7 nitro 2h- 1,4 benzodiazepin 2-one,

مادة ٢- تحذف مادة أمفيبرامون من الفقرة (جـ) بالجدول الثالث

الملحق بقانون المخدرات سالف الذكر .

مادة ٣- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

صدوره .

وزارة الصحة

قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٢

بتعديل جداول القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن
تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة
النفسية .

وزير الصحة .

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزاولة مهنة
الصيدلة :

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم إستعمالها والإتجار فيها والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
:

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول
بعض المواد المؤثرة على الحالة النفسية :
وعلى ماعرضه علينا السيد الدكتور/ رئيس الإدارة المركزية للشئون
الصيدلية :

قرر

مادة ١-تضاف الى الجدول الثاني من القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة
١٩٨٥ جميع المستحضرات التي تحتوى على أى كمية من مادتي

الكودايين والداى هيدروكوداين وأملاحها حتى ١٠٠ ملليجرام فى الجرعة أو بتركيز حتى ٥، ٢% فى المستحضر الواحد .

أما المستحضرات التى تحتوى على أكثر من ١٠٠ ملليجرام أو بتركيز أكثر من ٥، ٢% فى المستحضر الواحد تظل كما هى مدرجة بالفقرة (أ) من الجدول الأول من القرار الوزارى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ .

كما تضاف مادة الفينوباريون وأملاحها الى الجدول من نفس القرار الوزارى المشار اليه :

مادة ٢- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى ١١/١٠/١٩٩٢

وزير الصحة

دكتور / محمد راغب دويدار

قرار وزير العدل

رقم ٢٦٣٣ لسنة ١٩٩١^(١)

بإنشاء وتنظيم مصحات علاج الإدمان والتعاطى

وزير العدل

بعد الإطلاع على قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ .
وعلى قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها رقم
١٨٢ لسنة ١٩٨٩ .

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل
المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم
صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى .

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٧٧٤ لسنة ١٩٩١ بشأن لجان الإشراف
على مصحات ودور علاج الإدمان والتعاطى .

وعلى اللائحة الداخلية للسجون الصادرة بقرار من وزير الداخلية رقم
لسنة ١٩٦١ .

وبعد موافقة كل من وزراء الصحة والداخلية والشئون الإجتماعية .

(١) الوقائع المصرية العدد ١١٩ في ٢٧ من مايو سنة ١٩٩١ .

قرر

مادة ١- تنشأ مصحات علاج الإدمان والتعاطى المبينة بالجدول المرفق بهذا القرار ، وتتبع وزارة الصحة وتخصص للمدمنين والمتعاطين الذين يقرر ايداعهم للعلاج تطبيقاً لأحكام قانون مكافحة المخدرات المشار إليه والقرارات المعدة له .

ويجب أن يكون لكل مصحة مقر مستقل ويجوز عند الضرورة أن يكون مقرها قسماً مستقلاً في منشأة علاجية تابعة لوزارة الصحة معزولاً عن أى نشاط آخر .

مادة ٢- مع مراعاة السياسة العامة التى يقرها المجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان وما يصدر عنه من توجيهات، توفر المصحات العلاج الطبى والنفسى والإجتماعى للمدمنين والمتعاطين الذين يودعون بها تنفيذاً لحكم أو لأمر من المحكمة المختصة أو لقرار من لجنة الإشراف بالمحافظة ويخصص مكان معزول فى المصحة للمدمنين المودعين تعليقاً لحكم المادة ٢٧ من قانون مكافحة المخدرات المشار إليه .

مادة ٣- تخضع المصحة فى أدائها لمهمتها لإشراف وتوجيه :

أ- مديرية الشؤون الصحية فى المحافظة التى تقع فى دائرتها .

ب- الإدارة العامة للصحة النفسية بوزارة الصحة .

ج- لجنة الإشراف المختصة بالمحافظة .

مادة ٤- تلحق وزارة الصحة بكل مصلحة عددا كافيا من العاملين الإداريين والفنيين وغيرهم كما تلحق بها عددا كافيا من ذوى الخبرات والتخصصات فى المجالات الطبية والنفسية والاجتماعية اللازمين لآداء مهمتها .

وتزود الوزارة هذه المصحات بالمعامل الطبية والكيميائية الخاصة بتحليل اقرارات المدمنين والمتعاطين وجميع المعدات والأجهزة والآلات وغيرها من الوسائل اللازمة لتحقيق أغراضها .

وتمويل النفقات اللازمة لذلك من نفقات علاج المدمنين والمتعاطين من صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى، طبقا للأحكام المنصوص عليها فى قرار تنظيمه أو من الإعتمادات التى تخصصها الدولة لهذا الغرض .

مادة ٥- تتولى ادارة المصلحة لجنة تشكل بقرار من مدير مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة على النحو التالى :

-مدير المصلحة .

رئيسا

-ويختار من الاطباء الأخصائيين ذوى الخبرة فى الأمراض النفسية والعصبية وعلاج الإدمان .

-وكيل للنائب العام أعضاء

-طبيب أخصائى أمراض باطنية أو علاج السموم أعضاء

- أخصائي تحاليل طبية أعضاء
- أخصائي اجتماعي أعضاء
- ممثل إدارة الدفاع الإجتماعي أعضاء
- أحد الدعاة من العلماء أعضاء

ويضم إلى عضوية اللجنة رئيس هيئة التمريض بالمصحة .
ويختار المحامي العام للنيابة الكلية التي تقع المصحة في دائرتها وكيل النائب العام ، كما يختار كل من الأعضاء الآخرين مدير المديرية المختص بالمحافظة ويتولى رئاسة اللجنة عند غياب رئيسها أقدم الاطباء الإخصائيين من الاعضاء .

وللجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى الإستعانة بهم من الخبراء والفنيين ولها أن تدعوا أى منهم إلى إجتماعاتها للإشتراك في المناقشة ولسماع مآثره من إيضاحات دون أن يكون له صوت معدود.

مادة ٦- تجتمع لجنة إدارة المصحة بدعوى من رئيسها مرة على الأقل كل أسبوعين أو بدعوة من رئيس لجنة الإشراف المختصة ، وتكون إجتماعاتها صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراتها بأغلبية آراء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

وتدون محاضر إجتماعات اللجنة فى سجل خاص يعد لهذا الغرض وتعتمد هذه المحاضر من رئيس الجلسة .

مادة ٧- لجنة إدارة المصحة هي السلطة المهيمنة على شئونها ، ولها أن تتخذ من القرارات ماتراه لازماً لتحقيق أغراضها وعلى الأخص :

١- متابعة حسن سير العمل بالمصحة وكتابة الإمكانيات الطبية والفنية والإدارية وتنفيذ برنامج علاج المدمنين والمتعاطين .

٢- إصدار اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية اللازمة لحسن سير العمل .

٣- تقدير الإحتياجات المالية للمصحة وإعتماد مصاريفها السنوية .

٤- دراسة تقارير التفتيش الدورى والمفاجئ من الجهات الإشرافية وغيرها وإتخاذ القرارات اللازمة فى شأنها .

٥- إعتماد التقارير الدورية التى ترفع اليها من مدير المصحة عن سر علاج المودعين والعقبات التى تعترض الشفاء والإقتراحات عن سر علاج المودعين والعقبات التى تعترض الشفاء والإقتراحات بالزامها .

٦- إعتماد التقارير الخاصة بشفاء المودع أو بعدم جدوى علاجه وكذلك التقارير التى يتعين عرضها على لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج .

٧- فحص الشكاوى والتظلمات التى تقدم من المودعين أو ذويهم أو غيرهم من ذوى الشأن وإتخاذ مايلزم فى شأنها.

مادة ٨- مدير المصحة هو المنوط به تحت إشراف لجنة الإدارة .
تصريف شئونها فى إطار السياسة الموضوعة لها وتنفيذ القرارات الصادرة

عن اللجنة ولدى الرئاسة المباشرة على العاملين بالمصحة والمتدربين اليها
وله على الأخص مايتى :

١-الإشراف على إنشاء ملف مستقل لكل مودع تسجل فيه بياناته
الشخصية وماضيه الجنائى والإجتماعى ، وتطورات علاجه وترفق بهذا
الملف جميع الأوراق والتقارير الخاصة بالمودع .

٢-الإذن بزيارة المودعين من غير المحكوم عليهم مع الإشراف على
إثبات زيارات جميع المودعين بالمصحة فى سجل خاص يعد لذلك مختوم
بختام لجنة الإشراف بالمحافظة .

٣-تطبيق نظام المكافآت والحوافز الذى يقرره مجلس ادارة صندوق
مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى على العاملين بالمصحة والمتدربين لها
بما يكفل حسن سير العمل بالمصحة .

٤-تحديد إحتياجات المصحة للنهوض بمهامها وأداء رسالتها وإعداد
تقرير سنوى يتضمن بيان ما أنفقته المصحة من مصاريف وما أنجزته من
أعمال وما واجهته من عقبات وما يقترحه بشأن حسن تحقيق أهدافها .

٥-تنفيذ ما يصدر عن جهات الإشراف من قرارات وتوجيهات وما
تكلفه به من مهام ، وما يطلبه من إيضاحات أو تدابير أو غير ذلك .

٦-طلب إجتماع لجنة الإشراف كلما إقتضى الأمر ذلك .

مادة ٩-لايجوز الإيداع بالمصحة إلا فى الأحوال الآتية :

أ-بأمر من المحكمة المختصة طبقاً للمادة(٣٧)من قانون مكافحة المخدرات المشار إليه .

ب-بأمر من المحكمة المختصة أو بقرار من لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج في المحافظة طبقاً للمادتين ٢٧ مكرراً(أ) و٣٧ مكرراً(ب) من القانون المذكور .

يتم الإيداع بالمصحة بمقتضى أوامر الإيداع التى تحررها اللجنة أو النيابة العامة على النماذج التى تعتمدھا لجنة الإشراف بالمحافظة .

مادة ١٠-تفحص حالة المودع طبياً ونفسياً وإجتماعياً كما يتعين أخذ العينات اللازمة منه للفحص المعطى فور ايداعه المصحة مع تحديد المدة اللازمة لعزله كاملاً أثناء فترة إنسحاب المخدر من الجسم طبقاً للقواعد التى تقرها لجنة إدارة المصحة .

مادة ١١-تفحص المصحة من تحيله إليها لجنة الإشراف قبل إصدار قرار اللجنة فى شأنه .

ولا يجوز إيداعه بالمصحة خلال فترة الفحص إلا إذا تضمن القرار النص صراحة على ذلك .

وعلى مدير المصحة أن يرفع الى لجنة الإشراف بالمحافظة خلال المدة التى تحددها تقريراً بنتيجة الفحص الذى يجريه ثلاثة من الأطباء الأخصائيين على الأقل ، ويرفق بالقرار رأى وملاحظات مدير المصحة إذا لم يكن قد إشتراك فى الفحص .

مادة ١٢-تشكل لجنة من ثلاثة من الأخصائيين على الأقل أحدهم في الأمراض النفسية والعصبية والثاني في الأمراض الباطنية أو علاج السموم ، والثالث أخصائي إجتماعي أو نفسي .

وتتولى هذه اللجنة فحص المودع وإعداد تقرير عن حالته من حيث الشفاء أو عدم جدوى العلاج ويعرض مدير المصحة هذا التقرير خلال يومين من إعداده على لجنة الإدارة لاعتماده ورفعته إلى لجنة الإشراف بالمحافظة للتصرف فيه طبقا للقانون .

مادة ١٣-يخطر مدير المصحة لجنة الإشراف بالمحافظة بمن يخضع إلى الرعاية اللاحقة من بين من إنتهى إبقائهم قانونا بالمصحة وذلك مع التقرير المعتمد من لجنة الإدارة بشأنه ، لتحدد لجنة الإشراف دار العلاج التي تتكفل بهذه الرعاية أو الإشراف عليها ، ويحمل المدير المودع إلى هذه الدار مع ملف كامل بحالته .

مادة ١٤-تتولى لجنة الإدارة تحديد نفقات علاج المودع في الحالات التي يلزم بها قانونا .

ويشمل تقرير هذه النفقات على الأجنبي سائر الفحوص والإقامة والدواء وفقا للقواعد التي يصدرها وزير الصحة .

وعلى لجنة الإدارة إخطار لجنة الإشراف المختصة بهذه النفقات للنظر في إعتمادها والأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها .

مادة ١٥- تجرى المصحة التحاليل الطبية أو العملية في الحالات التي تطلب فيها دور العلاج ذلك .

مادة ١٦- تجرى جميع المراسلات المتعلقة بالمدمنين أو المتعاطين بمقتضى مكاتبات سرية مسجلة موصى عليها ومصحوبة بعلم الوصول وبصفة خاصة ما يوجه منها الى أى منهم أو إلى ذويه .

ويحظر بغير إذن من لجنة الإشراف المختصة أو بأمر من النيابة العامة أو المحكمة المختصة الإطلاع أو إفشاء أى من المعلومات أو البيانات التي تتضمنها المكاتبات أو التقارير أو الملفات أو السجلات عن المودعين بالمصححات والتي تصل إلى علم القائمين بالعمل في المصححات بحكم وظائفهم .

ولا يجوز نقل سجلات المصحة خارج المصحة إلا في حالة الضرورة وبإذن خاص من الجهات المشار إليها بحسب الأحوال .
ويجب أن تتخذ الإجراءات التأديبية فوراً قبل من يخالف الأحكام السابقة ممن يطلعون على هذه الأسرار بحكم وضعهم مع عدم الإخلال بمسئوليتهم الجنائية والمدنية .

مادة ١٧- توفر وزارة الداخلية لكل مصحة الحراسة الكافية لجميع نزلائها من المجتمع الخارجى وذلك في نطاق القواعد التي تقرها لجنة الإشراف بالمحافظة .

وللنائب العام أو وكلائه دخول هذه المصححات والتفتيش عليها

والإطلاع على سجلاتها ومستنداتها وغير ذلك مما يقتضيه تحقيق الشكاوى التى تقدم إليها .

وعلى جميع العاملين بالمصلحة تقديم كل مساعدة ممكنة للنيابة العامة وللقائمين بالحراسة لتيسير أداء مهمتهم .

مادة ١٨- يجب على مدير المصلحة وسائر القائمين بالعمل فيها تقديم كل مساعدة ممكنة لمندوبى لجنة الإشراف على المصلحة وللمفتشين المختصين التابعين لوزارات الصحة والعدل والشئون الإجتماعية وأن يمكنوهم من إجراء التفتيش الدورى والمفاجئ والإطلاع على سائر الأوراق والسجلات الحصول على صور منها وأن ييسروا لهم الحصول فورا على جميع المعلومات التى يطلبونها .

مادة ١٩- ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

.....

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر

صدر فى ١٦/٥/١٩٩١

جدول بيان

مصحات علاج الإدمان والتعاطى

المرفق بقرار وزير العدل رقم ٢٦٣٣ لسنة ١٩٩١

١- محافظة القاهرة

أ- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى حلوان للصحة النفسية .

ب- مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى العباسية للصحة النفسية

٢- محافظة الإسكندرية

مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى الخانكة للصحة النفسية

٣- محافظة القليوبية

مصحة علاج الإدمان بمستشفى الخانكة للصحة النفسية

٤- محافظة الغربية

مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى طنطا للصحة النفسية

٥- محافظة الشرقية

مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى كفر العزازى للصحة النفسية

٦- محافظة الدقهلية

مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى المنصورة

٧- محافظة بنى سويف

مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى بنى سويف

٨-محافظة أسيوط

مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى الصحة النفسية بأسيوط

٩-محافظة سوهاج

مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى الصحة النفسية بسوهاج

١٠-محافظة أسوان

مصحة علاج الإدمان والتعاطى بمستشفى السد العالى للصحة النفسية

وزير العدل

المستشار فاروق سيف النصر

تحريرا فى ١٦/٥/١٩٩١

قرار

رقم (١٧٧٤) لسنة ١٩٩١^(١)

بشأن لجان الإشراف على مصحات ودور علاج الإدمان والتعاطي

وزير العدل

بعد الإطلاع على قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار
فيها رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٦ بتشكيل المجلس
القومى لمكافحة وعلاج الإدمان
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١ بتنظيم صندوق
مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي

قرر

مادة ١-تشكل فى كل محافظة لجنة تسمى لجنة الإشراف على
المصحات ودور علاج الإدمان وتعاطي المخدرات التى تنشأ تنفيذاً
لقانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها المشار اليه
تلحق بوزير العدل

^(١) الوقائع المصرية العدد ٨١ و ٤ إبريل سنة ١٩٩١

وتستهدف هذه اللجان كل ما فى نطاق إختصاصها كفالة حسن أداء المصحات ودور العلاج لرسالتها فى علاج المدمنين والمتعاطين للمخدرات ورعايتهم صحيا ونفسيا وإجتماعيا تحقيقا لشفائهم

مادة ٢-تشكل لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج من الإدمان والتعاطى بكل محافظة سنويا بقرار من وزير العدل على النحو الآتى :

١-مستشار من محكمة الإستئناف التى تقع المحافظة فى دائرة إختصاصها يختاره وزير العدل بناء على ترشيح الجمعية العامة للمحكمة التى يتبعها فى أول كل سنة قضائية .

٢-أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل يختاره النائب العام

٣-طبيب من المديرية الصحية بالمحافظة بدرجة مدير إدارة على الأقل يختاره وزير الصحة

٤-ضباط شرطة برتبة عقيد على الأقل يختاره وزير الداخلية

٥-عضو بالنيابة العسكرية بدرجة رئيس نيابة على الأقل يختاره وزير الدفاع

٦-أخصائى إجتماعى بدرجة مدير إدارة أو رئيس قسم دفاع اجتماعى يختاره وزير الشؤون الإجتماعية

٧-أخصائى اعلامى بدرجة مدير ادارة على الأقل يختاره وزير الصحة

٨-أخصائى اعلامى بدرجة مدير ادارة على الأقل يختاره وزير الإعلام

٩- مدير المصلحة أو مدير الدار فيما يختص بما يعرض على اللجنة من شئون تتعلق بالمصلحة أو الدار يتولى ادارتها بحسب الأحوال .

مادة ٣- يختار وزير العدل عند تشكيل اللجنة مستشارا ثانيا من محكمة الإستئناف التى تقع المحافظة فى دائرة اختصاصها بذات الطريق المحددة بالمادة السابقة ليحل محل رئيس اللجنة عند غيابه أو وجود عذر لديه كما تختار كل من الجهات المبينة فى البنود (٢-٨) من المادة السابقة عضوا احتياطيا ليحل محل العضو الأصيل فى عضوية اللجنة عند غيابه أو وجود عذر لديه

يتعين على كل من هذه الجهات إخطار وزير العدل كتابة بأسماء الأعضاء الأصليين والإحتياطيين الذين تختارهم قبل أول اكتوبر من كل عام .

ويصدر قرار من وزير العدل بتشكيل اللجنة خلال عشرة الايام التالية لاخطاره وينشر قرار التشكيل فى الوقائع المصرية ، ويخطر به رئيس محكمة الإستئناف فى النصف الأول من شهر أكتوبر ، وتستمر اللجنة المشكلة فى العام السابق فى مباشرة اختصاصها حتى تاريخ نشر قرار التشكيل الجديد

مادة ٤- تتولى لجنة الإشراف على المصحات ودور العلاج من الإدمان والتعاطى بالمحافظة الإختصاصات الآتية :

أولاً:- تنظم الإيداع بالمصحات والتردد على دور العلاج ومتابعة حسن سير العمل بالمصحات ودور العلاج وتوجيه القائمين عليها واقتراح الإجراءات والنظم التي تكفل تحقيق الغايات المستهدفة من علاج ورعاية المدمنين والمتعاطين .

ثانياً :- المرور بصفة دورية أو فجائية على المصحات ودور العلاج ، والإستماع الى آراء العاملين والمودعين بها والمتردددين عليها وغيرهم .

ثالثاً :- دراسة التقارير الدورية التي تقدم عن نزلاء المصحات أو دور العلاج لمتابعة مدى تقدمهم صحيا ونفسيا واجتماعيا ، والعقبات التي تعترض أو تؤخر شفاءهم ، والإقتراحات المتعلقة بإزالة هذه العقبات .

رابعاً :- فحص الشكاوى والتظلمات والإقتراحات التي تقدم ممن يعالجون أو من ذويهم بشأن علاجهم أو معاملتهم أو من العاملين بالمصحات ودور العلاج أو من غيرهم وطلب المعلومات والإيضاحات من المصحات ودور العلاج في هذا الشأن وإتخاذ الإجراءات التي تكفل حسن سير العمل .

خامساً :- تقرير إنهاء المدمن أو المتعاطى لشفائه أو لعدم جدوى العلاج أو لغير ذلك من الأسباب .

سادساً : الإذن بنقل الملف الخاص بالمدمن أو المتعاطى الى الجهة التي يناط بها علاجه .

مادة ٥-تشكل لكل لجنة من لجان الإشراف بالمحافظات أمانة فنية من عدد كاف من الإداريين والفنيين يختارهم رئيسها من بين العاملين بدائرة المحافظة بطريق النذب طبقا للإجراءات المقررة قانونا .

وتتلقى أمانة اللجنة المكاتبات والأوراق المرسلة إلى اللجنة ويعرضها أمين اللجنة على رئيسها خلال " ٤٨ ساعة " من ورودها وتبلغ أمانة اللجنة قراراتها للجهات المعنية ، كما تقوم بمتابعة تنفيذ هذه القرارات بمعرفة الجهات المعنية .

وتتولى أمانة اللجنة بصفة عامة سائر الأعمال الإدارية والفنية وفقا للقواعد التي تقرها اللجنة وتنفذ جميع الأعمال الأخرى التي يكلفها بها رئيسها .

مادة ٦-للجنة أن تستعين في أداء مهمتها بمن ترى الاستعانة بهم من الخبراء والفنيين ولها أن تدعو من تختاره من هؤلاء إلى اجتماعاتها للإشتراك في المناقشة ولسماع ماترى سماعه من إيضاحات دون أن يكون له صوت معدود فيما تتخذه من قرارات .

ولها عند الإقتضاء أن تكلف كتابة عن طريق الرؤساء المختصين أيا من الفنيين أو ذوى الخبرة بوزارة الصحة أو الشؤون الإجتماعية أو من رجال الشرطة بمكاتب مكافحة المخدرات أو غيرهم من العاملين بالجهات العامة المختلفة بمهمة محددة تتصل بعملها .

ولا يجوز للمكلف إمتناع أو التراخي في أداء المهمة المنوطة به على النحو الذى حدده قرار اللجنة ، ولرئيس اللجنة في حالة مخالفة المكلف ذلك طلب اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده من السلطة الرئاسية المختصة

مادة ٧- يتولى رئيس اللجنة تقدير الأتعاب ، ومصاريف الانتقال ، وما قد يستحق من تعويض أو حوافز لاي من الخبراء في نطاق اعمالهم الرسمية ، وذلك كله طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في اللوائح المعمول بها .

مادة ٨- للجنة الإشراف بالمحافظة أن تطلب أية تقارير اضافية في الميعاد الذى تحدده من أية مصلحة أو دار علاج تحت اشرافها وأن تستدعى المختصين بالمصلحة أو الدار الى مقر اللجنة لمناقشتهم فيما ترى إستيضاحه ، وأن تأمر ماتراه من إجراءات لأداء الأعمال التى تدخل في إختصاصها .

مادة ٩- لرئيس اللجنة أو من يندبه من أعضائها بناء على الشكاوى التى تقدم اليه أو من تلقاء نفسه ، أن يقوم بالتفتيش المفاجئ على المصلحة أو الدار الداخلة في نطاق إختصاص اللجنة للتحقق من حسن إدارة أعمالها وعدم وجود أى نزيل أو متردد في غير الحالات ، أو المخالفة للإجراءات المقررة قانوناً ، والتأكد من التنفيذ الصحيح لقرارات اللجنة في المواعيد المحددة أو المناسبة لها .

وعلى الرئيس أن يعرض على اللجنة في أول إجتماع لها تقريراً يضمنه ما كشف عنه المرور أو التفتيش وما إتخذه من إجراءات عاجلة ، وما يقترحه من إجراءات أخرى تكفل انتظام وحسن سير العمل بالمصحات أو دور العلاج الخاضعة لإشراف اللجنة .

مادة ١٠- يجوز للجنة أن تطلب من النيابة العامة أو النيابة الإدارية أو المراقبة الإدارية أو غيرها من الجهات الرقابية فحص أو تحقيق أى أمر يتصل بسير العمل فى المصحات أو دور العلاج الخاضعة لإشراف اللجنة وتقديم تقرير إلى اللجنة بالنتيجة والإقتراحات التى تراها فى هذا الشأن .

مادة ١١- تجتمع لجنة الإشراف بالمحافظة مرة كل شهر على الأقل ويكون إجتماعها صحيحاً بحضور الرئيس وغالبية أعضائها وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويدعو الرئيس اللجنة للإجتماع كلما إقتضى الأمر ذلك أو بناء على طلب مدير إحدى المصحات أو دور العلاج الخاضعة لإشراف اللجنة للأسباب العاجلة التى يحددها كتابه فى طلبه .

مادة ١٢- يوجه الدعوى إلى إجتماعات اللجنة رئيسها ويحدد فى كتاب الدعوى ساعة الإجتماع ومكانه والموضوعات التى سوف تعرض فيه وتعد اللجنة إجتماعاتها بمقرها ، ويجوز أن تعقد إجتماعاتها فى إحدى المصحات أو دور العلاج الخاضعة لإشرافها .

ولرئيس اللجنة فى حالة الإستعجال أن يحدد للإجتماع ميعادا فى ذات يوم الدعوى ويجوز لرئيس اللجنة فى هذه الحالة إستدعاء الأعضاء تليفونيا أو بأية وسيلة أخرى .

ويتولى من يختاره رئيس اللجنة من العاملين فى أمانتها أمانة سر اللجنة ويحضر أمين السر اجتماعاتها وعليه إثبات ما يدور من مناقشات وما انتهت اليه اللجنة من قرارات فى محضر الجلسة ويوقع عليه من رئيس الجلسة .

مادة ١٣- تفحص اللجنة فى أول إجتماع لها بعد إيداع المحكوم عليه فى المصحة ، ملفه الشخصى المتضمن البيانات الخاصة به ، وظروف الواقعة التى أدين فيها ، وملخص الحكم الصادر فى الدعوى ، وما يتوفر من المعلومات عن ماضيه الجنائى الطبى والنفسى والاجتماعى ، والتقارير الخاصة بالفحوص الطبية والمعملية التى أجريت له فى جميع مراحل الدعوى ، وعند دخوله المصحة .

وللجنة أن تأمر بإستيفاء هذا الملف بما تراه لازما من بيانات من أية جهة عامة ، وأن تطلب من أية جهة عامة فى نطاق المحافظة ، إجراء أية فحوص أخرى .

مادة ١٤- لا يجوز زيارة المحكوم عليهم بالإيداع إلا بناء على إذن من النيابة العامة ومع ذلك فيجوز للجنة الإشراف المختصة بالمحافظة أن تأذن

بالزيارة لأقارب المحكوم عليهم حتى الدرجة الرابعة كما يجوز للجنة إدارة المصحة أن تأذن بالزيارة لزوج وأصول وفروع المحكوم عليهم .
وينشأ بالمصحة سجل بصفحات سلسلة الأرقام ومختومة بختم لجنة الإشراف على المصحة وتفيد بهذا السجل التصاريح الصادرة بالزيارة من لجنة المصحة وبياناتها الأساسية كما تثبت فيه بيانات كافية عن كل زيارة يتم للمحكوم عليه كما ينشأ بمقر لجنة الإشراف بالمحافظة سجل تثبت فيه التصاريح الصادرة بالزيارة عن اللجنة والتظلمات المقدمة إليها من رفض لجنة المصحة الإذن بالزيارة وما قرره لجنة الإشراف في شأنها ووسائل البيانات الجوهرية المتعلقة بذلك .

مادة ١٥- يجوز للجنة أن تأمر بنقل المحكوم بإيداعه من مصحة الى أخرى على ألا ينفذ النقل لمصحة تقع خارج المحافظة الا بعد موافقة اللجنة التي تتبعها المحافظة المنقول اليها .

مادة ١٦- تصدر اللجنة قرار الإفراج عن المودع بحكم قضائي بالمصحة عد ثبوت شفاؤه صحيا ونفسيا وصلاحيته إجتماعيا للعودة إلى المجتمع بعد التحقيق من قضائه ستة أشهر على الأقل بالمصحة طبقا للنظام المقرر للعلاج .

فإذا انقضت المدة المحكوم بها على المودع قبل شفاؤه وكانت هذه المدة أقل من ثلاثة سنوات أمرت اللجنة بإخلاء سبيله من المصحة .

وتخطر اللجنة النيابة العامة بالقرار السابق بإخلاء السبيل للشفاء أو لإنقضاء مدة العقوبة لإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه .

ويكون الإخطار بهذا الأمر موقعا من رئيس اللجنة أو من يقوم مقامه ومبصوما بخاتمها وتثبت أمانة اللجنة بيانات هذا الكتاب وتاريخ تسليمه في سجل خاص كما يثبت على هذا النحو في النيابة العامة المختصة .

ويستعين أن ترفق أمانة اللجنة بالقرار الذى تخطر به النيابة العامة صورة معتمدة من التقارير والمستندات التى استندت إليها اللجنة فى إصداره .

مادة ١٧- إذا رغب من يتقرر- إخلاء سبيله طبقا لأحكام المادة السابقة البقاء فى المصلحة لإستكمال علاجه ورأت اللجنة جدوى ذلك ، قررت الإذن بإبقائه فيها لهذا الغرض بناء على طلب كتابى منه وبعد سماع أقواله ويخضع فى هذه الحالة للقواعد الخاصة بمن يعالجون بالمصحات دون صدور أحكام قضائية ضدهم .

أما إذا كانت المدة المحكوم بها تزيد على ثلاثة سنوات وترجع لدى اللجنة عدم إمكان شفاء المودع قبل إنقضاء هذه المدة وجب على اللجنة قبل إنقضائها بثلاثة أشهر على الأقل أن تطلب من النيابة العامة رفع الأمر الى المحكمة لإلغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها ولتأمر بتنفيذ باقى مدة العقوبة خارج المصلحة .

مادة ١٨- تقرر لجنة الإشراف بالمحافظة لأسباب طبية أو نفسية عدم جدوى إستمرار بقاء المحكوم بإيداعه فى المصلحة وذلك بناء على تقرير

فنى طبي ونفسى فى حالة المحكوم بإيداعه يرفع الى اللجنة من مدير المصحة سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اللجنة مشفوعا بما تراه من ملاحظات .

فإذا لم توافق اللجنة على ما إنتهى إليه التقرير جاز لها أن تقرر تشكيل لجنة فنية من غير العاملين بالمصحة لإستجلاء مدى جدوى بقاء المودع فيها للعلاج ، فإذا إنتهت اللجنة إلى جدوى إستمرار الإيداع للعلاج قررت إستمرار علاج المودع فى مصحة أخرى ، ويجوز للجنة أن تطلب فى هذه الحالة تنفيذ ما إرتأته اللجنة الفنية التى شكلتها من تعديل العلاج .

مادة ١٩-تتولى لجنة الإشراف بالمحافظة عدم جدوى الإيداع بالمصحة فى غير الأحوال المبينة فى المادة السابقة وذلك بناء على محضر تحقيق تسمع فيه أقوال المودع ويحقق فيه دفاعه وتعتمده لجنة إدارة المصحة ثم يعرض هذا المحضر على لجنة الإشراف بتقرير من مدير المصحة يتضمن رأيه وملاحظاته .

وللجنة الإشراف فى جميع الأحوال أن تكلف أحد أعضائها بإجراء تحقيق جديد أو بإستكمال التحقيق المحال إليها من إدارة المصحة أو تشكيل لجنة من العاملين بالمصحة يشترك فيها عضو قانونى على الأقل ليس بينهم أحد ممن أجروا التحقيق السابق ، وذلك لبحث الأسباب المبررة لعدم جدوى الإيداع بالمصحة .

مادة ٢٠- تقترح لجنة الإشراف بالمحافظة على المحكمة التي أصدرت أمر الإيداع إلغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على المودع في إحدى الحالات الآتية :

أولاً :- ثبوت عدم جدوى الإيداع في المصلحة بصفة نهائية على النحو المبين بالمادتين السابقتين .

ثانياً :- ثبوت مخالفة المودع للنظام المقرر للعلاج أو الواجبات المفروضة عليه لعلاجيه على نحو يكشف عن عدم جدوى إستمراره بالمصلحة .

ثالثاً :- تقدير عدم ملائمة إستمرار الإيداع في المصلحة بناء على الظروف المحيطة بالمودع لإتهامه أثناء إيداعه المصلحة بارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات المشار إليه .

مادة ٢١- يتعين على مدير المصلحة أو من يقوم مقامه فور إكتشاف إرتكاب المودع جريمة من الجرائم المبينة في البند ثالثا من المادة السابقة إبلاغ السلطات المختصة لإتخاذ شئونها .

وعلى مدير المصلحة إخطار رئيس لجنة الإشراف بالمحافظة وعرض الأمر على لجنة إدارة المصلحة خلال " ٤٨ ساعة " من إكتشاف الجريمة ، وعلى المدير إحاطة لجنة إدارة المصلحة علما أولا بأول بما اتخذ من إجراءات في هذا الشأن وإعداد تقرير عاجل عما تم من إجراءات

للعرض بعد إعماده من لجنة المصحة مع ملاحظاته على لجنة الإشراف بالمحافظة فى أول إجتماع تعقده .

ويعوز لرئيس هذه اللجنة عقد إجتماع طارئ للنظر فى الأمر خلال " ٤٨ ساعة " من تاريخ إبلاغه ، وللجنة أن تطلب من النيابة العامة بيانا عما تم من إجراءات أو صوراً من التحقيقات بعد إستكمالها للإطلاع عليها قبل إصدار قرارها .

مادة ٢٢-للجنة الإشراف بالمحافظة كلما تحققت حالة من الحالات المنصوص عليها فى المادتين السابقتين ودون التقيد بمضى ستة أشهر على بدء الإيداع أن تطلب من النيابة العامة رفع الأمر فوراً إلى المحكمة التى أصدرت الحكم للنظر فى إلغاء وقف التنفيذ والأمر بتنفيذ باقى العقوبة المقيدة للحرية والغرامة المحكوم بهما بعد إستئزال المدة التى قضاهما المحكوم عليه بالمصحة .

وعلى اللجنة أن ترفق بهذا الطلب مذكرة تتضمن بيانا مفصلا بحالة المحكوم عليه أثناء ايداعه من الملف الخاص به وسجلات المصحة والأسباب التى يستند عليها الطلب والتقارير أو المحاضر أو صوراً معتمدة منها .

ويتعين فى جميع الأحوال الإبقاء على المحكوم عليه مودعا بالمصحة حتى تصدر المحكمة حكمها فى الطلب فإذا قضت برفض طلب اللجنة إستمر المحكوم عليه مودعا بالمصحة مالم تقرر المحكمة الإذن بنقله الى مصحة

أخرى بناء على طلب اللجنة من خلال النيابة العامة وذلك إذا كانت الظروف التي أحاطت بالموودع تبرر ذلك .

ولا يمنع رفض المحكمة للطلب ، من إعادة عرض أمر المودع عليها وطلب إلغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها على النحو المبين بالفقرة السابقة كلما تحققت إحدى حالات طلب انهاء الإيداع والإلغاء وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها .

مادة ٢٣- يجوز للجنة الإشراف المختصة بالمحافظة أن تصدر قرارا بالإيداع للعلاج بإحدى المصحات أو التردد على أحد دور العلاج من الإدمان والتعاطي للمدمن أو متعاطي للمخدرات يقيم في دائرة اختصاصها وذلك بناء على طلب كتابي مقدم منه أو مقدم من زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعهم مع قبول المدمن أو المتعاطي كتابة لذلك

ويحرر الطالب على النموذج المعتمد من لجنة الإشراف المختصة بالمحافظة ويقدم لأمانتها أو رئيسها أو لمدير إحدى المصحات الخاضعة لإشرافها ويقيد الطلب في سجل خاص يعد لهذا الغرض ويسلم مقدمه إيصالا يحدد فيه تاريخ وساعة تقديمه وإسم وصفة من تسلمه ورقم قيده في السجل المذكور ويجب في جميع الأحوال عرض الطلب على لجنة الإشراف بالمحافظة خلال ثمان وأربعين ساعة من تقديمه .

مادة ٢٤- لا يقبل طلب العلاج شكلا ما لم يقرر المطلوب علاجه كتابة على النموذج المعتمد من لجنة الإشراف المختصة بالمحافظة أن قبوله

العلاج فهاى وأنه يتعهد بالإلتزام بالنظام المقرر للعلاج حتى تمام الشفاء وتفصل اللجنة فى الطلب بعد سماع أقوال المطلوب علاجه ، ومن تقدم إلى اللجنة بطلب العلاج ، ولها أن تحيل الطلب إلى النيابة العامة لتحقيقه وموافاة اللجنة بمذكرة برأىها .

ويجوز للجنة أو لمن تنتدبه لذلك من أعضائها إجراء هذا التحقيق وسماع أقوال غير من سبق ذكرهم من الأقارب والجيران أو من أسهموا فى علاج أو رعاية المطلوب إيداعه .

وللجنة أن تستند فى إصدار قرارها إلى ما إستمعت إليه من الأقوال أو التحقيقات المشار إليها وإلى التقارير الفنية والمستندات التى تقدم إليها من المطلوب علاجه أو من ذويه . أو تأمر قبل إصدار قرارها بشأن نسب العلاج بفحص المدمن أو المتعاطى المطلوب علاجه وعرض تقرير عن حالته عليها خلال المدة التى تحددها ، أو بإيداعه إحدى المصحات الخاضعة لإشرافها تحت الملاحظة لمدة لا تزيد عن إسبوعين مع عرض تقرير معتمد من لجنة المصحة عن حالته الطبية والنفسية عليها .

مادة ٢٥- يصدر قرار اللجنة المشار إليه فى المادة السابقة مسبيا خلال الثلاثين يوما التالية لتقديم طلب العلاج إليها ويحدد فى القرار المصحة أو دار العلاج التى تكلف بعلاج المدمن أو المتعاطى ويجوز للجنة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المصحة أو دار العلاج أو المدمن أو المتعاطى أو من تقدم بطلب العلاج من ذويه أن تستبدل مصحة للعلاج

بأخرى وذلك في ضوء الظروف الصحية أو النفسية أو الاجتماعية للمريض أو الظروف الإدارية لجهة المريض أو الظروف المحيطة للمريض المودع فيها فإذا رأت إستبدال العلاج في المصلحة بإلزام المريض بالتردد على إحدى دور العلاج وجب الحصول على موافقة الملزم على النحو المبين في المادة (٢٤) .

مادة ٢٦- تختار لجنة الإشراف بالمحافظة النيابة الكلية بتقرير عن حالة من تقدم زوجة أو أحد أصوله أو فروعه بطلب العلاج ورفض ذلك رغم ثبوت إدمانه وتعاطيه وحاجته للعلاج وذلك لرفعه إلى محكمة الجنايات التي يقع في دائرتها محل إقامته للنظر في أول جلسة تالية في إصدار قرار بإيداعه في إحدى المصحات أو إلزامه بالتردد على دور العلاج حتى تقرر اللجنة إنهاء العلاج لشفائه أو لعدم جدواه .

وعلى اللجنة أن ترفق بالطلب تقريراً يتضمن بيان حالة المطلوب علاجه ومدى حاجته للعلاج وأسباب رفضه لذلك وسندها فيما إنتهت إليه من طلب إلزامه بالعلاج وإقترحها بشأن تحديد جهة العلاج والمدة التي تقدرها له مرفقاً به ما يكون قد أجرى من فحوص أو تحقيقات أو تحريات .

مادة ٢٧- يجوز للجنة الإشراف بالمحافظة في حالة الضرورة التي تقتضيها حماية مصلحة المجتمع أو الأسرة أو سلامة المطلوب علاجه وفي ضوء ما يكتشف لها من الحالة الظاهرة المطلوب علاجها وما تثبته

الستقارير الفنية أو الفحوص الطبية أو النفسية أو الإجتماعية التى تقدم إليها أو التى تأمر بإجرائها ، أن تأمر بإيداع المطلوب علاجه تحت الملاحظة فى إحدى المصحات لمدة لا تزيد على إسبوعين لمراقبته طبيا ونفسيا .

ويتعين أن ينبه رئيس اللجنة من تقرر إيداعه تحت الملاحظة بأن له حق التظلم من هذا القرار إلى محكمة الجنايات المشار إليها بطلب كتابي يقدمه إلى النيابة العامة أو إلى مدير المصلحة التى صدر الأمر بإيداعه بها ، يثبت ذلك بمحضر اللجنة كما يثبت تظلم من تقرر إيداعه للملاحظة فى المحضر أسباب تظلمه فور طلبه ذلك ، وتبلغ اللجنة العامة بالقرار الذى أصدرته وتظلم المودع منه وأسباب تظلمه وصورة من الطلب .

مادة ٢٨- يجب على اللجنة أن تقرر إنهاء علاج من قبلت علاجه فور شقائه أو إذا ظهر لها عدم جدوى إستمراره فى العلاج لأى من الحالات المنصوص عليها فى المادتين ١٨ و ١٩ من هذا القرار وبالإجراءات المشار إليها فيهما .

مادة ٢٩- يتحمل المودع أو الملزم بالتردد للعلاج نفقات علاجه فى حالة مغادرته المصلحة أو إنقطاعه عن التردد على دار العلاج بالمخالفة للنظام المقرر لذلك ويجوز تحصيل هذه النفقات بطريق الحجز الإدارى بعد تحديد قيمتها طبقا للقواعد المقررة وبعد إعتمادها من لجنة إدارة المصلحة أو دار العلاج ولجنة الإشراف بالمحافظة بحسب الأحوال .

مادة ٣٠- على كل لجنة من لجان الإشراف بالمحافظات رفع تقرير الى وزير العدل فى الأسبوع الأول من شهر يناير وإبريل ويوليو وأكتوبر من كل سنة يتضمن بياناً بما باشرتة اللجنة من نشاط وأعمال وتصرفات وملخصاً للقرارات التى أصدرتها وإحصاء بالحالات التى تم إيداعها أو قبول علاجها بالمصحات ودور العلاج والحالات التى تم شفاؤها أو التى تبين عدم الجدوى من علاجها والعقبات التى إعتضت نشاط وأعمال اللجنة وغير ذلك من البيانات والمعلومات والإقتراحات التى تراها كفيلة بتحقيق الأغراض المستهدفة من مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى للمخدرات .

مادة ٣١- تجرى جميع المراسلات المتعلقة بالمدمنين أو المتعاطين بمقتضى مكاتبات سرية مسجلة موصى عليها ومصحوبة بعلم الوصول وبصفة خاصة ما يوجه الى أى منهم أو إلى ذويه ، ويحظر بغير إذن من لجنة الإشراف المختصة أو بأمر من النيابة العامة أو المحكمة المختصة الإطلاع أو إفشاء أى من المعلومات أو البيانات التى تتضمنها المكاتبات أو التقارير أو الملفات أو السجلات عن المدمنين أو المتعاطين والتى تصل إلى علم القائمين بالعمل بحكم وظائفهم .

ولا يجوز نقل سجلات أو مستندات أية لجنة من لجان الإشراف بالمحافظات خارج مقرها الا فى حالة الضرورة وبإذن خاص من اللجنة أو النائب العام أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال .

ويجب أن تتخذ الإجراءات التأديبية فوراً قبل من يخالف الأحكام السابقة ممن يطلعون على هذه الأسرار بحكم وظائفهم مع عدم الإخلال بمسئوليتهم الجنائية والمدنية .

مادة ٣٢- تصدر اللوائح الداخلية المنظمة لسير العمل في لجان الإشراف والمتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية بها بقرار من وزير العدل .

مادة ٣٣- ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره

صدر في ١٩٩١/٣/٢٤

وزير العدل



الجداول

الملحقة بقرار وزارة الصحة

رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥

للمواد المؤثرة على الحالة

النفسية

الجدول الأول (١)

للمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد والمستحضرات الواردة في الجدول تخضع لأحكام جميع بنود القرار ولا يجوز أن تحتوى التذكرة الطبية المنصرف بموجبها مواد ومستحضرات هذا الجدول إلا على علبة واحدة لصنف واحد من أصغر العبوات المسجلة بوزارة الصحة من صنف واحد فقط .

(أ) المواد الآتية وكذلك المستحضرات التى تحتوى على أى مادة من هذه المواد بكمية تزيد عن ١٠٠ مليجرام فى الجرعة الواحدة أو يتجاوز تركيزها فى المستحضر الواحد ٢٥٪

Ethyl Morphine

(١) - ٣ إيثيل مورفين

Ethyl morphine as dionin

إيثيل مورفين مثل ديونين

(٢) ٦ أسيتوكسى ٣ ميثوكسى ن ميثيل - ٤ ر٥ - أبوكسى

مورفينان أستيل داي هيدروكوداين .

6-Acetoxy methoxy N methyl 4.5 epoxy morphinan Acetyl dihydrocodien

(٣) ٦ هيدروكسى ٣ ميثوكسى ن ميثيل ٤ ر٥ أبوكسى

مورفينان (داي هيدرو كوداين) .

-6-hydroxy 3 methoxy N methyl 4.5 epoxy morphinan Dihydro codein

Morpholiny ethyl morphine

(٤) مورفولينيل إيثيل مورفين

pholcodin as Necadin

فولكودين مثل نيكودين

(٥) ٣-ميثيل مورفين (كوداين) 3-Methyl morphine Codein

(٦) ن-ديميثيل كوداين (نور كودين) N-Demethyl codein (Norcodein)

(٧) ٦-نيكوتينيل ثنائي ايدرو كوداين 6-Nicotinyldihydrocodein

(نيكوداي كوداين) (Nicodicodein)

(٨) ٦ نيكوتينيل كوداين نيكودين 6-Nicotinylcodein (Nicocodein)

وأملأها ونظائرها .

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التي تحتوي على أكثر من ١٠٠ مليجرام

بالجرعة الواحدة مع ما يساويها على الأقل من مادة الميثيل سيليلولوز .

ن-(١) ميثيل ٢ بيريديل نو أثيل (ن - ٢ - بيريديل بروبيو

ناميد بروبيرام مثل الجيريل .

N- (1-methyl 2- piperidilnoethyl) N 2 pyridylpropionamide propiram as
Algeril

(ج) المواد الآتية ومستحضراتها بأي نسبة كانت ماعدا المستحضرات

الصيدلية الواردة في الجدول الثالث من هذا القرار .

(١) ٣-ميثيل ٢-فينيل مورفولين 3-Methy 2 phenylmorpholine

(فينمترازين) مثل أبوزان Phenmetrazine as Obosan

(٢) - (+) - ٣ ر ٤ داي ميثيل ٢ فينيل مورفولين فيندا يمترازين .

3.4 Dimethyl 2 phenylmorpholine phendimetrazine (+) -

(٣) X X داي ميثيل فينيل أثيل أمين a-a Dimethyl phenethyl amine

فنترمين مثل ميرابروننت phentormine as Mirapront

(۴) ۵- (ب- کلوروفینیل) ۲ر۵ دای هیدرو ۳هـ — آمیدازو (۲ر

۱- A) ایزویندول ۵ اول .

مازندول . مثل تیروناک .

5-(P-Chlorphenyl) 2.5-dihydro 3h-imidazo (2.1-a) isoindol 5-ol Mazindol as Teronac .

(۵) - ایشیل ۵ (۱- میثیل بیوتیل) حمض باربیتوریک بنتوباربیتال

5-Ethyl 5 (a-methyl butyl) barbituric acid pentobarbital

(۶) ۱- (۱- فینیل سیکلو هیکسیل) بیریدین فنسیکلیدین .

1-(1-phenylcyclohexyl) piperidine phenecyclidine

(۷) ۵-۵ (۱ سیکلو هیکسین ۱- یل) ۵ ایشیل حمض

باربیتوریک سیکلو باربیتال مثل فانودورم فالامین .

5-5-(1-Cyclohexene 1-yl) 5 ethyl barbituric acid Cyclobarbital as phanodoorm, Valamin .

(۸) (ثنائی ایشیل آمینو) برویوفینون أمفیرامون مثل ابیسیت .

2-(Diethylamino) propiophenone Amphepramon as Apisate

(۹) ۵- الیل ۵ (۱ میثیل بیوتیل) حمض باربیتوریک

سیکورباربیتال

5-Allyl 5- (1- methyl) barbituric acid Secobarbital

(۱۰) - ن بتریل ب X دای میثیل ایشیل فینا ثیلامین بترفیتامین .

N-Benzyl Na dimethylphenethylamine Benzphetamine .

(۱۱) X (+) ۴ دای میثیل آمینو ۲ر۱ دای فینیل ۳

میثیل ۲ بیتانیل برویونیت . دیکستر و بروبوکسین .

مثل ألجافان دولوکسین دای أنتالفیک بروبوکسین .

X-(+) 4 Dimethylamino 1.2 diphenyl 3 methyl 2 butanyl
propionate, extropoxyphenone, as Algaphan, Doloxan, Diantalvic, propoxin.

(١٢) ٥- (و) فلوروفينيل ٣ ار ١ داي هيدرو ١- ميثل ٧
نيترو ٢ هـ ٢ ار ٤ بتروديازيبين ٢ أون فلونيترازيپام مثل
روهينول .

5-(o Flurophenyl) 1.3 dihydro 1 methyl nitro 2H 1.4
penzodiazepine 2- one Flunitrazepam as Rohypnol .

(١٣) ٣ ار ١ داي هيدرو ٧ نيترو ٥ فينيل ٢ هـ ٢ ار ٤
بتروديازيبين ٢- أون نترازيبام مثل موجدون .

1-3-Dihydro 7 nitro phenyl 2H 1.4 benzodiazepine 2 one
Nitrazepam as Mogadon .

(د) المستحضرات الصيدلية التي تحتوي على أكثر من ٢٠٠ مليجرام
(مائتا مليجرام) في الجرعة الواحدة من مادة .

٢- ميثيل بروبيل ٣ ار ١ بروبا نيدول داي كاربامات .

(مبروبامات) مثل كويتان وترانكيلان وبرترانكيل .

2-Methyl-problyl 1.3 propanidiol dicapanidiol dicarbamate (Meprobamate)
as Quitan, Tranquilan, perteranquil .

(هـ) المستحضرات الصيدلية التي تحتوي على أكثر من ٧٠ مليجرام في
الجرعة الواحدة من مادة :

٥- الليل ٥ أيزوبيوتيل حمض باريتوريك بيوتالبيتال .

5-Allyl 5 isobutyl barbituric acid Butalpital

(و) كذلك المواد والمستحضرات الصيدلية الآتية بأشكالها الصيدلية

المختلفة ما لم ينص على تحديد شكل صيدلي بذاته :

Tr. Opil camphorata

صبغة الكافور المركبة

Dover s powder	مسحوق دوفر
Chloridin	نقط کلورودین
Alphacamphine	آلفاکامفین
Diocamphine	دیو کامفین
Neocodin	نیوکودین
pracodin	بارکودین
Codinal	کودینال
Codinal ephedrine	کودینال افیدرین
Codein phosphate Tab	أقراص كوداين فوسفات
Broncholase Tab	أقراص برونكولاز
Codipront Taps	كبسولات كوديبرونت
Vesparax	فسباراكس
Lemonal	ليمونال
Salmonal	سالمونال
Phonobarbiton 0.1 gm	فينوباربيتون ٠١ جرام
Barbi 2	باربي ٢
Dormil	دورميل
Serpatonil	سرباتونيل
Plimazin	بليمازين

Stadol Vial

فیال ستادول

Reactivan

ریاکتیفان

Paracodin Ret . Caps

کبسولات باراکودین ریتارد

الجدول الثاني

للمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد الواردة في هذا الجدول ومستحضراتها بأى نسبة كانت يسمح بوصفها وصرفها في حدود علاج شهر واحد وبحد أقصى صنفان فقط في التذكرة الواحدة .

جميع مشتقات الديازيبام (بتروديازيبين) .

(١)-٨-كلورو ١ ميثيل - ٦ فينيل ٤ هـ . س . ترايازولو (٣)

ر٤-أ) (١٤ر) بتروديازيبين برازولام .

8-Chloro 1-methyl 6 phenyl 4H- S-triazolo (4.3-a) (1.4) benzodiazepine
Alprazolam .

(٢)-٧برومو ١ر٣- داي هيدرو ٥- (٢- بيريديل) ٢هـ ١ر٤

بترود يازيبين ٢ أون برومازيپام مثل ليكسوتانيل .

7-Bromo 1,3-dihydro 5-(2-pyridyl) 2H-1.4 benzodiazepine 2-one
Bromazepam as Lexotanil .

(٣)-٧-كلورو ١ر٣ داي هيدرو ٣- هيدروكسي ١-٥-ميثيل-٥-

فنيل ٢هـ ١ر٤ بترود يازيبين ٢-أون داي ميثيل كاربامات

(إستر) كامازيبام .

7-Chloro-1.3 dihydro 3 hydroxy 1 methyl 5 phenyl 1.4
benzodiazepine 2- one dimethyl carbamate (ester) Camazepam

(٤)-٧-كلورو-٢-(ميثيل أمينو) ٥-فنيل ٣هـ ١ر٤- بتروديازيبين

٤- أكسيد كلوريد يازيبو مثل ليريوم لبران ليبرتان .

7-Chloro-2-(methyldamino)-5- phenyl 3H-1.4- benzodiazepine 4-oxide
Chloridazepoxide as Liprium, Libran, Libertan.

(۵)۷-کلورو ۱-میتیل ۵-فینیل ۱-هـ ۱-ار ۵-بترو ديازيبين ۲-ار ۴

(۳-هـ-هـ) دايون كلوربازام مثل فيريزيوم .

7-Chloro 1-methyl 5-phenyl 1-H-1.5-benzodiazepine 2.4 (3H,5H)-dione Clobazam as Fresium.

(۶)۷-کلورو-۲-ار ۳-دای هيدرو ۲-اکسو ۵-فینیل ۱-هـ- (۱-ار ۴)

بترو ديازيبين- ۳- کاربوکسیلیک أسید کلورازينات مثل ترانکسين .

7-Chloro 2.3-dihydro 2-oxo-5-phenyl-1H-(1.4)-benz-odiazepine-3-carboxylic acid Clorazenate as Tranexene .

(۷)۵- (و-کلوروفنیل) ۷-أثيل- ۱-ار ۳-دای هيدرو میتیل ۲-هـ- ثينو(۲)

ر ۳ (أی) ۱-ار ۴-ديازيبين ۲-أون .

کلوتيازيبام

5-(o-Chlorophenyl) 7-ethyl 1.3-dihydro-methyl 2H-thieno (2.3-e) 1.4-diazepine-2-one-Clotiazepam

(۸)۱۰-کلورو-۱۱-ب (و-کلوروفینیل) ۲ و ۴ ر ۷ و ۱۱ ب-

تتراهيدرو إکزازولو (۳-۷-د) (۱-ار ۴) بترو ديازيبين- ۶- (هـ-هـ) أون.

کلوکازولام

10-Chloro-11b (o chlorophenyl) 2.4.7.11b tetrahydro-oxazolo (3.7-d) (1.4) benzodiazepine-6-(5H)-one Cloxazolam

(۹)۷-کلورو-۵- (و-کلوروفنیل) ۱-ار ۳-دای هيدرو ۲-هـ- (۱-ار ۴)

بترو ديازيبين ۲-أون .

ديلورازيبام

7-Chloro-5,- (o chlorophenyl) -1,3-dihydro 2H-1,4-benzodiazepine 2-one delorazepam .

(۱۰) ۷-کلورو ۱-۳- دای هیدرو ۱-میتیل ۵-فنیل ۲-هـ ديازيبين
 ۲ أون ديازيبام مثل فاليم ستسوليد سيدوكسين فالنيل كاليم
 ديازيبام .

**7-Chloro 1,3 dihydro 1 methyl 5 phenyl 2-H 1,4 bezadiazepine
 2- one Diazepam as Valium, Stesolid, Seduxin, Valinil, Calium, Diazepam**

(۱۱) ۸-کلورو ۶-فنیل ۴-هـ ک- ترايا زولو (۴-۳-أ) (۴ر۱)
 بترو ديازيبين استازولام .

8-Chloro 6- phenyl-4H-S- triazolo (4,3-a)(1,4) benzodiazepine Estazolam.

(۱۲) ايثيل ۷-کلورو ۵- (- فلوروفينيل) ۲-۳- دای هیدرو ۲-
 اوكسو ۱-هـ ۴ر۱ بترو ديازيبين ۳- کاربوکسیلات .

ايتيل لوفلازيبات

**Ethyl 7 chloro 5 (o fluorphenyl) 2,3 dihydro 2-oxo 1H-1,4
 benzodiazepine 3- carboxylate
 Ethyl loflazepate.**

(۱۳) ۷-کلورو ۵- (و-فلوروفينيل) ۱-۳- دای هیدرو ۱-میتیل ۲-
 هـ ۴ر۱- بترو ديازيبين ۲-أون

فلوديازيبام .

**7-Chloro 5- (o- Fluorphenyl) 1,3 dihydro 1- methyl 2H-1,4
 benzodiazepine-2- one Fludiazepam-**

(۱۴) ۷-کلورو ۱- (۲ دای ايثيل أمينوايثيل) ۵ (و-فلوروفينيل
 (۳ر۱ دای هیدرو ۲-هـ ۴ر۱ بترو ديازيبين ۲-أون
 فلورازيبام .

**7-Chloro 1- (2- diethylamino ethyl) 5- (o- fluorphenyl) 1,3 dihydro 2H-
 1,4-benzodiazepine 2- one
 Flurazepam**

(۱۵) ۷-کلورو-۳ا۱ دای هیدرو ۵- فینیل ۱-(۲ر۲ر۲)-
ترای فلورو ائیل (۲هـ ۱ر۴ بترو دیابین ۲-ا۱ون .

هالازیام

**7-Chloro 1,3 dihydro 5- phenyl 1-1-(2.2.2- trifuroethyl) 2H- 1,4
Bmodiazepine 2- one .
Halazepam.**

(۱۶) ۱۰- برومو-۱۱ب (و-فلوروفینیل) ۲ر۳ر۷ر۱۱ب
تتراهید روکسازلو (۲ر۳-د) (۱ر۴) بترو دیابین ۶(۵هـ) ا۱ون .

هالوکسازولام

**10-Bromo-11b-(o-fluorophenyl) 2,3,7,11b- tetrahydroxazolo (3,2-d) (1,4)-
benzodiazepine 6 (5H) one .
Haloxazolam**

(۱۷) ۱۱- کلورو-۸ر۱۲ب دای هیدرو ۲ر۸- دای میثیل ۱۲ب
فینیل-۴هـ (۳ر۱)-ا۱وکسازینو (۲ر۳-د) (۱ر۴) بترو دیابین- ۷ر۴
۶هـ (دیون .

کیتازولام .

**11-Chloro- 8, 12b dihydro 2,8- dimethyl 12b-phenyl 4H-(1,3)-oxazino
(3,2-d) (1,4)benzodiazepine 4,7 (6H) dione.
Ketazolam**

(۱۸) ۶-(و-کلوروفینیل) ۲ر۴- دای هیدرو ۲-(۴- میثیل ۱-
سبرازینیل میثیلین) ۸- نیترو ۱هـ- ا۱میدیا زول (۲ر۱-ا) (۱ر۴)
(بترو دیابین- ۱-ا۱ون .

لوپرازولام

**6-(o- Chlorophenyl) 2,4 dihydro 2- (4-methyl-piperaziny) (methylene) 8-
nitro 1H- imidazol (1,2-a)(1,4) benzodiazepine 1- one.
Loprazolam**

(۱۹) ۷-کلورو ۵ (و-کلوروفنیل) ۱-۳-دی-هیدرو ۳-دای هیدرو ۳-هیدروکسی ۲-بنزودیازپین ۲-اون . (لورازپام) مثل
آتيفان

7-Chloro 5-(o-Chlorophenyl)1,3-dihydro-3-hydroxy-2H-benzodiazepine-2-one.
Lorazepam as Ativan .

(۲۰) ۷-کلورو ۵ (و-کلوروفنیل) ۱-۳-دی-هیدرو ۳-دای هیدرو ۳-هیدروکسی ۲-بنزودیازپین ۲-اون .
هیدروکسی ۱-۱-میتیل ۲-هیدرو ۱-۳-دی-هیدرو ۳-دای هیدرو ۳-هیدروکسی ۲-بنزودیازپین ۲-اون .
لورمیتازپام مثل نوکتامید ولورامیت .

7-Chloro 5-(o-Chlorophenyl)-1,3-dihydro-3-hydroxy-1-methyl-2H-1,4-benzodiazepine-2-one .
Lormetazepam as Noctamide, Loramet

(۲۱) ۷-کلورو ۲-۳-دای هیدرو ۱-۱-میتیل ۵-فنیل ۱-۳-دی-هیدرو ۳-دای هیدرو ۳-هیدروکسی ۲-بنزودیازپین ۲-اون .
بترویدازپین .

میدازپام مثل نوبریوم .

7-Chloro-2,3-dihydro-1-methyl 5-phenyl-1H-1,4 benzodiazepine.
Medazepam as Nobrium

(۲۲) ۱-۳-دی-هیدرو ۱-۱-میتیل ۷-نیترو ۵-فنیل ۲-هیدرو ۱-۳-دی-هیدرو ۳-دای هیدرو ۳-هیدروکسی ۲-بنزودیازپین ۲-اون .
بترویدازپین ۲-اون نیمیتازپام .

1,3-Dihydro-1-methyl 7-phenyl 2H-1,4-benzodiazepine-2-one .
Nimetazepam .

(۲۳) ۷-کلورو ۱-۳-دای هیدرو ۵-فنیل ۲-هیدرو ۱-۳-دی-هیدرو ۳-دای هیدرو ۳-هیدروکسی ۲-بنزودیازپین ۲-اون .
بترویدازپین ۲-اون .

نورد ازیپام مثل مادار و مادار نوتی .

7-Chloro 1,3-Dihydro 5-phenyl-2H-1,4- benzodiazepine 2-one .
Nordazepam as Madar, Madar notte .

(۲۴) ۷-کلورو ۱-۳-دای هیدرو ۳-هیدروکسی ۵-فنیل ۲
هـ-۱-۴- بترویدازپین ۲-اُن .

اُکازپام مثل سیرپاکس .

7-Chloro 1,3-dihydro 3 hydroxy 5-phenyl 2H 1,4-benzodiazepin 2-one .
Oxazepam as Serepax.

(۲۵) ۱۰- کلورو-۲-۳-۷-۱۱-تراهیدرو-۲-میتیل ۱۱-ب-فنیل
اُکسازولوم (۲-۳-د) (۱-۴) بترویدازپین ۶ (هـ-۵) -اُن .
اُکسازولام .

10-Chloro 2,3,7,11 b tetrahydro 2-methyl 11 b phenyloxazolo (3,2-d)
(1,4) benzodiazepine 6 (5H) one .
Oxazolam .

(۲۶) ۷-کلورو ۱-۳-دای هیدرو ۵-فنیل ۱- (۲-بروینیل) ۲
هـ-۱-۴- بترویدازپین ۲-اُن .
پینازپام .

7-Chloro 1,3 dihydro 5-phenyl 1-(2-propenyl)- 2H 1,4
benzodiazepine 2- one .
pinazepam .

(۲۷) ۷-کلورو-۱- (سیکلوپروپیل میتیل) ۱-۳-دای هیدرو ۵-
فنیل ۲ هـ ۱-۴- بترویدازپین ۲-اُن .
پرازپام مثل دمترین .

7-Chloro 1-(Cyclopropyl methyl) 1,3 dihydro 5-phenyl 2H- 1,4
benzodiazepine 2- one.
Prazepam as Demetrin .

(۲۸) ۷-کلورو ۱-۳-دای هیدرو ۳-هیدروکسی ۱-میتیل ۵
- فنیل ۲ هـ ۱-۴- بترویدازپین ۲-اُن .

تیمازیام مثل نورمیزون ولیفا نیکسول .

**7-Chloro 1,3-dihydro 3-hydroxy 1-methyl 5-phenyl 2h 1,4
benzodiazepine 2-one .
Temazepam as Normison ,Jovanixol.**

(۲۹)۷-کلورو ۵-سیکلو هیکسان ۱-بیل ۳-دای هیدرو

۱-میشیل ۲هـ ۱ر ۴ بتزودیازپین ۲-اُون .

تترازیام .

**7-Chloro 5 (cyclohexen 1 yl) 1,3 dihydro 1-methyl 2H 1,4
benzodiazepine 2-one .
Tetrazepam**

(۳۰)۸-کلورو ۶-(و-کلوروفینیل) ۱-میشیل ۴هـ ۳-س-

تراپازولو (۴ر۳-اُ) (۱ر ۴) بتزودیازپین .

تریازولام هالیون .

**8-Chloro 6 (o chlorophenyl) 1-methyl 4H s triazolo (4,3-a) (1,4)
benzodiazepine .
Triazolam as Halion .**

الجدول الثالث

للمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد والمستحضرات الواردة في هذا الجدول يجب أن تصرف من الصيدليات بموجب تذكرة طبية معفاة من شرط سحب التذكرة الطبية من المريض ومن الحد الأقصى للتذكرة الواحدة .

١- كبسولات كورفاس Carovas

٢- أقراص مجرانيل Migranil

٣- لبوس كافرجوت

٤- مادة : ٥- (و-كلوروفينيل) ٣١ ر ٣ داي هيدرو ٧- نيترو ٢

هـ ١ ر ٤ بتروديازيبين ١- أون

كلونازيبام مثل ريفوتريل أقراص نقط .

5-(o Chlorophenyl) 1,3 dihydro 7- nitro 2H 0 1,4 Benzodiazepine
2- one .

Clonazepam as Rivotril Tab . Drops .

٥- لبراكسي أقراص



التعليمات العامة للنيابات

فى

شأن جرائم المخدرات

التعليمات العامة للنيابات^(١)

بشأن جرائم المخدرات

مادة ٦٧

يراعى أن لمديرى مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط وأمناء الشرطة والكونستبلات والمساعدين الأول والثانى صفة مأمورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

مادة ٢١٤

جرائم المخدرات الواردة فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى ، لا تحتاج النيابة فى إتخاذ إجراءات التحقيق فيها إلى إذن من مدير الجمارك .

مادة ٢٣٦

يجب على عضو النيابة المحقق أن يبادر بقص أظافر المتهمين بإرتكاب الجرائم التى تستعمل فيها المواد السامة مع إرسال قلامات الأظافر للتحليل ، فإذا كان قد مضى على وقوع الحادث مدة يرجح معها زوال

^(١) التعليمات العامة للنيابات صدرت فى طعة جديدة سنة ١٩٨٠ لتنظيم العمل فى النيابة العامة ، وهى المعمول بها حتى الآن

آثار السم من الأظافر كشهر مثلاً فلا يكون هناك محل لإتخاذ هذا الإجراء .

مادة ٤٣١

يندب الكيميائيون بالمعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى فى الأعمال الآتية :

تحليل المضبوطات فى القضايا الجنائية ، ومن ذلك تحليل المواد المخدرة والسموم بأنواعها وفحص عينات الأحشاء أو القيء أو البراز ونحوها المأخوذة من المصابين وجثث القتلى فى الحوادث الجنائية لتحليلها بحثاً عن المبيدات الحشرية والسموم الأخرى وكذلك البارود والرصاص والمفرقات والذخائر وغيرها من المواد التى يلزم تحليلها كيماوياً .

مادة ٤٨٠

فى حالة إرسال شجيرات الحشيش لمعامل مصلحة الطب الشرعى لفحصها يكتفى بقطع الثلث العلوى فقط من عدد قليل من تلك الشجيرات ، على أن توضع قبل إرسالها فى وعاء يقيها التلف كعلبة من الورق المقوى أو الخشب أو الصفيح .

مادة ٤٨١

إذا وردت المواد المخدرة المضبوطة للنيابة محرزة بمعرفة مأمورى الضبط القضائى ، فعلى عضو النيابة قبل إرسالها للتحليل أو قبل أخذ عينة منها لهذا الغرض حسب الأحوال أن يفض الأختام الموضوعة عليها فى حضور

المتهم أو وكيله ومن ضبط عنده أو بعد دعوتهم للحضور ثم يعيد تحريزها ويثبت ذلك في المحضر ، ويوضح في طلب التحليل ظروف ضبط المادة وأن الغرض من التحليل هو معرفة نوع المادة وما إذا كانت من الجواهر المخدرة أم لا .

ويرعى أنه لا محل بعد ذلك لحضور المتهم أو وكيله أو من ضبطت عنده المواد المذكورة وقت فض الإحراز لإجراء التحليل .

مادة ٤٨٢

إذا كانت المضبوطات من المواد المخدرة ، فيجب على عضو النيابة أن يثبت في المحضر أوصافها ونوعها ووزنها وملاحظاتة عليها مع توقيع المتهم على المذكور أو إثبات إمتناعه عن التوقيع .

وإذا كانت المادة المضبوطة من نوع المواد البيضاء أو المواد الأخرى كالأفيون والحشيش وكان وزنها لا يزيد على عشرة جرامات ترسل الكمية المضبوطة بأكملها إلى إدارة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى لفحصها وتحليلها وذلك بعد أن يجرى تحريزها والختم عليها على النحو السابق بيانه .

أما إذا كان وزن تلك المادة يزيد على القدر المذكور ، فتؤخذ منها عينة لا يزيد وزنها على عشرة جرامات تحرز على حدة وترسل إلى الطب الشرعى ، ويراعى في جميع الحالات أن يكون تحريز الكمية التى ترسل إلى الطب الشرعى على هيئة عيتين منفصلتين متضمنتين للمادة

المضبوطة ، بضمهما حرز واحد مستوف لجميع الشروط الخاصة بإرسال إحرار المخدرات للجهة المذكورة ، ويوضع ما تبقى من المادة المضبوطة في حرز آخر ويثبت ذلك كله في المحضر ، ويرسل الحرز الخاص بالطب الشرعى فوراً لإدارة المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى للفحص والتحليل وتسلم إحرار المقادير الباقية من المواد المذكورة إلى إدارة مكافحة المخدرات أو غيرها من الجهات الإدارية التى قامت بضبطها لتتولى إرسالها فوراً إلى مخزن المخدرات بمصلحة الجمارك بالإسكندرية لتحفظ فيه إلى أن تخطر النيابة العامة المصلحة المذكورة بإعدامها ويراعى إثبات البيانات الخاصة بتلك الإحرار على الأورنيك رقم ٤ مخدرات الذى يبين فيه تاريخ التحريز ورقم القضية وإسم المتهم ووصف الحرز ووزنه قائماً ووزن الحرز صافياً وبصمة وإسم صاحب الختم الذى تم به التحريز ، ووضع بصمة الختم فى الخانة المخصصة لذلك ، وكذا توقيع عضو النيابة المحقق على الأورنيك المشار إليه ، وذلك حتى يمكن إجراء المضاهاة بمعرفة المخزن المذكور بين البصمات الموضوعة على الإحرار وبين تلك الموضوعة على الأورنيك سالف البيان .

مادة ٤٨٣

يجب تحريز ما يضبط من المواد المخدرة لدى كل متهم على حدة فى حرز مستقل ، ويتبع هذا الإجراء كذلك بالنسبة إلى كل مادة تضبط .

وإذا ضبطت مواد مخدرة في أماكن متعددة فيجب تحريز ما يضبط منها في كل مكان على حدة ولو كانت لمتهم واحد .

ويجب أخذ عينات للتحليل من كل حرز بالمقادير والكيفية المبينة في المادة السابقة إذا كان وزن المادة الموضوع في هذا الحرز يزيد على عشرة جرامات ، وذلك في المواد البيضاء أو المواد الأخرى كالحشيش والأفيون مع مراعاة إثبات ذلك في المحضر .

مادة ٤٨٤

إذا كانت المضبوطات من نوع مخلوطات الحشيش والأفيون من الحلوى المعروفة بالمتزول والشيكولاتة ، فتحرز وترسل بأكملها للتحليل أيًا كانت كمية المادة المضبوطة .

مادة ٤٨٥

إذا ضبطت نباتات أخرى وإستلزم التحقيق فحصها لبيان نوعها أو درجة نموها أو إجراء مقارنة عنها أو غير ذلك ، فيجب أن ترسل عينة من هذه النباتات إلى " المجموعة النباتية بالمتحف الزراعى بالدقى " لإجراء الفحص المطلوب . ويراعى أن تؤخذ هذه العينة من أعلى النبات المضبوط وتكون بها بعض أوراقه وأزهاره وثماره إن أمكن .

مادة ٤٨٦

يجب على النيابة أن تبين في طلب تحليل الجواهر المخدرة ظروف المادة

المطلوب تحليلها ، وأن الغرض من التحليل هو معرفة نوع المادة وما إذا كانت من الجواهر المخدرة وغيرها من المواد المبينة بالجداول الملحقه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ كالحشيش أو الأفيون أو لا .

مادة ٤٨٧

إذا إقتضت ضرورة حتمية إرسال المضبوطات إبتداء إلى جهة أخرى خلاف الطب الشرعى فيجب التنبيه على هذه الجهة التى أجرت الفحص أن تسلم بالمضبوطات تقريراً يفيد ما قامت به من فحوص مع وصف دقيق لحالة الأحرار قبل تناولها بالفحص وبعده ، وإرسال صورة من التقرير الفنى الوارد من تلك الجهة فى شأن المضبوطات مع الأوراق المرسلة معها من النيابة إلى مصلحة الطب الشرعى المطلوب منها إعادة الفحص بمعرفتها .

مادة ٤٨٨

لا يجوز للنيابة أن تأذن بإعدام المضبوطات المرسلة للتحليل أو التصرف فيها بأى وجه قبل الفصل نهائياً فى الدعوى ، ولا قبل التصرف فيها بالحفظ أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . على أن تتولى المعامل التى أجرت التحليل إعدام المضبوطات بعد إستئذان النيابة المختصة فى ذلك .

مادة ٤٨٩

تقوم مصلحة الطب الشرعى بحفظ متخلفات تحليل المواد المخدرة

بمخازنها إلى أن يتم التصرف في القضية أو الفصل فيها نهائياً ، ثم تبعث بها إلى مصلحة الجمارك عندما تخطرها النيابة المختصة بذلك .

مادة ٦٩٤

يجب أن يقوم رجال الضبط القضائي بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وجميع أوراقها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة .

مادة ٦٩٥

يتعين أن يقوم أعضاء النيابة لدى تحقيقهم قضايا إحراز المواد المخدرة بوزن تلك المواد وتحريزها بأنفسهم ، لما لذلك من أهمية بالغة فى سلامة التصرف فى تلك القضايا .

مادة ٦٩٦

إذا وجد كيس فارغ مع مواد مخدرة مضبوطة يتعين على عضو النيابة المحقق أن يقوم بوزن هذا الكيس حتى يمكن إستئزال وزنه من الأكياس الماثلة المعبأة بالمواد المخدرة لمعرفة الوزن الصافى لتلك المواد .

أما إذا كانت المواد المخدرة قد ضبطت فى أكياس يصعب نزعها منها ففى هذه الحالة يمكن تقدير وزن الأكياس فارغة عن طريق وزن مثيلاتها فارغة أو بغير ذلك من الأشياء المتعارف عليها فى تقدير الأوزان المعبأة ، وعلى أساس النتيجة تقدر المكافأة بالطريقة الإدارية للأشخاص الذين يقومون بضبط الجواهر المخدرة أو بتسهيل ضبطها سواء صدر الحكم

بالإدانة أو البراءة طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٤٥١ لسنة

١٩٥٤

مادة ٦٩٧

يكون طلب أحرار المخدرات من المخزن العام بالإسكندرية بكتاب من النيابة الكلية المختصة موقع من المحامى العام أو رئيس تلك النيابة ومختوم بخاتم شعار الجمهورية للنيابة المذكورة ، وذلك قبل موعد عرضها بالجلسة المحددة لنظر القضية بوقت كاف ضماناً لوصولها فى الموعد المحدد ، وحتى لا تخرج أحرار المخدرات من المخزن المذكور لأية جهة غير مختصة دون مستند رسمى يودع بملفات هذه الأحرار .

مادة ٦٩٨

يجوز لمصلحة الأمن العام (إدارة مكافحة المخدرات) طلب الحصول بصفة عاجلة على عينة مقدارها ٢٠٠ جرام من الأفيون فى القضايا التى تشير الجهات الضابطة بأهميتها أو التى يزيد وزن المخدرات المضبوطة فيها من الحشيش والأفيون عن خمسين كيلو جراماً ، لإرسالها إلى معامل قسم المخدرات بسكرتارية الأمم المتحدة فى جنيف لتحليلها ومعرفة مصدرها .

ويتولى المحامون العامون أو رؤساء النيابة الكلية الإذن للمصلحة المذكورة بذلك ، مع إثبات إجراءات أخذ العينة فى محاضر القضايا الخاصة .

مادة ٦٩٩

إذا رفعت الدعوى الجنائية في إحدى قضايا المخدرات فيجب على النيابة الكلية المختصة إخطار مصلحة الجمارك بمجرد الحكم نهائياً بمصادرتها المواد المخدرة المضبوطة لتبادر هذه المصلحة بإخطار اللجنة المختصة بمجرد وإعدام المواد المخدرة المصادرة ، كما يجب على النيابة المذكورة أن تخطر أيضاً في الوقت ذاته مصلحة الطب الشرعى بالحكم المشار إليه لتبعث بما لديها من متخلفات التحليل إلى مصلحة الجمارك لإعدامها بالكيفية المتقدمة .

مادة ٧٠٠

إذا حفظت القضية أو صدر فيها أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية وكان وزن المادة المخدرة المضبوطة لا يزيد على كيلو جرام واحد ، فيجب إبقاؤها بمخزن المخدرات بمصلحة الجمارك إلى أن تنقضى الدعوى الجنائية بمضى المدة ثم تأمر النيابة بمصادرتها إدارياً مع إخطار مصلحة الجمارك ومصلحة الطب الشرعى بذلك لإعدام المضبوطات طبقاً لما هو مقرر بالمادة السابقة .

أما إذا كان وزن المادة المخدرة يتجاوز كيلو جراماً واحداً فيجب إخطار مصلحة الجمارك فوراً بهذا التصرف لتتولى إخطار لجنة جرد أو إعدام المخدرات بذلك في أول إجتماع تعقده بعد تاريخ التصرف المذكور ، وعلى هذه اللجنة أن تأخذ من هذه المادة عينة توضع في حرز

يختتم عليه بالجمع بختمى رئيس اللجنة وممثل مصلحة الطب الشرعى فيها وتسودع العينة دولاباً خاصاً بمخزن المخدرات بمصلحة الجمارك ويعطى لها الرقم المسلسل نفسه والبيانات الأخرى الخاصة بالمواد المضبوطة كما ترفق بها صورة من المحضر الذى تحرره اللجنة عن ذلك ، ثم تقوم اللجنة بإعدام باقى المواد المضبوطة فى القضية أسوة بالمواد التى تقرر مصادرتها . ويجب أن يشتمل المحضر الذى تحرره اللجنة على أصل وزن الكمية المضبوطة ووزن العينة التى أخذت منها ووزن الكمية التى أعدمت ورقم القضية الخاصة وموضوعها والتصرف الصادر فيها وتاريخه وتاريخ الإخطار الوارد من النيابة بهذا التصرف وجميع البيانات الخاصة بإيداع المواد المذكورة مخزن المخدرات وغير ذلك من البيانات مع توقيع رئيس وأعضاء اللجنة جميعاً على المحضر وإرساله إلى النيابة المختصة لإيداعه ملف القضية الخاصة .

فإذا إنقضت الدعوى الجنائية بمضى المدة تخطر النيابة مصلحة الجمارك ومصلحة الطب الشرعى لمصادرة العينة المشار إليها .

مادة ٧٠١

يتولى جرد وإعدام المواد المخدرة لجنة تشكل لهذا الغرض .

مادة ٧٠٢

إذا طلبت مصلحة الطب الشرعى الإحتفاظ بعينات من المواد

المخدرة التي قرر مصادرتها لتستعين بها في الأبحاث الفنية أو طلبت كلية الشرطة عينات من هذه المواد لتمرين كلاب الشرطة على رائجتها ، وكذلك المعمل الجنائي لوزارة الداخلية ، أو المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية ، فيرسل الطلب إلى النائب العام ليأمر بما يراه ، فإذا رخص بأخذ العينة فتخطر الجهة المحفوظة لديها المادة المخدرة والمرخص بأخذ العينة منها لتنفيذ الأمر ، ويجرى أخذ العينة بحضور أحد أعضاء النيابة الذي يحرر محضراً بذلك يبين فيه وزن العينة ورقم القضية التي أخذت العينة من المادة المضبوطة فيها ويرفق هذا المحضر بملف القضية المذكورة

مادة ٧٠٣

ترسل كشوف شهرية إلى قسم المعامل بالطب الشرعي لبيان قضايا المخدرات سواء المحكوم فيها نهائياً أو التي صدر فيها قرار بعدم وجود وجه ومضى عليها أكثر من ثلاثة أشهر مع التأشير قرين كل قضية بالرأى نحو التصرف في المضبوطات مع إرسال صورة من هذا الكشف إلى إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة لمتابعة هذا العمل .

مادة ٧٠٤

ترسل الأحراز التي تحتوى على نباتات ممنوعة طبقاً لأحكام قانون مكافحة المخدرات إلى مديرية الزراعة المختصة لحفظها بمخزن مستقل بها بعد التحقق من سلامتها ومن أوصافها والأختام المثبتة عليها وعددها

وإسم الجهة الواردة منها إلى أن يقضى نهائياً في الدعوى الجنائية في القضايا الخاصة بها وتشكل لجنة خاصة لجرد وإعدام المضبوطات التي يتعذر مصادرتها على النحو التالي :

- | | |
|--------|--|
| رئيساً | ١- رئيس النيابة العامة |
| أعضاء | ٢- مدير عام الزراعة بالمحافظة أو من ينوب عنه |
| | ٣- الطبيب الشرعى بالمحافظة أو من ينوب عنه |
| | ٤- مندوب مكتب مكافحة المخدرات |

مادة ٧٤٨

يجب على النيابة إذا رأت رد الأموال الخاصة بالمتهمين في قضايا المخدرات إليهم ، عند التقرير في تلك القضايا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبلهم ، أو لدى صدور حكم فيها بالبراءة ، أن تخطر بذلك الإدارة العامة للرقابة ومكافحة التهريب من الضرائب الكائنة بشوارع طلعت حرب رقم ٣٦ بالقاهرة ، ويتضمن الإخطار البيانات التالية :

- ١- إسم المتهم ثلاثياً (إسم صاحب الشأن)
- ٢- مهنته
- ٣- عنوانه وقسم الشرطة التابع له .
- ٤- قيمة الأموال والجهة المودعة بها هذه الأموال .

وذلك تمكيناً لها من تحصيل ما قد يكون مستحقاً من ضرائب على هؤلاء المتهمين ، وإذا لم يرد من الإدارة المذكورة رد خلال خمسة وعشرين يوماً من تاريخ إخطارها ، فإن ذلك يعتبر موافقة ضمنية منها على رد تلك الأموال لأصحابها .

وتتبع الإجراءات ذاتها عند رد المبالغ والأموال المتعلقة بالغير إلى أصحابها إذا زادت قيمتها على مائة جنية .

مادة ٧٤٩

يستعين على أعضاء النيابة المحققين لجرائم تهريب المخدرات وتهريب البضائع التي لم تسدد عنها الضرائب الجمركية المستحقة مراعاة مايلي :
(أولاً) إذا ثبت أن صاحب وسيلة النقل قد إستخدمها بنفسه في التهريب أو إتفق مع سائقها على إستخدامها في هذا الشأن تأمر النيابة بضبطها على ذمة القضية إلى حين صدور حكم نهائي فيها .

(ثانياً) إذا ثبت أن وسيلة النقل قد إستخدمت بغير علم صاحبها تسلم إليه على سبيل الوديعة بعد أن يتعهد بعدم التصرف فيها إلا بعد صدور حكم نهائي في الدعوى .

(ثالثاً) إذا تبين في الحالة الأولى أن الضبط يؤدي إلى تعريض وسيلة النقل للتلف أو إلى الإنتقاص من قيمتها يأمر عضو النيابة بإيداعها لدى أمين إلى حين صدور حكم نهائي في الدعوى .

(رابعاً) لا يجوز للجهة التي قامت بالضبط أو لقسم الشرطة عند إيداع وسيلة النقل المضبوطة لدى أيهما ، إستعمالها في شئونها أو في شئون أفرادهما إلا بقرار من النائب العام في كل حالة على حدة ، لدواعي يقدرها ، بناء على طلب الجهة المذكورة .

(خامساً) تخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها في قضايا المخدرات للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها لازمة لمباشرة نشاطها .

ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الدفاع إذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بمعرفة هذه القوات .

مادة ٧٥٠

إذا إقتضى التحقيق إيداع السيارات المضبوطة لدى أمين فإنه يتعهد بالمحافظة عليها وصيانتها وتقديمها للنيابة عند طلبها فوراً على أن يتعهد صاحبها بدفع ما قد يلزم ذلك من مصروفات .

مادة ٩٠٠

لا يجوز التصرف في القضايا الخاصة بالمواد المخدرة قبل ورود نتيجة تحليل المضبوطات فيها .

مادة ٩٣٧

يجب على النيابة تيسير مهمة القائمين بالعمل في إدارة مكافحة

المخدرات وفروعها في نسخ صور من قضايا المخدرات التي تصدر
النيابات فيها قرارات بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية حتى يمكن
العمل على تدارك ما يقع أثناء ضبط هذه القضايا من أخطاء في
التحريرات أو الإجراءات .

مادة ٩٩٣

جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة ، ومؤدى ذلك أن وقوعها بدائرة
محافضة وإستمرارها إلى المحافظة الأخرى التي أصدرت نيابتها الإذن لا
يخرج الواقعة من إختصاصها .

مادة ١١٩٥

على من يترافع من أعضاء النيابة في القضايا المنطبقة على القانون رقم
١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الخاص بمكافحة المخدرات وتنظيم إستعمالها
والإتجار فيها أن يطلب إلى محاكم الجنائيات الحكم بمصادرتها الجواهر
المخدرة أو النباتات المضبوطة ، وكذلك مصادرة الأدوات ووسائل
النقل المضبوطة التي تكون قد إستخدمت في إرتكاب الجريمة .

مادة ١٦٣٩

نيابة مخدرات القاهرة ، نيابة متخصصة ، أنشئت بقرار وزير العدل
الصادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ ، ثم بالقرار الصادر منه في ١٨
فبراير سنة ١٩٥٨ .

مادة ١٦٤٠

تختص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف في جنايات المخدرات
والجناح المرتبطة بها التي تقع بدائرة محافظة القاهرة .

* * *

الهوامش

- ١- مقدمة مرافعة عن كتاب فن المرافعة للأستاذ / حامد الشريف
ص ٢٤٥ ، ٢٤٨ - ط ١٩٩٦ .
- ٢- خاتمة مرافعة للأستاذ / محمود بك أبو النصر .
- ٣- من أقوال هنرى روبير .
- ٤- مقدمة مرافعة للدكتور / أمين محمد بدر .
- ٥- خاتمة مرافعة عن كتاب فن المرافعة للأستاذ / حامد الشريف
ص ٢٥٧ - ط ١٩٩٦ .
- ٦- مقدمة مرافعة وكيل النائب العام الأستاذ / أحمد محمود مـوافى
(مجلة النيابة العامة - العدد الثالث - السنة الثامنة يونيه ١٩٩٩ -
ص ٣٥ .
- ٧- من أقوال الأمام / محمد عبده .
- ٨- خاتمة مرافعة لحضرة صاحب السعادة / عبد الخالق ثروت باشا
النائب العمومى فى قضية مقتل المرحوم بطرس غالى باشا (الكتاب
الذهبي للمحاكم الأهلية ص ١٩١ .
- ٩- مقدمة مرافعة لحضرة صاحب العزة / مصطفى حنفى بك رئيس
النيابة .
- ١٠- من أقوال هنرى روبير .

١١- خاتمة مرافعة وكيل النائب العام محمد وجدى عبدالصمد فى قضية التنويم المغناطيسى (مجلة القضاة- السنة الثانية والعشرون - العدد الأول - ١٩٨٩) .

١٢- مقدمة مرافعة للأستاذ / عمر عارف وكيل النيابة .

١٣- مقدمة مرافعة عن كتاب فن المرافعة للأستاذ / حامد الشريف -المرجع السابق ص ١٩٤ .

١٤- عن مقدمة مرافعة وكيل النائب العام الأستاذ / أحمد عزت السيد (مجلة النيابة العامة -العدد الثالث -السنة الثامنة- يونية ١٩٩٩-ص ٣٠) .

١٥- عن خاتمة مرافعة وكيل النائب العام الأستاذ / أحمد موافى (مجلة النيابة العامة -العدد الثالث -السنة الثامنة- يونية ١٩٩٩ ص ٣٩ ؛

١٦- خاتمة مرافعة للأستاذ / ابراهيم الهلباوى بك .

١٧- حضرة صاحب العزة / محمد ليب عطية النائب العمومى .

المراجع

١- شرح قانون العقوبات - القسم الخاص - الجرائم المضرة

بالمصلحة العامة - الدكتور / نبيل مدحت سالم - طبعة ١٩٨٣ .

٢- الموسوعة القانونية في جرائم المخدرات - المستشار / أحمد سعيد

عبد الخالق ط ١٩٩١ .

٣- الدفع في قضاء المخدرات - المستشار / مصطفى مجدى هرجه

٤- فن المرافعة - الأستاذ / حامد الشريف ط ١٩٩٦ .

٥- شرح قانون العقوبات التكميلى للدكتور / رءوف عبيد

ط ١٩٧٩

٦- الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض

للأستاذين / حسن الفكهاى وعبد المنعم حسنى .

٧- أحكام محكمة النقض فى ٢٥ عاماً .

٨- مجموعة أحكام النقض - السنة السادسة والثلاثون .

٩- مجموعة أحكام النقض الحديثة .

فهرس تحليلى

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة -----
	*مرافعة فى جناية قتل عمد مع سبق الإصرار
٥	والترصد -----
	أولاً : الدفع بإستحالة تصوير الواقعة على نحو ما جاء بأقوال الشهود .
	ثانياً : الدفع بوجود التعارض الواضح والتضارب البين بين الدليل القولى والدليل الفنى .
	ثالثاً : الدفع بتلفيق الإتهام وإنتفاء صلة المتهم بالسلاح المضبوط .
	رابعاً : الدفع بإنتفاء ظرف سبق الإصرار .
١٩	*أحكام محكمة النقض فى جرائم القتل العمد
	*مرافعة فى جناية رشوة موظف عام "عن
٧٧	موظف عام -----
	أولاً : الدفع بىطلان تفتيش مسكن المتهم لحصوله بغير إذن من النيابة العامة .
	ثانياً : الدفع بىطلان الدليل المستمد من التسجيلات لإجرائها بواسطة محرر المحضر مستصدر الإذن .
	ثالثاً : الدفع بإنتفاء أركان جريمة الرشوة .

الصفحة	الموضوع
٨٧	*مرافعة في جناية إرشاء موظف عام " عن الراشى " ----- الدفع بالإعفاء من العقاب تطبيقاً لنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات .
٩٥	*أحكام محكمة النقض في جناية الرشوة ---
١٠٩	*مرافعة في جناية تزوير رخصة قيادة وتقليد أختام شعار الجمهورية ----- أولاً : الدفع بطلان القبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه لحصوله قبل صدور الإذن به من سلطة التحقيق. ثانياً : الدفع بطلان إستجواب المتهم بحضور جمع الإستدلالات .
١١٧	*مرافعة في جناية تزوير إعلان صحيفة دعوى "عن محام " ----- أولاً : الدفع بطلان أمر الإحالة الصادر من المحامى العام لمخالفته لتعليمات النيابة العامة تطبيقاً لنص المادتين ٥٨٩، ٥٩٥ من تعليمات النيابة العامة .

الصفحة	الموضوع
	ثانياً : الدفع بانتفاء الدليل على أن المتهم هو الذى قام بنفسه أو بواسطة غيره بالتزوير .
١٢٣	*مرافعة فى جناية تزوير وثيقة زواج ----- الدفع بانتفاء القصد الجنائى فى جريمة التزوير .
١٢٩	*أحكام محكمة النقض فى جناية التزوير فى الأوراق الرسمية -----
١٨١	*مرافعة فى جناية إختلاس مال عام ----- أولاً : الدفع بانتفاء الركن المادى لجريمة الإختلاس . ثانياً : الدفع بانتفاء القصد الجنائى فى جريمة الإختلاس .
١٨٧	*أحكام محكمة النقض فى جناية الإختلاس -- *مرافعة فى جناية إحراز سلاح بغير
٢١١	ترخيص ----- أولاً : الدفع ببطلان القبض والتفتيش لتمامهما قبل صدور إذن النيابة العامة .

الصفحة	الموضوع
	ثانياً : الدفع ببطلان الإعتراف لأنه كان وليد إكراه من قبل رجال الشرطة .
	ثالثاً : الدفع بعدم معقولية تصوير الواقعة كما أدلى بها ضابط الواقعة .
	رابعاً : الدفع بتلفيق الإتهام وإنتفاء صلة المتهم بالسلاح المضبوط .
٢٢٣	*أحكام محكمة النقض في جناية إحراز سلاح ----- بغير ترخيص
٢٥٣	*مرافعة في جناية هتك عرض -----
	أولاً : الدفع بإنتفاء الدليل المستمد من أقوال المجنى عليها لكون المجنى عليها وقت أدائها غير اهل لأدائها .
	ثانياً : الدفع بالتناقض بين أقوال المجنى عليها والشاهدين .
	ثالثاً : الدفع بإنتفاء الركن المادى لجريمة هتك العرض .
٢٥٩	*أحكام محكمة النقض في جناية هتك العرض
٢٧٥	*مرافعة في جناية خطف أنثى وشروع في هتك ----- عرض

الصفحة	الموضوع
	أولاً : الدفع بطلان الإقرار .
	ثانياً : الدفع بانتفاء ركن التحيل والقصد الجنائي في جريمة الخطف .
	ثالثاً : الدفع بطلان أقوال المجنى عليها بتحقيقات النيابة العامة لحصولها تحت إكراه وتهديد ووعد ووعد .
	رابعاً : الدفع بتلفيق الإتهام وإستحالة وقوع الحادث بالصورة التي روتها المجنى عليها .
٢٨٣	* أحكام محكمة النقض في جناية الخطف ---
٢٩٧	* مرافعة في جناية سرقة بالإكراه -----
	أولاً : الدفع بطلان إستجواب المتهم بمحضر جمع الإستدلالات لمخالفته لما نصت عليه المادتين ٢٩ ، ٧٠ إجراءات جنائية .
	ثانياً : الدفع بطلان الإقرار لأنه كان وليد إكراه من قبل رجال الشرطة .
	ثالثاً : الدفع بوجود التعارض الواضح والتضارب البين بين أقوال الشاهدين بتحقيقات النيابة العامة لحصولها تحت إكراه وتهديد ووعد ووعد .

الصفحة	الموضوع
	خامساً : الدفع بعدم وجود المتهم على مسرح الجريمة وقت وقوع الحادث .
٣٠٩	* أحكام محكمة النقض في جناية السرقة بالإكراه
٣٣١	* مرافعة أولى في جناية إتهام في المخدرات ---
	أولاً : الدفع بطلان القبض على المتهم وتفتيش مسكنه لحصوله قبل صدور الإذن به من سلطة التحقيق .
	ثانياً : الدفع بطلان إذن النيابة العامة لصدوره عن جريمة مستقبلية .
	ثالثاً : الدفع بشيوع الإتهام وإنتفاء علم المتهم بكنه المادة المخدرة .
	رابعاً : الدفع بطلان الدليل المستمد من تقرير المعمل الكيماوى لكون المخدر المقول بضبطه وتحريزه غير المخدر الذى صار تحليله ، وذلك لمغايرة الوزن الذى قام به محور المحضر عن الوزن الوارد بتقرير المعمل الكيماوى
	خامساً : الدفع بتلفيق الإتهام وإنتفاء صلة المتهم بالمخدر المضبوط .
	سادساً : الدفع بطلان الإقرار لأنه كان وليد إكراه .

الصفحة	الموضوع
٣٤٩	<p>*مرافعة ثانية في جناية إتهام في المخدرات ---</p> <p>أولاً : الدفع بطلان التفتيش لإجرائه خارج نطاق الإختصاص المكاني لمأمور الضبط القضائي .</p> <p>ثانياً : الدفع بطلان إذن النيابة العامة الصادر بتفتيش شخص ومسكن المتهم لإتهامه على تحريات غير جديده</p> <p>ثالثاً : الدفع بطلان القبض والتفتيش لقيام الغير بإجرائه دون أن يُصرح لمستصدر الإذن بنديه ودون أن يتم ذلك تحت إشرافه ونظره وبصيرته .</p> <p>رابعاً : الدفع بطلان تفتيش شخص المتهم لخلو إذن النيابة العامة من تفتيش شخصها بمعرفة أنثى ، ولعدم إجراء التفتيش بمعرفة أنثى وبطلان الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل .</p>
٣٦٥	<p>*مرافعة ثالثة في جناية إتهام في المخدرات ---</p> <p>أولاً : الدفع بطلان القبض والتفتيش وماتلاهما من إجراءات لإنعدام حالة التلبس .</p> <p>ثانياً : الدفع بعدم معقولية تصوير الواقعة كما أدلى بها ضابط الواقعة لمخافاتها لحكم العقل ومنطق الأمور .</p>

الصفحة	الموضوع
٣٧٣	* أحكام محكمة النقض في جناية الإتجار في المخدرات -----
٤١٧	* مرافعة أولى في جناية إحراز مخدر بقصد التعاطي -----
	أولاً : الدفع بطلان القبض والتفتيش وماتلاههما من إجراءات لإنعدام حالة التلبس لكون الضابط لم يتبين كنه مايبد المتهم ولا تميز ما يعلو الحجارة . ثانياً : الدفع بأن ماصار تحريزه غير ماصار تحليله .
٤٢٥	* مرافعة ثانية في جناية إحراز مخدر بقصد التعاطي -----
	أولاً : الدفع بتعسف مأمور الضبط القضائي في تنفيذ الإذن . ثانياً : الدفع بشيوع الإتهام وإنتفاء علم المتهم بكنه المخدر المضبوط .
٤٣٣	* مرافعة ثالثة في جناية إحراز مخدر بقصد التعاطي -----

الصفحة	الموضوع
	أولا : الدفع بطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس
	ثانيا : الدفع بعدم معقولية تصوير الواقعة كما أدلى بها ضابط الواقعة .
	ثالثا : الدفع بوجود التعارض الواضح والتضارب البين بين أقوال الشهود بتحقيقات النيابة بما يستعصى على الموائمة والتوفيق .
	رابعا : الدفع بتلفيق الإتهام وإنتفاء صلة المتهم بالمخدر المضبوط .
	*أحكام محكمة النقض في جناية إحراز مخدر
٤٤١	بقصد التعاطي -----
٤٥٣	*مرافعة في جناية تسهيل تعاطي المخدرات --
	أولا : الدفع بتناقض الدليل القولى الذى قرر به شاهد الإثبات مع الدليل الفنى الذى ورد بتقرير المعمل الكيماوى بما يستعصى على الموائمة والتوفيق .
	ثانيا : الدفع بإنتفاء أركان جريمة تسهيل تعاطي المواد المخدرة .


الصفحة	الموضوع
٤٦١	*أحكام محكمة النقض في جناية تسهيل تعاطي المخدرات -----
٤٦٧	*مرافعة في جناية زراعة نبات الحشيش (الأفيون) ----- أولاً : الدفع بانتفاء علم المتهم بكنه الشجيرات المضبوطة ثانياً : الدفع بشيوع الإتهام . ثالثاً : الدفع ببطلان الإقرار لأنه كان وليد إكراه من قبل رجال الشرطة .
٤٧٧	*أحكام محكمة النقض في جناية زراعة نبات الحشيش (الأفيون) -----
٤٩١	*مرافعة في جناية جلب هيروين ----- أولاً : الدفع ببطلان القبض والتفتيش لإنتفاء حالة التلبس . ثانياً : الدفع بانتفاء علم المتهم بكنه المادة المخدرة وعدم وضع يده عليها على سبيل الملك والإختصاص .

الصفحة	الموضوع
	ثالثاً : الدفع بالإعفاء من العقاب تطبيقاً لنص المادة ٤٨ من قانون المخدرات .
٥٠٣	*أحكام محكمة النقض في جناية جلب المخدرات -----
٥١٣	*مرافعة في جنحة ضبط متهم في مكان أعد لتعاطي المخدرات -----
	أولاً : الدفع بطلان القبض والتفتيش وماتلاهما من اجراءات لإنعدام حالة التلبس .
	ثانياً : الدفع بانتفاء الركن المادي للجريمة لعدم ضبط المتهم وقت التعاطي .
	ثالثاً : الدفع بانتفاء علم المتهم بأن المكان معد أومهيأ للتعاطي .
	رابعاً : الدفع بالإعفاء من العقاب لكون المتهم من المقيمين بمكان الضبط .
٥٢١	*أحكام محكمة النقض في جنح المخدرات --
٥٢٥	*قانون المخدرات وفقاً لآخر التعديلات -----

الصفحة	الموضوع
	جداول المخدرات وفقاً لأحدث
٥٦١	التعديلات -----
٥٦٢	الجدول رقم (١) المواد المعتبرة مخدرة -----
	الجدول رقم (٢) المستحضرات المستثناة من النظام المطبق
٥٩٥	على المواد المخدرة -----
	الجدول رقم (٣) في المواد التي تخضع لبعض قيود
٦٠٩	الجواهر المخدرة -----
٦١٧	الجدول رقم (٤) -----
٦٢١	الجدول رقم (٥) النباتات الممنوع زراعتها -----
	الجدول رقم (٦) أجزاء النباتات المستثناة من أحكام
٦٢٢	هذا القانون -----
٦٢٣	*القرارات الوزارية -----
	*الجداول الملحقة بقرار وزارة الصحة رقم
	٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ للمواد والمستحضرات
٦٩٥	المؤثرة على الحالة النفسية -----

الصفحة	الموضوع
٦٩٦	الجدول الأول للمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية -----
٧٠٢	الجدول الثاني للمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية -----
٧٠٩	الجدول الثالث للمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية -----
٧١١	*التعليمات العامة للنيابات بشأن جرائم المخدرات -----
٧٢٨	*الهوامش -----
٧٣٠	*المراجع -----
٧٣٢	*فهرس تحليلي -----

تم بحمد الله

 Bibliotheca Alexandrina



0918731